



وهي تحتوي على القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة
 للكتب الفقهية حررتها اللجنة مؤلفة من العلماء المحققين
 والنهائ المدققين وبعد ان وقعت لدى
 الباب العالي موقع الاستحسان
 تعلقت الارادة السنية
 بان تكون دستوراً
 للعمل بها

طُبعت في بيروت بالمطبعة الادبية سنة ١٢٠٢ هجرية

فهرست

مجلة الاحكام العدلية

صورة التقرير الذي تقدم للمرحوم عالي باشا الصدر الاعظم فيما يتعلق بالمجلة	١٧
المقالة الاولى في تعريف علم الفقه وتقسيماته	٢٤
المقالة الثانية في بيان التواعد الفقهية	٢٥
الكتاب الاول في البيوع - المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيوع	٣٤
الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع النصل الاول فيما يتعلق بركن البيع	٢٨
النصل الثاني في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب	٣٩
النصل الثالث في حق مجلس البيع	٤٠
النصل الرابع في حق البيع بالشرط	٤١
النصل الخامس في اقالة البيع	٤٢
{ الباب الثاني في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع	٤٣
{ النصل الاول في شروط المبيع واصوافه	
النصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز	٤٣
النصل الثالث في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع	٤٤
النصل الرابع في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل	٤٧
{ الباب الثالث في بيان المسائل المتعلقة بالثمن	٤٩
{ النصل الاول في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله	
النصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل	٥٠
الباب الرابع في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن والثمن بعد العقد	٥٠
النصل الاول في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالبيع بعد العقد وقبل القبض	٥٠
النصل الثاني في بيان التزويد والتزيل في الثمن والمبيع بعد العقد	٥١
الباب الخامس في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم	٥٢



32101 021972557

٢

فهرس

صفحة	
٥٢	الفصل الاول في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيتهما
٥٤	الفصل الثاني في المواد المتعلقة ببيع المبيع
٥٤	الفصل الثالث في حق مكان التسليم
٥٥	الفصل الرابع في مؤنة التسليم ولوازم انتمائه
٥٥	الفصل الخامس في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع
٥٦	الفصل السادس فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النضر
٥٧	الباب السادس في بيان الخيارات الفصل الاول في بيان خيار الشرط
٥٨	الفصل الثاني في بيان خيار الوصف
٥٨	الفصل الثالث في حق خيار النقد
٥٨	الفصل الرابع في بيان خيار التعيين
٥٩	الفصل الخامس في حق خيار الرؤية
٦١	الفصل السادس في بيان خيار العيب
٦٤	الفصل السابع في الغبن والتغريب
٦٤	الباب السابع في بيان انواع البيع واحكامه . الفصل الاول في بيان انواع البيع
٦٥	الفصل الثاني في بيان احكام انواع اللبوع
٦٦	الفصل الثالث في حق السلم
٦٧	الفصل الرابع في بيان الاستصناع
٦٧	الفصل الخامس في احكام بيع المريض
٦٨	الفصل السادس في حق بيع الوفاء
٧٠	الكتاب الثاني في الاجارات . المقدمة في الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالاجارة
٧١	الباب الاول في بيان الضوابط العمومية
٧٣	الباب الثاني في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة الفصل الاول في بيان ركن الاجارة
٧٤	الفصل الثاني في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها
٧٥	الفصل الثالث في شروط صحة الاجارة
٧٦	الفصل الرابع في فساد الاجارة وبطلانها
٧٦	الباب الثالث في بيان المسائل التي تتعلق بالاجرة . الفصل الاول في بدل الاجارة

٤٩ - Ba.2.13-1

٣

216544

1151

صحيحة

- ٧٧ الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استيفاء الأجر الاجرة
- ٧٨ الفصل الثالث فيما يصح للأجران بحسب المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح
- ٧٩ الباب الرابع في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة
- ٨٠ { الباب الخامس في الخيارات
الفصل الاول في بيان خيار الشرط
- ٨٢ الفصل الثاني في خيار الرؤية
- ٨٢ الفصل الثالث في خيار العيب
- ٨٢ { الباب السادس في بيان انواع المأجور واحكامه
الفصل الاول في بيان مسائل تتعلق باجارة العنار
- ٨٥ الفصل الثاني في اجارة العروض
- ٨٥ الفصل الثالث في اجارة الدواب
- ٨٨ الفصل الرابع في اجارة الآدمي
- ٨٩ { الباب السابع في وظيفة الأجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد
الفصل الاول في تسليم المأجور
- ٩٠ الفصل الثاني في تصرف العاقدين في المأجور بعد العقد
- ٩١ الفصل الثالث في بيان مواد تتعلق برد المأجور وعادته
- ٩١ الباب الثامن في بيان الضمانات الفصل الاول في ضمان المنفعة
- ٩٢ الفصل الثاني في ضمان المستأجر
- ٩٢ الفصل الثالث في ضمان الاجير
- ٩٤ { الكتاب الثالث في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة ابواب
المقدمة في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة
- ٩٥ الباب الاول في عقد الكفالة الفصل الاول في ركن الكفالة
- ٩٥ الفصل الثاني في بيان شرائط الكفالة
- ٩٦ { الباب الثاني في بيان احكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول
الفصل الاول في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة
- ٩٨ الفصل الثاني في بيان حكم الكفالة بالنفس

٢٨	الفصل الثالث في بيان احكام الكفالة بالمال
١٠٠	{ الباب الثالث في البراءة من الكفالة
	{ الفصل الاول في بيان بعض الضوابط العمومية
١٠٠	الفصل الثاني في البراءة والكفالة بالنفس
١٠١	الفصل الثالث في البراءة من الكفالة بالمال
١٠٢	الكتاب الرابع في الحوالة
١٠٢	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة
١٠٢	الباب الاول في بيان عقد الحوالة . الفصل الاول في بيان ركن الحوالة
١٠٣	الفصل الثاني في بيان شروط الحوالة
١٠٤	الباب الثاني في بيان احكام الحوالة
١٠٦	الكتاب الخامس في الرهن
١٠٦	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن
١٠٦	الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن
١٠٦	الفصل الاول في المسائل المتعلقة بركن الرهن
١٠٧	الفصل الثاني في بيان شروط انعقاد الرهن
١٠٧	{ الفصل الثالث في بيان زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن
١٠٨	الباب الثاني في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن
١٠٨	الباب الثالث في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون
١٠٨	الفصل الاول في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه
١٠٩	الفصل الثاني في الرهن المستعار
١٠٩	الباب الرابع في بيان احكام الرهن
١١٠	الفصل الاول في بيان احكام الرهن الغنومية
١١٠	الفصل الثاني في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن
١١١	الفصل الثالث في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل
١١٢	الفصل الرابع في بيع الرهن

صفحة	
١١٢	الكتاب السادس في الامانات
١١٣	المقدمة في بيان الاصطلاحات النفية المتعلقة بالامانات
١١٣	الباب الاول في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات
١١٤	{ الفصل الثاني في الوديعة
١١٤	{ الفصل الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطه
١١٥	الفصل الثاني في احكام الوديعة وضمانها
١١٩	{ الباب الثالث في المعارية
١١٩	{ الفصل الاول في المسائل المتعلقة بعقد الاطارة وشروطها
١٢٠	الفصل الثاني في احكام المعارية وضمانها
١٢٤	الكتاب السابع في الهبة
١١٤	المقدمة في بيان الاصطلاحات النفية المتعلقة في الهبة
١١٤	الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الهبة
١١٤	الفصل الاول في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها
١٢٦	الباب الثاني في بيان شرائط الهبة
١٢٦	الباب الثالث في بيان احكام الهبة
١٢٨	الفصل الثاني في هبة المرء بنفسه
١٢٩	{ الكتاب الثامن في الغصب والانتلاف
١٢٩	{ المقدمة في بيان الاصطلاحات النفية المتعلقة بالغصب والانتلاف
١٣٠	{ الباب الاول في الغصب
١٣٠	{ الفصل الاول في بيان احكام الغصب
١٣٣	الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار
١٣٣	الفصل الثالث في بيان حكم غاصب المنعص
١٣٣	الباب الثاني في بيان الانتلاف
١٣٣	الفصل الاول في مباشرة الانتلاف
١٣٤	الفصل الثاني في بيان الانتلاف خصباً
١٣٥	الفصل الثالث فيما يحدث في الطريق العام

- ١٢٦ الفصل الرابع في جنابة المحبوس
- ١٢٨ { الكتاب التاسع في الحجر والاكرام والشفعة
المقدمة في الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالحجر والاكرام والشفعة
- ١٢٩ الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بالحجر
- ١٢٩ الفصل الاول في بيان المحبوسين واحكامهم
- ١٤٠ الفصل الثاني في بيان المسائل التي تتعلق في الصغيم والمجنون والمعتوه
- ١٤٣ الفصل الثالث في السفه المحبور
- ١٤٣ الفصل الرابع في المدينون المحبور
- ١٤٤ الباب الثاني في بيان المسائل التي تتعلق بالاكرام
- ١٤٥ الباب الثالث في بيان الشفعة
- ١٤٥ الفصل الاول في بيان مراتب الشفعة
- ١٤٦ الفصل الثاني في بيان شرائط الشفعة
- ١٤٧ الفصل الثالث في بيان طلب الشفعة
- ١٤٨ الفصل الرابع في بيان حكم الشفعة
- ١٥٠ الكتاب العاشر في انواع الشركات
- ١٥٠ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفنية
- ١٥١ الباب الاول في بيان شركة المالك
- الفصل الاول في تعريف شركة المالك وتقسيمها
- ١٥٣ الفصل الثاني في بيان كيفية العصرف في الاعيان المشتركة
- ١٥٥ الفصل الثالث في بيان الدين المشتركة
- ١٥٨ الباب الثاني في بيان التمسمة
- الفصل الاول في تعريف التمسمة وتقسيمها
- ١٥٩ الفصل الثاني في بيان شرائط التمسمة
- ١٦١ الفصل الثالث في بيان قسمة الجميع
- ١٦٣ الفصل الرابع في بيان قسمة التفرقة
- ١٦٣ الفصل الخامس في بيان كيفية التمسمة

صفحة

- ١٦٤ الفصل السادس في الخيارات
- ١٦٥ الفصل السابع في بيان فسخ القسمة وإقالها
- ١٦٧ الفصل التاسع في بيان المباشرة
- ١٦٩ { الباب الثالث في بيان المسائل المتعلقة بالحيطان والجدران
الفصل الأول في بيان بعض قواعد أحكام الأملاك
- ١٧٠ الفصل الثاني في حق المعاملات التجارية
- ١٧٣ الفصل الثالث في الطريق
- ١٧٤ الفصل الرابع في بيان حق المرور والمجري والمسبل
- ١٧٥ { الباب الرابع في بيان شركة الإباحة
الفصل الأول في بيان الأشياء المباحة وغير المباحة
- ١٧٦ الفصل الثاني في بيان كيفية استهلاك الأشياء المباحة
- ١٧٧ الفصل الثالث في بيان أحكام الأشياء المباحة العمومية
- ١٧٨ الفصل الرابع في بيان حق الشرب والشفة
- ١٧٩ الفصل الخامس في أحياء الموات
- ١٨٠ { الفصل الثالث في بيان حرم الآبار المحفورة والمياه الجارية والأشجار المغروسة
بالأذن السلطاني في الأراضي الموات
- ١٨١ الفصل السابع في بيان المسائل العائدة إلى أحكام الصيد
- ١٨٣ { الباب الخامس في بيان النفقات المشتركة
الفصل الأول في بيان تعبيرات الأموال المشتركة ومصارفاتها العائرة
- ١٨٥ الفصل الثاني في حق كرى النهر والجاري وأصلها
- ١٨٦ { الباب السادس في بيان شركة العقد
الفصل الأول في بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها
- ١٨٧ الفصل الثاني في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد
- ١٨٨ الفصل الثالث في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الأموال
- ١٨٩ الفصل الرابع في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد

الفصل الخامس في بيان شركة المناوذة	١٩١
الفصل الخامس في حق شركة العنان	١٩٢
المبحث الاول في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال	١٩٣
المبحث الثاني في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال	١٩٥
المبحث الثالث في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه	١٩٧
الباب الرابع في حق المضاربة	١٩٨
الفصل الاول في بيان تعريف المضاربة وتسميتها	.
الفصل الثاني في بيان شروط المضاربة	١٩٨
الفصل الثالث في بيان احكام المضاربة	١٩٩
ابواب الثامن في بيان المزارعة والمساقاة	٢٠١
الفصل الاول في بيان المزارعة	.
الفصل الثاني في بيان المساقاة	٢٠٢
الكتاب الحادي عشر في الوكالة	
المقدمة في بعض الاصطلاحات النقية المتعلقة بالوكالة	٢٠٤
الباب الاول في بيان ركن الوكالة وتسميتها	
الباب الثاني في بيان شروط الوكالة	٢٠٥
الباب الثالث في بيان احكام الوكالة	٢٠٦
الفصل الثاني في بيان الوكالة بالشراء	٢٠٧
الفصل الثالث في الوكالة بالبيع	٢١١
الفصل الرابع في بيان المسائل المتعلقة بالامور	٢١٢
الفصل الخامس في حق الوكالة بالمخصومة	٢١٣
الفصل السادس في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل	٢١٤
الكتاب الثاني عشر في الصلح والابراء	
المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات النقية المتعلقة بالصلح والابراء	٢١٥
الباب الاول في بيان من يعقد الصلح والابراء	٢١٦
الباب الثاني في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها	٢١٧

صفحة

- ٢١٨ الباب الثالث في المصالح عنه
 . الفصل الاول في الصلح عن الاعيان
 ٢١٨ الفصل الثاني في بيان الصلح عن الدين اي الطلب وسائر الحقوق
 ٢١٩ { الباب الرابع في بيان احكام الصلح والابراء
 الفصل الاول في المسائل المتعلقة باحكام الصلح
 الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة باحكام الابراء
 ٢٢٠ { الكتاب الثالث عشر في الاقرار
 ٢٢٢ { الباب الاول في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاقرار
 الباب الثاني في بيان وجوه صحة الاقرار
 ٢٢٣ الباب الثالث في بيان احكام الاقرار
 . الفصل الاول في بيان الاحكام العمومية
 ٢٢٥ الفصل الثاني في بيان نفي الملك ولا اسم المستعار
 ٢٢٦ الفصل الثالث في بيان اقرار المريض
 ٢٢٩ الباب الرابع في بيان الاقرار بالكتابة
 ٢٣١ الكتاب الرابع عشر في الدعوى
 . المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالدعوى
 . الباب الاول في شروط الدعوى واحكامها ودفعها
 . الفصل الاول في بيان شروط صحة الدعوى
 { الفصل الثاني في دفع الدعوى
 ٢٣٤ { الفصل الثالث في بيان من كان خصما ومن لم يكن
 الفصل الرابع في بيان التناقص
 ٢٣٧ الباب الثاني في حق مرور الزمان
 ٢٤٠ الكتاب الخامس عشر في البيئات والتحليف في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية
 ٢٤٢ { الباب الاول في الشهادة
 ٢٤٤ { الفصل الاول في بيان تعريف الشهادة ونصابها
 الفصل الثاني في بيان كيفية اداء الشهادة
 ٢٤٤

الفصل الثالث في بيان شروط الشهادة الاشاسية	٢٤٥
الفصل الرابع في بيان موافقة الشهادة للدعوى	٢٤٧
الفصل الخامس في بيان اختلاف الشهود	٢٤٨
الفصل السادس في تركية الشهود	٢٤٩
الفصل السابع في رجوع الشهود عن الشهادة	٢٥١
الفصل الثامن في التواتر	
الباب الثاني في بيان الحجج الخطية والقرينة القاطعة	٢٥٢
الفصل الاول في بيان الحجج الخطية	
الفصل الثاني في بيان القرينة القاطعة	
الباب الثالث في بيان التحليف	٢٥٣
الباب الرابع في بيان التنازع بالايدي	٢٥٤
الفصل الثاني في ترجيح الينات	٢٥٥
الفصل الثالث في القول لمن وتحكيم الحال	٢٥٧
الفصل الرابع في التحالف	٢٥٨
الكتاب السادس عشر في النضا	٢٦٠
المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات النقبية	
الباب الاول في المحكام	٢٦١
الفصل الاول في بيان اوصاف المحاكم	.
الفصل الثاني في بيان آداب المحاكم	.
الفصل الثالث في بيان وظائف المحاكم	.
الفصل الرابع يتعلق بصورة المحاكمة	٢٦٢
الباب الثاني في المحكم	٢٦٥
الفصل الاول في بيان شروط المحكم	
الفصل الثاني في بيان المحكم الغيائي	
الباب الثالث في رؤية المحكم بعد الدعوى	٢٦٦
الباب الرابع في بيان المسائل المتعلقة بالمحكم	٢٦٧

اعلان

انه يوجد في المكتبة العثمانية التي هي خاصة الشيخ احمد عباس الموجودة في بيروت
الكثافة بالقرب من باب الجامع الكبير كتب متنوعة تباع باسعار متهاودة فمن اراد شراء
شيء فليشرف حتى يرى ما يسره



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

﴿صورة التقرير الذي تقدم للمرحوم عالي باشا الصدر الاعظم﴾
 ﴿فما يتعلق بالمجلة وذلك في غرة محرم سنة ١٢٨٦﴾

لا يخفى على حضرة الصدر العالي ان الجهة التي تتعلق بأمر الدنيا من علم الفقه كما انها تنقسم الى مناحات ومعاملات وعقوبة كذلك القوانين السياسية للام المتدنة تنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدني لكنه لما زاد اتساع المعاملات التجارية في هذه الاعصار مست الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات كالسنتجة التي يسمونها حوالة (وفي الاصل بولجيه) وكأحكام الافلاس وغيرها من القانون الاصلي المدني ووضع هذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى قانون التجارة وصار معمولاً به في الخصوصيات التجارية فقط وأما سائر الجهات فما زالت احكامها تجري على القانون المدني ومع ذلك فالدعاوى التي ترى في محاكم التجارة اذا ظهر شيء من متفرعاتها ليس له حكم في قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة يرجع فيه الى القانون الاصلي وكيفما وجد مسطوراً فيه يجري الحكم على مقتضاه وكذا في دعاوى الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم تجري المعاملة بها على هذا المنوال ايضاً

وقد وضعت الدولة العلية قديماً وحديثاً قوانين كثيرة تقابل القانون المدني وهي وان لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها الا ان المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم الفقه هي كافية وافية للاحتياجات الواقعة في هذا الخصوص ولعلنا يرى بعض مشكلات في تحويل الدعاوى الى الشرع والقانون غير ان مجالس تمييز الحقوق لما كانت تحت رئاسةحكام الشرع الشريف فكما ان الدعاوى الشرعية تصير رؤيتها وفصلها لديهم

كذلك كانت المواد النظامية التي تحال الى تلك المجالس ترى وتفصل بمعرفتهم ايضا وبذلك يجري حل تلك المشكلات من حيث ان اصل القوانين والنظامات الملكية مرجعها هو علم الفقه وكثير من الخصوصات المتفرعة والامور التي ينظر فيها بمقتضى النظام بفصل ويحتم على وفق المسائل الفقهية والحال ان اعضاء مجالس تمييز الحقوق لا اطلاع لهم على مسائل علم الفقه فاذا حكمت حكام الشرع الشريف في تلك الفروع بمقتضى الاحكام الشرعية ظن الاعضاء انهم يفعلون ما يشاؤون خارجا عن النظامات والقوانين الموضوعة واساءوا بهم الظن فبصير ذلك باعثا على القيل والقال

ثم ان قانون التجارة الهايوي هو دستور العمل في محاكم التجارة الموجودة في ممالك الدولة العلية واما الخصوصات المتفرعة عن الدعاوي التجارية التي لاحكم لها في قانون التجارة فيحصل بها مشكلات عظيمة لانه اذا صارت المراجعة في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اوربا وهي ليست موضوعة بالارادة السنية فلا تصير مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واذا اجل فصل تلك المشكلات الى الشريعة الغراء فالحاكم الشرعية تصير مجبورة على استئناف المرافعة في تلك الدعاوى حينئذ فالحكم على قضية واحدة في محكمين لكل منها نفاذ اخر في اصول المحاكم ينشأ عنه بالطبع تشعب ومباينة ففي مثل هذه الاحوال لا يمكن محاكم التجارة ومراجعة المحاكم الشرعية واذا قيل لاعضاء محاكم التجارة ان يرجعوا الكتب الفقهية فهذا ايضا لا يمكن لان هؤلاء الاعضاء على حد سواء مع اعضاء مجالس تمييز الحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية ولا يخفى ان علم الفقه بمراسلته واستنباطه درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية ومملكة كلية وعلى الخصوص مذهب الحنفية لانه قام فيه مجتهدون كثيرون متفاوتون في الطبقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل فيه تنفع كما حصل في فقه الشافعية بل لم ترل مسائله اشتباها منشعبة فتميز القول الصحيح من بين تلك المسائل والاقوال المختلفة وتطبيق المحوادث عليها عسير جدا وما عدا ذلك فانه تبدل الاعصار لتبدل المسائل التي يلزم بناؤها على العادة والعرف مثلا كان عند المتقدمين من الفقهاء اذا اراد احد شراء دار اكنى برؤية بعض بيوتها وعدا المتأخرين لا يد من رؤية كل بيت منها على حدته وهذا الاختلاف ليس مستندا الى دليل بل هو ناشئ عن اختلاف العرف والعادة في امر الانشاء والبناء وذلك ان العادة قديما في انشاء الدور وبنائها ان تكون جميع بيوتها متساوية على طرز واحد فكانت رؤية بعض البيوت على هذا تنفي عن رؤية سائرها واما في هذا العصر فحيث جرت العادة بان الدار

الواحدة تكون يومها مختلفة في الشكل والقدر لزوم عند البيع رؤية كل منها على الانفراد وفي الحقيقة فاللازم في هذه المسألة ومثالها حصول علم كاف بالمبيع عند المشتري ومن ثم لم يكن الاختلاف الواقع في مثل المسألة المذكورة تغييراً للقاعدة الشرعية وإنما تغير الحكم فيها بتغير أحوال الزمان فقط وتفرق الاختلاف الزماني والاختلاف البرهاني الواقع هنا وتبينها محوج إلى زيادة التدقيق ومعان النظر فلا جرم أن الإحاطة بالمسائل الفقهية وبلوغ النهاية في معرفتها امر صعب جداً ولذا انتدب جمع من فقهاء العصر وفضلائه لتأليف كتاب مطولة مثل كتاب الفتاوى التناووية والتاريخية والعالمية المشهورة الآن بالفتاوى الهندية ومع ذلك فلم يقتدروا على حصر جميع الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية وفي الواقع أن كتب الفتاوى هي عبارة عن مؤلفات حاوية لصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية وافتتت يد الفتاوى فيما مر من الزمان ولا شك أن الإحاطة بجميع الفتاوى التي اُفتي بها علماء السادة الحنفية في العصور الماضية عسر للغاية ولهذا جمع ابن نجيم رحمه الله تعالى كثيراً من القواعد الفقهية والمسائل الكلية المدرج تحتها فروع الفقه ففتح بذلك باباً يسهل التوصل منه إلى الإحاطة بالمسائل ولكن لم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يفتق حذوه حتى يجعل أثره طريقاً واسعاً وما لأن فقد ندر وجود المتبحرين في العلوم الشرعية في جميع الجهات وفضلاً عن أنه لا يمكن تعيين أعضاء في المحاكم النظامية لم قدرة على مراجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل الإشكالات فقد صار من الصعب أيضاً وجود قضاة كافية للمحاكم الشرعية الكائنة في الممالك المحروسة

بناء على ذلك لم يزل الأمل معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهل المأخذ عارياً من الاختلافات حاوياً للأقوال المختارة سهل المطالعة على كل أحد لانه إذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة عامة لكل من نواب الشرع ومن أعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالإدارة فيحصل لهم بمطالعته انتساب إلى الشرع ولدى الإيجاب نصير لهم ملكة بحسب الوسع يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوى والشرع الشريف فيصير هذا الكتاب معتبراً مرعياً للأجراء في المحاكم الشرعية مغنياً عن وضع قانون لدعاوى المحقوق التي ترى في المحاكم النظامية ومن أجل الحصول على هذا المأمول عقدت سابقاً جمعية علمية في إدارة مجلس التنظيمات وحرر حينئذ كثير من المسائل ولكن لم تبرز إلى حيز الفعل فصدق مضمون قولهم أن الأمور مرهونة لا وقاها حتى شاء الله تعالى بروزها في هذا العصر المايوفي الذي صار مغبوطاً من جميع الأعصار

يظهر مثل هذه الآثار الخيرية المهمة ولاجل حصول هذا الامر مع سائر الآثار الحسنة الكثيرة التي هي من التوقيفات الجلييلة السلطانية المشهودة بعين الافتخار للبرية اجبل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا انعام هذا المشروع الجميل والاثر الخيري السديد لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات التجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر وبموجب الارادة العلية اجتمعنا في دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى ترتيب مجلة مؤلفة من المسائل والامور الكثيرة الوقوع اللازمة جداً من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من اقوال السادات الحنفية الموثوق بها وقسمت الى كتب متعددة وسميت «بالاحكام العدلية» وبعد ختام المقدمة والكتاب الاول منها اعطيت نسخة منها لمقام شيخ الاسلام الجلييلة ونسخ اخرى لمن له مهارة ومعرفة كافية في علم الفقه من الذوات الفخام ثم بعد اجراء ما لزم من التهذيب والتعديل فيها بناء على بعض ملاحظات منهم حررت منها نسخة وعرضت على حضرةكم العلية والان حصلت المبادرة الى ترجمة هذه المقدمة والكتاب الى اللغة العربية وما زال الاهتمام مصروفاً الى تأليف باقي الكتب ايضاً فلدي مطالعتكم هذه المجلة يحيط علمكم العالي بان المقالة الثانية من المقدمة هي عبارة عن القواعد التي جمعها ابن نجيم ومن سلك مسلكه من الفقهاء رحمهم الله تعالى فحكم الشرع ما لم يقفوا على نقل صريح لا يمكنون بمجرد الاستناد الى واحدة من هذه القواعد الا ان لها فائدة كلية في ضبط المسائل فمن اطلع عليها من المطالعين يضبطون المسائل بأدلتها وسائر المأثورين يرجعون اليها في كل خصوص وبهذه القواعد يمكن للانسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف او في الاقل التقريب وبناء على ذلك لم نكتب هذه القواعد تحت عنوان كتاب او باب بل ادرجناها في المقدمة والاكثر في الكتب الفقهية ان تذكر المسائل مخلوطة مع المبادئ لكن في هذه المجلة حرر في اول كل كتاب مقدمة تشتمل على الاصطلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاجل ايضاح تلك المسائل الاساسية ادرج ضمنها كثير من المسائل المستخرجة من كتب الفتاوى على سبيل التمثيل

ثم ان الاخذ والعطاء الجاري في زماننا اكثره مربوط بالشروط وفي مذهب الحنفية ان الشروط الواقعة في جانب العقد اكثرها مفسد للبيع ومن ثم كان اهم المباحث في كتاب البيوع فصل البيع بالشروط وهذا الامر اوجب مباحثات ومناظرات كثيرة في جمعية هؤلاء العاجزين ولذا رؤى مناسباً ايراد خلاصة المباحثات التجارية في ذلك على

الوجه الآتي

فقول ان اقوال اكثر المجتهدين في حق البيع بالشرط يخالف بعضها بعضاً في مذهب المالكية اذا كانت المدة جزئية وفي مذهب الحنابلة على الاطلاق يكون للبائع وحده ان يشترط لنفسه منفعة مخصوصة في المبيع لكن تخصيص البائع بهذا الامر دون المشتري يرى مخالفاً للرأي والقياس اما ابن ابي ليلى وابن شبرمة ممن عاصروا الامام الاعظم رضي الله عنه وانقضت اتباعهم فكل منها رأي في هذا الشأن رأياً يخالف رأي الآخر فابن ابي ليلى يرى ان البيع اذا دخله شرط اي شرط كان فقد فسد البيع والشرط كلاهما وعند ابن شبرمة الشرط والبيع جائزان على الاطلاق فذهب ابن ابي ليلى يرى مبيناً لحديث «المسلمون عند شروطهم» ومذهب ابن شبرمة موافق لهذا الحديث موافقة تامة لكن المتبايعين ربما يشترطان اي شرط كان جائزاً او غير جائز قابل الاجراء او غير قابل ومن الامور المسلمة عند الفقهاء ان رعاية الشرط انما تكون بقدر الامكان فمسألة الرعاية للشرط قاعدة تقبل للتخصيص والاستثناء ولذا اتخذ طريق متوسط عند الحنفية وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقسام . شرط جائز وشرط مفسد وشرط لغو بيان هذا ان الشرط الذي لا يكون من مقتضيات عقد البيع ولا يؤيده وفيه نفع لاجد العاقدين مفسد والبيع المعلق به يكون فاسداً والشرط الذي لا نفع فيه لاجد العاقدين لغو والبيع المعلق به صحيح لان المقصود من البيع والشراء التمليك والتملك اي ان يكون البائع مالكا للثمن والمشتري مالكا للمبيع بلا مزاحم ولا منافع والبيع المعلق به نفع لاجد المتعاقدين يؤدي الى المنازعة لان المشروط له النفع يطلب حصوله والاخر يريد الفرار منه فكان البيع لم يتم لكن بما ان العرف والعادة قاطع للمنازعة جواز البيع مع الشرط المتعارف على الاطلاق اما المعاملات التجارية فهي من اصلها في حال مستغنى كما تقدم واكثر ذوي الحرف والصنائع قد تعارفوا على معاملة مخصوصة تقررت بينهم والعرف الطارئ معتبر فلا يبقى ما يوجب البحث الا بعض شروط خارجة عن العرف والعادة نشرط في المعاملات المتفرقة في الاخذ والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن يوجب الاعتناء بالبحث عنها فامست الحاجة في تسير معاملات العصر الى اختيار قول ابن شبرمة الخارج عن مذهب الحنفية ولهذا حصل الاكتفاء بذكر الشروط التي لا تفسد البيع عند الحنفية في الفصل الرابع من الباب الاول كما وقع في سائر الفصول

قد ذكر في المادة السابعة والتسعين بعد المائة والمادة الخامسة بعد الثمانين ان فلا

يصح بيع المعلوم والحال ان ما كان مثل الورد والخيار من الازهار والخضروات
والفواكه التي يتلاحق ظهور محصولاتها بصحة البيع اذا كان بعض محصولاتها ظهر وبعضها
لم يظهر لانه لما كان ظهور محصولاتها دفعة واحدة غير ممكن وانما تظهر افرادها وتنقص
شيئاً بعد شيء اصطاح الناس في التعامل على بيع جميع محصولاتها الموجودة والمتلاحقة
بصفة واحدة ولذا جوز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استحساناً
وقال اجعل الموجود اصلاً والمعلوم تبعاً له وافقوا بقوله الامام الفضلي وشمس الائمة
الحلياني وابو بكر ابن فضل ورحمهم الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة
عندم غير ممكن كما ان حمل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة الاولى من نسبتها الى
النسابة وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة
السابعة بعد المائتين

وفي بيع الصبرة كل مد يكلف عند الامام الاعظم رضي الله عنه بصح البيع في مد واحد
فقط وعند الصاحبين رحمهما الله يصح في جميع الصبرة فيما بلغت الصبرة يأخذها المشتري
ويُدفع ثمنها بحساب المد بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيراً من الفقهاء مثل
صاحب الهداية قد اخاروا قول الصاحبين في ذلك تفسيراً للمعاملات الناس حررت
هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولها واكثر مد خيار الشرط عند
الامام ورحمة الله تعالى ثلثة ايام وعند الصاحبين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان
من الايام ولما كان قولها هنا ايضاً اوفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذكر بدون
مد الايام الثلثة في المادة الثلاثمائة وهذا الخلاف جارٍ ايضاً في خيار النقد الا ان عدم
تقييد المدة بثلثة ايام وصحة تقييدها باكثر من ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى فقط
وانما اخير قوله في هذه المسألة ايضاً مراعاة لمصلحة الناس كما ذكر في المادة الثالثة عشر
بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المستصعلة الرجوع بعد عقد الاستصناع وعند الامام ابي
يوسف رحمه الله انه اذا وجد المصنوع موافقاً للصنات المتبينة وقت العقد فليس
له الرجوع والحال انه في هذا الزمان قد اتخذت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر
ونحوها بالمقاوله وبذلك صار الاستصناع من الامور التجارية العظيمة فتجبر المستصنع في
امضاء العقد او فسخه يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة وحيث ان الاستصناع مسند
الى التعارف ومقاس على السلم المشروع على خلاف القياس بناء على عرف الناس لزم

اختيار قول ابي يوسف رحمه الله تعالى في هذا مراعاة لمصلحة الوقت كما حرر في المادة الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة من هذه المجلة

فاذا امر امام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة التصويب يجرى تشويح اعلى المجلة الملفوفة بالخط الشريف الهايوني والامر لولي الامر ناظر ديوان الاحكام العدلية

مفتش الاوقاف الهايونية

السيد خليل

احمد جودت

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

من اعضاء شورى الدولة

السيد احمد خلوصي

سيف الدين

من اعضاء شورى الدولة

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

محمد امين الجندي

السيد احمد حلي

من اعضاء الجمعية علاء الدين ابن ابن عابدين



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

محمّية على مقالين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

(مادة ١) الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية والمسائل الفقهية اما ان تتعلق بامر الآخرة وهي العبادات واما ان تتعلق بامر الدنيا وهي تنقسم الى مناحات ومعاملات وعقوبات فان الباري تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما يكون ببقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الاناث للتولد والتناسل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور الصناعية الى الغذاء واللباس والمسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون والتشارك بين الافراد والحاصل ان الانسان من حيث انه مدني بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الافراد كسائر الحيوانات بل يحتاج الى التعاون والتشارك ببسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطلب ما يلائمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم محووظين من المخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدواج وهي قسم المناحات من علم الفقه وفيما به التمدن من التعاون والتشارك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار امر التمدن على هذا المنوال لزم ترتيب احكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وما هوذا قد وقعت المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل الكثيرة الوقوع في المعاملات غلب استخراجها وجمعها من الكتب المعتمدة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في الحاكم في المسائل التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسئلة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ ادلة لاثبات المسائل ونهها في يادي الامر فذكرها يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقررهما في الاذهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقالة

ثانية في المقدمة على ما سياتي ثم ان بعض هذه القواعد وإن كان بحيث اذا انفرد بوجود من مشتملاته بعض المستثنيات لكن لا تخل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها يخص ويقتد بعضاً

المقالة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

﴿مادة ٢﴾ الامور بقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على منقضى ما هو المتصود من ذلك الامر

فلو رى انسان سهما قاصدا صيدا فاصاب انسانا فقتله لا يقتل به

﴿مادة ٣﴾ العبرة في العقود المقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني ولذا يجري حكم الرهن في البيع بالوفاء

﴿مادة ٤﴾ اليقين لا يزول بالشك

يعني لو كان لانسان على اخر دين ييقن وشك في وفائه لا يسقط

﴿مادة ٥﴾ الاصل بقاء ما كان على ما كان

يعني لو اشترى انسان من آخر شيئا وتركه عنده ثم جاء ليستلمه فادعى تغيره كان القول للبائع انه باق على ما كان عند شرائه ما لم يتم دليل على تغيره

﴿مادة ٦﴾ القدم يترك على قدمه

يعني كالطريق والجري والمسيل تترك على حالها القدم ما لم يتم دليل على خلافه

﴿مادة ٧﴾ الضرر لا يكون قديماً

يعني لا يعتبر القدم فيما ضرره فاحش كالموت لو كان مجرى فخر في الطريق العام فيمنع ضرره ولو كان قديماً

﴿مادة ٨﴾ الاصل براءة الذمة فاذا ائلف رجل مال اخر واختلفا في مقداره يكون القول للئلف والينة على صاحب المال لاثبات الزيادة

﴿مادة ٩﴾ الاصل في الصفات العارضة العدم مثلاً اذا اختلف شريكا المضاربة في حصول الربح وعدمه فالقول للمضارب والينة على رب المال لاثبات الربح

﴿مادة ١٠﴾ ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت بزمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله

﴿مادة ١١﴾ الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف

في زمن حدوث امر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت نسبته الى زمان بعيد
كما لو تزوج مسلم ذمية ومات فادعت انها اسلمت قبل موته لثرت منه وادعى وارثه انها اسلمت
بعد موته كان القول قوله ولا ترثه ما لم تثبت بالبينه وكذلك القول للبائع ان العيب حدث عند المشتري

﴿مادة ١٢﴾ الأصل في الكلام الحقيقة

يعني يحمل اللفظ على المعنى الموضوع له حيث لا قرينة مانعة من ارادته فلو قال انسان اكلت مال فلان
يحمل على الطعام ما لم توجد قرينة تدل على انه انكر ماله عليه من الدين ونحو ذلك

﴿مادة ١٣﴾ لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

وذلك كمن اخذ ثوباً من بزاز وقال له اخذته بعشرة وحمله وذهب به ولم يمنعه والبزاز يقول لا اعطيه
الا باحد عشر يلزم المشتري احد عشر ولا تعتبر دلالته تركه معه على رضاه بعشرة

﴿مادة ١٤﴾ لا مسامح للاجتهاد في مورد النص

يعني ما كان معناه واضحاً كقولوا تعالى احل الله البيع وحرر الربا لا يسوغ الحكم بخلافه على
معنى اخر

﴿مادة ١٥﴾ ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه

حيث ثبت ان الاصل لا يقتل بفرعه فلا يقاس غيره عليه لانه مخالف للقياس من ان قاتل العمد
العدوان يقتل

﴿مادة ١٦﴾ الاجتهاد لا يتنقض بمثله

يعني لو رفع لقاض حنفى حكم فاض شافعي لا يتنقض ولو كان مخالفاً لمذهب امامه

﴿مادة ١٧﴾ المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل ويلزم
التوسع في وقت المضائق تنزع على هذا الاصل كثير من الاحكام الفقهية كالقرض
والحوالة والمجبر وغير ذلك وما جوزه الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية
مستنبط من هذه القاعدة

﴿مادة ١٨﴾ الامر اذا ضاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخص فيه

ويوسع

﴿مادة ١٩﴾ لا ضرر ولا ضرار

يعني لو فتح انسان كوة على من نساء مجاره لا يسوغ لجاره ان يفتح كوة على من نساءه مكافاة له بل
يمنع كل منها عن ضرره بالآخر فالضرار ما كان بين فريقين كل منهما يضر الآخر

﴿مادة ٢٠﴾ الضرر يزال

يعني انه يجب اعدام الضرر وازالة كفنل المحوان الضار واسباب الامراض والقن ونحو ذلك من
الضار كنقطع الطريق والسرفات

﴿مادة ٢١﴾ الضرورات تبيح المحظورات

يعني اذا نزل بالانسان احتياج ملجي . كالحجج المحتجيج اليه اكل الميتة والاكل من مال اجني بغير رضا ونحو ذلك من المنوعات وقت الرخاء والسعة والاختيار

﴿مادة ٢٢﴾ الضرورات تقدر بقدرها

يعني ان ما ايج للضرورة انما تكون اباحة على قدر ازالة الضرورة فلا تباح الزيادة على ذلك بل يجب الاتصاف على ما يفي الرق ويكون سدادا من عوز

﴿مادة ٢٣﴾ ما جاز لعذر بطل بزياله

يعني اذا زالت الضرورة بطلت اباحة المنوع

﴿مادة ٢٤﴾ اذا زال المانع عاد المنوع

يعني لو كان المانع من قبول اداء شهادة انسان صغير سنو مثلا فيلغ قيلت شهادته

﴿مادة ٢٥﴾ الضرر لا يزال بمثله

يعني اذا كان في ازالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عتبا بلا فائدة

﴿مادة ٢٦﴾ يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب

الجاهل

﴿مادة ٢٧﴾ الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف

يعني لو اشرف سنية على الفرق مثلا وكان في طرح المال سلامة النفوس يطرح في البحر قدر ما يسلمها من الفرق

﴿مادة ٢٨﴾ اذا تعارض مفسدتان روعي اعظمهما ضررا بارتكاب اخفهما

يعني انه يجب ان يستعان بين ياخذ المال على من يقتل النفوس مثلا

﴿مادة ٢٩﴾ يختار اهلون الغربين

يعني لو تنوس اعداؤه ناهضانا نرعي بقصد الاعداء

﴿مادة ٣٠﴾ درء المفسد اولي من جلب المنافع

يعني دفع اسباب الامراض اولي من جلب الادوية مثلا فالتخلية قبل التحلية

﴿مادة ٣١﴾ الضرر يدفع بقدر الامكان

يعني لو دخل عليك سارق مثلا فادفعه عنك بقدر امكانك فاذا كان من يتدفع بالعصا فلا تدفعه

بالسيف

﴿مادة ٣٢﴾ الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة او خاصة ومن هذا القليل تجوز

البيع بالوفاء حيث لاكثر الديون على اهل بخاري مست الحاجة الى ذلك فصار مرعى

﴿ مادة ٢٣ ﴾ الاضرار لا يبطل حق الغير بترفع على هذه القاعدة انه لو اضطر

انسان من الجوع فاكل طعام الآخر بضمن قيمته

﴿ مادة ٢٤ ﴾ ما حرم اخذه حرم اعطاؤه

يعني كما ان اعطاء المال بالربا حرام كذلك اخذه بالربا حرام وكذلك طلبه بالربا حرار ومثل الربا
غريم من الحرمات

﴿ مادة ٢٥ ﴾ ما حرم فعله حرم طلبه

﴿ مادة ٢٦ ﴾ العادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة تجعل حكماً لا ثبات

حكم شرعي

يعني اذا كانت عادة البللة ان من يهدي سيقاً في عرس انسان ياخذ عوضه يلزم العوض ومثله
طوائف المعلم والصانع حيث صار ذلك عادة محب وفاقه

﴿ مادة ٢٧ ﴾ استعمال الناس حجة يجب العمل بها

يعني كوضع اليد على شيء والنصرف فيه فانه دليل على الملك ظاهراً

﴿ مادة ٢٨ ﴾ المتنع عادة كالممتنع حقيقة

يعني ان ما استعمل عادة لا تسع الدعوى كالمسجل عقلاً فاذا ادعى من عرف بالنقر على من
عرف بالغنى بانه استدان منه مبلغاً لا تجوز العادة وقوع مثله لا تسع الدعوى وكما لو ادعى ان
زيداً ابنة ولا يولد مثله للمثله

﴿ مادة ٢٩ ﴾ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان

نقدم مثال ذلك في المقدمة

﴿ مادة ٤٠ ﴾ الحقيقة تترك بدلالة العادة

يعني لو وكلت انساناً بشراء طعام لوليمة لا يشتري الا الطعام المعتاد في مثلها لا كل ما يوه كل

﴿ مادة ٤١ ﴾ انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت

يعني لا يلزم ان يكون جهاز العرس الا على العادة الغالبة فلو جهزت عروس باكثر من العادة
الغالبة لا يعتبر ولا يقاس عليه

﴿ مادة ٤٢ ﴾ العبرة للغالب الشائع للنادر

يعني لو قدر واحد مهر زوجة باكثر من ثلاثة الاف في يروت او اثنان او ثلثة لا يعتبر ذلك
بل يجعل اذا لم يقدر على الغالب وهو ثلثة الاف

﴿ مادة ٤٣ ﴾ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً

يعني حيث كان المعروف بين الناس بقاء التمراني فنجو على شجرة لا يلزم المشتري بقطوعه قبل ذلك

﴿ مادة ٤٤ ﴾ المعروف بين التجار كالمشروط بينهم

يعني كالتسقية والسند المعروف بينهم يجري بينهم على عرفهم

- ﴿ مادة ٤٥ ﴾ التعمين بالعرف كالتمعين بالنص
يعني اذا اطلق الواقف وقته بجعل على الاستغلال لا السكنى حيث كان عرف الواقفين كذلك
- ﴿ مادة ٤٦ ﴾ اذا تعارض المانع والمتنصّي يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن لآخر
ما دام في يد المرتهن
- ﴿ مادة ٤٧ ﴾ التابع تابع فاذا بيع حيوان في بطون جنيين يدخل الجنيين في البيع
تبعاً
- ﴿ مادة ٤٨ ﴾ التابع لا يفرد بالحكم فالجنيين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً
عن امو
- ﴿ مادة ٤٩ ﴾ من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فاذا اشترى رجل داراً
ملك الطريق الموصل اليها
- ﴿ مادة ٥٠ ﴾ اذا سقط الاصل سقط الفرع
يعني اذا سقط الدين عن الاصل سقط عن الكفيل وكذلك المراجعة المرتبة عليه
- ﴿ مادة ٥١ ﴾ الساقط لا يعود كما ان المعدوم لا يعود
يعني اذا ابرأ الدائن مديونه من الدين وقبل ابراءه لا يعود الدين ولو اقر به المديون
- ﴿ مادة ٥٢ ﴾ اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
يعني اذا بطلت شركة العقد بطلت الوكالة التي في ضمنها
- ﴿ مادة ٥٣ ﴾ اذا بطل الاصل بصر الى البديل فاذا لم يمكن رد المصوب يرد بدله
- ﴿ مادة ٥٤ ﴾ يغتفر في التوايع ما لا يغتفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في
قبض المبيع لا يجوز اما لو اعطي جولفاً للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان
ذلك قبضاً من المشتري
- ﴿ مادة ٥٥ ﴾ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء مثال ذلك ان هبة الحصة
المشاعة لا تصح لكن اذا وهب رجل عقاراً من اخر فاستغنى من ذلك العقار حصة شائعة
لا تبطل الهبة في حق الباقي مع انه صار بعد الاستحقاق حصة شائعة
- ﴿ مادة ٥٦ ﴾ البقاء اسهل من الابتداء
يعني لو كانت فطرة على الطريق العام لا تضر ولا تهدم وعند ابتداء بنائها منع
- ﴿ مادة ٥٧ ﴾ لا يتم التبرع الا قبض فاذا وهب احد شيئاً الى اخر لا تتم الهبة
قبل القبض
- ﴿ مادة ٥٨ ﴾ التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

﴿مادة ٥٩﴾ الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة فولاية المتولي على الوقف اولى من ولاية القاضي عليه

﴿مادة ٦٠﴾ اعمال الكلام اولى من احواله يعني لا يهمل الكلام ما امكن جملة على معنى

كما اذا قال لك عندي مال يجهل كلامه على اقل ما ينسب مالا ولا يهمل

﴿مادة ٦١﴾ اذا تعذرت الحقيقة بصار الى المجاز

كما لو اوصى لبي فلان وله ابناء ابناء يجهل كلامه عليهم مجازا

﴿مادة ٦٢﴾ اذا تعذر اعمال الكلام يهمل يعني انه اذا لم يمكن حمل الكلام على

معنى حقيقي او مجازي اهل

كما لو اوصى بشاة من غنمه وليس له غنم او وقف على اولاده وليس له اولاد ولا اولاد اولاد فنبطل الوصية والوقف

﴿مادة ٦٣﴾ ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كله

كمن اعطى رقة عبده يعتق كله

﴿مادة ٦٤﴾ المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقييد نصاً او دلالة

يعني لو قال وقفت على الفقراء لا يتقيد بفقر مخصوص

﴿مادة ٦٥﴾ الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر مثلاً لو اراد البائع بيع

فرس اشهب حاضر في المجلس وقال في ابيائه بعث هذا الفرس الادم واثار اليه وقبل

البائع صح البيع ولغا وصف الادم وما لو باع فرساً غائباً وذكر انه اشهب والحال انه ادم

لا يتعقد البيع

﴿مادة ٦٦﴾ السؤال معاد في الجواب يعني ان ما قيل في السؤال المصدق كان

الجبب المصدق قد اقربه

كما لو قال لك انسان امالي عندك مقدار كذا من الدين فقلت نعم كان تقديره لك عندي ذلك

﴿مادة ٦٧﴾ لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان يعني انه

لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم به اقرار وبيان

وذلك كما اذا رايت احداً يتصرف في شيء تصرف المالك بلا اذن منك وسكت بلا عذر بعد ذلك

اقرار منك بانك غير مالك له

﴿مادة ٦٨﴾ دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه يعني انه يحكم بالظاهر فيما

يتعسر الاطلاع على حقيقته

كما لو ضرب انسان آخر بحد سيف فجرحه جرحاً مات به بعد قتله عمداً وإن لم تطلع على قصده لذلك
لان ذلك دليل كاف على تعمد قتله

﴿مادة ٦٩﴾ الكتاب كالمخاطب

يعني لو كتب انسان لآخر اني بعثتك الشيء الفلاني بكذا من المال وحين اطلاع الاخر عليه قبل
لفظاً او خطأ انعقد البيع

﴿مادة ٧٠﴾ الاشارات المعهودة للآخرس كالبيان باللسان

﴿مادة ٧١﴾ يقبل قول المترجم مطلقاً

﴿مادة ٧٢﴾ لاعبة بالظن اليقين خطؤه

اذا دفعت مالا لانسان ظاناً انه يلزمك ثم تبين انه غير لازم عليك تسترده وذلك كمن دفع للشفيع
مالاً صلحاً عن اسقاط شفعته فله استرداده ولو ظن انه واجب عليه

﴿مادة ٧٣﴾ لاجبة مع الاحتمال الناشئ عن دليل مثلاً لو اقر احد لآخر ورثته
بدين فان كان في مرض موته لا يصح مالم يصدق باقي الورثة وذلك لان احتمال كون
المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه في المرض واما اذا
كان الاقرار في حال الصحة جاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حيثئذ من حيث انه
احتمال مجرد ونوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

﴿مادة ٧٤﴾ لاعبة للتوهم

انظر مادة ١٧٤١

﴿مادة ٧٥﴾ الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان

يعني اذا ثبت شيء بالبيئة الشرعية مثلاً كان حكمه كالمشاهدة بالعيان

﴿مادة ٧٦﴾ البيئة للمدعي واليمين على من انكر

يعني حيث ان الاصل براءة الدمة يكون المنكر متمسكاً بالاصل فيقبل قوله مع يمينه

﴿مادة ٧٧﴾ البيئة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل

يعني ان من كان واضع اليد على مال فالظاهر انه ملكه وكونه للخارج خلاف الظاهر فتكون البيئة
للمخارج واذا لم تكن له بيئة على مدعاه يكون له حق اليمين على واضع اليد

﴿مادة ٧٨﴾ البيئة حجة متعددة والاقرار حجة قاصرة

يعني لو اقر وارث بدين على مورثه وباقي الورثة انكر وذلك لا ينعدي لميراثهم واذا ثبت ذلك
بالبيئة تعدى لانصاتهم

﴿مادة ٧٩﴾ المرء مؤاخذ باقراره

يعني ان الانسان المكلف اذا اخبر بحق لغيره على نفسه يعامل بحسب ذلك الاقرار اذا لم يرتد اقراره
ولم يكذبه الحكم الشرعي فيكون شاهداً على نفسه بما اقر به لغيره وكفى بذلك شاهداً

﴿مادة ٨٠﴾ لاجتماع التناقض لكن لا يخل مع حكم المحاكم مثلاً لو رجع الشاهدان عن شهادتهما لا تنبى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما شهدا به أولاً لا يبتفض ذلك الحكم وإنما يلزم على الشاهدين ضمان المحكوم به

﴿مادة ٨١﴾ قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الاصل مثلاً لو قال رجل ان لفلان على فلان كذا ديناً وإنما كفيلاً به وبناء على انكار الاصيل ادعى الدائن على الكفيل بالدين لزم على الكفيل اداؤه

﴿مادة ٨٢﴾ المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط

يعني اذا قال انسان لآخر ان لم اؤاتك بخصك غدا فانا ضامن لك عليو من الدين فاذا لم يواف به في الوقت المعين يلزمه ماله عليو من الدين

﴿مادة ٨٣﴾ يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان

يعني لو قال انسان لآخر انا كفيل بنفس خصمك فلان فاذا لم يحضر معك غدا الى المحكمة فانا احضر اليها فاذا مضى الغد ولم يحضره يلزم باحضاره حسب امكانه فان غاب ومعه معطور يهل مسافة ذهابه اليه وايابو وان لم يعرف مكانه لا يلزم باحضاره لعدم امكانه كما لو مات

﴿مادة ٨٤﴾ المواعيد بصورتها تبقى تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لآخر ربح هذا الشيء لفلان واذا لم يعطك ثمنه فانا اعطيه لك فلم يعطه المشتري الثمن لزم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق

﴿مادة ٨٥﴾ الخراج بالضمان يعني ان من يضمن شيئاً لو تلف يتنفع به في مقابلة الضمان مثلاً لو رد المشتري حيوئاً بجوار العيب وكان قد استعمله مدة لتلزمه اجرة لانه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان من ماله

يعني ان من يضمن شيئاً اذا تلف يكون نفع ذلك الشيء له في مقابلة ضمانه حال التلف ومنه اخذ قولهم الغرم بالغرم

﴿مادة ٨٦﴾ الاجر والضمان لا يجتمعان

يعني ان الانسان اذا استاجر دابة وهلكت بلا تعدل لا يضمن سوى الاجرة واذا غصب دابة فهلكت يضمن قيمتها ولا اجرة عليه

﴿مادة ٨٧﴾ الغرم بالغرم يعني ان من ينال نفع شيء فيحمل ضرره مثلاً احد الشركاء في المال يلزمه من الخسران حسب ماله حيث يات من الربح

﴿مادة ٨٨﴾ النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة

يعني ان العامل يعطى قدر اجره مثل عمله اذا لم يسبق عنه عقد عن رضى بدون ذلك واصل هذا وما قبله من قسمة الغنائم بين العسكر الغنائم حيث يتفاوتون في السهام كما يعلم ذلك من باب القسمة الموزنة في

كتب الشرع

﴿مادة ٨٩﴾ يضاف الفعل الى الفاعل لا الامر ما لم يكن مجبراً

يعني لو قال انسان لا آخرا تلف مال فلان ففعل كان الضمان على المأمور اذا فعل ذلك حيث لم يكن الامر مجبراً شرعاً كما يعلم من باب الاكراه الا في

﴿مادة ٩٠﴾ اذا اجمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر مثلاً لو حفر رجل بئراً في الطريق العام فالقاي احد حيوان شخص في ذلك البئر ضمن الذي القى الحيوان ولا شيء على حافر البئر

﴿مادة ٩١﴾ الجواز الشرعي ينافي الضمان مثلاً لو حفر انسان في ملكه بئراً فوقع فيه حيوان رجل وهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً

﴿مادة ٩٢﴾ المباشر ضامن وإن لم يتعمد

يعني من اتلف مال غيره بغير وجه شرعي بضمنه مطلقاً سواء تعمد ذلك ام لم يتعمد حيث كان مباشراً ذلك بنفسه وكذلك من اتلف نفس انسان

﴿مادة ٩٣﴾ المتسبب لا يضمن الا بالتعمد

يعني كمن وضع سماً في بيت فأكله انسان فأتى به لا بضمنه بخلاف ما لو اوجره اياه بان صبه في حفروه وابلعه اياه كرها فأتى فانه يضمن دينه وكذا من وضع جراً في غير مهبل الرمح فهبت الرمح ونقلته فاحترق به شيء لا بضمنه الواضع

﴿مادة ٩٤﴾ جنابة العجماء جبار

يعني ما اتلفته الدابة من مال او نفس هدر حيث لم يتسبب فعلها عن فعل انسان او نقصيره بان تقلنت بنفسها مثلاً وكذلك سائر الهائم

﴿مادة ٩٥﴾ الامر بالتصرف في ملك الغير باطل

﴿مادة ٩٦﴾ لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه

﴿مادة ٩٧﴾ لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعي

السبب الشرعي ما جعله الشرع سبباً للملك وجواز التصرف كالارث والوصية والهبة والبيع

﴿مادة ٩٨﴾ تبديل سبب الملك قائم مقام تبديل الذات

مثلاً لو وهب انسان ارضه لاجني ثم استردها منه ثم باعها منه كان للشئع حق اخذها بالشفعة ولو لا تبديل الهبة بالبيع لم يكن له ذلك فكأنها تبذلت بغيرها

﴿مادة ٩٩﴾ من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب مجرماته

يعني لو قتل انسان وارثه مثلاً مجرم من ارثه كمن قطف ثمره بستانه قبل صلاحيتها مجرم من الاتقاع بها فيما وان قطانها وامثلة ذلك كثيرة لا تحصى

﴿مادة ١٠٠﴾ من سعى في نفق مائتم من جهة فسعيه مردود عليه

بغني لو باع انسان ما لا على انه له ثم ادعى ان ذلك المال ليس له لا تسمع دعواه حيث اراد نقض البيع الذي ائتمه

الكتاب الاول

❖ في البيوع وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب ❖

❖ المقدمة ❖

❖ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيوع ❖

❖ مادة ١.١ ❖ الاجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء التصرف ويوجب ويشيت التصرف

❖ مادة ١.٢ ❖ القبول ثاني كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء التصرف ويؤتم العقد

❖ مادة ١.٣ ❖ العقد التزام المتعاقدين وتعهدا امرأ وهو عبارة عن ارتباط الاجاب بالقبول

❖ مادة ٢.٤ ❖ الانعقاد تعاق كل من الاجاب والقبول بالآخر على وجه مشروع يظهر اثره في متعلقها

والمراد بتعلقها المبيع والثمن والاثر هو تلك المشتري المبيع وتلك البائع الثمن

❖ مادة ١.٥ ❖ البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقد أو غير منعقد

❖ مادة ١.٦ ❖ البيع المنعقد هو البيع الذي منعقد على الوجه المذكور وينقسم الى صحيح وفاسد ونافذ وموقوف

❖ مادة ١.٧ ❖ البيع غير المنعقد هو البيع الباطل

❖ مادة ١.٨ ❖ البيع الصحيح هو البيع المجاز وهو البيع المشروع ذاتاً ووصفاً

❖ مادة ١.٩ ❖ البيع الفاسد هو المشروع اصلاً ولاوصفاً يعني انه يكون صحيحاً باعتبار ذاته فاسداً باعتبار بعض اوصافه الخارجة (راجع الباب السابع

❖ مادة ١.١٠ ❖ البيع الباطل ما لا يصح اصلاً يعني انه لا يكون مشروعاً اصلاً

❖ مادة ١.١١ ❖ البيع الموقوف بيع يتعلق به حق آخر كبيع الفضولي

❖ مادة ١.١٢ ❖ الفضولي هو من يتصرف بحق آخر بدون اذن شرعي

❖ مادة ١.١٣ ❖ البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق آخر وهو ينقسم الى لازم وغير لازم

- ❖ مادة ١١٤ * البيع اللازم هو البيع النافذ العاري عن الخيارات
- ❖ مادة ١١٥ * البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذي فيه أحد الخيارات
- ❖ مادة ١١٦ * الخيارات كون أحد العاقدین مغبراً على ما سيبي في بابها
- ❖ مادة ١١٧ * البيع البات هو البيع القطعي
- ❖ مادة ١١٨ * بيع الوفاء هو البيع بشرط ان المشتري متى رد الثمن يرد البائع اليه
- المبيع وهو في حكم البيع المجاز بالنظر الى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الفاسد بالنظر الى كون كل من الطرفين مقتدرًا على النسخ وفي حكم الرهن بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى غيره
- ❖ مادة ١١٩ * بيع الاستغلال هو بيع المال وفاء على ان يستأجره غير البائع
- ❖ مادة ١٢٠ * البيع باعتبار المبيع ينقسم الى اربعة اقسام القسم الاول بيع المال بالثمن وبما ان هذا القسم اشهر البيوع يسمى بالبيع المطلق القسم الثاني هو الصرف والقسم الثالث بيع المفاضة والقسم الرابع السلم
- ❖ مادة ١٢١ * الصرف بيع النقد بالنقد
- ❖ مادة ١٢٢ * بيع المفاضة بيع العين بالعين اي مبادلة مال بمال غير النقدين
- ❖ مادة ١٢٣ * السلم بيع مؤجل بمجمل
- اي ان يكون المبيع مؤجلاً والثمن مجلاً حالاً
- ❖ مادة ١٢٤ * الاستصناع عقد مقاوله مع اهل الصنعة على ان يعمل شيئاً فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع
- ❖ مادة ١٢٥ * الملك مملكة الانسان سواء كان اعياناً او منافع
- ❖ مادة ١٢٦ * المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة متحولاً كان او غير متحول
- ويقال على فلس وما قيمته فلس
- ❖ مادة ١٢٧ * المال المتقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني بمعنى المال المحرز فالسلك في البحر غير متقوم واذا اصطيده صار متقوماً بالا حراز
- ❖ مادة ١٢٨ * المتقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى اخر فيشمل النقود والعروض والحیوانات والمكيمات والموزونات والبناء والشجران لم يكونا تبعاً للارض

﴿ مادة ١٢٩ ﴾ غير المنقول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كاللدور والاراضي ما يسمى بالعقار

﴿ مادة ١٣٠ ﴾ النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والنفضة وما قام مقامها كالفلوس النافقة

﴿ مادة ١٣١ ﴾ العروض جمع عرض بالتحريك والتسكين وهي ماعد النقود والسلعة متاع التجارة كالحجونات والمكيلات والموزونات والقماش

﴿ مادة ١٣٢ ﴾ المقدرات ما تعين مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وهي شاملة للمكيلات والموزونات والعدديات والمزروعات

ويقال لها المثلثات

﴿ مادة ١٣٣ ﴾ الكيلي والمكيل هو ما يكال

﴿ مادة ١٣٤ ﴾ الوزني والموزون هو ما يوزن

﴿ مادة ١٣٥ ﴾ العددي والمعدود هو ما يعد

﴿ مادة ١٣٦ ﴾ الذري والمذروع هو ما يقاس بالذراع

﴿ مادة ١٣٧ ﴾ المحدود هو العقار الذي يمكن تعيين حدوده وإطرافه

﴿ مادة ١٣٨ ﴾ المشاع ما يحنوي على حصص شائعة

﴿ مادة ١٣٩ ﴾ الحصة الشائعة هي السهم الساري الى كل جزء من اجزائها المال المشترك

﴿ مادة ١٤٠ ﴾ الجنس ما لا يكون بين افرادة تفاوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه

﴿ مادة ١٤١ ﴾ الجزاف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير

﴿ مادة ١٤٢ ﴾ حق المرور هو حق المشي في ملك آخر

﴿ مادة ١٤٣ ﴾ حق الشرب هو نصيب معين معلوم من النهر ونحوه

﴿ مادة ١٤٤ ﴾ حق المسيل حق جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى

الخارج

التوكاف رشح ماء المطر من سقف او نحو

﴿ مادة ١٤٥ ﴾ المثلث ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به كالقمع والزيت

﴿ مادة ١٤٦ ﴾ القيمي ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد لكن مع التفاوت

المعتد به في القيمة كالدواب والبهائم

﴿ مادة ١٤٧ ﴾ العدديات المتقاربة المعدودات هي التي لا يكون بين افرادها

- وأحاديها تفاوت في القيمة فجميعها من المثليات كالبيض والجوز
 * مادة ١٤٨ * العديديات المتفاوتة هي التي يكون بين افرادها واحادها
 تفاوت في القيمة فجميعها قيميات
 * مادة ١٤٩ * البيع بعني ماهيته وحقيقته عبارة عن مبادلة مال بمال وبطلق على
 الايجاب والقبول ايضا لدلائهما على المبادلة
 * مادة ١٥٠ * محل البيع هو المبيع
 * مادة ١٥١ * المبيع ما يباع وهو العين التي تنعين في البيع وهو المقصود الاصيل
 من البيع لان الانتفاع انما يكون بالاعيان والاثمان وسيلة للمبادلة
 * مادة ١٥٢ * الثمن ما يكون بدلا للمبيع ويتعلق بالذمة
 * مادة ١٥٣ * الثمن المسمى هو الثمن الذي يسميه ويعينه العاقدان وقت البيع
 بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمة المبيع الحقيقية او ناقصا عنها او زائدا عليها
 * مادة ١٥٤ * القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء عند اربابه
 * مادة ١٥٥ * الثمن الشيء الذي يباع بالثمن
 * مادة ١٥٦ * التأجيل تعليق الدين وتأخيرها الى وقت معين
 * مادة ١٥٧ * التفسير تأجيل اداء الدين مفرقا الى اوقات متعددة معينة
 * مادة ١٥٨ * الدين ما يثبت في الذمة ك مقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار
 منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبة الحنطة الحاضرتين قبل الافراز
 فكلها من قبيل الدين
 * مادة ١٥٩ * العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكروسي وصبرة حنطة
 وصبرة دراهم حاضرتين فكلها من الاعيان
 * مادة ١٦٠ * البائع هو من يبيع
 * مادة ١٦١ * المشتري هو من يشتري
 * مادة ١٦٢ * المتبايعان هما البائع والمشتري ويسميان عاقدين ايضا
 * مادة ١٦٣ * الاقالة رفع عقد البيع وازالته
 * مادة ١٦٤ * التغيرير توصيف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية ترغيبا له به
 * مادة ١٦٥ * الغبن الفاحش غبن على قدر نصف العشر في العروض والعشري في
 المحبوبات والخمس في العقار او زيادة

﴿مادة ١٦٦﴾ القديم هو الذي لا يوجد من يعرفه أو
الأكاهو وضده المحدث وهو من يوجد في أهل المصر من بيع حذوة

الباب الأول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

فيما يتعلق بركن البيع

﴿مادة ١٦٧﴾ البيع يتعقد باليجاب وقبول

﴿مادة ١٦٨﴾ الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لإنشاء
البيع في عرف البلد أو القوم

﴿مادة ١٦٩﴾ الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبعث واشترت وإي
لفظ من هذين ذكر أولاً فهو إيجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعث ثم قال المشتري
اشترت أو قال المشتري أولاً اشترت ثم قال البائع بعث انعقد البيع ويكون لفظ بعث
في الأول إيجاباً واشترت قبولاً وفي الثانية بالعكس ويتعقد البيع أيضاً بكل لفظ ينبي
عن إنشاء التمليك والتملك كقول البائع أعطيت أو ملكتك وقول المشتري أخذت أو
تملكت أو رضيت وأمثال ذلك

﴿مادة ١٧٠﴾ يتعقد البيع بصيغة المضارع أيضاً إذا أريد بها الحال كما في عرف بعض
البلاد كإبيع واشتري وإذا أريد بها الاستقبال لا يتعقد

﴿مادة ١٧١﴾ صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرى مثل سأبيع وسأشتري
لا يتعقد بها البيع

﴿مادة ١٧٢﴾ لا يتعقد البيع بصيغة الأمر أيضاً كبيع واشترى إذا دلت بطريق
الافتضاء على الحال فحينئذ يتعقد بها البيع فلو قال المشتري بعني هذا الشيء بكذا من
الدرهم وقال البائع بعثتك لا يتعقد البيع أما لو قال البائع للمشتري خذ المال بكذا من
الدرهم وقال المشتري أخذه أو قال المشتري أولاً أخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال
البائع خذه أو قال الله يبارك لك وأمثلة انعقد البيع فان قوله خذه والله يبارك هنا بمعنى

هذا اذا بيعت فخذ

ويقال لنحو ذلك دلالة اقتضاء حيث لا بد من تقدير لفظ آخر لتمام المعنى

﴿مادة ١٧٣﴾ كما يكون الايجاب والقبول بالمشافهة يكون بالكتابة ايضاً

بان تكتب لا غير بعكس الشيء الفلاني بكذا ويكتب في مجلس مطالعة الكتاب او بلفظ قلت يتعقد

البيع

﴿مادة ١٧٤﴾ يتعقد البيع بالإشارة المعروفة للآخرين

﴿مادة ١٧٥﴾ حيث ان المقصد الاصل من الايجاب والقبول هو تراضي الطرفين

يتعقد البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي وبسبب هذا بيع التعاطي مثال ذلك ان يعطي المشتري للخباز مقداراً من الدراهم فيعطيه الخباز بها مقداراً من الخبز بدون تلفظ بايجاب وقبول او ان يعطي المشتري الثمن للبائع ويأخذ السلعة ويسكت البائع وكذا لوجاء رجل الى بائع الحنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تبيع المد من هذه الحنطة فقال بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة فقال له البائع اعطيك اياها غداً يتعقد البيع ايضاً وان لم يجري بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة لو ترقى سعر المد بدينار وكذا بالعكس لو رخصت الحنطة وتدنيت قيمتها فالمشتري مجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري للقصاب اقطع لي بخمسة غروش لحماً من هذا الجانب من هذه الشاة فقطع القصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انعقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه

﴿مادة ١٧٦﴾ اذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن او تزيده او تنقصه يعتبر

العقد الثاني فلو تبايع رجلان ملاً معلوماً بمائة غرش ثم بعد انعقاد البيع تبايعا ذلك المال بدينار او بمائة وعشرة او بتسعين غرشاً يعتبر العقد الثاني

الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب

﴿مادة ١٧٧﴾ اذا اوجب احد العاقدين بيع شيء بشيء يلزم لصحة العقد قبول

العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تبعض الثمن او الثمن وتفريقها فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الثوب بمائة غرش مثلاً فاذا قبل المشتري البيع على الوجه المشرح اخذ الثوب جميعه بمائة غرش وليس له ان يقبل جميعه او نصفه بخمسين غرشاً

وكذا لو قال له بعتك هذين الفرسين بثلاثة الاف قرش وقبل المشتري يأخذ الفرسين بثلاثة الاف وليس له ان يأخذ احدهما بالف وخمسمائة
 * مادة ١٧٨ * تكفي موافقة القبول للايجاب ضمنا فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا المال بالف قرش وقال المشتري اشتريته منك بالف وخمسمائة قرش انعقد البيع على الاف الا انه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم المشتري حيث ان يعطيه الخمسمائة قرش التي زادها ايضا وكذا لو قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا المال بالف قرش فقال البائع بعته منك بثماني مائة قرش ينعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الاف

* مادة ١٧٩ * اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفقة واحدة سواء عين لكل منها ثمنًا على حدة ام لا فلاخر ان يقبل ويأخذ جميع المبيع بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصفقة مثلاً لو قال البائع بعث هذين الفرسين بثلاثة الاف قرش هذا بالف وهذا بالعين او قال كل واحد منها بالف وخمسمائة قرش فلمشتري ان يأخذ الفرسين بثلاثة الاف قرش وليس له اخذ احدهما بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعث هذه الانواب الثلاثة كل واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت احدها بمائة قرش او اثنين منها بمائتي قرش لا ينعقد البيع
 * مادة ١٨٠ * لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمنًا على حدة وجعل لكل على الانفراد ايجاباً وقبل الاخر بعضها بالثمن المسمى له انعقد البيع فيما قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمنًا معينًا على حدة وكرر لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كأن يقول بعث هذا بالف وبعث هذا بالعين فالمشتري حيث ان يقبل ويأخذ ايها شاء بالثمن الذي عين له

الفصل الثالث

في حق مجلس البيع

* مادة ١٨١ * مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع
 * مادة ١٨٢ * المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى اخر المجلس مثلاً لو اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال واشتريت ولم يقل الاخر

على الفور اشترت او بعث بل قال ذلك متراجهاً قبل انتهاء المجلس يتعقد البيع وان طال تلك المدة

﴿ مادة ١٨٣ ﴾ لو صدر من احد العاقدين بعد الايجاب وقبل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلاً لو قال احد المتبايعين بعث واشترت واشتغل الاخر قبل القبول بأمر اخر او بكلام اجني لا تعلق له بتعقد البيع بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعده ولو قبل انقضاء المجلس

﴿ مادة ١٨٤ ﴾ لو رجع احد المتبايعين عن البيع بعد الايجاب وقبل القبول بطل الايجاب فلو قبل الاخر بعد ذلك في المجلس لا يتعقد البيع مثلاً لو قال البائع بعث هذا المتاع بكذا وقبل ان يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا يتعقد البيع

﴿ مادة ١٨٥ ﴾ تكرار الايجاب قبل القبول يبطل الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعثك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الايجاب قبل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بلفوا الايجاب الاول ويتعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

الفصل الرابع

في حق البيع بالشرط

﴿ مادة ١٨٦ ﴾ البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً او باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

﴿ مادة ١٨٧ ﴾ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يبرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً او ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يف المشتري بالشرط فللبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

﴿ مادة ١٨٨ ﴾ البيع بشرط متعارف يعني الشرط المزمع في عرف البلدة صحيح

والشرط معتبر مثلاً لو باع الدرة على ان يحيط بها الظهارة او الفل على ان يسره في الباب او الثوب على ان يرقعه يصح البيع ويلزم البائع الوفاء بهذه الشروط
 * مادة ١٨٩ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدين يصح والشرط لغو مثلاً
 بيع الحيوان على ان لا يبيعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في المرعى صحيح والشرط لغو

وان كان فيه نفع للحيوان لكنه ليس من اهل النزاع

الفصل الخامس

في اقالة البيع

* مادة ١٩٠ للعاقدين ان يتفایلا البيع برضاها بعد انعقاده
 * مادة ١٩١ الاقالة كالبيع تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال احد العاقدين اقلت البيع او فسخته وقال الاخر قبلت او قال احدهما للاخر اقلني البيع فقال الاخر قد فعلت صححت الاقالة وينسخ البيع
 * مادة ١٩٢ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة
 * مادة ١٩٣ يلزم المحاد المجلس في الاقالة كالبيع يعني انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدين اقلت البيع وقبل ان يقبل الاخر انقض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قبل الاخر لا يعتبر قبولة ولا يفيد شيئاً حينئذ
 * مادة ١٩٤ يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لا تصح الاقالة
 * مادة ١٩٥ لو كان بعض المبيع قد تلف صححت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقايلا البيع صححت الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى
 * مادة ١٩٦ هلاك الثمن اي تلفه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة



الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول

في حق شروط المبيع واوصافه

- ❖ مادة ١٩٧ * يلزم ان يكون المبيع موجوداً
- ❖ مادة ١٩٨ * يلزم ان يكون المبيع مقدور التسليم
- ❖ مادة ١٩٩ * يلزم ان يكون المبيع مالا متقوماً
- ❖ مادة ٢٠٠ * يلزم ان يكون المبيع معلوماً عند المشتري
- ❖ مادة ٢٠١ * يصير المبيع معلوماً ببيان احواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً لو باع كذا من الحنطة المحورانية او باع ارضاً مع بيان حدودها صار المبيع معلوماً وصح البيع
- ❖ مادة ٢٠٢ * اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الاشارة الي عينه مثلاً لو قال البائع للمشتري بعثك هذا الحبلان وقال المشتري اشتريته وهو براه صح البيع
- ❖ مادة ٢٠٣ * يكفي كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعريفه بوجه آخر
- ❖ مادة ٢٠٤ * المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلاً لو قال البائع بعثك هذه السلعة وأشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بعينها وليس له ان يعطي سلعة غيرها من جنسها

الفصل الثاني

فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

- ❖ مادة ٢٠٥ * بيع المعدوم باطل فيبطل بيع ثمرة لم تنبر اصلاً
- ❖ مادة ٢٠٦ * الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل ام لا
- ❖ مادة ٢٠٧ * ما نتلحق افراده يعني ان ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بعد

شيء كالنواكس والازهار والورق والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما سببرز مع ما برز تبعاً له بصفة واحدة

مادة ٢٠٨ * اذا باع شيئاً وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع فلو باع زجاجاً على انه الماس بطل البيع

* مادة ٢٠٩ * بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناذ لا يمكن مسكه وتسليمه

* مادة ٢١٠ * بيع مالا بعد مالا بين الناس والشراء به باطل مثلاً لو باع جيفة او آدمياً حراً واشترى بهما مالا فالبيع والشراء باطلان

* مادة ٢١١ * بيع غير المتقوم باطل

* مادة ٢١٢ * الشراء بغير المتقوم فاسد

* مادة ٢١٣ * بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للشري بعثك جميع الاشياء التي في ملكي وقال المشتري اشترينها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالبيع فاسد

* مادة ٢١٤ * بيع حصة شائعة معلومة كالثلث والنصف والعشر من غنار مملوك قبل الافراز صحيح

* مادة ٢١٥ * يصح بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون اذن الشريك

* مادة ٢١٦ * يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للارض والماء تبعاً لقنونه

الفصل الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

* مادة ٢١٧ * كما يصح بيع الكيلات والموزنات والعدديات والمذروعات كيلاً ووزناً وعدداً وذرعاً يصح بيعها جزأاً ايضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة او كوم ثين او آجر

او حمل قماش جزأاً صح البيع

* مادة ٢١٨ * لو باع حنطة على ان يكيلها بكيل معين او يزنها بميزان معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل وثقل الحجر

ما عدا بيع السلم وما جرى مجراه فلا بد من العلم بذلك حينئذ

* مادة ٢١٩ * كل ما جاز بيعه منفرداً جاز استثنائه من المبيع مثلاً لو باع ثمة

شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له صح البيع

بخلاف بيع الجنبين حيث لا يجوز ذلك فيه إلا تبعاً لأمه

﴿مادة ٢٢٠﴾ بيع المعدودات صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد وقسم منها صحيح مثلاً لو باع صبرة حنطة أو وسق سفينة من حطب أو قطيع غنم أو قطعة من جوخ على أن كل كيل من الحنطة أو قطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع من الجوخ بكذا صح البيع

﴿مادة ٢٢١﴾ كما يصح بيع العنار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حد وده أيضاً

﴿مادة ٢٢٢﴾ إنما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره

﴿مادة ٢٢٣﴾ المكيلات والعدييات المتفاربة والموزونات التي ليس في بعضها ضرر إذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سي ثمنها فقط أو بين وفصل لكل كيل أو فرد أو رطل منها ثمن على حدة إلا أنه إذا وجد عند التسليم تأماً لزم البيع وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإذا ظهر زائداً فالزيادة للبائع مثلاً لو باع صبرة حنطة على أنها خمسون كيلة أو على أنها خمسون كيلة كل كيلة منها بعشرة غروش بخمسة قرش فإذا ظهرت وقت التسليم خمسين كيلة لزم البيع وإن ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربع عشرة قرشاً وإن ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالخمس الكيلات الزائدة للبائع وكذا لو باع سفط يبيض على أنه مائة بيضة أو على أنه مائة بيضة كل بيضة بنصف قرش بخمسين قرشاً فإن ظهرت عند التسليم تسعين بيضة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ تسعين بيضة بخمسة وأربعين قرشاً وإذا ظهرت مائة وعشرين بيضة فالعشر الزائدة للبائع وكذلك لو باع زق سم على أنه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشرح

﴿مادة ٢٢٤﴾ لو باع مجموعاً من الموزونات التي في بعضها ضرر وبين قدره وذكر ثمن مجموعها فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بينه للمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المحسب وإن ظهر زائداً أعن القدر الذي بينه فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع مثلاً لو باع فص الماس على أنه خمسة قراريط بعشرين ألف قرش فإذا ظهر أربعة قراريط ونصفاً كان المشتري مخيراً أن شاء

فمخ البيع وإن شاء أخذ الفص بعشرين ألف قرش وإذا ظهر خمسة قرايط ونصفاً أخذه المشتري بعشرين ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة

﴿مادة ٢٢٥﴾ إذا بيع مجموع من الموزونات التي في تبعضها ضرر مع بيان مقداره وبيان اثنان أقسامه وأجزائه وتفصيلها فإذا ظهر وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير أن شاء فمخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه وفصله لأجزائه وأقسامه مثلاً لو باع مثلاً من النحاس على أنه خمسة ارطال كل رطل باربعين قرشاً فظهر المنقل أربعة ارطال ونصفاً أو خمسة ارطال ونصفاً فالمشتري مخير في الصورتين أن شاء فمخ البيع وإن شاء أخذ المنقل بمائة وثمانين قرشاً إن كان أربعة ارطال ونصفاً ومائتين وعشرين قرشاً إن كان خمسة ارطال ونصفاً

﴿مادة ٢٢٦﴾ إذا بيع مجموع من المذروعات سواء كان من الأراضي أو من الامتعة والأشياء السائقة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط أو فصل اثنان ذراعاً في هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في تبعضها ضرر وأما الامتعة والأشياء التي ليس في تبعضها ضرر كالجوخ والكرباس فالحكم فيها كالحكم في المكيلات مثلاً لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع بالف قرش فظهر أنها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري مخير أن شاء تركها وإن شاء أخذ تلك العرصة بالف قرش وإذا ظهرت زائداً أخذها المشتري أيضاً بالف قرش فقط وكذا لو بيع ثوب قماش على أنه يكفي قباء وأنه ثمانية أذرع باربعية قرش فظهر سبعة أذرع خیر المشتري أن شاء تركه وإن شاء أخذ ذلك الثوب باربعية قرش وإن ظهر تسعة أذرع أخذها المشتري بثمنها باربعية قرش أيضاً كذلك لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعاً أو مائة وخمسة أذرع خیر المشتري أن شاء تركها وإن شاء أخذها إذا كانت خمسة وتسعين ذراعاً بتسعة وخمسين وإذا كان مائة وخمسة أذرع بالف وخمسين قرشاً وكذا إذا بيع ثوب قماش على أنه يكفي لعمل قباء وأنه ثمانية أذرع لكل ذراع بخمسين قرشاً فإذا ظهر تسعة أذرع أو سبعة أذرع كان المشتري مخيراً أن شاء ترك الثوب وإن شاء أخذها إذا كان تسعة أذرع باربعية وخمسين وإن كان سبعة أذرع بثلاث مائة وخمسين قرشاً وأما لو بيع ثوب جوخ على أنه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة آلاف وخمسمائة قرش أو أن كل ذراع منه بخمسين قرشاً فإذا ظهر مائة وأربعين ذراعاً خیر المشتري أن شاء فمخ البيع وإن شاء أخذ المائة والأربعين ذراعاً بسبعة آلاف قرش فقط وإذا ظهر زائداً عن المائة وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبائع

﴿مادة ٢٢٧﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تاماً صح البيع ولزم وان ظهر ناقصاً او زائداً كان البيع في الصورتين فاسداً مثلاً اذا بيع قطيع غنم على انه خمسون رأساً بالف وخمسمائة قرش فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعين رأساً او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

﴿مادة ٢٢٨﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره واثنان آحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تاماً لزم البيع واذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً ان شاء ترك وان شاء اخذ ذلك القدر بمحضته من ثمن المسمى واذا ظهر زائداً كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قطيع غنم على انه خمسون شاة كل شاة بخمسين قرشاً فاذا ظهر ذلك القطيع خمسة واربعين شاة خیر المشتري ان شاء ترك وان شاء اخذ الخمسة واربعين شاة بالفين ومائتين وخمسين قرشاً واذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً

﴿مادة ٢٢٩﴾ في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة اذا قبض المشتري المبيع مع علمه انه ناقص لا يخير في التسخ بعد القبض

الفصل الرابع

في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل

﴿مادة ٢٢٠﴾ كل ما جرى عرف البلدة على انه من مشتملات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لان المطبخ والكيلار من مشتملات الدار وحديقة الزيتون تطلق على ارض تحوي على اشجار الزيتون فلا يقال لارض خالية حديقة زيتون

﴿مادة ٢٢١﴾ ما كان في حكم جزء من المبيع اي ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع نظراً الى غرض الاشتراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل دخل متناحه واذا اشترت بكرة حلوب لاجل اللبن يدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر

﴿مادة ٢٢٢﴾ نواع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعاً بدون ذكر مثلاً اذا بيعت دار دخل في البيع الاقفال المسمرة والدواليب اي الخزن المستقرة والدقوف المسمرة المعدة لوضع فرش والبستان الذي هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة الى الطريق العام او الداخلة التي لا تنفذ وفي بيع العرصة تدخل الاشجار المغروسة على

ان تستقر لان جميع المذكورات لا تنصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا نصريح

﴿مادة ٢٢٣﴾ ما لا يكون من مشتملات المبيع ولا هو من توابعه المنصلة المستقرة اولم يكن في حكم جزء من المبيع او لم تجر العادة والعرف بيعه معه لا يدخل في البيع ما لم يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف بيعه تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الاشياء غير المستقرة التي توضع لان تستعمل وتنقل من محل الى اخر كالصندوق والكرسي والتخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا احواض الليمون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المغروسة على ان تنقل محل اخر وهي المسماة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الاراضي والثمر في بيع الاشجار ما لم تذكر صريحاً حين البيع لكن لحام دابة الركوب وخطام البعير وامثال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان تباع تبعاً فهذه تدخل في البيع بدون ذكر

﴿مادة ٢٢٤﴾ ما دخل في البيع تبعاً لاحصة له من الثمن مثلاً لو سرق خطار البعير المتباع قبل القبض لا يلزم في مقابلته تنزيل شيء من الثمن المسمى
﴿مادة ٢٢٥﴾ الاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تراد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلاً لو قال البائع بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل

﴿مادة ٢٢٦﴾ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهاها هي للمشتري مثلاً اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمر والخضراوات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري



الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان

الفصل الاول

في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله

❖ مادة ٢٢٧ ❖ تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسداً

❖ مادة ٢٢٨ ❖ يلزم ان يكون الثمن معلوماً

❖ مادة ٢٢٩ ❖ اذا كان الثمن حاضراً فالعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا كان غائباً يحصل ببيان مقداره ووصفه

❖ مادة ٢٤٠ ❖ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بمكة ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسداً والدرهم كالدنانير في هذا الحكم

❖ مادة ٢٤١ ❖ اذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان للمشتري ان يؤدى الثمن من اي نوع شاء من النقود الراجعة غير الممنوع تداولها وليس للبائع ان يطلب نوعاً مخصوصاً منها

❖ مادة ٢٤٢ ❖ اذا بين وصف الثمن وقت البيع لزم على المشتري ان يؤدى الثمن من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عقد البيع على ذهب مجيدي او انكليزي او فرنساوي او ربال مجيدي او عمودي لزم على المشتري ان يؤدى الثمن من النوع الذي وصفه ويسته من هذه الانواع

❖ مادة ٢٤٣ ❖ لا يتعين الثمن بالتعيين في العقد مثلاً لو ارى المشتري البائع ذهباً مجيداً في يده ثم اشترى بذلك الذهب شيئاً لا يجبر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له ان يعطي البائع ذهباً مجيداً من ذلك النوع غير الذي اراه اياه

❖ مادة ٢٤٤ ❖ النقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان يعطي الثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلدة والعادة التجارية مثلاً لو عقد البيع على ربال مجيدي كان للمشتري ان يعطي من اجزائه النصف والربع لكن نظراً للعرف التجاري الان في دار الخلافة اسلامبول ليس للمشتري ان يعطي بدل

٥٠ في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

الريال المجدي من اجزائه الصغيرة العشر ونصفه وفي يبروت بالعكس لان الاجزاء فيها اعلى

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

- ❖ مادة ٢٤٥ ❖ البيع مع تأجيل الثمن ونقسيطه صحيح
- ❖ مادة ٢٦٤ ❖ يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والنقسيط
- ❖ مادة ٢٤٧ ❖ اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او الى وقت معلوم عند العاقدين كيوم قاسم او النوروز صح البيع
- ❖ مادة ٢٤٨ ❖ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كاطار السماء يكون مفسداً للبيع
- ❖ مادة ٢٤٩ ❖ اذا باع نسيئة بدون مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط
- ❖ مادة ٢٥٠ ❖ تعتبر ابتداء مدة الاجل والنقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع متاع على ان ثمنه مؤجل الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع حيثئذ ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد
- ❖ مادة ٢٥١ ❖ البيع المطلق يتعقد معجلاً اما اذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق مؤجلاً او منقسطاً باجل معلوم يتصرف البيع المطلق الى ذلك الاجل مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تعجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه ادائه الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن والثمن بعد العقد ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري

بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

- ❖ مادة ٢٥٢ ❖ البائع له ان يتصرف بثمن المبيع قبل القبض مثلاً لو باع ماله من

آخر بثمن معلوم له ان يحيل بثمنه دائنة

﴿ مادة ٢٥٣ ﴾ للمشتري ان يبيع المبيع لآخر قبل قبضه ان كان عقاراً والا فلا

الفصل الثاني

في بيان التزويد والتزيل في الثمن والمبيع بعد العقد

﴿ مادة ٢٥٤ ﴾ للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تنفذ ندامة البائع واما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبء بقبوله مثلاً لو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة اخرى ايضاً فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيخة بعشرين قرشاً واما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على اعطاء تلك الزيادة

﴿ مادة ٢٥٥ ﴾ للمشتري ان يزيد في الثمن بعد العقد فاذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تنفذ ندامة المشتري واما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر قبوله حينئذ مثلاً لو بيع حيوان بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان المبتاع بالف ومائتي قرش واما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع مائتي القرش التي زادها

﴿ مادة ٢٥٦ ﴾ حط البائع مقداراً من الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلاً لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من الثمن عشرين قرشاً كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشاً فقط

﴿ مادة ٢٥٧ ﴾ زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزيل البائع من الثمن بعد العقد تلحق باصل العقد يعني يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والخط ﴿ مادة ٢٥٨ ﴾ ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسمى مثلاً لو باع ثنائي بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع بطيختين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس يصير كأنه باع عشر بطيخات بعشرة قروش حتى أنه لو تلفت البطيختان المزديتان قبل القبض لزم تنزيل ثمنها قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حينئذ من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف

ذراع بعشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري في المجلس فتملك رجل الأرض المبيعة بالشفعة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف ومائة الذراع المبيعة والمزينة بعشرة آلاف قرش

﴿مادة ٢٥٩﴾ اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لجميع المبيع في حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة الاف قرش فزاد المشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار فائضه وحكم له بونسلمة كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة الاف وخمسمائة قرش اما لو ظهر شفعي لذلك العقار فمن حيث ان حق الشفع يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تلقى باصل العقد في حق العاقدين لا يستط حتى ذلك الشفع فلذا لا تنزله تلك الزيادة بل يأخذ العقار بعشرة الاف القرش التي هي اصل الثمن فقط وليس للبائع ان يطالبة بخمسمائة القرش التي زادها المشتري بعد العقد

﴿مادة ٢٦٠﴾ اذا حط البائع من ثمن البيع مقداراً كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التزيل والحط مثلاً لو بيع عقار بعشرة الاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقابلاً لتسعة آلاف القرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفعي للعقار المذكور اخذه بتسعة آلاف قرش فقط

﴿مادة ٢٦١﴾ للبائع ان يحط جميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الحط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة الاف قرش ثم قبل القبض ابرأ البائع المشتري من جميع الثمن كان للشفيع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة الاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلاً

الباب الخامس

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفي ستة فصول

الفصل الاول

في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيتها

﴿مادة ٢٦٢﴾ القبض ليس بشرط في البيع الا ان العقد منى ثم كان على المشتري

- ان يسلم الثمن أولاً ثم يسلم البائع المبيع اليه
- ﴿مادة ٢٦٣﴾ تسليم المبيع يحصل بالتخلية وهو ان يأذن البائع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري اياه
- ﴿مادة ٢٦٤﴾ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له
- ﴿مادة ٢٦٥﴾ تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع
- ﴿مادة ٢٦٦﴾ المشتري اذا كان في العرصه او الارض المبيعة او كان يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالقبض تسليماً
- ﴿مادة ٢٦٧﴾ اذا بيعت ارض مشغولة بالزرع يجبر البائع على رفع الزرع بمصاده او رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري
- ﴿مادة ٢٦٨﴾ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خالية للمشتري
- ﴿مادة ٢٦٩﴾ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسليماً
- ﴿مادة ٢٧٠﴾ العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري داخله وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليماً واذا كان المشتري خارج ذلك العقار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليماً ايضاً وان لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك العقار ودخوله فيه يكون تسليماً
- ﴿مادة ٢٧١﴾ اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليماً
- ﴿مادة ٢٧٢﴾ الحيوان بمسك برأسه او اذنه او رسته الذي في راسه فيسلم وكذا لو كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسليمه بدون كلفة فأراه البائع اياه واذن له بقبضه كان ذلك تسليماً ايضاً
- ﴿مادة ٢٧٣﴾ كيل المكيلات ووزن الموزونات بامر المشتري ووضعها في الظرف الذي هيأه لما يكون تسليماً
- ﴿مادة ٢٧٤﴾ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطائه الاذن له بالقبض باراءتها له
- ﴿مادة ٢٧٥﴾ الاشياء التي بيعت جملة وفي داخل صندوق او انبار او ماشابه من المحلات التي تنقل يكون اعطاء مفتاح ذلك الهل للمشتري والاذن له بالقبض

نسلماً مثلاً لو بيع انبار حنطة او صندوق كتب جملة يكون اعطاء مفتاح الانبار او الصندوق للمشتري نسلماً

﴿ مادة ٢٧٦ ﴾ عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذناً من البائع بالقبض

﴿ مادة ٢٧٧ ﴾ قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اداء الثمن لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وملك في يده او تعيب يكون القبض معتبراً حيثئذ

الفصل الثاني

في المواد المتعلقة بحبس المبيع

﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ في البيع بالثمن المحال اعني غير الموجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جميع الثمن

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة لانه يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها ثمن على حدته او لم يبين

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ اعطاء المشتري رهناً او كفيلاً بالثمن لا يسقط حق الحبس

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري وبجسه الى ان يستوفي الثمن

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا احال البائع انساناً بثمن المبيع وقبل المشتري الحوالة فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم البائع ان يبادر بتسليم المبيع للمشتري

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ في بيع النسبته ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا باع حالاً اي معجلاً ثم اجل البائع الثمن سقط حق حبسه للمبيع وعليه حيثئذ ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

الفصل الثالث

في حق مكان التسليم

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حيثئذ مثلاً لو باع رجل وهو في اسلامبول حنطته التي في تكفور طاغي يلزم عليه تسليم الحنطة المرقومة في تكفور طاغي وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اي محل وقت العقد وعلم به بعد ذلك كان مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء امضاة وقبض المبيع حيث كان موجوداً
 ﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المثل المذكور

الفصل الرابع

في مؤنة التسليم ولوازم انماؤه

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ المصارف المتعلقة بالثمن تلزم على المشتري مثلاً اجرة عد النفود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده
 ﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم للبائع وحده مثلاً اجرة الكيال للمكيلات والوزان للوزونات المبيعة تلزم للبائع وحده
 ﴿ مادة ٢٩٠ ﴾ الاشياء المبيعة جزأاً مؤنتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت ثمرة كرم جزأاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزءها على المشتري وكذا لو بيع انبار حنطة مجازفة فأجرة اخراج الحنطة من الانبار ونقلها على المشتري
 ﴿ مادة ٢٩١ ﴾ ما يباع محمولاً على الحيوان كالخشب والقمح تكون اجرة نقله وإبصاله الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعاداتها
 ﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري لكن يلزم البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة

الفصل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري
 ﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع
 ﴿ مادة ٢٩٥ ﴾ اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء

﴿مادة ٢٩٦﴾ اذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع وإداء الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركة المشتري وفي هذه الصورة يبيع المحاكم المبيع فيوفي حق البائع بتمامه وان بيع بانقص من الثمن الاصيل أخذ البائع الثمن الذي بيع به ويكون في الباقي كالغرماء وان بيع بازيد أخذ البائع الثمن الاصيل فقط وما زاد فيعطى الى الغرماء

﴿مادة ٢٩٧﴾ اذا قبض البائع الثمن ومات مفلساً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة في يد البائع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا يزاحمة سائر الغرماء

الفصل السادس

فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر

﴿مادة ٢٩٨﴾ ما قبضة المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من البائع مالا على ان يشتريه مع تسمية الثمن فهلك او ضاع في يده فان كان من القيمات لزمته عليه قيمته وان كان من المثليات لزم عليه آداء مثله للبائع واما اذا اخذه بدون ان يبين وبسي لهُ ثمناً كان ذلك المالم امانة في يد المشتري فلا يضمن اذا هلك او ضاع بلا تعدٍ مثلاً لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبك اشتريها فأخذها المشتري على هذه الصورة ليشتريها فهلكت الدابة في يده لزم عليه آداء قيمتها للبائع واما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبك تشتريها فأخذها المشتري على انه اذا اعجبته بقاله على الثمن ويشتريها فهذه الصورة اذا هلك في يد المشتري بلا تعدٍ لا يضمن

﴿مادة ٢٩٩﴾ ما يقبض على سوم النظر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يريه لآخر سوا بين ثمنه اولا فيكون ذلك المالم امانة في يد القابض فلا يضمن اذا هلك او ضاع بلا تعدٍ

الباب السادس

في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ يجوز ان يشترط الخيار بفسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من البائع والمشتري او لاحدهما دون الآخر

﴿ مادة ٢٠١ ﴾ كل من شرط له الخيار في البيع يصير مخيراً بفسخ البيع في المدة المعينة للخيار

﴿ مادة ٢٠٢ ﴾ فسخ البيع واجازته في مدة الخيار كما يكون بالنقل يكون بالفعل ايضاً
 ﴿ مادة ٢٠٣ ﴾ الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كأجزت ورضيت والفسخ القولي هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كمنفخت وتركت

﴿ مادة ٢٠٤ ﴾ الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ الفعلي هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلاً لو كان المشتري مخيراً ونصرف بالمبيع تصرف المالك كأن يعرض المبيع للبيع او يرهنه او يوجره كان اجازة فعلية يلزم بها البيع واذا كان البائع مخيراً ونصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخاً فعلياً للبيع

﴿ مادة ٢٠٥ ﴾ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يجز من له الخيار لزم البيع وثم
 ﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مده تملك المشتري المبيع واذا كان للمشتري فاته ملكه ورثته بلا خيار

﴿ مادة ٢٠٧ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معاً فابهما ففسخ في اثناء المدة انفسخ البيع وابهما اجاز سقط خيار الهب فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة

﴿ مادة ٢٠٨ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدوداً من جملة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن المسمى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه

﴿ مادة ٢٠٩ ﴾ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار ملكاً للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه المسمى للبائع

الفصل الثاني

في بيان خيار الوصف

﴿مادة ٢١٠﴾ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خالياً عن ذلك الوصف كان المشتري مخيراً ان شاء فسخ البيع وإن شاء اخذه بجميع الثمن المسمى ويسى هذا الخيار خيار الوصف مثلاً لو باع بكرة على انها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيراً وكذا لو باع فصاً ليلاً على انه باقوت احمر فظهر اصفر يخير المشتري

﴿مادة ٢١١﴾ خيار الوصف يورث مثلاً لومات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خالياً من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ

﴿مادة ٢١٢﴾ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف المالك بطل خياره

الفصل الثالث

في حق خيار التفد

﴿مادة ٢١٣﴾ اذا تبايعا على ان يؤدى المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار التفد

﴿مادة ٢١٤﴾ اذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار التفد فاسداً

﴿مادة ٢١٥﴾ اذا مات المشتري المخير بخيار التفد في اثناء مدة الخيار بطل البيع

الفصل الرابع

في بيان خيار التعيين

﴿مادة ٢١٦﴾ لو بين البائع اثنان شئيين او اشياء من التميمات كلاً على حدة على ان المشتري يأخذ اياً شاء بالثمن الذي يثبته او البائع يعطى اياً اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين

﴿مادة ٢١٧﴾ يلزم في خيار التعيين تعيين المدة ايضاً

﴿مادة ٢١٨﴾ من له خيار التعيين يلزم عليه ان يعين الشيء الذي يأخذه في انقضاء المدة التي عينت

﴿مادة ٢١٩﴾ خيار التعيين ينتقل الى الوارث مثلاً لو احضر البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمناً على حدة وباع احدها لاعلى التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة او اربعة ايام يأخذ ايها شاء بالثمن الذي تعين له وقبل المشتري على هذا المتوال انعقد البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجبر المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوارث ايضاً مجبوراً على تعيين احدها ودفع ثمنه من تركته مورثه

الفصل الخامس

في حق خيار الرؤية

﴿مادة ٢٢٠﴾ من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار حين براه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

﴿مادة ٢٢١﴾ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لزم البيع ولا خيار لوارثه

﴿مادة ٢٢٢﴾ لا خيار للبائع ولو كان لم ير المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع

﴿مادة ٢٢٣﴾ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والحل الذي يعرف به المقصود الاصل من المبيع مثلاً الكرباس والقماش الذي يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤيته ظاهره والقماش المنقوش والمدرج رؤيته نقوشه ودرويه والشاة المشتراة لاجل التناسل والتوالد يلزم رؤيته نديها والشاة الماخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظهرها والبنها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذوق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

﴿مادة ٢٢٤﴾ الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفي رؤيته الانموذج منها فقط

﴿مادة ٢٢٥﴾ ما بيع على مقتضى الانموذج اذا ظهر دون الانموذج يكون المشتري مخيراً ان شاء قبله وان شاء رده مثلاً الحنطة والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد

من الكرماس والجوخ واشباهها اذا رأى المشتري انموذجها ثم اشتراها على مقتضاها
فظهرت ادنى من الانموذج بخير المشتري حيثئذ

﴿مادة ٢٢٦﴾ في شراء الدار والحان ونحوها من العنار تلزم رؤية كل بيت منها
الآن ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها
﴿مادة ٢٢٧﴾ اذا اشتريت اشياء متفاوتة صنفه واحدة تلزم رؤية كل واحد
منها على حدته

﴿مادة ٢٢٨﴾ اذا اشتريت اشياء متفاوتة صنفه واحدة وكان المشتري رأى
بعضها ولم ير الباقي فمضى رأى ذلك الباقي ان شاء أخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد
جميعها وليس له ان يأخذ ما رآه ويترك الباقي

﴿مادة ٢٢٩﴾ بيع الاعمى وشراؤه صحيح الا انه يخير في المال الذي يشتريه بدون
ان يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان مخيراً فمضى علم وصفها ان شاء
أخذها وان شاء ردها

﴿مادة ٢٣٠﴾ اذا وصف شيء للاعمى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون مخيراً
﴿مادة ٢٣١﴾ الاعمى بسقط خياره بلس الاشياء التي تعرف باللس وشم
المشومات وذوق المدوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشتراها كان
شراؤه صحيحاً لازماً

﴿مادة ٢٣٢﴾ من رأى شيئاً بقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء
الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال الذي رآه فيه
كان له الخيار حيثئذ

﴿مادة ٢٣٣﴾ الوكيل بشراء شيء والوكيل بقبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء
كروية الاصيل

﴿مادة ٢٣٤﴾ الرسول يعني من ارسل من طرف المشتري لاخذ المبيع وارساله
فقط لا تسقط رؤيته خيار المشتري

﴿مادة ٢٣٥﴾ تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك بسقط خيار رؤيته



الفصل السادس

في بيان خيار العيب

﴿مادة ٢٢٦﴾ البيع المطلق يقتضي سلامة المبيع من العيوب يعني ان يبيع المالك بدون البزاة من العيوب وبلا ذكرائه معيب او سالم يقتضي ان يكون المبيع سالماً خالياً من العيب

﴿مادة ٢٢٧﴾ ما يبيع بيعاً مطلقاً اذا ظهر به عيب قدم يكون المشتري مخيراً ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المتى وليس له ان يسك المبيع ويأخذ ما تنصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

﴿مادة ٢٢٨﴾ العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب الخبرة
 ﴿مادة ٢٢٩﴾ العيب القديم هو ما يكون موجوداً في المبيع وهو عند البائع
 ﴿مادة ٢٣٠﴾ العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمة حكم العيب القديم الذي يوجب الرد
 ﴿مادة ٢٤١﴾ اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب

﴿مادة ٢٤٢﴾ اذا باع مالا على انه بريء من كل عيب ظهر فيه لا يبق للمشتري خيار عيب

﴿مادة ٢٤٣﴾ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلاً لو اشترى حيواناً بجميع العيوب وقال قبلته مكسراً محطماً اخرج معيباً فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعي بعيب قدم فيه

﴿مادة ٢٤٤﴾ بعد اطلاع المشتري على عيب في المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلاً لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قدم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا برده بعد ذلك

﴿مادة ٢٤٥﴾ لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قدم فليس للمشتري ان يرده بالعيب القديم بل له المطالبة بتقصان الثمن فقط مثلاً لو اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله بروداً اطلع على عيب قدم فيه فما ان قطعه وتفصله عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه

بنقصان الثمن فقط

﴿مادة ٢٤٦﴾ نقصان الثمن بصبر معلوماً باخبار اهل الخبرة المخالين عن الغرض وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم معيباً فما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان مثلاً لو اشترى ثوب قماش بستين قرشاً وبعد ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قدم فيه فقوم اهل الخبرة ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً ايضاً ومعيباً بالعيب القدم بخمسة واربعين قرشاً كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع اليها المشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون قرشاً ومعيباً بمتون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً فلمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشاً التي هي ربع الثمن المسى ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً خمسون قرشاً ومعيباً اربعون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشاً يعتبر النقصان خمس الثمن المسى وهو اثنا عشر قرشاً

﴿مادة ٢٤٧﴾ اذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجباً للرد على البائع مثلاً لو اشترى حيواناً ففرض عند المشتري ثم اطلع على عيب قدم فيو ليس للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن اذا زال ذلك المرض كان للمشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم الذي ظهر فيه

﴿مادة ٢٤٨﴾ اذا رضي البائع ان ياخذ المبيع الذي ظهر به عيب قدم بعد ان حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لاتبقي للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبوراً على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق بان يدعي بنقصان الثمن مثلاً لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قيصاً ثم وجد به عيباً وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب الحادث فما ان المشتري باعه كان قد امسكه وحسنه على البائع

﴿مادة ٢٤٩﴾ الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوته الى المبيع يكون مانعاً من الرد مثلاً ضم الخيط والصبغ الى الثوب بالخياطة والصباغة وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد

﴿مادة ٢٥٠﴾ إذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضي بالعيب الحادث بل بصير مجبوراً على اعطاء نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قدّم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع ويأخذه منه . مثلاً ان مشتري الثوب لو فصل منه قميصاً وخاطه ثم اطالع على عيب قدّم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضي بالعيب الحادث بل يجبر على اعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضاً لا يكون يبعه مانعاً له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخبط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعاً من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع مخيطة لا يكون بيع المشتري حينئذ حسيماً وامسكاً للمبيع

﴿مادة ٢٥١﴾ ما بيع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيباً فان كان قبل القبض كان المشتري مخيراً ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق ضرر كان له ان يرد المعيب بمحضته من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حينئذ مالم يرض البائع واما اذا كان في تفريقه ضرر رد الجميع او قبل الجميع بكل الثمن مثلاً لو اشترى فلسوتين باربعين قرشاً فظهرت احدها معيبة قبل القبض يردها معاً وان كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بمحضتها من الثمن سالمة ويمسك الثانية بما بقي من الثمن اما لو اشترى زوجي خف فظهر احدها معيباً بعد القبض كان له ردها معاً للبائع وأخذ ثمنها منه

﴿مادة ٢٥٢﴾ اذا اشترى شخص مقداراً معيناً من جنس واحد من المكيالات والموزونات وما قبضة ثم وجد بعضه معيباً كان مخيراً ان شاء قبله جميعاً وان شاء رده جميعاً

﴿مادة ٢٥٣﴾ اذا وجد المشتري في الحنطة والشعير واماثلها من الحبوب المشتراة تراباً فان كان ذلك التراب بعد قليلاً في العرف صح البيع وان كان كثيراً بحيث بعد عيباً عند الناس يكون المشتري مخيراً

﴿مادة ٢٥٤﴾ البيض والجوز وما شاكلها اذا ظهر بعضها فاسداً فمالم يستكثر في العادة والعرف كالاثنين والثلاثة في المائة يكون مغفواً وان كان الفاسد كثيراً كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه كاملاً

❖ مادة ٢٥٥ ❖ إذا ظهر جميع المبيع غير متنع بواصل كان البيع باطلاً والمشتري استرداد جميع الثمن من البائع مثلاً لو اشترى جوزاً أو بيضاً فظهر جميعه فاسداً لا يتنع بواصل كان للمشتري استرداد ثمنه كاملاً من البائع

الفصل السابع في الغبن والتغريب

❖ مادة ٢٥٦ ❖ إذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تغريب فليس للمغبون أن يفسخ البيع إلا أنه إذا وجد الغبن وحده في مال اليتيم لا يصح البيع ومال الوقف ويستحق المال حكمه حكم مال اليتيم

❖ مادة ٢٥٧ ❖ إذا غر احد المتبايعين الآخر وتحقق ان في البيع غبنًا فاحشاً فلمغبون أن يفسخ البيع حيث يشاء

❖ مادة ٢٥٨ ❖ إذا مات من غريبتين فاحش لا تنتقل دعوى التغريب لوارثه

❖ مادة ٢٥٩ ❖ المشتري الذي حصل له تغريب إذا اطلع على الغبن الفاحش ثم تصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه

❖ مادة ٢٦٠ ❖ إذا هلك أو استهلك المبيع الذي صار في بيعه غبن فاحش وغرر أو حدث فيه عيب أو بنى مشري العرصة عليها بناء لا يكون للمغبون حق أن يفسخ البيع

الباب السابع

في بيان أنواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

الفصل الاول

في بيان أنواع البيع

❖ مادة ٢٦١ ❖ يشترط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهله أي العاقل المميز واضافته الى محل قابل لحكمه

❖ مادة ٢٦٢ ❖ البيع الذي في ركنه خلل كبيع المجنون باطل

❖ مادة ٢٦٣ ❖ المحل القابل لحكم البيع عبارة عن المبيع الذي يكون موجوداً ومقدور التسليم ومالاً متقوماً فيبيع المعلوم وما ليس بمقدور التسليم وما ليس بمال

منقوم باطل

- ﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروطاً باعتبار بعض اوصافه الخارجة كما اذا كان المبيع مجهولاً او كان في الثمن خلل صار البيع فاسداً
- ﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ يشترط لنفاذ البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع او وكيله لما لـه او وليه او وصيه وان لا يكون في المبيع حق آخر
- ﴿ مادة ٢٦٦ ﴾ البيع الفاسد يصير نافذاً عند القبض يعني بصير تصرف المشتري في المبيع جائزاً حيثئذ
- ﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ اذا وجد في البيع احد الخيارات لا يكون لازماً
- ﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ البيع الذي يتعلق به حق آخر كبيع الفصولي وبيع المرهون ينعقد ووفقاً على اجازة ذلك الآخر

الفصل الثاني

في بيان احكام انواع البيوع

- ﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ حكم البيع المتعقد المالكية يعني ضرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع مالكا للثمن
- ﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ البيع الباطل لا يبيد الحكم اصلاً فاذا قبض المشتري المبيع بأذن البائع في البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك بلانعد لا يضمنه
- ﴿ مادة ٢٧١ ﴾ البيع الفاسد يبيد حكماً عند القبض يعني ان المشتري اذا قبض المبيع بأذن البائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يبعاً فاسداً عند المشتري لزمه الضمان يعني ان المبيع اذا كان من المتعلقات لزمه مثله واذا كان قيمياً لزمته قيمته يوم قبضه
- ﴿ مادة ٢٧٢ ﴾ لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في يد المشتري او استهلكه او اخرجته من يده ببيع صحيح او هبة من آخر او زاد فيه المشتري شيئاً من ماله كما لو كان المبيع داراً فعمرها وارضا فغرس فيها شجراً او تغير اسم المبيع بان كان حنطة فطحنها وجعلها دقيقاً بطل حق الفسخ في هذه الصور
- ﴿ مادة ٢٧٣ ﴾ اذا فسخ البيع الفاسد فان كان البائع قبض الثمن كان للمشتري ان يحبس المبيع الى ان يأخذ الثمن ويسترده من البائع

- * مادة ٢٧٤ * البيع النافذ يفيد الحكم في الحال
 * مادة ٢٧٥ * اذا كان البيع لازماً نافذاً فليس لاحد المتبايعين الرجوع عنه
 * مادة ٢٧٦ * اذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار
 * مادة ٢٧٧ * البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة
 * مادة ٢٧٨ * بيع الفضولي اذا اجاز صاحب المال او وكيله او وصيه او وليه نفذ
 والا انسخ الا انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون كل من البائع والمشتري والمجهز والمبيع قائماً فاذا كان احد المذكورين هالكا لا تنفع الاجازة
 * مادة ٢٧٩ * بما ان لكل من البدلين في بيع المفاضة حكم المبيع تعتبر فيها شرائط المبيع فاذا وقعت منازعة في امر التسليم لزم ان يسلم ويتسلم كل من المتبايعين معا

الفصل الثالث

في حق السلم

- * مادة ٢٨٠ * السلم كالبيع يتعقد بالايجاب والقبول يعني اذا قال المشتري للبائع اسلمتك الف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر انعقد السلم
 * مادة ٢٨١ * السلم انما يكون صحيحاً في الاشياء التي تقبل التعيين بالقدر والوصف كالجودة والخصه
 * مادة ٢٨٢ * المكيالات والموزونات والمدروعات تعين مقاديرها بالكيل والوزن والذرع
 * مادة ٢٨٣ * العدديات المتقاربة كالتعنين مقاديرها بالتعنين بالكيل والوزن ايضاً
 * مادة ٢٨٤ * ما كان من العدديات كاللبن والآخر يلزم ان يكون قابلاً ايضاً معيناً
 * مادة ٢٨٥ * الكرباس والجوخ ومثلها من المدروعات يلزم تعيين طولها وعرضها ورقعتها ومن اي شيء تسبخ ومن تسج اي محل هي
 * مادة ٢٨٦ * يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً انه حنطة او ارز او تمر ونوعه ككونه يسقي من ماء مطر (وهو الذي نسميه في عرفنا بعللاً) او بماء النهر والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقياً) وصفته كالجيد والخصيس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه
 * مادة ٢٨٧ * يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فاذا افرق

العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم اتفخ العقد

الفصل الرابع

في بيان الاستصناع

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ اذا قال شخص لآخر من اهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعاً مثلاً لو ارى المشتري رجلاً لحفاف وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع السخنيان الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع او تناول مع نجار على ان يصنع له زورقاً او سفينتين له طولاً وعرضاً واصافها اللازمة وقبل النجار انعقد الاستصناع كذلك لو تناول مع صاحب محل ان يصنع له كذا بندقية كل واحدة بكذا قرشاً وبين الطول والحجم وسائر واصافها اللازمة وقبل صاحب المحل انعقد الاستصناع

﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ كل شيء يعمل استصناعاً يصح فيه الاستصناع على الاطلاق واما ما لم يتعامل باستصناعه اذا بين فيه المدة صار سلباً وتعتبر فيه حينئذ شروط السلم واذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع ايضاً

﴿ مادة ٢٩٠ ﴾ يلزم في الاستصناع وصف المصنوع وتعيينه على الوجه الموافق للمطلوب

﴿ مادة ٢٩١ ﴾ لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالاً اي وقت العقد

﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المبينة كان المستصنع مخيراً

الفصل الخامس

في احكام بيع المريض

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على اجازة سائر الورثة فان اجازوا بعد موت المريض ينفذ البيع وان لم يجزوا لا ينفذ

﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجني بشئ المثل صح بيعه وان باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيعه محاباة يعتبر من تلك ماله فان كان الثلث واقفاً بها صح وان كان الثلث لاني بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن المثل واعطائه

للورثة فان اكمل لزوم البيع والا كان للورثة فسخه مثلاً لو كان شخص لا يملك الادارة انساوي
الفا وخمسة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجني غير وارث له بالف قرش
وسلمها له ثم مات فيها ان ثلث ماله بقي بما حالي به وهو خمسة قرش كان هذا البيع صحيحاً
معتبراً وليس للورثة فسخه حيثئذ وإذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسة قرش
وسلمها للمشتري فيها ان ثلث ماله الذي هو خمسة قرش يعدل نصف ما حالي به وهو الف
قرش فيحتئذ للورثة ان يطلبوا من المشتري نصف ما حالي به مورثهم وهو خمسة قرش فان
اداءها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار
* مادة ٢٩٥ * اذا باع شخص في مرض موته ماله باقل من ثمن المثل ثم مات
مديوناً وتركته مستغرقة كان لاصحاب الديون ان يكفلوا المشتري بابلاغ قيمة ما اشتراه
الى ثمن المثل واكاله وآدائه للتركة فان لم يفعل فسخ البيع

الفصل السادس

في حق بيع الوفاء

* مادة ٢٩٦ * كان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري
ان يرد المبيع ويسترد الثمن
* مادة ٢٩٧ * ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر
* مادة ٢٩٨ * اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح
ذلك مثلاً لو تناول البائع والمشتري وتراضيا على ان الصكرم المبيع بيع وفاء تكون غنة
مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الايفاء بذلك على الوجه المشروح
* مادة ٢٩٩ * اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد
المشتري سقط الدين في مقابلته
* مادة ٤٠٠ * اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد
المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي واخذه من البائع
* مادة ٤٠١ * اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك
المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان
هالكة بالتعدي وإما ان كان بلا تعد فلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة

﴿مادة ٤٠٢﴾ اذا مات احد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث
 ﴿مادة ٤٠٣﴾ ليس لسائر الغرماء التعرض للمبيع وفاء مالم يستوف المشتري دينه

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية من اعضاء شوري الدولة ناظر ديوان الاحكام العدلية

احمد جودت

سيف الدين

احمد خلوصي

من اعضاء الجمعية من اعضاء شوري الدولة من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

احمد حليبي

محمد امين

علاء الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الثاني

في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

المقدمة

في الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالاجارة

- ❖ مادة ٤٠٤ ❖ الاجارة الكراء اي بدل المنفعة والايجار المكارة والاستجار الاكثرا
- ❖ مادة ٤٠٥ ❖ الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار ايضا وفي اصطلاح الفهاء بمعنى بيع المنفعة المعلومة في مقابلة عوض معلوم
- ❖ مادة ٤٠٦ ❖ الاجارة اللازمة هي الاجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فسخاها بلا عذر
- ❖ مادة ٤٠٧ ❖ الاجارة المنقولة ايجار معتبر من وقت العقد
- ❖ مادة ٤٠٨ ❖ الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبلا مثلاً لو استؤجرت دار بكذا نفوذ الكدامة اعتباراً من اول الشهر الثلاني الآتي تنعقد حال كونها اجارة مضافة
- ❖ مادة ٤٠٩ ❖ الآجر هو الذي اعطى المأجور بالاجارة ويقال له ايضاً المكاري بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم
- ❖ مادة ٤١٠ ❖ المستأجر بكسر الجيم هو الذي استأجر
- ❖ مادة ٤١١ ❖ المأجور هو الشيء الذي اعطي بالكرأ او يقال له المؤجر والمستأجر بفتح الجيم فيها
- ❖ مادة ٤١٢ ❖ المستأجر فيه بفتح الجيم هو المال الذي سلمه المستأجر للاجير لاجل ابقاء العمل الذي التزمه بعقد الاجارة كالتياب التي اعطيت للخياط ان يخطها والمحولة التي اعطيت للحمال لينقلها

- ❖ مادة ٤١٣ ❖ الاجير هو الذي آجر نفسه
- ❖ مادة ٤١٤ ❖ اجر المثل هو الاجرة التي قدرتها اهل الخبرة المخالون عن الغرض
- ❖ مادة ٤١٥ ❖ الاجر المسمى هو الاجرة التي ذكرت وتعينت حين العقد
- ❖ مادة ٤١٦ ❖ الضمان هو اعطاء مثل الشيء ان كان من الخليات وقيمتها ان كان من القيمات
- ❖ مادة ٤١٧ ❖ المعد للاستغلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بالكرام كالخان والدار والحمام والحدائق التي بنيت واشترت على ان توجروا وكذا كروسات الكرام ودواب المكارين وبيجار الشيء ثلاث سنين على التوالي دليل على كونه معداً للاستغلال والشيء الذي انشاء احد لنفسه يصير معداً للاستغلال باعلامه الناس بكونه معداً للاستغلال
- ❖ مادة ٤١٨ ❖ المسترضع هو الذي التزم ظنّاً بالاجرة
- ❖ مادة ٤١٩ ❖ المهايأة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاء القرار على امتناع احد الشريكين ستة والاخر احدى متناوبة في الدار المشتركة مناصفة مثلاً

الباب الاول

في بيان الضوابط العمومية

- ❖ مادة ٤٢٠ ❖ المعنود عليه في الاجارة هي المنفعة
- ❖ مادة ٤٢١ ❖ الاجارة باعتبار المعنود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان ويقال للشيء المؤجر عين المأجور وعين المستأجر ايضاً وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول اجارة العقار كاجارة الدور والارض القسم الثاني اجارة العروض كاجارة الملابس والاواني القسم الثالث اجارة الدواب النوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور اجير كاستئجار الخدم والعملة واستئجار ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القيل حيث ان اعطاء السلعة للقيام مثلاً بقطبها ثوباً يصير اجارة على العمل كما ان استئجار الثوب على ان السلعة من عند الخياط استئجار
- ❖ مادة ٤٢٢ ❖ الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي استأجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالموظف القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس

بمقيد بشرط ان لا يعمل لغير المستأجر كالحمال والدلال والخياط والساعاتي والصانع
 واصحاب كروسات الكراء واصحاب الزوارق الذين هم يكارون في الشوارع والمواني فان
 كلاً من هؤلاء اجبر مشترك لا يختص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو
 استأجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجبراً خاصاً في مدة ذلك
 الوقت وكذلك لو استأجر حمال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط ان
 يكون مخصوصاً بالمستأجر وان لا يعمل لغيره فانه اجبر خاص الى ان يصل الى ذلك المحل
 * مادة ٤٢٣ * كما جاز ان يكون مستأجر الاجبر الخاص شخصاً واحداً كذلك
 يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد مستأجرو اجبر خاص
 بناء عليه لو استأجر اهل قرية راعياً على ان يكون مخصوصاً بهم بعقد واحد يكون الراعي
 اجبراً خاصاً ولكن لو جوزوا ان يرعى دواب غيرهم كان حيثئذ ذلك الراعي اجبراً
 مشتركاً

* مادة ٤٢٤ * الاجبر المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل

* مادة ٤٢٥ * الاجبر الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضراً
 للعمل ولا يشترط عمله بالنقل ولكن ليس له ان يمنع من العمل واذا امتنع لا يستحق الاجرة
 * مادة ٤٢٦ * من استحق منفعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفي عنها او مثلها
 او ما دونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلاً لو استأجر الحداد حائوناً على ان
 يعمل فيه صنعتة كان له ان يعمل فيه صنعتة مساوية في المضرة لصناعة الحداد ولكن ليس
 له ان استأجر حائوناً للعطارة ان يعمل فيه صنعتة الحداد

* مادة ٤٢٧ * كل ما اختلف باختلاف المتعملين يعتبر فيه التقييد مثلاً لو
 استكرو احد لركوب دابة ليس له ان يركبها غيره

* مادة ٤٢٨ * كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقييد فيه لغو مثلاً لو
 استأجر احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها

* مادة ٤٢٩ * للمالك ان يؤجر حصنة الشائعة من الدار المشتركة لشريكه ان
 كانت قابلة للتقسيم اولم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بعد المهالبة له ان يؤجر
 نوبته لمن شاء

* مادة ٤٣٠ * الشيوع الطاري لا يفسد عقد الاجارة مثلاً لو آجر احد داره ثم
 ظهر لنصفها مستحق تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع

﴿مادة ٤٣١﴾ يسوغ للشريكين ان يجرأ مالهما المشترك لاخر معاً
 ﴿مادة ٤٣٢﴾ يجوز ايجار شيء واحد للتخصيص وكل منها لو اعطي من الاجرة
 مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب باجره حصه الاخر ما لم يكن كفيلاً له

الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان مسائل ركن الاجارة

﴿مادة ٤٣٣﴾ تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع
 ﴿مادة ٤٣٤﴾ الايجاب والقبول في الاجارة هو عبارة عن الكلمات التي تستعمل
 لعقد الاجارة كاجرت وكريت واستأجرت وقبلت
 ﴿مادة ٤٣٥﴾ الاجارة كالبيع ايضاً تنعقد بصيغة الماضي ولا تنعقد بصيغة المستقبل
 مثلاً لو قال احد سأوجر وقال الاخر استأجرت او قال احد آجر وقال الاخر
 آجرت فعلى كلنا الصورتين لا تنعقد الاجارة

﴿مادة ٤٣٦﴾ كما ان الاجارة تنعقد بالمشافهة كذلك تنعقد بالكتابة وباشارة
 الاخرس المعروفة

﴿مادة ٤٣٧﴾ وتنعقد الاجارة بالتعاطي ايضاً كالركوب في باخرة المسافرين
 وزوارق المواني ودواب الكراء من دون مقاوله فان كانت الاجرة معلومة اعطيت
 والا فاجرة المثل

﴿مادة ٤٣٨﴾ المكوث في الاجارة يعد قبولاً ورضاءً . مثلاً لو استأجر رجل
 حانوتاً في الشهر بخمسين قرشاً وبعد ان سكن فيه مدة اشهر الى الاخر وقال ان رضيت
 بستين فاسكن والا فخرج ورده المستأجر وقال لم ارض واستمر ساكناً يلزمه خمسون
 قرشاً كما في السابق وان لم يقل شيئاً ولم يخرج من الحانوت واستمر ساكناً يلزمه اعطاء
 ستين قرشاً كذلك لو قال صاحب الحانوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وبقي
 المالك المستأجر وبقي هو ساكناً ايضاً يلزمه ثمانون ولو اصر الطرفان على كلامها واستمر
 المستأجر ساكناً يلزمه اجرة المثل

﴿مادة ٤٣٩﴾ لو تفاولا بعد العقد على تبديل البذل او تزييده او تنزيله يعتبر العقد الثاني

﴿مادة ٤٤٠﴾ الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء على وليس لاحد العاقدين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها
﴿مادة ٤٤١﴾ الاجارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ للأجر فسخها بمجرد ضم الخارج على الاجرة لكن لو أجر الوصي او المتولي عقار اليتيم او الوقف بانقص من اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل

﴿مادة ٤٤٢﴾ لو ملك المستأجر عين المأجور بارت او هبة يزول حكم الاجارة
﴿مادة ٤٤٣﴾ لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنسخ الاجارة . مثلاً لو استؤجر طباطخ للعرس ومات احد الزوجين تنسخ الاجارة وكذلك من كان في سنة ألم وقاوت الطيب على اخراجه بخمسين قرشاً ثم زال الألم بنفسه تنسخ الاجارة وكذلك تنسخ الاجارة بوفاة الصبي او الظئر ولا تنسخ بوفاة المسترضع

الفصل الثاني

في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها

﴿مادة ٤٤٤﴾ يشترط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين يعني كونهما عاقلين مميزين

﴿مادة ٤٤٥﴾ يشترط موافقة الايجاب القبول واتحاد مجلس العقد في الاجارة كما في البيع

﴿مادة ٤٤٦﴾ يلزم ان يكون الأجر متصرفاً بما يؤجره او وكيل المتصرف او وليه او وصيه

﴿مادة ٤٤٧﴾ تنعقد اجارة الفضولي موقوفة على اجارة المتصرف وان كان المتصرف صغيراً او مجنوناً وكانت الاجرة اجرة المثل تنعقد اجارة الفضولي موقوفة على اجارة وليه او وصيه لكن يشترط في صحة الاجارة قيام وفاء اربعة اشياء للعاقدين وللمالك المعقود عليه وبطل الاجارة ان كان من العروض واذا جدم احد هؤلاء فلاصح الاجارة

الفصل الثالث

في شروط صحة الاجارة

- * مادة ٤٤٨ * يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدين
 * مادة ٤٤٩ * يلزم تعيين المأجور بناء عليه لا يصح ايجار احد الحانوتين من دون تعيين او تخيير
 * مادة ٤٥٠ * يشترط ان تكون الاجرة معلومة
 * مادة ٤٥١ * يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للمنازعة
 * مادة ٤٥٢ * المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار والحانوت والظفر
 * مادة ٤٥٣ * يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب او الحمل او اركاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة او مدة الاجارة
 * مادة ٤٥٤ * يلزم في استئجار الاراضي بيان كونها لاي شيء استؤجرت مع تعيين المدة فان كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها او تخيير المستأجر بان يزرع ما شاء على التعميم
 * مادة ٤٥٥ * تكون المنفعة معلومة في استئجار اهل الصنعة ببيان العمل يعني بتعيين ما يعمل الاجير او تعيين كيفية عمله فاذا اريد صبغ الثياب يلزم اراعتها للصباغ او بيان لونها واطلام رقبتها مثلاً
 * مادة ٤٥٦ * تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وتعيين المحل الذي ينقل اليه مثلاً لو قيل للمحال انقل هذا المحمل الى المحل الفلاني تكون المنفعة معلومة لكون المحمل مشاهداً والمسافة معلومة
 * مادة ٤٥٧ * يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح ايجار الدابة الفارة



الفصل الرابع

في فساد الاجارة وبطلانها

﴿مادة ٤٥٨﴾ تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً ايجار المجنون والصبي غير المميز كاستجارها باطل. لكن لا تنسخ الاجارة بمجنون الا جر بعد انعقادها

﴿مادة ٤٥٩﴾ لا تلزم الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال. لكن يلزم اجر المثل ان كان مال الوقف او اليتيم والمجنون في حكم اليتيم

﴿مادة ٤٦٠﴾ تنفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد احد شروط الصحة

﴿مادة ٤٦١﴾ الاجارة الفاسدة نافذة. لكن الاجر يملك فيها اجر المثل ولا يملك الاجر المسمى

﴿مادة ٤٦٢﴾ فساد الاجارة ينشأ بعضه عن كون البدل مجهولاً وبعضه عن قتل شرط الصحة الاخر ففي الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالغاً ما بلغ وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجرة ومجنوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بدل الاجارة

﴿مادة ٤٦٣﴾ ما صلح ان يكون بدلاً في البيع يصلح ان يكون بدلاً في الاجارة ويجوز ان يكون بدلاً في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمنًا. مثلاً يجوز ان يستأجر بستان في مقابلة ركوب دابة او سكنى دار

﴿مادة ٤٦٤﴾ بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان نقداً كتمن المبيع

﴿مادة ٤٦٥﴾ يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصفها ان كان من العروض او الكميات او الموزونات او العدديات المتقاربة. ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل

والمؤنة في المحل الذي شرط تسليمه فيه. وان لم يبين مكان التسليم فالأجور ان كان عقاراً يسلم في المحل الذي هو فيه وان كان عملاً ففي محل عمل الاجير وان كان حمولة ففي مكان لزوم الاجرة. واما في الاشياء التي ليست محتاجة الى الحمل والمؤنة ففي المحل الذي يختار للتسليم

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجر الاجرة

﴿مادة ٤٦٦﴾ لا تلزم الاجرة بالعقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد انعقادها حالاً

﴿مادة ٤٦٧﴾ تلزم الاجرة بالتعجيل يعني لو سلم المستأجر الاجرة نقداً ملكها الآجر وليس للمستأجر استردادها

﴿مادة ٤٦٨﴾ تلزم الاجرة بشرط التعجيل يعني لو شرط كون الاجرة محجلة يلزم المستأجر تسليمها ان كان عقد الاجارة وارثاً على منافع الاعيان او على العمل ففي الصورة الاولى للأجران يمنع عن تسليم المأجور وفي الصورة الثانية للاجير ان يمنع عن العمل الى ان يستوفيا الاجرة وعلى كلتا صورتين لها مطالبة الاجرة نقداً فان امتنع المستأجر عن الايفاء فلها فسخ الاجارة

﴿مادة ٤٦٩﴾ تلزم الاجرة باستيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد دابة على ان يركبها الى محل ثم ركبها ووصل الى ذلك المحل يستحق آجرها الاجرة

﴿مادة ٤٧٠﴾ تلزم الاجرة ايضاً في الاجارة الصحيحة بالاقتدار على استيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة وان لم يسكنها ﴿مادة ٤٧١﴾ بالاقتدار على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة لا تلزم الاجرة ان لم يحصل الانتفاع حقيقة

﴿مادة ٤٨٢﴾ من استعمل مال غيره من دون عقد فان كان معداً للاستغلال تلزمه اجرة المثل والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجرة وان لم يكن معداً للاستغلال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً باعطاء الاجرة ﴿مادة ٤٧٣﴾ يعتبر ويراعى كل ما اشترطه العاقدان في تعجيل الاجرة وتأجيلها

- ﴿مادة ٤٧٤﴾ اذا شرط تأجيل البدل يلزم على الآجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل والاجرة لا تلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت
- ﴿مادة ٤٧٥﴾ يلزم الآجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل في الاجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يعني ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان او على العمل
- ﴿مادة ٤٧٦﴾ ان كانت الاجرة موقنة بوقت معين كالشهرية او السنوية مثلاً يلزم ايفاءها عند انقضاء ذلك الوقت
- ﴿مادة ٤٧٧﴾ تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعني تلزم الاجرة اعتباراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس للآجر مطالبة اجرة مدة مضت قبل التسليم وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الآجر شيئاً من الاجرة
- ﴿مادة ٤٧٨﴾ لو فات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلاً لو احتاج المحام الى التعبير وتعطل في اثناء تعميره سقطت حصة تلك المدة من الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرحي وتعطلت تسقط الاجرة اعتباراً من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرحي يلزم اعطاء ما اصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة
- ﴿مادة ٤٧٩﴾ من استأجر حانوتاً وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له ان يمتنع عن اعطاء كراء تلك المدة بقوله ان الصنعة ما راجت والدكان بقي مسدوداً
- ﴿مادة ٤٨٠﴾ لو استأجر زورقاً على مدة وانقضت في اثناء الطريق تمتد الاجارة الى الوصول الى الساحل ويعطى المستأجر اجر مثل المدة الفاضلة
- ﴿مادة ٤٨١﴾ لو اعطى احد داره آخر على ان يرميها ويسكنها بلا اجرة ثم رماها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصاريف التعمير عائدة للمرمة فتلزم الآجر وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشيء من الاجرة

الفصل الثالث

فيما يصح للأجران بحسب المستاجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح

- ﴿مادة ٤٨٢﴾ يصح للاجير الذي لعبه اثر كالحياط والصباغ والقصار ان يحبس

المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن و بعد تلفه ليس له ان يستوفي الاجرة
 * مادة ٤٨٢ * ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحبال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا محذور ان شاء ضمنية اياه محمولاً واعطى اجرته وان شاء ضمنية غير محمول ولم يعط اجرته

الباب الرابع

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة

* مادة ٤٨٤ * للمالك ان يؤجر ماله وملكه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كالיום او طويلة كالسنة
 * مادة ٤٨٥ * ابتداء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سي اي عين وذکر عند العقد
 * مادة ٤٨٦ * ان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد تعتبر من وقت العقد
 * مادة ٤٨٧ * كما يجوز ايجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر اجرة كذا درام كذلك يصح ايجاره لسنة بكذا درام من دون بيان شهرته ايضاً
 * مادة ٤٨٨ * اذا عقدت الاجارة في اول الشهر على شهر واحد او ازيد من شهر انعقدت مشاهرة وبهذه الصورة يلزم دفع اجرة شهر كامل وان كان الشهر ناقصاً عن ثلاثين يوماً
 * مادة ٤٨٩ * لو اشترط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوماً
 * مادة ٤٩٠ * اذا اشترط ان تكون الاجارة لكذا شهر وكان قد مضى من الشهر بعض يوم الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوماً من الشهر الاخير ونوفي اجرة باقي الايام بحسب الاشهر
 * مادة ٤٩١ * كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلاثين يوماً اذا اشترط ان تكون اجرة كل شهر كذا درام من دون بيان عدد الاشهر عند مضى بعض من الشهر كذلك يعتبر سائر الشهور التي ستاتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه

﴿مادة ٤٩٢﴾ لو عقدت الإجارة في أول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهراً
 مادة ٤٩٣ ﴿لو عقدت الإجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يعتبر منها
 شهراً بتماماً وباقي الشهر الواحد عشر بالهلال
 ﴿مادة ٤٩٤﴾ لو استؤجر عقار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الأشهر
 يصح العقد. لكن عند ختام الشهر الأول لكل من الآجر والمستأجر فسخ الإجارة في اليوم
 الأول ويليته من الشهر الثاني الذي يليه وأما بعد مضي اليوم الأول ويليته فليس
 لها ذلك وإن قال أحد العاقدين في أثناء الشهر فسخت الإجارة تنفسخ في نهاية الشهر
 وإن قال في أثناء الشهر فسخت الإجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الآتي تنفسخ عند
 حلوله وإن كان قد قبضت اجرة شهرين أو أزيد فليس لاحدهما فسخ إجارة الشهر
 المفبوض اجرة.

﴿مادة ٤٩٥﴾ لو استأجر أحد اجيراً على أن يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس
 إلى العصر وإلى الغروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل
 ﴿مادة ٤٩٦﴾ لو استؤجر نجار على أن يعمل عشرة أيام تعتبر الأيام التي نفي
 العقد وإن كان قد استؤجر في الصيف على أن يعمل عشرة أيام لم تصح الإجارة ما لم يعين
 أنه يعمل اعتباراً من أي شهر وأي يوم

الباب الخامس

في الخيارات ومحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الأول

في بيان خيار الشرط

﴿مادة ٤٩٧﴾ يجري خيار الشرط في الإجارة كما جرى في البيع ويجوز الإيجار
 والاستئجار على أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما مخيراً كذا أيام
 ﴿مادة ٤٩٨﴾ المخير أن شاء فسخ الإجارة وإن شاء كان مخيراً في مدة خياره
 ﴿مادة ٤٩٩﴾ كما أن الفسخ والإجارة على ما بين في مادة ٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤
 يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآجر مخيراً ونصرف في المأجور
 بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلي ونصرف المستأجر المخير في المأجور كنصرف

المستأجرين اجازة فعلية

﴿مادة ٥٠٠﴾ لو انقضت مدة الخيار قبل قسح الخيار وانفاذه الاجارة يسقط الخيار وتلزم الاجارة

﴿مادة ٥٠١﴾ مدة الخيار تعتبر من وقت العقد

﴿مادة ٥٠٢﴾ ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار

﴿مادة ٥٠٣﴾ لو استوفرت ارض على ان تكون كذا اذراعاً او دونها وخرجت زائدة او ناقصة نصح الاجارة ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر مخير حال نقصانها له ان يفسخ الاجارة ان شاء

﴿مادة ٥٠٤﴾ لو استوفرت ارض على ان يكون كل دوغ منها بكذا دراهم يلزم اعطاء الاجرة بحساب الدوغ

﴿مادة ٥٠٥﴾ يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرة وشرط ابقاءه في الوقت الفلاني ويكون الشرط معتبراً مثلاً لو اعطى احد الى الخياط ثياباً على ان ينصلها ويخيطها هذا اليوم او لو استكرى احد جملاً بشرط ان يوصله في عشرة ايام الى مكة تجوز الاجارة والآخران اوفى الشرط استحق الاجر المسمى والا استحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

﴿مادة ٥٠٦﴾ يصح ترديد الاجرة على صورتين او ثلاث في العمل والعامل والحمل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي تظهر فعلاً مثلاً لو قيل للخياط ان خطت دقيقاً فلك كذا وان خطت غليظاً فلك كذا فاي الصورتين عمل له اجرهما او لو استوفرت حانوت بشرط انه ان اجرى فيه عمل العطاره فاجرة كذا وان اجرى فيه عمل الحدادة فكذا فاي العملين اجرى فيه يعطى اجرة التي شرطت. وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت حنطة فاجرته كذا وان حملت حديداً فكذا فايها حمل يعطى اجرة التي عينت او لو قيل للكاري استكرت منك هذه الدابة الى «جورلي» بكذا والى (ادرته) بكذا والى (فليه) بكذا فالى ايها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الآخر اجرت هذه المحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة المحجرة التي سكبها وكذلك لو سامم احد الخياط على ان يخيط له جبة بشرط ان خاطها اليوم فله كذا وان خاطها غداً فله كذا تعتبر الشروط

الفصل الثاني

في خيار الرؤية

- ❖ مادة ٥٠٧ ❖ للمستاجر خيار الرؤية
- ❖ مادة ٥٠٨ ❖ رؤية المأجور كروية المنافع
- ❖ مادة ٥٠٩ ❖ لو استأجر أحد عقاراً من دون ان يراه يكون مخيراً عند رؤيته
- ❖ مادة ٥١٠ ❖ من استأجر داراً كان قد رآها رؤية كافية من قبل ليس له خيار الرؤية الا لو تغيرت هيئتها الاولى بانهدام محل يكون مضرّاً بالسكنى فحينئذ يكون مخيراً
- ❖ مادة ٥١١ ❖ كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف المحل فلا جبر فيه خيار الرؤية مثلاً لو ساوم احد الخياط على ان يخط له جبة فالخياط بالخيار عند رؤية الجوخ او الشال الذي يخطه
- ❖ مادة ٥١٢ ❖ كل عمل لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً لو استأجر اجير على ان يخرج حب خمس اواق قطن بعشرة دراهم ولم يبر الاجير القطن فليس للاجير فيه خيار الرؤية

الفصل الثالث

في خيار العيب

- ❖ مادة ٥١٣ ❖ في الاجارة ايضاً خيار العيب كما في البيع
- ❖ مادة ٥١٤ ❖ العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سبباً لفوات المنفعة المقصودة بالكلية او اخلاها كقوات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية بانهدامها ومن الرحى بانقطاع ماؤها او كاخلاها بهبوط سطح الدار او بانهدام محل مضر بالمسكن ان بانجرأح ظهر الدابة فهو لا من العيوب الموجبة للخيار في الاجارة واما النواقص التي لا تغل بالمنافع كانهدام بعض محال الحجرات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكانقطاع عرف الدابة وذيلها فليست موجبة للخيار في الاجارة
- ❖ مادة ٥١٥ ❖ لو حدث في المأجور عيب قبل استيفاء المنفعة فانه كالموجود في وقت العقد

- ﴿مادة ٥١٦﴾ لو حدث في الملاجور عيب فالمستأجر بالخيار ان شاء استوفى المنفعة مع العيب واغلى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجرة.
- ﴿مادة ٥١٧﴾ ان ازال المأجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة لا يبقى للمستأجر حق الفسخ وان اراد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس للمأجر منعاً ايضاً.
- ﴿مادة ٥١٨﴾ ان اراد المستأجر فسخ الاجارة قبل رفع العيب الحادث الذي اخل بالمصلحة فله فسخها في حضور المأجر والا فليس له فسخها في غياب المأجر فله فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يعتبر فسخه وكراه المأجر يفسد كالكف والمألو فلت المنافع المتصورة بالكلية فله فسخها في غيابه ايضاً ولا تلزمه الاجرة ان فسخ وان لم يفسح كما بين في مادة ٤٧٨ مثلاً لو انهدم محل يخل بالمصلحة من الدار المأجورة فللمستأجر فسخ الاجارة ولكن يلزم عليه ان يحضر المأجر ولا فسخه من الدار من دون ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كأنه ما خرج والمألو انهدمت الدار بالكلية فمن دون احتياج الى حضور المأجر للمستأجر فسخها على هذا الحال لا تلزمه الاجرة.
- ﴿مادة ٥١٩﴾ لو انهدم حائط الدار او احدها حجبها ولم يفسخ المستأجر الاجارة وسكن في باقيها لم يسقط شيء من الاجرة.
- ﴿مادة ٥٢٠﴾ لو استأجر احد دارين بكذا درهم وانهدمت احدها فله ان يترك الاثنين معاً.
- ﴿مادة ٥٢١﴾ المستأجر بالخيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجره وظهرت ناقصة ان شاء فسخ الاجارة وان شاء قبلها بالاجرة المسمى ولكن ليس له استيفاء مدة الاجارة وتنبص مقدار من الاجرة.

الباب السادس

في بيان انواع الملاجور واحكامه ويشتمل على اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان مسائل تتعلق بالاجارة العقار

- ﴿مادة ٥٢٢﴾ يجوز استئجار دار او حانوت بدون بيان انها سكني احد.
- ﴿مادة ٥٢٣﴾ من أجرة دار او حانوت وكانت فيه امعنة واشياء فسخ الاجارة

ويكون مجبوراً على تخليته من امتعه وأشياءه وتعليقه

﴿مادة ٥٢٤﴾ من استأجر أرضاً ولم يعين ما يزرعه فيها ولم يعمم على ان يزرع ما شاء فاجارته فاسدة. ولكن لو عين قبل النسخ ورضي الأجر تنقلب الى الصحة

﴿مادة ٥٢٥﴾ من استأجر أرضاً على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكرراً في ظرف السنة صيفاً وشتاءً

﴿مادة ٥٢٦﴾ لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فلم يستأجر ان يبقى الزرع في الارض الى ادراكه ويعطى اجرة المثل

﴿مادة ٥٢٧﴾ يصح استئجار الدار والمخاتوت مع عدم بيان كونه لاي شيء. واما كيفية استعماله فنصرف الى العرف والعادة

﴿مادة ٥٢٨﴾ كما انه يصح لمن استأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شيء ان يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره ايضاً وله ان يضع فيها اشياءً وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر للبناء. ولكن ليس له ان يفعل ما يورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فعرف البلدة وعادتها معتبر ومرعي. وحكم المخاتوت على هذا الوجه

﴿مادة ٥٢٩﴾ اعمال الاشياء التي تفل بالمنفعة المقصودة عائدة الى الأجر مثلاً تطهير الرحى على صاحبها كذلك تعبير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وانشاء الاشياء التي تفل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها عن اعمال هؤلاء فلم يستأجر ان يخرج منها الا ان يكون حين استئجاره اياها كانت على هذا الحال وكان قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضي بالعيب فليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء المستأجر منه كانت من قبيل التبرع فليس له طلب ذلك المصروف من الأجر

﴿مادة ٥٣٠﴾ التعبيرات التي انشاها المستأجر باذن الأجر ان كانت عائدة لاصلاح الماء وجور وصيانه عن تطرق الخلل كتتظيم الكرميت اي الترميد (وهو نوع اجر يوضع على السطوح لحفظها من المطر) فالمستأجر يأخذ مصروف مثل هذه التعبيرات من الأجر وان لم يجر بينها شرط على اخذها وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فقط كتعبير الطابع فليس للمستأجر اخذ مصرفها ما لم يذكر شرط اخذها بينها.

﴿مادة ٥٣١﴾ لو احدث المستأجر بناء في العنار الماء جور او غرس شجرة فالأجر

مخير عند انقضاء مدة الاجارة ان شاء قلع البناء او الشجرة وان شاء ابني ذلك واعطى قيمته
 كثيرة كانت او قليلة
 * مادة ٥٢٢ * ازالة التراب والزبل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير
 على المستأجر
 * مادة ٥٢٣ * ان كان المستأجر يخرب المأجور ولم يقتدر الاجر على منع وراجع
 المحاكم وفتح الاجارة

الفصل الثاني

في اجارة العروض

* مادة ٥٢٤ * يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والنحايام وامثالها من المنقولات الى
 مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم
 * مادة ٥٢٥ * لو استأجر احد ثياباً على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب
 ولبسها في بيتا ولم يلبسها يلزمه اعطاء اجرتها
 * مادة ٥٢٦ * من استأجر ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره
 * مادة ٥٢٧ * الحلي كاللباس

الفصل الثالث

في اجارة الدواب

* مادة ٥٢٨ * كما يصح استكراء دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على المكاري
 الايصال الى محل معين
 * مادة ٥٢٩ * لو استأجر دابة معينة الى محل معين ونعبت في الطريق
 فالمستأجر يكون مخيراً ان شاء انتظرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا الحال
 يلزم المستأجر ان يعطي جصة ما اصاب تلك المسافة من الاجر المسمى للآجر
 * مادة ٥٣٠ * لو اشترط ايصال حمل معين الى محل معين ونعبت الدابة في
 الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك المحل
 * مادة ٥٣١ * لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان عينت بعد العقد
 وقبل المستأجر يجوز وايضاً لو استأجر دابة من نوع على ما هو المعتاد فلا تعيين

يجوز ويصرف على المتعارف المطلق . مثلاً لو استؤجرت دابة من المكاري الى محل معلوم على ما هو المعتاد يلزم المكاري ايبصال المستأجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المعتاد

﴿ مادة ٥٤٢ ﴾ لا يكفي في الاجارة تعيين اسم الخطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم الخطة معلماً معارفاً للبلدة مثلاً لو استؤجرت دابة الى بوسنة او الى العراق لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة او القصة او القرية التي يذهب اليها ولكن لفظ الشام مع كونه اسماً مختصاً قد تعرف اطلاقة على بلدة دمشق فلهذا لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

﴿ مادة ٥٤٣ ﴾ لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فايتهما قصدت يلزم اجرة المثل . مثلاً لو استكرمت دابة من اسلامبول الى « حكيمه » ولم يصرح هل الى كبرها او الى صغيرها فانيهما خصصت يلزم اجر المثل بحسب مسافتها

﴿ مادة ٥٤٤ ﴾ لو استكرمت دابة الى بلدة يلزم ليصال مستأجرها الى محله

﴿ مادة ٥٤٥ ﴾ من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكاري فاذا تجاوز فالدابة في ضمان المستأجر متى ان ينقلها سالماً وان تلفت سيفت ذهاباً او ليلياً يلزم للضمان

﴿ مادة ٥٤٦ ﴾ لو استكرمت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل اخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن . مثلاً لو ذهب الى (اسلميه) بالدابة التي استكرها على انه يذهب بها الى (تكخور طاغ) وعطبت يلزم الضمان

﴿ مادة ٥٤٧ ﴾ لو استؤجر جملان الى محل معين وكانت طرقة متعددة فالمستأجر ان يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يمسلكها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق اصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وان كان مستوياً او اسهل فلا

﴿ مادة ٥٤٨ ﴾ ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي عينها وان استعمالها وتلفت في يوم يضمن

﴿ مادة ٥٤٩ ﴾ كما يصح استكراء دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكراء دابة على ان يركبها المستأجر من شأنه على التعيين ايضاً

﴿ مادة ٥٥٠ ﴾ للدابة التي استكرمت للركوب لا يحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان وبهذا المحال لا يلزم للاجرة . انظر الى مادة ٨٦٦

- ❖ مادة ٥٥١ ❖ الدابة التي استكرت على أن يركبها فلان لا يصح أركابها غيره
- ❖ مادة ٥٥٢ ❖ من استكرى دابة على أن يركبها من شاء فإن شاء ركبها بنفسه وإن شاء أركبها غيره. ولكن إن ركبها هو أو غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه بركوب أحد لا يصح أركاب آخر
- ❖ مادة ٥٥٣ ❖ لو استكرى أحد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعيين على أن يركبها من شاء نفسه إلا جارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب إلى الصحة. وعلى هذه الصورة أيضاً لا يركب غير من عين على تلك الدابة
- ❖ مادة ٥٥٤ ❖ لو استكرت دابة للحمل يعتبر في الأكل والحمل والعدل عرف البلدة
- ❖ مادة ٥٥٥ ❖ لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التعيين بإشارة بحمل مفئدة على العرف والمعادة
- ❖ مادة ٥٥٦ ❖ ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون إذن صاحبها ولو ضربها وثقلت بسببه يضمن
- ❖ مادة ٥٥٧ ❖ لو أذن صاحب دابة الكراء بضربها فليس للمستأجر إلا الضرب على الموضع للمحدد وإن ضربها على غير الموضع المعتاد مثلاً لو كان المعتاد ضربها على عرقها وضربها على رأسها وثقلت يلزم الضمان
- ❖ مادة ٥٥٨ ❖ يصح الركوب على دابة استكرت للحمل
- ❖ مادة ٥٥٩ ❖ لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر مثلاً لو أذن له في المضرة أيضاً. ولكن لا يصح تحميل شيء أزيد في المضرة مثلاً من استكرى دابة على أن يحملها خمسة أكيال حطه كما يصح له أن يحملها من مال أو مال غيره أي نوع كان خمسة أكيال حطه كذلك يجوز له أن يحملها خمسة أكيال شعير ولكن لا يجوز تحميل خمسة أكيال حطه دابة استكرت على أن تحمل خمسة أكيال شعير كما لا يصح أن تحمل مائة أوقية دابة استكرت على أن تحمل مائة أوقية فحطن
- ❖ مادة ٥٦٠ ❖ وضع الحمل عن الدابة على المكاري
- ❖ مادة ٥٦١ ❖ تنفذ لما جاوز على الجار مثلاً علف الدابة التي استكرت واستأجرها على صاحبها ولكن لو أعطى المستأجر علف الدابة بدون إذن صاحبها تبرعاً ليس له أخذ شيء من صاحبها بعد

الفصل الرابع

في اجارة الادبي

- ﴿مادة ٥٦٢﴾ يجوز اجارة الادبي للخدمة او لاجراء صنعة ببيان مدة او بتعيين العمل بصورة اخرى كما ين في الفصل الثالث من الباب الثاني
- ﴿مادة ٥٦٣﴾ لو خدم احد آخر على طلبه من دون مقابلة اجرة فله اجر المثل ان كان ممن يخدم بالاجرة والا فلا
- ﴿مادة ٥٦٤﴾ لو قال احد لا اعمل هذا العمل اكرمك ولم يبين مقدار ما يكرمه يوفى بعمل العمل المأمور به استحق اجر المثل
- ﴿مادة ٥٦٥﴾ لو استخدمت العملة من دون نسبة اجرة تعطى اجرهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه
- ﴿مادة ٥٦٦﴾ لو عقدت الاجارة على ان يعطى للاجير شيء من التبعيات لاعلى التعيين يلزم اجر المثل مثلاً لو قال احد لا احد ان خدمتني كذا اياماً اعطيتك بقرتين لا يلزم باعطائهم بقرتين ويلزم اجر المثل ولكن يجوز استئجار الظئر على ان يعمل لها البسة كما جرت العادة وان لم توصف الالبسة ولم تعرف يلزم من الدرجة الوسطى
- ﴿مادة ٥٦٧﴾ العطية التي اعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة
- ﴿مادة ٥٦٨﴾ لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صنعة فان ذكرت مدة انعقدت الاجارة على المدة حتى ان الاستاذ يستغنى الاجرة بكونه حاضراً او مهياً للتعليم قرأ التلميذ او لم يقرأ وان لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى هذه الصورة ان قرأ التلميذ فالاستاذ يستغنى الاجرة والا فلا
- ﴿مادة ٥٦٩﴾ من اعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط احدها للآخر اجرة فبعد تعلم الصبي لو طلب احدهما من الآخر اجرة يعمل بعرف البلدة وعادتها
- ﴿مادة ٥٧٠﴾ لو استأجر اهل قرية معلماً او اماماً او مؤذناً او في خدمة يأخذ اجرة من اهل تلك القرية
- ﴿مادة ٥٧١﴾ الاجير الذي استؤجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره مثلاً لو اعطى احد حبة لحياط على ان يحيطها بنفسه بكذا دراهم فليس للحياط ان يحيطها بغيره وان خاطها بغيره وتلفت فهو ضامن

- ❖ مادة ٥٧٢ ❖ لو اطلق العقد حين الاستئجار فلا جبر ان يستعمل غيره
- ❖ مادة ٥٧٣ ❖ قول المستأجر للاستأجر اعمل هذا الشغل اطلاق مثلاً لو قال احد الخياط خط هذه الحبة بكذا دراهم من دون تقييد بقوله خطها بنفسك او بالذات وخطها الخياط بخليفته او خياط آخر يستحق الاجر المسمى وان تلفت الحبة بلا تعد لا يضمن
- ❖ مادة ٥٧٤ ❖ كل ما كان من نواع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه عرف البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الخياط على الخياط
- ❖ مادة ٥٧٥ ❖ يلزم المحال ادخال الحمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في محله مثلاً ليس على المحال اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع الذخيرة في الانبار
- ❖ مادة ٥٧٦ ❖ لا يلزم المستأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذلك
- ❖ مادة ٥٧٧ ❖ ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال فليس للدلال اخذ الاجرة وان باعه دلال آخر فليس للاول شيء ونظام الاجرة للثاني
- ❖ مادة ٥٧٨ ❖ لو اعطى احد ماله للدلال وقال بعه بكذا دراهم فان باعه الدلال بأزيد من ذلك فالفاضل ايضا لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة
- ❖ مادة ٥٧٩ ❖ لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرة وضبط المبيع اورد بعيب لا تسترد اجرة الدلال
- ❖ مادة ٥٨٠ ❖ من استأجر حصادين ليحصدوا زرع الذي في ارضه وبعد حصادهم مقدرا منه لو تلف الباقي بتزول آفة او بنضاضها خرف لهم ان ياخذوا من الاجر المسمى مقدار حصة ما حصده وليس لهم اخذ اجر الباقي
- ❖ مادة ٥٨١ ❖ كما ان للظئر فسخ الاجارة لو تمرضت كذلك للمرضع فسخها اذا تمرضت او حملت او لم ياخذ الصبي ثديها او استفرغ لبنها

الباب السابع

في وظيفة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في تسليم المأجور

- ❖ مادة ٥٨٢ ❖ تسليم المأجور هو عبارة عن اجازة الآجر ورخصته للمستأجر بان

يشتفع به بلا مانع

﴿ مادة ٥٨٣ ﴾ إذا انعقدت الإجارة الصحيحة على المدة أو المصافة يلزم تسليم المأجور للمستأجر متى انقضى العقد أو انقضاء المدة أو انقضاء المصافة ولو عطل المستأجر المأجور أو استأجر أحد كروسة لكذا مدة ولو على أن يذهب إلى المحل القلبي فله أن يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة أو إلى أن يصل ذلك المحل وليس لصاحبها أن يستعملها في تلك الأثناء في أموره

﴿ مادة ٥٨٤ ﴾ لو أجر أحد ملكة وكان غيباً ما لزم الإجارة ما لم يسلمه غاراً إلا أن يكون قد بلغ المال للمستأجر أيضاً

﴿ مادة ٥٨٥ ﴾ لو سلم الأجر المأجور ولم يسلم جزء وضع فيها أشياء سقط من بدل الإجارة مقدار حصنة تلك الأجرة والمأجور يجره في باقي المدة ولو عطل الأجر المأجور سقط من قبل المبيع نازم الإجارة يعني لا يبقى للمستأجر حتى انقضى

الفصل الثالث

في تصرف العاقدين في المأجور بعد العقد

﴿ مادة ٥٨٦ ﴾ للمستأجر إيجار المأجور لاخر قبل القبض إن كان عقاراً أو إن كان متحولاً فلا

﴿ مادة ٥٨٧ ﴾ للمستأجر إيجار ما لم يفاوضه أو استعمله أو استغله باختلاف الناس لاخر

﴿ مادة ٥٨٨ ﴾ إن أجر المستأجر بإجارة فاستأجر المأجور لاخر بإجارة صحيحة يجوز

﴿ مادة ٥٨٩ ﴾ لو أجر أحد ما لزمه معلومة لاخر بإجارة لازمة ثم أجره أيضاً

تلك المدة تكراراً لغيره لا تنعقد الإجارة الثانية ولا تعتبر

﴿ مادة ٥٩٠ ﴾ لو باع الأجر المأجور بدون إذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين

البائع والمشتري وإن لم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى أنه بعد انقضاء مدة الإجارة يلزم

البائع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء إلا أن يطلب المشتري تسليم المبيع

من البائع قبل انقضاء مدة الإجارة ويسقط الفاضي البيع لعدم إمكان تسليمه وإن أجاز

المستأجر البيع يكون نافذاً في حق كل منهم ولكن لا يؤخذ المأجور من يده ما لم يصل

اليه مقدار ما لم يستوفه من بدل الإجارة التي كان إعطاءه نقداً ولو سلم المستأجر المأجور

قبل استيفائه ذلك سقط حتى يجمعه

الفصل الثالث

في بيان مواد تتعلق برد المأجور وعادته

﴿مادة ٥٩١﴾ يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة
 ﴿مادة ٥٩٢﴾ ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة
 ﴿مادة ٥٩٣﴾ لو انقضت الاجارة واراد المأجور قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه اياه
 ﴿مادة ٥٩٤﴾ لا يلزم المستأجر رد المأجور وعادته ويلزم الأجران باخذة
 عند انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الذهاب اليها وتسليمها كذلك
 لو استوفرت دابة الى المحل الفلاني يلزم صاحبها ان يوجد هناك ويحصلها وان ما وجد
 هناك ولا تسلمها وتلفت في يد المستأجر بدون تعديبه وتقصيره لا يضمن والوكيل كالاصيل
 ﴿مادة ٥٩٥﴾ ان احتاج رد المأجور وعادته الى المحل والموتة فأجرة نقلية
 على الأجر

الباب الثامن

في بيان الضمانات ومجئها على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ضمان المنفعة

﴿مادة ٥٩٦﴾ لو استعمل احد مالا بدون اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب
 لا يلزمه اداء متافعه ولكن ان كان مال وقف او مال يتيم فعلى كل حال يلزم اجرا المثل
 وان كان محددا للاستعمال فعلى ان لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة يعني
 اجرا المثل مثلاً لو سكن احد في دار آخرمة بدون عقد اجارة لا تلزمه الا ببيع لكن ان
 كانت تلك الدار موقفاً لوصال يتيم فعلى كل حال يعني ان كان تم تأويل ملك وعقد
 او لم يكن يلزم اجرا مثل المدة التي سكنها وكذلك ان كانت دار كراه ولم يكن ثم تأويل
 ملك وعقد يلزم اجرا المثل وكذا لو استعمل احد دابة الكراه بدون اذن صاحبها يلزم
 اجرا المحل

﴿مادة ٥٩٧﴾ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معدداً
 للاستعمال مثلاً لو تم صرف ملك احد الغير كافي المال المشترك بغير اذن الغير فهو مستعمل

فليس للشريك الآخر اخذ اجرة حصته لانه استعماله على انه ملكه

﴿مادة ٥٩٨﴾ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمال بنا ويل عقد وان كان معداً للاستغلال مثلاً لو باع احد لآخر حانوتاً ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه ونصرف فيه المشتري مدة ثم يجر البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب بأجرة حصته وان كان معداً للاستغلال لان المشتري استعماله بنا ويل العقد يعني حيث انه نصرف فيه بعقد البيع لا يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد لآخر رحي على انها ملكه وسلمها ثم بعد نصرف المشتري لو ظهر لها مستحق واخذها من المشتري بعد الاتبات والحكم ليس له ان يأخذ اجرة فتصرف في المدة المذكورة لان في هذا ايضاً تأويل عقد

﴿مادة ٥٩٩﴾ لو استخدم احد صغيراً بدون اذن وليه فاذا بلغ بأخذ اجر مثل خدمته ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل

الفصل الثاني

في ضمان المستأجر

﴿مادة ٦٠٠﴾ المأجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحاً والى يمكن

﴿مادة ٦٠١﴾ لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد المستأجر ما لم يكن لتقصيره او تعديه او مخالفتها ذونيته

﴿مادة ٦٠٢﴾ يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان بتعديه مثلاً لو ضرب المستأجر دابة الكراء فانت منها وساقها بعنف وشدة فهلكت لزمت ضمان قيمتها

﴿مادة ٦٠٣﴾ حركة المستأجر على خلاف المعتاد تعد ويضمن الضرر والخسار الذي يتولد منها مثلاً لو استعمال الالبسة التي استكراها على خلاف عادة الناس ولبيت يضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بظهور حريق فيها بسبب اشعال المستأجر النار اريد من العادة وسائر الناس يضمن

﴿مادة ٦٠٤﴾ لو تلف المأجور بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراء خالية الراس وضاعت يضمن

﴿مادة ٦٠٥﴾ مخالفة المستأجر ما ذونيته بالتجاوز الى ما فوق الشروط توجب الضمان واما مخالفة بالعدول الى ما دون الشروط او مثلاً لا توجه مثلاً لو حمل المستأجر

خمسین افه جدید علی دایه استکراها لان یحملها خمسین افه من وعطیت بضمن وامالی حملها حمولة مساوية للدهن في المضرة او اخف وعطیت لابضمن
 * ماده ٦٠٦ * یبقی المأجور كالودیعة امانة فی ید المستأجر عند انقضاء الاجارة كما كان وعلى هذا الواسط عمل المستأجر المأجور بعد انقضاء مدة الاجارة وتلف بضمن كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستأجر ولم یعطه اياه ثم بعد الامساك تلف بضمن

الفصل الثالث

في ضمان الاجير

* ماده ٦٠٧ * لو تلف المستأجر فيه بتعدي الاجير وتقصيره بضمن
 * ماده ٦٠٨ * تعدي الاجير هو ان يعمل عملاً او یفعل حركة مخالفة لما امر الآجر صراحة كان او دلالة مثلاً بعد قول المستأجر للراعي الذي هو اجير خاص ازرع هذه الدواب في المحل الفلاني ولا تذهب بهن الى محل آخر فان لم يرعهن الراعي في ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورعاهن يكون متعدياً فان عطيت الدواب عند رعيهن هناك يلزم الضمان على الراعي كذلك لو اعطى احد قماشاً الى خياط وقال ان خرج قباء فصله وقال الخياط بخرج وفصله فان لم يخرج قباءه ان بضمن الخياط القماش
 * ماده ٦٠٩ * تقصير الاجير هو عدم اعتناؤه في محافظة المستأجر فيه بلا عذر مثلاً لو فرط شاة ولم يذهب الراعي لقبضها تكاسلاً واهمالاً بضمن حيث انه يكون مقصراً وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال ضياع الشاة الباقيات عند ذهابه يكون معذوراً ولا يلزم الضمان
 * ماده ٦١٠ * الاجير الخاص امين حتى انه لا بضمن المالك الذي تلف في يده بغير صنعه وكذا لا بضمن المالك الذي تلف بعمله بلا تعدي ايضاً
 * ماده ٦١١ * الاجير المشترك بضمن الضرر والخسار الذي تولد عن فعله وصنعوا ان كان بتعدي وتقصيره او لم يكن

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة المخطط الهاموني

ليعمل بوجوه

الكتاب الثالث

في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة

﴿مادة ٦١٢﴾ الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطلالية شيء يعني ان يضم احد ذمتك الى

ذمة اخرو لتزما ايضا بالمطلالية التي لزممت في حق ذلك

﴿مادة ٦١٣﴾ الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص احد

﴿مادة ٦١٤﴾ الكفالة بالمال هي الكفالة باداء مال

﴿مادة ٦١٥﴾ الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

﴿مادة ٦١٦﴾ الكفالة بالدرك هي الكفالة باداء من المبيع وتسليمه او بنفسه الخ

ان اخفى المبيع

﴿مادة ٦١٧﴾ الكفالة المنجزة هي الكفالة التي ليست معلقة بشروط ولا مضافة الى

زمن مستقبل

﴿مادة ٦١٨﴾ الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الاخر اي الذي تعهد بما

تعهد به الاخر ويقال لذلك الآخر الاصيل والمكفول عنه

﴿مادة ٦١٩﴾ المكفول له هو الطالب والدائن في خصوص الكفالة

﴿مادة ٦٢٠﴾ المكفول به هو الشيء الذي تعهد الكفيل باداؤه وتسليمه وفي

الكفالة بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواه

الباب الاول

في عقد الكفالة وبمحتويها على فصولين

الفصل الاول

في ركن الكفالة

❖ مادة ٦٢١ * تنعقد الكفالة وتنفذ بايجاب الكفيل وجهه ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك ويبقى الكفالة مالم يرد بها المكفول له وعلى هذا الوكيل احد في غياب المكفول له بدین له على احد ومات المكفول له قبل ان يصل اليه خبر الكفالة بطالب الكفيل يكفاله هذه ويؤخذ بها

❖ مادة ٦٢٢ * ايجاب الكفيل اي الفاظه الكفالة هي الكلمات التي تدل على التعهد والالتزام في العرف والعادة مثلاً لو قال كلمت او انا كفيل او ضمن تنعقد الكفالة

❖ مادة ٦٢٣ * تكون الكفالة بالوعد المعلق ايضاً انظر الى مادة ٨٤ مثلاً لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا اعطيك تكون كفالة فلو طالب الدائن المدين بمحتو ولم يعطه يطالب الكفيل

❖ مادة ٦٢٤ * لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلاني تنعقد منجراً حال كونها كفالة موقته

❖ مادة ٦٢٥ * كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقبه التحجيل والتأجيل بان يقول انا كفيل على ان تكون الابقاء في الحال او في الوقت الفلاني

❖ مادة ٦٢٦ * نصح الكفالة عن الكفيل

❖ مادة ٦٢٧ * يجوز تعدد الكفلاء

الفصل الثاني

في بيان شرائط الكفالة

❖ مادة ٦٢٨ * يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا تصح كفالة المجنون والمعتوه والصبي ولو كفل حال صباه لا يؤخذ وان اقر بعد البلوغ بهذه الكفالة

❖ مادة ٦٢٩ * لا يشترط كون المكفول عنه عاقلاً وبالغاً فتصح الكفالة بدین

المنجزة والصبي

﴿مادة ٦٢٠﴾ * ان كان المكفول به نفساً يشترط ان يكون معلوماً وان كان مالا لا يشترط ان يكون معلوماً فلو قال انا كفيل بدين فلان على فلان نصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوماً

﴿مادة ٦٢١﴾ * يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل يعني ان ابناؤه يلزم الاصيل فنصح الكفالة بدين المبيع وبديل الاجارة وسائر الدينون الصحيحة كذلك نصح الكفالة بالمال المفصوب وعند المطالبة يكون الكفيل مجبوراً على ابناؤه عتياً او بدلاً وكذلك نصح الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء ان كان قد سي ثمة واما الكفالة بعين المبيع قبل القبض فلا نصح لان البيع لما كان ينتفع بتلف المبيع في يد البائع لا يكون عين المبيع مضموناً عليه بل انما يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه وكذلك لا نصح الكفالة بعين المال المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل لكن لو قال انا كفيل ان اضاع المكفول عنه هذه الاشياء واستهلكها نصح الكفالة وايضاً نصح الكفالة بتسليم المبيع وتسليم هؤلاء وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل ب وفاة المكفول به كذلك لو تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

﴿مادة ٦٢٢﴾ * لا تجري النيابة في العقوبات فلا نصح الكفالة بالنقصان وسائر العقوبات والحجارة الشخصية ولكن نصح الكفالة بالارث والدية للذين يلزمان الجارح والقاتل ﴿مادة ٦٢٣﴾ * لا يشترط بسار المكفول عنه ونصح الكفالة عن النفس ايضاً

الباب الثاني

في بيان احكام الكفالة وبمخوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة

﴿مادة ٦٢٤﴾ * حكم الكفالة المطالبة يعني للمكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل

﴿مادة ٦٢٥﴾ * يطالب الكفيل في الكفالة المنجزة حالاً ان كان الدين ممجلاً في

حتى الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلاً مثلاً لو قال احد انا كفيل عن دين فلان فللدائن ان يطالب الكفيل في الحال ان كان معجلاً وعند ختام مدته ان كان مؤجلاً
 * مادة ٦٢٦ * اما في الكفالة التي انعقدت معلقة بشرط او مضافة الى زمان مستقبل فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال ان لم يعطك فلان مطلوب بك فانا كفيل بادائه تعتقد الكفالة مشروطة ويكون الكفيل مطالبا ان لم يعطه فلان المذكور ولا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن نصح الكفالة فاذا ثبتت سرقة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفل على انه متى طالبة المكفول له فله مهلة كذا يوماً فمن وقت مطالبة المكفول له تعطى مهلة للكفيل الى مضي تلك الايام وبعد مضيتها يطالب المكفول له الكفيل في اي وقت شاء وليس للكفيل ان يطلب تأنيهاً مهلة كذا يوماً وكذا لو قال انا كفيل بما يثبت لك على فلان من الدين او بالمبلغ الذي نقرضه فلاناً او بما يغضبه منك فلان او بمن ما يتبعه لفلان فلا يطالب الكفيل الا عند تحقق هذه الاحوال اي عند ثبوت الدين والاقرار وتحقق الغصب وبيع المال وتسليمه وكذا لو قال انا كفيل بنفس فلان على ان احضره في اليوم الفلاني لا يطالب الكفيل باحضار المكفول به قبل ذلك اليوم
 * مادة ٦٢٧ * يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والقيّد ايضاً مثلاً لو قال انا كفيل باداء اي شيء يحكم به على فلان واقر فلان المذكور بكذا دراهم لا يلزم على الكفيل ادائه ما لم يلحقه حكم الحاكم

* مادة ٦٢٨ * لا يباخذ الكفيل بالدرك اذا ظهر مستحق ما لم يحكم بعد المحاكمة على البائع برد الثمن

* مادة ٦٢٩ * لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقفة الا في مدة الكفالة مثلاً لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف هذا الشهر وبعد مروره يبرأ من الكفالة

* مادة ٦٤٠ * ليس للكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ولكن له ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المديون في الكفالة المعلقة والمضافة فكما انه ليس لمن كفل احداً عن نفسه او دينه معجزاً ان يخرج نفسه من الكفالة كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فانا ضامن له ليس له الرجوع عن الكفالة لانه وان كان ثبوت الدين مؤخراً عن عقد الكفالة لكن ترتبه في ذمة المديون مقدم على عقد الكفالة واما لو قال

ماتبعة لفلان فتمت على او قال انا كفل بتمن المال الذي سبعة لفلان يفهم للمكول
له ثمن المال الذي بيعة المكول له فلان المذكور الا ان له ان يخرج نفسه من الكفالة
قبل البيع بان يقول رجعت عن الكفالة فلا تبع الى ذلك الرجل مالا ظو باع المكول
له شيئاً له بعد ذلك لا يكون الكفيل ضامناً لثمن ذلك المبيع
* مادة ٦٤١ * من كان كفيلاً يرد المال المقتضوب والمستعار وتصلبها اذا سلمها
الى صاحبها يرجع باجرة ثقلها على الغاصب والمستعير اي يأخذها منها

الفصل الثاني

في بيان حكم الكفالة بالنفس

* مادة ٦٤٢ * حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكول به اي لاي
وقت كان قد شرط تسليم المكول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكول له في ذلك
الوقت فان احضره فيها ولا يجبر على احضاره

الفصل الثالث

في بيان احكام الكفالة بالمال

* مادة ٦٤٣ * الكفيل ضامن

* مادة ٦٤٤ * الطالب مخير في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب
الكفيل ومطالبة احدها لا تستقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته احدها له ان
يطالب الآخر ويطالبها معاً

* مادة ٦٤٥ * لو كفل احد المبالغ التي لزمته ذمة الكفيل بالمال حسب كفايته
فللدائن ان يطالب من شاء منها

* مادة ٦٤٦ * عليها دين من جهة واحدة وقد كفل كل عن صاحبه يطالب كل
منها بجموع الدين

* مادة ٦٤٧ * لو كان لدين كفلاء متعددة فان كان كل منهم قد كفل على حدة
يطالب كل منهم بجموع الدين وان كانوا قد كفلوا معاً يطالب كل منهم بمقدار حصته
من الدين ولكن لو كان قد كفل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلى هذا الحال
يطالب كل منهم بجموع الدين مثلاً لو كفل احد آخر بالف ثم كفل ذلك المبلغ غيره

ايضاً فللدائن ان يطالب من شاء منها واما لو كفلا معاً بطالب كل منهما بهصف المبلغ المذكور الا ان يكون قد كل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلي ذلك الحال يطالب كل منهما بالالف

﴿مادة ٦٤٨﴾ لو اشترط في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الحوالة

﴿مادة ٦٤٩﴾ الحوالة بشرط عدم براءة المكيل كفالة فلو قال احد المدينين احل بمالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون انت ضامناً ايضاً فأحاله المدينون على هذا الوجه فللطالب ان يأخذ طلبه من شاء

﴿مادة ٦٥٠﴾ لو كل احد بدين احد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز ويجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شيء ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً ويستصح ذلك في باب الحوالة

﴿مادة ٦٥١﴾ لو كل احد بنفس شخص على ان يحضره في الوقت الثنائي وان لم يحضره في الوقت المذكور فعليه ادائه فاذ لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه ادائه ذلك الدين واذا توفي الكفيل فان سلمت الورثة المكفول به الي الوقت المعين او سلم المكفول به نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المال وان لم يسلم الورثة المكفول به او هو لم يسلم نفسه يلزم ادائه المال من تركه الكفيل ولو اضر الكفيل المكفول به واخفى المكفول له او تعيب راجع الكفيل المحاكم على ان ينصب وكيلاً عوضاً عنه ويستتله

﴿مادة ٦٥٢﴾ ان كان الدين معجلاً على الاصيل في الكفالة المطلقة ففي حق الكفيل ايضاً ثبت معجلاً وان كان مؤجلاً على الاصيل ففي حق الكفيل ايضاً ثبت مؤجلاً
﴿مادة ٦٥٣﴾ يطالب الكفيل في الكفالة المثبتة بالوصف الذي قيدت به من التعجيل والتأجيل

﴿مادة ٦٥٤﴾ كما نصح الكفالة مؤجلة بالمدن المعلومة التي أجل بها الدين كذلك فصح مؤجلة بمدن ازيد من تلك المدن ايضاً

﴿مادة ٦٥٥﴾ لو أجل الدائن دينه في حق الاصيل يكون مؤجلاً في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضاً والتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني ايضاً واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل

﴿مادة ٦٥٦﴾ المدينون مؤجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وزاجع الدائن

الحاكم وطلب كفيلاً يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل

﴿مادة ٦٥٧﴾ لو قال احد لا خيراً كلفني عن ديني الذي هو لفلان فبعد ان
 كل وأدى جنساً آخر بدل الدين بحسب كما لئولو اراد الرجوع على الاصيل يرجع
 بالشيء الذي كفه ولا اعتبار للمؤدى وأما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع
 ببذل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلاً لو كل بدرام جيا دأها زيو فأرجع
 على الاصيل بدرام جيا د وبالعكس لو كل بزيف وأدى جيا د أرجع على الاصيل
 بزيف لا جيا د وكذا لو كل بكذا درام فصالح على عروض رجع على الاصيل بالدرام
 التي مكفلها وأما لو كل بالف قرش وأدى خمسمائة صلحاً رجع على الاصيل بخمسمائة
 ﴿مادة ٦٥٨﴾ لو غر احد آخر في ضمن عقد المعاوضة بضمن ضرره مثلاً لو اشترى
 احد عرصة وبني عليها ثم استخفت اخذ المشتري من البائع ثمن الارض مع قيمة البناء حين
 التسليم كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا الصغير ولدي بيعوه بضاعة فاني اذنت
 للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يظالموه بثمان البضاعة
 التي باعوها للصبي

الباب الثالث

في البراءة من الكفالة وبمجنوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان بعض الضوابط العمومية

﴿مادة ٦٥٩﴾ لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول
 له يبرأ الكفيل من الكفالة

﴿مادة ٦٦٠﴾ لو قال المكفول له ابرأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شيء يبرأ الكفيل

﴿مادة ٦٦١﴾ لا تلزم براءة الاصيل ببراءة الكفيل

﴿مادة ٦٦٢﴾ براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

الفصل الثاني

في البراءة من الكفالة بالنفس

﴿مادة ٦٦٣﴾ لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه الخاصة كالامصارو

القصة الى المكحول له يبرأ الكفيل من الكفالة سواء قبل المكحول له او لم يقبل ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس المحاكم وسلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

❖ مادة ٦٦٤ ❖ يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكحول به بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة

❖ مادة ٦٦٥ ❖ لو كفل على ان يسلمه في اليوم الثلاثي وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من الكفالة وان لم يقبل المكحول له

❖ مادة ٦٦٦ ❖ لو مات المكحول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفيل كذلك لو توفي الكفيل كما يبرأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله ايضاً ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاة المكحول له وبطلب وارثه

الفصل الثالث

في البراءة من الكفالة بالمال

❖ مادة ٦٦٧ ❖ لو توفي الدائن وكانت الورثة مخصصة في المديون يبرأ الكفيل من الكفالة وان كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصه المديون فقط ولا يبرأ من حصه الوارث الآخر

❖ مادة ٦٦٨ ❖ لو صالح الكفيل او الاصيل الدائن على مقدار من الدين يبرأ ان اشترطت براءتها او براءة الاصيل فقط او لم يشترط شي وان اشترطت براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب مخيراً ان شاء اخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل

❖ مادة ٦٦٩ ❖ لو احال الكفيل المكحول له على احد وقبل المكحول له والحال عليه يبرأ الكفيل والمكحول عنه ايضاً

❖ مادة ٦٧٠ ❖ لو مات الكفيل بالمال بطلب بالمال المكحول به من تركته

❖ مادة ٦٧١ ❖ الكفيل ثمن المبيع اذا انسخ البيع واستحق المبيع اورد بعيب يبرأ من الكفالة

❖ مادة ٦٧٢ ❖ لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنتهي كعائنه عند انقضاء مدة الاجارة فان انعقدت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد مخبراً في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهاموني
ليعمل بوجوه
الكتاب الرابع
في الحوالة ويحتوي على مقدمة وباين
المقدمة

في بيان الاصطلاحات التقنية المتعلقة بالحوالة

- * مادة ٦٧٣ * الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى
- * مادة ٦٧٤ * المجل هو المدينون الذي احوال
- * مادة ٦٧٥ * المالح له هو الدائن
- * مادة ٦٧٦ * المالح عليه هو الذي قبل على نفسه الحوالة
- * مادة ٦٧٧ * المالح به هو المال الذي احوال
- * مادة ٦٧٨ * الحوالة المتبدة هي الحوالة التي قيدت بان تعطى من مال المجل الذي هو في ذمة المالح عليه او في يده
- * مادة ٦٧٩ * الحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بان تعطى من مال المجل الذي هو عند المالح عليه

الباب الاول

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان ركني الحوالة

- * مادة ٦٨٠ * لو قال المجل لداينو اقبلتك على فلان وقبل المالح له والاحال عليه فعقد الحوالة

﴿ مادة ٦٨١ ﴾ يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً لو قال أحد لا أخر خذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا غرضاً حوالة عليك فقال له الآخر قبلت أو قال له أقبل الدين الذي لك بضمه بخلاف وقدره كذا غرضاً حوالة علي فقبل تصح الحوالة حتى أنه لو بدم المحال عليه بعد ذلك لا تنفذ دامت.

﴿ مادة ٦٨٢ ﴾ الحوالة التي أجريت بين المهيمل والمحال له وحدهما إذا أخبر بها المحال عليه قبلها صححت وتمت مثلاً لو أحال أحد دائته على آخر وهو في ديار أخرى فبعد إعلام المحال عليه أن قبلها تم الحوالة.

﴿ مادة ٦٨٣ ﴾ الحوالة التي أجريت بين المهيمل والمحال عليه تنعقد موقوفة على قبول المحال له مثلاً لو قال أحد لا أخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي لفلان وقبل المحال عليه ذلك تنعقد الحوالة موقوفة فإذا قبلها المحال له نفذت.

الفصل الثاني

في بيان شروط الحوالة

﴿ مادة ٦٨٤ ﴾ يشترط في انعقاد الحوالة كون المهيمل والمحال له قاطنين وكون المحال عليه عاقلاً بالغاً فكأنما إن أحالة الصبي غير المميز دائته على آخر وقبول المحال عليه من آخر باطل فكذلك الصبي مميزاً أو غير مميز مأخوذاً أو مجبوراً إذا قبل حوالة على نفسه من آخر تكون باطلة.

﴿ مادة ٦٨٥ ﴾ يشترط في نفوذ الحوالة كون المهيمل والمحال له بالغين بنه عليه حوالة المصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفة على إجازة وليه فإن إجازتها تنفذ وبصورة قبوله الحوالة لنفسه يشترط كون المحال عليه آملاً يعني أغني من المهيمل وإن أذن الولي ﴿ مادة ٦٨٦ ﴾ لا يشترط أن يكون المحال عليه مديوناً للمهيمل فتصح حوالة وإن لم يكن للمهيمل دين على المحال عليه.

﴿ مادة ٦٨٧ ﴾ كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به.

﴿ مادة ٦٨٨ ﴾ كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به ولكن يلزم أن يكون المحال به معلوماً فلا تصح حوالة الدين المجهول مثلاً لو قال قبلت دينك الذي سئمت على فلان لا تصح الحوالة.

﴿مادة ٦٨٩﴾ كما يصح حوالة الدين المترتبة في الذمة اصالة كذلك يصح حوالة الدين التي تترتب في الذمة من جهتي الكفالة او الحوالة

الباب الثاني

في بيان احكام الحوالة

﴿مادة ٦٩٠﴾ حكم الحوالة هو انه يبرأ المجل من الدين وكيفية من الكفالة ان كان له كفيل وينت للعمال عليه للمحال له حق مطالبة ذلك للدين من المحال عليه واذا احال المدين احد اهل الرهن لا يبقى له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفو ﴿مادة ٦٩١﴾ اذا احال المجل حوالة مطلقة فان لم يكن له عند المحال عليه دين يرجع المحال عليه على المجل بعد الاداء وان كان له دين على المحال عليه يكون نقاصا بدينو بعد الاداء.

﴿مادة ٦٩٢﴾ ينقطع حق مطالبة المجل بالمحال به في الحوالة المفيدة وليس للعمال عليه بعده ان يعطي المحال به للمجل وان اعطاه يضمن وبعد الضمان يرجع على المجل ولو توفي المجل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد من تركته فليس لسائر الفراء حق في المحال به

﴿مادة ٦٩٣﴾ لا تبطل الحوالة المفيدة بان يؤدي ما في ذمة المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا ملك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن او رد بخيار الشرط او خيار الرؤية او خيار العيب او اقبل البيع ورجع المحال عليه بعد الاداء على المجل يعني يأخذ ما اداء للمحال له من المجل اما لو تبين برأءة المحال عليه من ذلك الدين بان استحق واخذ المبيع فتبطل الحوالة

﴿مادة ٦٩٤﴾ تبطل الحوالة المفيدة بان يؤدي من مال المجل الذي هو في يد المحال عليه امانة اذا ظهر مستحق واخذ ذلك المال يعود الدين على المجل

﴿مادة ٦٩٥﴾ اذا كانت الحوالة مفيدة بان يؤدي من مبلغ المجل الذي هو في يد المحال عليه فهلك ذلك المال فان لم يكن مضموناً بطلت الحوالة وعاد الدين على المجل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو احال احد دائنة على آخر على ان يؤدي من دراهمها التي في عنده امانة ثم تلفت الدراهم قبل الاداء فلا تعد تبطل الحوالة ويعود دين

الدائن على المحيل واما لو كانت تلك الدراهم مضمونة بان تلاقى فلا تبطل الحوالة
 * مادة ٦٩٦ * لو احال احد دائنة على آخر على ان يبيع مالا معيناً له وبودي
 الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط نصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك
 المال واداء دين المحيل من ثمنه

* مادة ٦٩٧ * الحوالة المهمة اي التي لم يبين فيها تعجيل المحال به وتأجيله ان
 كان الدين فيها معجلاً على المحيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزمه الاداء في
 الحال وان كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويلزم الاداء بحلول الاجل

* مادة ٦٩٨ * ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا
 بالمحال به يعني يرجع بحسب ما احوّل عليه من الدراهم والا فليس له الرجوع بالمؤدى مثلاً
 لو احوّل عليه بنقصة واعطى ذهباً يأخذ نقصة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو
 اداها باموال واشياء اخر فليس له الا أخذ ما احوّل عليه

* مادة ٦٩٩ * كما يكون المحال عليه بريئاً من الدين باداء المحال به او بمحو التواياها
 على آخر او ببراء المحال له اياه كذلك يبرأ من الدين لو وهبه المحال به او تصلىق به
 عليه وقبل ذلك

* مادة ٧٠٠ * لو توفي المحال له فوريته المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة

بسم الله الرحمن الرحيم بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الخامس

في الرهن وبمقتضى مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات المتصلة بالمسئلة بالرهن

❖ مادة ٢٠١ ❖ الرهن حبس مال وثوقه في مقابلة حتى يمكن استيفاء مستحقه يسمى ذلك المال مرهوناً ورهنًا

❖ مادة ٢٠٢ ❖ الراهن هو الذي أخذ الرهن

❖ مادة ٢٠٣ ❖ المرتهن هو الذي أعطى الرهن

❖ مادة ٢٠٤ ❖ العدل هو الذي اتفقت الراهن والمرتهن واولاده

❖ مادة ٢٠٥ ❖ العدل هو الذي اتفقت الراهن والمرتهن واولاده

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقتضى الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بركن الرهن

❖ مادة ٢٠٦ ❖ يتعدى الرهن بايجاب وقبول من الراهن والمرتهن لكن ما لم يوجد القبض لا يتم ولا يلزم قلل الراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم

❖ مادة ٢٠٧ ❖ ايجاب الرهن وقبوله هو قول الراهن رهنتك هذا الشيء في مقابلة ديني او لفظ آخر في هذا المالك وقول المرتهن قبلت او رضيت او لفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط ايراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى احد شيئاً واعطى للبايع مالا وقال

له ابني هذا المال عندك الى ان اعطيتك ثمن المبيع يكون قد رهن ذلك المال

الفصل الثاني

في بيان شروط انعقاد الرهن

- ﴿ مادة ٧٠٨ ﴾ يشترط أن يكون الراهن والمرهن عاقلين ولا يشترط أن يكونا بالغين
 ﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع فيلزم أن يكون موجوداً
 ومالاً منقولاً ومقدور التسليم في وقت الرهن
 ﴿ مادة ٧١٠ ﴾ يشترط أن يكون مقابل الرهن مالاً مقصوداً فيجوز أخذ الرهن
 لأجل مال مقصوب ولا يصح أخذ الرهن لأجل مال هو أمانة

الفصل الثالث

في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزادته بعد عند الرهن

- ﴿ مادة ٧١١ ﴾ كما أن المشتكلات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن أيضاً
 كذلك لو رهننت عرضة تدخل في الرهن أسجارها وأثمارها وسائر مفر وساعا ومزروعاتها
 وإن لم تذكر صراحة
 ﴿ مادة ٧١٢ ﴾ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن أحد ساعة في مقابلة
 كذا دراهم دين ثم بعد ذلك لو أتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد المرهن الساعة
 وأخذ السيف يكون السيف مرهوناً في مقابلة ذلك المبلغ
 ﴿ مادة ٧١٣ ﴾ يجوز أن يزيد الراهن في المرهون بعد العقد يعني بجمع علاوة مال
 بأن يكون أيضاً رهناً على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقياً وهذا الزائد يلتحق
 بأصل العقد يعني كأن العقد كان قد ورد على هذين المالكين ومجموع هذين المالكين
 يكون مرهوناً بالدين القائم حين الزيادة
 ﴿ مادة ٧١٤ ﴾ إذا رهن مال في مقابلة دين نصح زيادة الدين في مقابلة ذلك
 الرهن أيضاً مثلاً لو رهن أحد في مقابلة ألف قرش ساعة ثم أخذ أيضاً في
 مقابلة ذلك الرهن من الدائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابلة ألف وخمسمائة
 ﴿ مادة ٧١٥ ﴾ الزائد الذي يتولد من المرهون يكون مرهوناً مع الأصل

الباب الثاني

في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرهن

- ❖ مادة ٧١٦ * المرهن له ان يفسخ الرهن وحده
- ❖ مادة ٧١٧ * ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرهن
- ❖ مادة ٧١٨ * للراهن والمرهن ان يفسخا الرهن بانقضاءه لكن للمرهن حبس الرهن وامساكه الى ان يستوفي ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ
- ❖ مادة ٧١٩ * يجوز ان يعطى المكفول عنه رهناً لكفيله
- ❖ مادة ٧٢٠ * يجوز ان يأخذ الدائن من المديون رهناً واحداً سواء كانا شريكين في الدين اولا وهذا الرهن يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدينين
- ❖ مادة ٧٢١ * يجوز للدائن ان يأخذ رهناً واحداً في مقابلة دينه الذي على اثنين وهذا ايضا يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدينين

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان مونة المرهون ومصاريفه

- ❖ مادة ٧٢٢ * على المرهن ان يحفظ الرهن بنفسه او بمن هو ائنه كعقاله وشرهه وخادمه
- ❖ مادة ٧٢٣ * المصاريف التي تلزم لمحافظة الرهن كأجرة المحل والناطور على المرهن
- ❖ مادة ٧٢٤ * الرهن ان كان حيوياً فلعنة واجرة راعيه على الراهن وان كان عقاراً فتعبيره وسقيته وتلقيحه وتطهير خرقه وسائر مصاريفه التي هي لاصلاح منفعته وبقاته حائدة الى الراهن ايضا
- ❖ مادة ٧٢٥ * كل من الراهن والمرهن اذا صرف على الرهن مال ليس عليه بدون اذن الآخر يكون متبرعاً وليس له ان يطالب الآخر بما صرفه

الفصل الثاني

في الرهن المستعار

﴿مادة ٧٢٦﴾ يجوز ان يستعير احد مال آخر وبرهنة بأذنه ويقال لهذا الرهن المستعار

﴿مادة ٧٢٧﴾ ان كان اذن صاحب المال مطلقاً فللمستعير ان يرهنه بأي وجه شاء
﴿مادة ٧٢٨﴾ اذا كان اذن صاحب المال مقيداً بان يرهنه في مقابلة كذا درهم او في مقابلة مال جنسه كذا او عند فلان او في البلدة الفلانية فليس للمستعير ان يرهنه الا على وفق قيده وشرطه

الباب الرابع

في بيان احكام الرهن وينقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان احكام الرهن العمومية

﴿مادة ٧٢٩﴾ حكم الرهن هو ان يكون للرهن حق حبسه الى حين فككه وان يكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي الراهن
﴿مادة ٧٣٠﴾ لا يكون الرهن مانعاً عن مطالبة الدين وللرهن صلاحية مطالبته بعد قبض الرهن ايضاً

﴿مادة ٧٣١﴾ اذا اوفي مقداراً من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابلته وللرهن صلاحية حبس مجموع الرهن وامساكه الى ان يستوفي تمام الدين ولكن لو كان المرهون شئين وكان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مقدار ما تعين لاحدهما فللراهن تخلص ذلك فقط

﴿مادة ٧٣٢﴾ لصاحب الرهن المستعار ان يواخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه اياه واذا كان المستعير عاجزاً عن اداء الدين لتقره فللمعير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن وله الرجوع بذلك على الراهن

﴿مادة ٧٣٣﴾ لا يجل الرهن بوفاة الراهن والمريته

﴿مادة ٧٣٤﴾ اذا توفي الراهن فان كان الورثة كباراً قاموا بمقامه ويلزمهم آداء

الدين من التركة وتخليص الرهن وإن كانوا صغاراً أو كباراً إلا أنهم غائبون عن البلد أي م في محل بعيد عنها مدة السفر فالوصي يبيع الرهن بأذن المرهن ويوفي الدين من ثمنه
 * مادة ٧٣٥ * ليس للمعير أن يأخذ ماله من المرهن مالم يؤد الدين الذي هو
 في مقابلة الرهن المستعار سواء كان الراهن المستعير حياً أو كان قد مات قبل فك الرهن
 * مادة ٧٣٦ * لو توفي الراهن المستعير حال كونه مفلساً مديوناً بقي الرهن
 المستعار في يد المرهن على حاله مرهوناً ولكن لا يباع بدون رضی المعير وإذا أراد المعير
 بيع الرهن وإيفاء الدين فإن كان ثمنه بقي الدين فيباع من دون نظر إلى رضی المرهن
 وإن كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون رضی المرهن

* مادة ٧٣٧ * لو توفي المعير ودينه أزيد من تركته يؤمر الراهن بتأدية دينه
 وتخليص الرهن المستعار وإن كان عاجزاً عن تأدية الدين بسبب فقره يبقى ذلك الرهن
 المستعار عند المرهن مرهوناً على حاله ولكن لو رثه المعير آداء الدين وتخليصه وإذا طالب
 غرماء المعير ببيع الرهن فإن كان ثمنه يفي الدين يباع من دون نظر إلى رضی المرهن وإن
 كان لا يفي فلا يباع بدون رضاه

* مادة ٧٣٨ * إذا توفي المرهن فالرهن يبقى مرهوناً عند ورثته
 * مادة ٧٣٩ * إذا رهن شخص رهناً عند رجلين على دين لها بدينين فأدى
 لأحدهما ماله بدينين لم يخلص له استرداد نصف الرهن ومالم ينصفها جميع مالهما بدينين لم يخلص له
 تخليص الرهن منها

* مادة ٧٤٠ * من أخذ من مديوني رهناً فله أن يسك الرهن إلى أن يستوفي
 جميع ماله من الدين بدينين

* مادة ٧٤١ * إذا اتلف الراهن الرهن أو عيبه بضم وكذلك المرهن إذا اتلفه
 أو عيبه يمسك من الدين مقدار قيمته

* مادة ٧٤٢ * إذا اتلف الرهن شخص غير الراهن والمرهن ضمن قيمته يوم اتلافه
 وتكون تلك القيمة رهناً عند المرهن

الفصل الثاني

في تصرف الراهن والمرهن في الرهن

* مادة ٧٤٣ * رهن كل واحد من الراهن والمرهن المرهون عند شخص بدون

اذن الاخر باطل

﴿ مادة ٧٤٤ ﴾ اذارهن الراهن الرهن باذن المرتهن عند غيره بصبر الرهن الاول باطلاً والثاني صحيحاً

﴿ مادة ٧٤٥ ﴾ اذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند آخر يبطل الرهن الاول ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار

﴿ مادة ٧٤٦ ﴾ لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون الراهن مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء نفذ به بالاجارة

﴿ مادة ٧٤٧ ﴾ لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا ينفذ البيع ولا يطرأ خلل على حق حبس المرتهن ولكن اذا اوفى الدين يكون ذلك البيع نافذاً وكذا اذا اجاز المرتهن البيع يكون نافذاً او يخرج الرهن من الرهنية ويبقى الدين على حاله ويكون ثمن المبيع رهناً في مقام المبيع وان لم يجز المرتهن البيع فالمشتري يكون مخيراً ان شاء انتظر الى ان ينفك الرهن وان شاء رفع الامر الى الحاكم حتى يفسخ البيع

﴿ مادة ٧٤٨ ﴾ لكل من الراهن والمرتهن اعارة الرهن باذن صاحبه ولكل منهم اعادة الى الرهنية بعد ذلك

﴿ مادة ٧٤٩ ﴾ للمرتهن ان يعبر الرهن للراهن وبهذه الصورة لو توفي الراهن فالمرتهن يكون احنى بالرهن من سائر غرماء الراهن

﴿ مادة ٧٥٠ ﴾ ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن اما اذا اذن الراهن واباح الانتفاع فالمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمره ولبنه ولا يسقط من الدين شيء في مقابلة ذلك

﴿ مادة ٧٥١ ﴾ اذا اراد المرتهن الذهاب الى بلد آخر فله ان يأخذ الرهن معه ان كان الطريق آمناً

الفصل الثالث

في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل

﴿ مادة ٧٥٢ ﴾ يد العدل كيد المرتهن يعني لو اشترط الراهن والمرتهن ايداع الرهن عند امين ورضى الامين وقبض الرهن ثم الرهن ولزم وقام ذلك الامين مقام المرتهن

﴿ مادة ٧٥٣ ﴾ لو اشترط حين العقد قبض المرتهن الرهن ثم وضعه الراهن والمرتهن بالاتفاق في يد عدل يجوز
﴿ مادة ٧٥٤ ﴾ ليس للعدل ان يعطي الرهن للراهن او للمرتهن بدون رضا الآخر ما دام الدين باقياً وان اعطاه كان له استرداده واذا تلف قبل الاسترداد فالعدل يضمن قيمته
﴿ مادة ٧٥٥ ﴾ اذا توفي العدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين وان لم يحصل بينها الاتفاق فالحاكم يضعه في يد عدل

الفصل الرابع

في بيع الرهن

﴿ مادة ٧٥٦ ﴾ ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه
﴿ مادة ٧٥٧ ﴾ اذا حل اجل الدين وامتنع الراهن عن ادائه فالحاكم يأمره ببيع الرهن واذا ادى الدين فان ابى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين
﴿ مادة ٧٥٨ ﴾ اذا كان الراهن غائباً ولم تعلم حياته ولا ماله فالمرتهن يراجع الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفي الدين
﴿ مادة ٧٥٩ ﴾ اذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يبعه وايقاء ثمنه رهناً في يده بأذن الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضامناً كذلك لو ادرك ثمر البستان المرهون وخضرته وخيف تلفه فليس للمرتهن بيعه الا باذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

﴿ مادة ٧٦٠ ﴾ اذا حل وقت اداء الدين يصح توكيل الراهن المرتهن او العدل او غيرها ببيع الرهن وليس للراهن عزل ذلك الوكيل بعد ولا ينعزل بوفاء الراهن والمرتهن ايضاً

﴿ مادة ٧٦١ ﴾ الوكيل يبيع الرهن يبيع الرهن اذا حل اجل الدين ويسلم ثمنه الى المرتهن فان ابى الوكيل يجبر الراهن على بيعه واذا ابى وعاند الراهن ايضاً باعه الحاكم واذا كان الراهن او ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن فان عاند باعه الحاكم

نحريراً في ١٤ محرم سنة ١٢٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب السادس

في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات

﴿مادة ٧٦٢﴾ الامانة في الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بعقد الاستخفاظ كالوديعة او كان امانة ضمن عقد كالمأجور والمستعار او دخل بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ألفت الرمح في دار احد مال جاره فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط

﴿مادة ٧٦٣﴾ الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ
﴿مادة ٧٦٤﴾ الايداع هو احوالة المالك محافظة ماله لآخر ويسمى المستخفظ مودعاً (بكسر الدال) والذي يقبل الوديعة وديعاً ومستودعاً
﴿مادة ٧٦٥﴾ العارية هي المال الذي تملك منفعة لآخر مجاناً اي بلا بدل ويسمى معاراً ومستعاراً ايضاً

﴿مادة ٧٦٦﴾ الاعارة اعطاء الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معياراً

﴿مادة ٧٦٧﴾ الاستعارة اخذ العارية ويقال للأخذ مستعير

الباب الاول

في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات

﴿مادة ٧٦٨﴾ الامانة لا تكون مضمونة يعني اذا هلكت او ضاعت بلا صنع الامين ولا تقصير منه ولا يلزمه الضمان

﴿مادة ٧٦٩﴾ اذا وجد شخص في الطريق او في محل آخر شيئاً فاخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الغاصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال او ضاع ولو بلا

صنع او تقصير منه يصير ضامناً واما لو أخذه على ان يرده لملكه فان كان ملكه معلوماً كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى مالكه وان لم يكن ملكه معلوماً فهو لقطه ويكون في يد ملتقطه اي أخذه امانة ايضاً

﴿مادة ٧٧٠﴾ يلزم الملتقط ان يعلن انه وجد لقطه ويحفظ المال في يده امانة الى ان يوجد صاحبه واذا ظهر احد واثبت ان تلك اللقطه ماله لزمه تسليمها له

﴿مادة ٧٧١﴾ اذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان أخذه اياه بدون اذن المالك ضمن بكل حال وان كان اخذ ذلك المال باذن صاحبه لا يضمن لانه امانة في يده الا اذا كان اخذه على سوم الشراء وسي الثمن فهلك المال لزمه الضمان مثلاً اذا اخذ شخص اناء بلور من دكان البائع بدون اذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته واما اذا اخذه بأذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد اثناء النظر وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاناء على آنية اخرى فانكسرت تلك الآنية ايضاً لزمه ضمانها فقط واما الاناء الاول فلا يلزمه ضمانه لانه امانة في يده واما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاناء فقال له صاحب الدكان بكذا غرماً خذه فأخذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخاري من يد احد فانكسر وهو يشرب لا يلزمه الضمان لانه امانة من قبيل الغارية واما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

﴿مادة ٧٧٢﴾ الاذن دلالة كالاذن صراحة واما اذا وجد التهي صراحة فلا عبرة بالاذن دلالة مثلاً اذا دخل شخص داراً غير باذنه فوجد اناء معداً للشرب فهو ماذون دلالة بالشرب يوافق اخذ ذلك الاناء ليشر به فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه واما اذا نهاه صاحب الدار عن الشرب يوافق اخذه ليشر به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

الفصل الثاني

في الوديعة ويشمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطو

﴿مادة ٧٧٣﴾ يتعقد الابداع بالايجاب والقبول صراحة او دلالة مثلاً اذا قال صاحب الوديعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فقال المستودع قبلت انعقد

الايداع صراحة وكذا الودخل شخص خائفا فقال لصاحب الخان ابن اربط يديني فأراه محلا فربط الدابة فيه انعقد الايداع دلالة وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فرآه صاحب الدكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان وديعة واما لورد صاحب الدكان الايداع بان قال لا اقبل فلا ينعقد الايداع حيثئذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الوديعة وانصرف وهم يرونه ويقولوا ساكتين صار ذلك المال وديعة عند جميعهم فاذا قاموا واحدا بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فبانه يتعين حيثئذ الحفظ على من بقي منهم آخرأ يصير المال وديعة عند الاخير فقط

❖ مادة ٧٧٤ ❖ لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الايداع متى شاء
❖ مادة ٧٧٥ ❖ يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحة للقبض فلا يصح ايداع الطير في الهواء
❖ مادة ٧٧٦ ❖ يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين واما كونهما بالغين فليس بشرط فلا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولها الوديعة واما الصبي المميز المأذون فيصح ايداعه وقبوله الوديعة

الفصل الثاني

في احكام الوديعة وضمانها

❖ مادة ٧٧٧ ❖ الوديعة امانة في يد الوديع بناء عليه اذا هلكت بلانعد من المستودع وبدون صنعه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان الا انه اذا كان الايداع بأجرة على حفظ الوديعة فلهلك او ضاعت بسبب يمكن التجرؤ منه لزم المستودع ضمانها مثلاً لو وقعت الساعة المودعة من يد الوديع بلا صنعه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل او وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا ودع رجل ماله عند آخر واعطاه اجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التجرؤ منه كالسرقة يلزم المستودع الضمان

❖ مادة ٧٧٨ ❖ اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة فتلفت لزم الخادم الضمان

❖ مادة ٧٧٩ ❖ فعل مالا يرضى به المودع في حق الوديعة تعدى من الفاعل

﴿ مادة ٧٨٠ ﴾ الوديعة يحفظها المستودع بنفسه او يعيّن حفظها امينه كال نفسه فاذا هلك في يد او عند امينه بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على امينه
 ﴿ مادة ٧٨١ ﴾ للمستودع ان يحفظ الوديعة في اهل الذي يحفظ فيه ماله
 ﴿ مادة ٧٨٢ ﴾ يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها بناء عليه وضع مثل التئود والمجوهرات في اصطلب الدواب او التبن تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الوديعة او هلكت لزم الضمان

﴿ مادة ٧٨٣ ﴾ اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة للقسمة يحفظها اقدم بأذن الباقيين او يحفظونها مناوبة وبها تين الصورتين اذا هلك الوديعة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على احد منهم وان كانت الوديعة قابلة للقسمة بنفسها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحد ان يسلم حصته لمستودع آخر بدون اذن المودع واذا سلمها فهلك في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمه اياها ضمان حصته منها

﴿ مادة ٧٨٤ ﴾ الشرط الواقع في عقد الابداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيداً يكون معتبراً والا فهو لغو مثلاً اذا كان قد شرط وقت العقد ان يحفظ المستودع الوديعة في داره فنقلها المستودع الى محل آخر بسبب وقوع حريق في داره لا يعتبر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا نقلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا امر المودع المستودع بحفظ الوديعة ونهاه عن ان يسلمها لزوجته او ابنته او خادمه او لمن يأمنه على حفظ مال نفسه فاذا كان ثمة امر مجبر على تسليم الوديعة لاحد هؤلاء كان ذلك النهي غير معتبر وبهذه الصورة ايضاً اذا هلك الوديعة بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان واذا سلمها بلا مجبورية فهلكت لزيم الضمان كذلك اذا شرط ان تحفظ في حجرة معينة فحفظها المستودع في حجرة غيرهما فان كانت حجرة تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبراً وحيثئذ اذا هلك الوديعة فلا ضمان واذا كان بين الحجر تفاوت كان كانت احدي الحجر بنيت بالا حجار والاخرى بالا خشاب يعتبر الشرط ويكون المستودع مجبوراً على حفظها في الحجر التي تعينت وقت العقد واذا وضعها في حجرة دون تلك الحجر في الحفظ فهلكت بصير ضامناً

﴿ مادة ٧٨٥ ﴾ اذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها او حياته وانما اذا كانت الوديعة مما يفسد

بالمكث يبيعها المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها امانة عنده لكن اذا لم يبيعها ففسدت بالمكث لا يضمن

﴿ مادة ٧٨٦ ﴾ الوديعة التي تحتاج الى النفقة كالتحليل والبقر نفقتها على صاحبها واذا كان صاحبها غائبا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حينئذ يأمر باجراء الانفع والاصحح في حق صاحب الوديعة فان كان يمكن ايجار الوديعة يؤجرها المستودع برأي الحاكم وينفق عليها من اجرتها او يبيعها بثمن مثلها واذا لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بثمن المثل او يتفق عليها المستودع من ماله ثلاثة ايام ثم يبيعها بثمن مثلها ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها واذا اتفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما نفقة عليها

﴿ مادة ٧٨٧ ﴾ اذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بسبب تعدي المستودع او تقصيره لزمه الضمان مثلاً اذا صرف المستودع نقود الوديعة في امور نفسه واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة اذا صرف النقود التي هي امانة عنده على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس المعد لها فهلك او ضاعت بدون تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الوديعة بدون اذن المودع فهلكت وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها بسبب سرعة السير فوق الوجه المعتاد او بسبب آخر او بلا سبب وكذا يضمنها اذا سرقت وكذا اذا وقع حريق ولم ينقل الوديعة الى محل آخر مع قدرته على ذلك فاحتقرت ضمنها

﴿ مادة ٧٨٨ ﴾ خلط الوديعة بمال آخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفرقها عنه بدون اذن المودع يعد تعدياً بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الوديعة بدنائير له او دنائير وديعة عنده لا آخر مماثلة بلا اذن فضاغت او سرقت لزمه الضمان وكذا لو خلطها غير المستودع على الوجه المشروح ضمن المخالط

﴿ مادة ٧٨٩ ﴾ اذا خلط المستودع الوديعة باذن صاحبها على الوجه الذي ذكر في المادة السابقة او اخلطت مع مال آخر بدون صنع بحيث لا يمكن تفريق احدهما لآخر عن الآخر مثلاً اذا نهى الكيس الذي فيه دنائير الوديعة داخل صندوق فيه دنائير اخر للمستودع مماثلة لها فاخلط المالا ان اشترك صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنائير كل منها على قدر حصته وبهذه الصورة اذا هلكت او ضاعت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٧٩٠ ﴾ ليس للمستودع ابداع الوديعة عند آخر بدون اذن واذا اودعها

فهلك صار ضماناً ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير او تعد منه فالمودع مخير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه

﴿ مادة ٧٩١ ﴾ اذا المودع المستودع الاول الوديعة عند آخرها بآذن المودع خرج المستودع الاول من العهدة وصار الثاني مستودعاً

﴿ مادة ٧٩٢ ﴾ كما ان يسوغ للمستودع استعمال الوديعة باذن صاحبها فله ان يوجرها او يعبرها لآخر وان برهنها ايضاً واما لو آجرها او اعارها لآخر او رهنها بدون اذن صاحبها فهلك او نقصت قيمتها في يد المستأجر او المستعير او المرتهن ضمن

﴿ مادة ٧٩٣ ﴾ اذا اقترض المستودع دراهم الوديعة لآخر بلا اذن ولم يجر صاحبها ضمنها المستودع وكذا لو ادى المستودع دين المودع الذي يذمت له لآخر من الدراهم المودعة التي بيده فلم يرض المودع ضمن ايضاً

﴿ مادة ٧٩٤ ﴾ يلزم رد الوديعة لصاحبها اذا طلبها ومؤنة الرد والتسليم اي بمصاريفها وكلفتها عائدة على المودع واذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع وهلك او ضاعت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت الطلب ناشئاً عن عذر كأن تكون حيتلة في محل بعد ثم هلك او ضاعت لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٧٩٥ ﴾ يرد المستودع الوديعة ويسلمها بذاته او على يد امينه واذا ارسلها وردها بواسطة امينه فهلك او ضاعت قبل وصولها للمودع بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان ﴿ مادة ٧٩٦ ﴾ اذا اودع رجلان ما لا مشتركاً لما عند شخص ثم جاء احد الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فان كانت الوديعة من الممتلكات اعطاه المستودع حصته وان كانت من القسيبات لا يعطيه اياها

﴿ مادة ٧٩٧ ﴾ يعتبر مكان الابداع في تسليم الوديعة مثلاً لو اودع مال في استانبول وسلم في استانبول ايضاً ولا يجوز للمستودع على تسليمه في ادرنه

﴿ مادة ٧٩٨ ﴾ منافع الوديعة لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الوديعة اي فلقه ولبنة وشعره لصاحب الحيوان

﴿ مادة ٧٩٩ ﴾ اذا كان صاحب الوديعة غائباً افترض الحاكم من الدراهم المودعة نفقة لمن يلزم صاحب الوديعة الاتفاق عليه بطلية فصرف المستودع تلك النفقة المقرضة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان واما اذا صرف بدون امر الحاكم ضمن

﴿ مادة ٨٠٠ ﴾ اذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى اغاقته ولا صحة مئة وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المذكور فعينه كان للمستودع ان يعطي كفيلاً مالياً يأخذ ضمانها من مال المجنون ثم اذا افاق المجنون فادعى رد الوديعة لصاحبها او هلاكها بلا تعد ولا تقصير يصدق يمينه ويسترد ما اخذ من مال وبدل الوديعة
﴿ مادة ٨٠١ ﴾ اذا مات المستودع ووجدت الوديعة عتيقاً في تركته تكون امانة في يد وارثه فيردها لصاحبها واما اذا لم توجد عتيقاً في تركته فان اثبت الوارث ان المستودع قد بين حال الوديعة في حياته كأن قال رددت الوديعة لصاحبها او قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا الوفاة المستودع تعرف الوديعة وفصرها ببيان او صافها ثم قال انها هلكت او ضاعت بعد وفاة المستودع صدق يمينه ولا ضمان حيثئذ واذا مات المستودع بدون ان يبين حال الوديعة يكون مجهلاً فتؤخذ الوديعة من تركته كسائر ديونه وكذا الوفاة المستودع تعرف الوديعة بدون ان يفسرها ويصنفها لا يعتبر قوله انها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم يثبت انها ضاعت يلزم الضمان من التركة
﴿ مادة ٨٠٢ ﴾ اذا مات المودع تسلم الوديعة لوارثه ولكن اذا كانت التركة مستغرقة بالدين يرفع الامر الى الحاكم فان سلمها المستودع الى الوارث بدون اذن الحاكم فهلكت ضمن المستودع
﴿ مادة ٨٠٣ ﴾ الوديعة اذا لزم ضمانها فان كانت من الخليات تضمن بمثلها وان كانت من القيميات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان

الباب الثالث

في العارية ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بعقد الاعارة وشروطها

﴿ مادة ٨٠٤ ﴾ الاعارة تنعقد بالايجاب والقبول وبالاعاطي مثلاً لو قال شخص لآخر اعرتك مالي هذا او قال اعطيتك اياه عارية فقال الآخر قبلت او قبضته ولم يقل شيئاً او قال رجل لانسان اعطني هذا المال عارية فاعطاه اياه انقضت الاعارة
﴿ مادة ٨٠٥ ﴾ سكوت المعير لا يعد حذواً فلو طلب شخص من آخر اعارة شيء

فسكت صاحب ذلك الشيء ثم اخذه المستعير كان غاصباً

﴿مادة ٨٠٦﴾ للمعير ان يرجع عن الاعارة متى شاء

﴿مادة ٨٠٧﴾ تنسخ الاعارة بموت المعير والمستعير

﴿مادة ٨٠٨﴾ يشترط ان يكون الشيء المستعار صالحاً للانتفاع به بناء عليه
لا تصلح اعارة الحيوان النادر والارواح واستعارته

﴿مادة ٨٠٩﴾ يشترط كون المعير والمستعير عاقلين مميزين ولا يشترط كونها

بالعين بناء عليه لان يجوز اعارة الجنون ولا الصبي غير المميز واما الصبي المأذون فجوز
اعارته واستعارته

﴿مادة ٨١٠﴾ القبض شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض

﴿مادة ٨١١﴾ يلزم تعيين المستعار وبناء عليه اذا اعار شخص احدي دابتين

بدون تعيين ولا تخيير لانصح الاعارة بل يلزم ان يعين المعير منها الدابة التي يريد اعارتها
لكن اذا قال المعير للمستعير خذ ايها شئت عارية وخيره صححت العارية

الفصل الثاني

في بيان احكام العارية وضمانها

﴿مادة ٨١٢﴾ المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب

من المستعير اجرة بعد الاستعمال

﴿مادة ٨١٣﴾ العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت

فيمينها بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلاً اذا سقطت المرأة المعارة من يد المستعير

بلا عمد او زلفت رجلة فسقطت المرأة فانكسرت لا يلزمه الضمان وكذا الوقوع على البساط

المعارشي فتلوث به ونقصت قيمته فلا ضمان

﴿مادة ٨١٤﴾ اذا حصل من المستعير تعد او نقصر بحق العارية ثم هلك ان

نقصت قيمتها فبأي سبب كان الهلاك او النقص يلزم المستعير الضمان مثلاً اذا ذهب

المستعير بالدابة المعارة الى محل مسافته يومان في يوم واحد فتلفت تلك الدابة ان

هزلت ونقصت قيمتها لزم الضمان وكذا لو استعار دابة ليذهب بها الى محل معين ف تجاوز

بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة حنف انهم لزم الضمان وكذلك اذا استعار انسان حلياً

فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من بحفظة فسرق الحلي فان كان

الصبي قادراً على حفظ الاشياء التي عليه لا يلزم الضمان وإن لم يكن قادراً لزم المستعير الضمان
 * مادة ٨١٥ * نفقة المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة المعارة بدون علف فهلكت ضمن

* مادة ٨١٦ * اذا كانت الاعارة مطلقة اي لم يقيد بها المعبر بزمان او مكان ان ينوع من انواع الانتفاع كان للمستعير استعمال العارية في اي مكان وزمان شاء على الوجه الذي يريده لكن يقيد ذلك بالعرف والعادة . مثلاً اذا اعار رجل دابة على الوجه المذكور اعارة مطلقة فالمستعير له ان يركبها الى حيث شاء في الوقت الذي يريده وإنما ليس له ان يذهب بها الى المحل الذي مسافة الذهاب اليوساعتان في ساعة واحدة كذلك اذا استعار شخص حجرة في خان كان له ان يسكنها وإن يضع فيها ائمة واما استعمالها بما يخالف العادة كأن يشتغل فيها بصناعة الحداد فليس له ذلك

* مادة ٨١٧ * اذا كانت الاعارة مقيدة بزمان او مكان يعتبر ذلك قيد فليس للمستعير مخالفة مثلاً اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها اربع ساعات وكذا اذا استعار فرساً ليركب في محل فليس له ان يركب في محل غيره

* مادة ٨١٨ * اذا قيدت الاعارة بنوع من انواع الانتفاع فليس للمستعير ان يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقيه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذي قيدت به او بنوع اخف منه . مثلاً لو استعار دابة ليجعلها حنطة فليس له ان يحمل عليها حديدًا او احمجاراً وإنما له ان يحملها شيئاً مساوياً للحنطة او اخف منها وكذا لو استعار دابة للركوب فليس له ان يحملها حملاً . واما الدابة المستعارة للحمل فانها تتركب

* مادة ٨١٩ * اذا كان المعبر اطلق الاعارة بحيث لم يعين المنفعة كان للمستعير ان يستعمل العارية على اطلاقها . يعني ان شاء استعمالها بنفسه وإن شاء اعارها لغيره ليستعملها سواء كانت ما لا يختلف باختلاف المستعملين كالحجارة او كانت ما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجل لآخر اعرتك حجري في المستعير له ان يسكنها بنفسه وإن يسكنها غيره . وكذا لو قال اعرتك هذا الفرس كان للمستعير ان يركبها بنفسه وإن يركبها غيره

* مادة ٨٢٠ * يعتبر تعيين المنفعة في اعارة الاشياء التي تختلف باختلاف المستعملين ولا يعتبر في اعارة الاشياء التي لا تختلف به الا انه ان كان المعبر من المستعير

عن ان يعطيه لغيره فليس للمستعير ان يعيره لآخر ليستعمله . مثلاً لو قال المعير للمستعير اعرتك هذا الفرس لتزكبه انت فليس له ان يزكبه بركبه خادمة . واما لو قال له اعرتك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له ايضاً لا تسكن فيه غيرك فليس له حينئذ ان يسكن فيه غيره

﴿ مادة ٨٢١ ﴾ ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى ذلك المحل متعددة كان للمستعير ان يذهب من اي طريق شاء من الطرق التي اعتاد الناس الذهاب فيها . واما لو ذهب في طريق ليس معتاداً السلوك فيه فذلك الفرس لزم الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه المعير فذلك الفرس فان كان الطريق الذي سلكه المستعير اطول من الطريق الذي عينه المعير او غير امين او خلاف المعتاد لزم الضمان

﴿ مادة ٨٢٢ ﴾ اذا طلب شخص من امرأة اعارة شيء هو ملك زوجها فأعارته اياه بلا اذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشيء ما هو داخل البيت وفي يد الزوجة عادة فلا ضمن المستعير ولا الزوجة ايضاً وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التي تكون في يد النساء كالفرس فالزوج مخير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستعير

﴿ مادة ٨٢٣ ﴾ ليس للمستعير ان يوجر العارية ولا ان يرهنها بدون اذن المعير واذا استعار مالا ليرهنه على دين عليه في بلد فليس له ان يرهنه على دين عليه في بلد آخر فاذا رهنه فذلك لزم الضمان

﴿ مادة ٨٢٤ ﴾ للمستعير ان يودع العارية عند آخر فانها هلكت في يد المستودع بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان . مثلاً اذا استعار دابة على ان يذهب بها الى محل كذا ثم يعود فوصل الى ذلك المحل فتعبت الدابة وعجزت عن المشي فاودعها عند شخص ثم هلكت حنت انها فلا ضمان

﴿ مادة ٨٢٥ ﴾ متى طلب المعير العارية لزم المستعير ردها اليه فوراً واذا وقفها واخرها بلا عذر خلفت العارية او نقصت قيمتها ضمن

﴿ مادة ٨٢٦ ﴾ العارية الموقفة نصاً او دلالة يلزم ردها للمعير في ختام المدة لكن المكث المعتاد معفو مثلاً لو استعارت امرأة حلياً على ان تستعمله الى عصر اليوم التالي لزم رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك لو استعارت حلياً على ان تلبسه في عرس فلان لزم اعادته في ختام ذلك العرس لكن يعفى عن مرور مدة لا بد منها للرد

والاعادة عادة

﴿ مادة ٨٢٧ ﴾ اذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فمضى انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير امانة كالوديعة وحيث لم يكن له ان يستعملها ولا ان يمسكها زيادة عن المعتاد واذا استعملها او امسكها فهلكت ضمن
﴿ مادة ٨٢٨ ﴾ المستعير يرد العارية الى المعير بنفسه او على يد امينه فاذا ردها على يد غير امينة فهلكت صار ضماناً

﴿ مادة ٨٢٩ ﴾ العارية اذا كانت من الاشياء النفيسة كالجوهرات يلزم في ردها ان تسلم ليد المعير نفسه واما ما سوى ذلك من الاشياء فايضالها الى المحل الذي يعد التسليم فيه في العرف والعادة تسليماً وكذا المعطوؤها الى خادم المعير رد وتسليم. مثلاً الدابة المعارة تسليمها ايضالها الى اصطلب المعير او تسليمها الى سائقه
﴿ مادة ٨٣٠ ﴾ مضاريف رد العارية ومؤنة نقلها على المستعير

﴿ مادة ٨٣١ ﴾ استعارة الارض لغرس الاشجار والبناء عليها صحيحة لكن للعير ان يرجع بالاعارة متى شاء فاذا رجع لزم المستعير قلع الاشجار ورفع البناء ثم اذا كانت موقفة فرجع المعير عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير قلع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القلع وانتهاء مدة الاعارة. مثلاً اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعة حين الرجوع عن الاعارة اثني عشر ديناراً وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت الاعارة عشرون ديناراً وطلب المعير قلعها لزم ان يعطي للمستعير ثمانية دنانير
﴿ مادة ٨٣٢ ﴾ اذا كانت اعارة الارض للزرع سواء كانت موقفة او غير موقفة ليس للمستعير ان يرجع بالاعارة ويسترد الارض قبل وقت الحصاد

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب السابع

في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالهبة

- * مادة ١٢٣ الهبة هي تملك مال لاخر بلا عوض ويقال لفاعلها هب ولذلك المال موهوب ولن قبله موهوب له والانهاب بمعنى قبول الهبة ايضاً
- * مادة ١٢٤ الهدية هي المال الذي يعطى لاحد او يرسل اليه اكراماً
- * مادة ١٢٥ الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب
- * مادة ١٢٦ الاياحة هي عبارة عن اعطاء الرخصة والاذن لشخص ان يأكل او يتناول شيئاً بلا عوض

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الهبة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها

- * مادة ١٢٧ تنعقد الهبة بالايجاب والقبول وتم بالقبض
- * مادة ١٢٨ الايجاب في الهبة هو الالفاظ المستعملة في معنى تملك المال مجاناً كأكرمته ووهبت واهديت والتعابير التي تدل على التملك مجاناً ايجاب للهبة ايضاً كاعطاء الزوج زوجته قرطاً او حلياً وقوله لما خذي هذا وعلقه
- * مادة ١٢٩ تنعقد الهبة بالتعاطي ايضاً

﴿مادة ٨٤٠﴾ الإرسال والقبض في الهبة والصدقة يقوم مقام الإيجاب والقبول
لفظاً

﴿مادة ٨٤١﴾ القبض في الهبة كالقبول في البيع بناءً عليه تم الهبة اذا قبض الموهوب
له في مجلس الهبة المال الموهوب بدون ان يقول قبلت او انجبت عند ايجاب الواهب اي
قوله وهبتك هذا المال

﴿مادة ٨٤٢﴾ يلزم اذن الواهب صراحة او دلالة في القبض

﴿مادة ٨٤٣﴾ ايجاب الواهب دلالة اذن بالقبض واما اذنة صراحة فهو قوله خذ
هذا المال فاني وهبتك اياه ان كان المال حاضراً في مجلس الهبة وان كان غائباً فقوله
وهبتك المال الغلاني اذهب وخذه امر صريح

﴿مادة ٨٤٤﴾ اذا اذن الواهب صراحة بالقبض يصح قبض الموهوب له المال
الموهوب في مجلس الهبة وبعد الافتراق واما اذنة بالقبض دلالة تفيد بمجلس الهبة ولا
يعتبر بعد الافتراق مثلاً لو قال وهبتك هذا وقبضة الموهوب له في ذلك المجلس يصح
واما لو قبضة بعد الافتراق عن المجلس لا يصح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في
المحل الغلاني ولم يقل اذهب وخذه فاذا ذهب الموهوب له وقبضة لا يصح

﴿مادة ٨٤٥﴾ للمشتري ان يهب المبيع قبل قبضه من البائع

﴿مادة ٨٤٦﴾ من وهب ماله الذي هو في يد آخر له تم الهبة ولا حاجة الى
القبض والتسليم من اخرى

﴿مادة ٨٤٧﴾ اذا وهب احد دينه للمدين او ابراء ذمته عن الدين ولم يرده
المدين صح الهبة ويسقط عنه الدين في الحال

﴿مادة ٨٤٨﴾ من وهب دينه الذي هو في ذمة احد لاخر واذنة صراحة بالقبض
بقوله اذهب فخذ فذهب الموهوب له وقبضة تم الهبة

﴿مادة ٨٤٩﴾ اذا توفي الواهب او الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة

﴿مادة ٨٥٠﴾ اذا وهب احد لابنه الكبير العاقل البالغ شيئاً يلزم التسليم

﴿مادة ٨٥١﴾ يملك الصغير المال الذي وهبه اياه وصيه او مريو يعني من هو في حجب
وترينه الذي في يد او الذي كان ودبعة عند غيره بمجرد الاجاب اي بمجرد قول
الواهب وهبت ولا يحتاج الى القبض

﴿مادة ٨٥٢﴾ اذا وهب احد شيئاً لطفل تم الهبة بقبض وليه او مريو

﴿ مادة ١٥٣ ﴾ اذا وهب شيء للصبي المميز تم الهبة بقبضه اياه وان كان له ولي
 ﴿ مادة ١٥٤ ﴾ الهبة المضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشيء الفلاني في
 رأس الشهر الآتي لانصح الهبة
 ﴿ مادة ١٥٥ ﴾ تصح الهبة بشرط عوض ويعتبر الشرط مثلاً لو وهب احد لآخر
 شيئاً بشرط ان يعطيه كذا عوضاً او يؤدي دينه المعلوم المقدار تلزم الهبة اذا راعى الموهوب
 له الشرط ولا فللواهب الرجوع عن الهبة كذلك لو وهب احد وسلم عقاراً مملوكاً له لآخر
 بشرط ان يقوم بنفقة الواهب الى وفاته ثم ندم فأراد الرجوع عن الهبة واسترداد ذلك
 العقار فليس له ذلك مادام الموهوب له راضياً بما تفاقم على وفق ذلك الشرط

الباب الثاني

في بيان شرائط الهبة

﴿ مادة ١٥٦ ﴾ يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصح هبة غيب
 استبان سيدرك او ولد فرس سبولد
 ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب احد
 مال غيره لانصح ولكن بعد الهبة لو اجازها صاحب المال تصح
 ﴿ مادة ١٥٨ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب معلوماً ومعيناً بناء عليه لو وهب احد
 من المال شيئاً او من الفرسين احدها لآلى التعيين لانصح ولو قال ايما اردت من هاتين
 الفرسين فهي لك فان عين الموهوب له في مجلس الهبة احدها تصح والا فلا فائدة في تعيينه
 بعد المفارقة من مجلس الهبة
 ﴿ مادة ١٥٩ ﴾ يشترط ان يكون الواهب عاقلاً بالغاً بناء عليه لا تصح هبة الصغير
 والمجنون والمعتوه واما الهبة لمولاه فصحيحة
 ﴿ مادة ١٦٠ ﴾ يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تصح الهبة التي وقعت بالجبور والاكره

الباب الثالث

في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين

﴿ مادة ١٦١ ﴾ يملك الموهوب له الموهوب بالتبض

﴿ مادة ١٦٢ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له
 ﴿ مادة ١٦٣ ﴾ نهي الواهب الموهوب له عن القبض بعد الايجاب رجوع
 ﴿ مادة ١٦٤ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة والمهدية بعد القبض برضا الموهوب
 له وان لم يرص الموهوب له راجع الواهب المحاكم والمحاكم فسخ الهبة ان لم يكن ثمة مانع من
 موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

﴿ مادة ١٦٥ ﴾ لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم المحاكم وقضائه
 وبدون رضى الموهوب له يكون غاصباً وهذه الصورة لو تلف او ضاع في يده يكون ضامناً
 ﴿ مادة ١٦٦ ﴾ من وهب لاصوله وفروعه اولاديه او اخيه او اخته اولادها ولعمري
 وعمته شيئاً فليس له الرجوع

﴿ مادة ١٦٧ ﴾ لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبة شيئاً جال كون الزوجية
 قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

﴿ مادة ١٦٨ ﴾ اذا اعطي للهبه عوض قبضة الواهب فهو مانع للرجوع فلو اعطي
 للواهب شيئاً على ان يكون عوضاً له وقبضة فليس له الرجوع ان كان من جانب الموهوب
 له او من آخر

﴿ مادة ١٦٩ ﴾ اذا حصل في الموهوب زيادة متصلة كأن كان ارضاً وحدث
 الموهوب له عليها بناء او غرس فيها شجرة او كان حيواناً ضعيفاً فسمن عند الموهوب له
 او غير الموهوب على وجه تبدل به اسمه كأن كان حنطة فطحنت وجعلت دقيقاً لا يصح
 الرجوع عن الهبة حيثد واما الزيادة المنفصلة فلا تكون مانعة للرجوع فلو حملت الفرس
 التي وهبها احد لغيره فليس له الرجوع عن الهبة لكن له الرجوع بعد الولادة وهذه
 الصورة يكون فلوها للموهوب له

﴿ مادة ١٧٠ ﴾ اذا باع الموهوب له الموهوب او اخرجه من ملكه بالهبة والتسليم
 لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

﴿ مادة ١٧١ ﴾ اذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل
 ﴿ مادة ١٧٢ ﴾ وفاة كل من الواهب والموهوب له مانعة من الرجوع بناء عليه
 انه ليس للواهب الرجوع عن الهبة اذا توفي الموهوب له كذلك ليس للورثة استرداد
 الموهوب اذا توفي الواهب

﴿ مادة ١٧٣ ﴾ اذا وهب الدائن الدين للمدين فليس له الرجوع انظر الى

مادة ٥١ ومادة ٨٤٧

﴿مادة ٨٧٤﴾ لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه
 ﴿مادة ٨٧٥﴾ اذا اباح احد لاخر شيئاً من مطعوماته فليس له التصرف فيه بوجه
 من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الأكل والتناول من ذلك الشيء وبعد هذا
 ليس لصاحبه مطالبة قيمته. مثلاً اذا أكل احد من بستان آخر باباحه مقداراً من
 العنب فليس لصاحب البستان مطالبة قيمته بعد ذلك
 ﴿مادة ٨٧٦﴾ الهدايا التي ترد في الختان والعرس تكون لمن ترد باسمه من
 الحننون والعروس والوالد والوالدة وان لم يذكر انها وردت لمن ولم يمكن السؤال
 والتحقيق عنها فعلى ذلك براعى عرف البلدة وعاداتها

الفصل الثاني

في هبة المريض

﴿مادة ٨٧٧﴾ اذا وهب من لا وارث له جميع امواله لاحد في مرض موته وسلمها
 يصح وبعد وفاته ليس لامين بيت المال المداخلة في تركته
 ﴿مادة ٨٧٨﴾ اذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في
 مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبعد الوفاة ليس لامين بيت المال المداخلة
 في تركته
 ﴿مادة ٨٧٩﴾ اذا وهب احد في مرض موته شيئاً لاحد ورثته وبعد وفاته لم
 تجز الورثة الباقيون لانصح تلك الهبة وأما لو وهب وسلم لغير الورثة فان كان ثلث ماله
 مساعداً لتنام الموهوب نصح وان لم يكن مساعداً ولم تجز الورثة الهبة نصح في المقدار
 المساعد ويكون الموهوب له مجبوراً برد الباقي
 ﴿مادة ٨٨٠﴾ اذا وهب من استغفرت تركته بالديون امواله لوارثه او لغيره
 وسلمها ثم توفي فلاصحاب الديون الغاء الهبة وإدخال امواله في قسمة الغرماء
 تحريراً في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الثامن

في الغصب والاتلاف ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالغصب والاتلاف

﴿ مادة ٨٨١ ﴾ الغصب هو اخذ مال اعد وضبطه بدون اذنه ويقال للآخذ غاصب وللمال المضبوط مغضوب ولصاحبه مغضوب منه

﴿ مادة ٨٨٢ ﴾ قيمة الشيء قائماً هي قيمة الابنية او الاشجار حال كونها قائمة في محلها وهوان تقوم الارض تارة مع الابنية او الاشجار وتارة تقوم على ان تكون خالية عنها فالتفاضل والتفاوت الذي يحصل بين القيمتين هو قيمة الابنية او الاشجار قائمة

﴿ مادة ٨٨٣ ﴾ قيمة الشيء مبنياً هي قيمة البناء قائماً

﴿ مادة ٨٨٤ ﴾ قيمة الشيء مفلوفاً هي قيمة انقراض الابنية بعد الفلح او قيمة

الاشجار المفلوعة

﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ قيمة الشيء حال كونه مستحقاً للفلح هي القيمة الباقية بعد تنزيل

اجرة الفلح من قيمة المفلوع

﴿ مادة ٨٨٦ ﴾ نقصان الارض هو الفرق والتفاوت الذي يحصل بين اجرة

الارض قبل الزراعة واجرتها بعدها

﴿ مادة ٨٨٧ ﴾ الاتلاف مباشرة هو اتلاف الشيء بالذات ويقال لمن فعله

فاعل مباشر

﴿ مادة ٨٨٨ ﴾ الاتلاف تسبباً هو التسبب لتلف شيء يعني احداث امر في شيء

ينفضي الى تلف شيء آخر على جري العادة ويقال لتفاعله متسبب كما ان من قطع جبل قنديل معلق يكون سبباً منفضياً لسقوطه على الارض وانكساره ويكون حيثئذ قد اتلف

المحل مباشرة وكسر القنديل تسبباً وكذلك انما شق احد طرفاً فيه ممن وتلف ذلك
السمن يكون قد اتلف الطرف مباشرة والسمن تسبباً
﴿مادة ١٨٩﴾ التقديم هو التنبيه والتوصية بدفع الضرر المحفوظ وإزالته
قبل وقوعه

الباب الاول

في الغصب ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان احكام الغصب

﴿مادة ١٩٠﴾ يلزم رد المال المغصوب عيناً وتسليمه الى صاحبه في مكان
الغصب ان كان موجوداً او ان صادف صاحب المال الغاصب في بلدة اخرى وكان
المال المغصوب معه فان شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده الى مكان الغصب
فصار يف نقله وموثة رده على الغاصب
﴿مادة ١٩١﴾ كما انه يلزم ان يكون الغاصب ضامناً اذا استهلك المال المغصوب
كذلك اذا تلف او ضاع بتعدي او يدون تعدي يكون ضامناً ايضاً فان كان من
القيميات يلزم الغاصب قيمته في زمان الغصب ومكانه وان كان من التليات يلزمه
اعطاء مثله

﴿مادة ١٩٢﴾ اذا سلم الغاصب عين المغصوب في مكان الغصب يبرأ
من الضمان

﴿مادة ١٩٣﴾ اذا وضع الغاصب عين المغصوب امام صاحبه بصورة يقدر على
اخذها يكون قد رد المغصوب وان لم يوجد قبض في الحقيقة فاما لو تلف المغصوب ووضع
الغاصب قيمته امام صاحبه بتلك الصورة فلا يبرأ ما لم يوجد قبض في الحقيقة

﴿مادة ١٩٤﴾ لو سلم الغاصب عين المغصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق
في عدم قبوله ولا يبرأ الغاصب من الضمان بهذه الصورة

﴿مادة ١٩٥﴾ اذا اعطى الغاصب قيمة المال المغصوب الذي تلف الى صاحبه
ولم يقبله راجع الحاكم وامره بالقبول

﴿ مادة ٨٩٦ ﴾ اذا كان المغموص منه شيئاً ورد الغاصب اليه المغموص فان كان مميزاً وإهلاً لحفظ المال يصح الرد وإلا فلا

﴿ مادة ٨٩٧ ﴾ اذا كان المغموص فاكهة فتغيرت عند الغاصب كأن يبست فصاحبه بالخيار ان شاء استرد المغموص عيناً وإن شاء ضمته قيمته

﴿ مادة ٨٩٨ ﴾ اذا غير الغاصب بعض اوصاف المغموص بزيادة شيء عليه من ماله فالمغموص منه مخير ان شاء اعطى قيمة الزيادة واسترد المغموص عيناً وإن شاء ضمته قيمته مثلاً لو كان المغموص ثوباً وكان قد صبغة الغاصب فالمغموص منه مخير ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب وإن شاء اعطى قيمة الصبغ واسترد الثوب عيناً

﴿ مادة ٨٩٩ ﴾ اذا غير الغاصب المال المغموص بحيث يتبدل اسمه يكون ضامناً ويبقى المال المغموص له. مثلاً لو كان المال المغموص حنطة وجعلها الغاصب بالحنين دقيقاً بضمن مثل الحنطة ويكون الدقيق له كما ان من غصب حنطة غيره وزرعها في ارضه يكون ضامناً للحنطة ويكون المحصول له

﴿ مادة ٩٠٠ ﴾ اذا تناقص سعر المغموص وقيمه بعد الغصب فليس لصاحبه ان لا يقبله ويطالب بقيمته التي في زمان الغصب ولكن اذا طرأ على قيمة المغموص نقصان بسبب استعمال الغاصب يلزم ضمان الضمان. مثلاً اذا ضعف الخيول الذي غصب ورده الغاصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك اذا شق الثوب الذي غصبه وطرأ بذلك على قيمته نقصان فان كان النقصان يسيراً يعني لم يكن بالغاربع قيمة المغموص فعلى الغاصب ضمان نقصان قيمته وإن كان فاحشاً اعني ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته او ازيد فالمغموص منه بالخيار ان شاء ضمته نقصان القيمة وإن شاء تركه للغاصب وأخذ منه تمام قيمته

﴿ مادة ٩٠١ ﴾ الحال الذي هو مساوٍ للغصب في ازالة التصرف احكامه حكم الغصب كما ان المستودع اذا انكر الوديعة يكون في حكم الغاصب وبعد الانكار اذا تلفت الوديعة في يده بلا نهد يكون ضامناً

﴿ مادة ٩٠٢ ﴾ لو خرج ملك احد من يده بلا قصد. مثلاً لو سقط جبل بما عليه من الروضة على الروضة التي تحته يتبع الاقل في القيمة الاكثر يعني صاحب الارض التي قيمتها اكثر بضمن لصاحب الاقل ويملك تلك الارض. مثلاً لو كان قبل الانتهاء قيمة الروضة النوقانية خمسمائة وقيمة النخانية ألفاً بضمن صاحب النخانية

لصاحب الاول قيمتها وبتملكها كما اذا سقط من يد احد لؤلؤه قيمته خمسون والنقطة
دجاجة قيمتها خمسة فصاحب اللؤلؤه يعطي الخمسة ويأخذ الدجاجة « انظر الى مادة
٢٧ و ٢٨ و ٢٩ »

﴿ مادة ٩٠٣ ﴾ زوائد المصوب لصاحبه واذا استهلكها الغاصب يضمنها . مثلاً
اذا استهلك الغاصب لبن الحيوان المصوب او فلوله الحاصلين حال كون المصوب في
يده او ثمر البستان المصوب الذي حصل حال كون المصوب في يده ضمنها حيث انها
اموال المصوب منه كذلك لو اغتصب احد بيت نخل الغسل مع نخله واستردها
المصوب منه يأخذ ايضاً الغسل الذي حصل عند الغاصب
﴿ مادة ٩٠٤ ﴾ غسل النخل التي اتخذت في روضة احد ما وي هو لصاحب الروضة
واذا اخذ واستهلكها غيره يضمن

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار

﴿ مادة ٩٠٥ ﴾ المصوب ان كان عقاراً يلزم الغاصب رده الى صاحبه من دون ان
يغيره وينقصه واذا طرأ على قيمة ذلك العقار نقصان بصنع الغاصب وفعله يضمن قيمته
مثلاً لو هدم احد محلاً من الدار التي خصصها او انهدم بسبب سكناه وطرأ على قيمتها
نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار التي اوقدها الغاصب
يضمن قيمتها مبنية

﴿ مادة ٩٠٦ ﴾ ان كان المصوب ارضاً وكان الغاصب انشأ عليها بناء او غرس
فيها اشجاراً يؤمر الغاصب بقلعها وان كان القلع مضرراً للمصوب منه ان يعطي قيمته
مستحق القلع ويضبط الارض ولكن لو كانت قيمة الاشجار او البناء ازيد من قيمة
الارض وكان انشأ او غرس بزعم سبب شرعي كان جيثد لصاحب البناء او الاشجار
ان يعطي قيمة الارض وبتملكها . مثلاً لو انشأ احد على العرصة الموروثة له من والده
بناء بمصرف ازيد من قيمة العرصة ثم ظهر لها مستحق فالباقي يعطي قيمة العرصة ويضبطها
﴿ مادة ٩٠٧ ﴾ لو غصب احد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها يضمن
نقصان الارض الذي ترتب على زراعته كذلك لو زرع احد مستقلاً العرصة التي يملكها
مشتركا مع آخر بلا اذنه فبعد اخذ حصته من العرصة يضمنه نقصان حصته من الارض

الذي ترتب على زراعته

﴿مادة ٩٠٨﴾ اذا كرب احد ارض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للغاصب مطالبة اجرة في مقابلة الكراب
﴿مادة ٩٠٩﴾ لو شغل احد عرصة آخر بوضع كناسة او غيرها فيها يجبر على رفع ما وضعه ونخلية العرصة

الفصل الثالث

في بيان حكم غاصب الغاصب

﴿مادة ٩١٠﴾ غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب فاذا غصب من الغاصب المال المغصوب شخص آخر وتلف او تلف في يده فالمغصوب منه مخير الى شاء ضمنه الغاصب الاول وان شاء ضمن الغاصب الثاني وله ان يضمن مقدراً منه الاول والمقدار الآخر الثاني . ويتقدر تضمينه الغاصب الاول فهو يرجع على الثاني واما اذا ضمنه الثاني فليس للثاني ان يرجع على الاول

﴿مادة ٩١١﴾ اذا رد غاصب الغاصب المال المغصوب الى الغاصب الاول يبرأ وحده واذا رده الى المغصوب منه يبرأ هو والا

الباب الثاني

في بيان الانلاف ومحتوي على اربعة فصول

الفصل الاول

في مباشرة الانلاف

﴿مادة ٩١٢﴾ اذا اتلف احد مال غيره الذي في يده او في يد امينه قصداً او من غير قصد يضمن واما اذا اتلف احد المال المغصوب الذي هو في يد الغاصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع على المتلف وان شاء ضمنه المتلف وبهذه الصورة ليس للمتلف الرجوع على الغاصب

﴿مادة ٩١٣﴾ اذا زلق احد وسقط على مال آخر وتلفه يضمن

﴿مادة ٩١٤﴾ لو اتلف احد مال غيره على زعمه او انه ماله يضمن

﴿مادة ٩١٥﴾ لو جرح احد ثياب غيره وشقها بضمين تمام قيمتها واما لو نشبت بها وانشتت بجر صاحبها بضمين نصف القيمة. كذلك لو جلس احد على اذبال ثياب ونهض صاحبها بغير عالم بجلوس الآخر وانشتت بضمين ذلك نصف القيمة

﴿مادة ٩١٦﴾ اذا اتلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وان لم يكن له مال ينتظر الى حال يساره ولا بضمين وليه

﴿مادة ٩١٧﴾ لو طرأ احد على مال غيره نقصاناً من جهة القيمة بضمين نقصان القيمة

﴿مادة ٩١٨﴾ اذا هدم احد عقار غيره كالحانوت والحان فصاحبه بالخيار ان شاء ترك انقاضه للمادم وضمة قيمته مبنياً وان شاء حظ من قيمته مبنياً قيمة الانقاض وضمة القيمة الباقية واخذ هو الانقاض. ولكن اذا بناء الفاضب كالاول يبرأ من الضمان
﴿مادة ٩١٩﴾ لو هدم احد داراً بلا اذن صاحبها لاجل وقوع حريق في الحلة وانقطع هناك المحريق فان كان المادم هدمها بامر اولي الامر لا يلزم الضمان وان كان هدمها بنفسه يلزم الضمان

﴿مادة ٩٢٠﴾ لو قطع احد الاشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها مخير ان شاء اخذ قيمة الاشجار قائمة وترك الاشجار للمقطوعة للقاطع وان شاء حظ من قيمتها قائمة قيمتها منقطوعة واخذ المبلغ الباقي والاشجار المتقطوعة. مثلاً لو كان قيمة الروضة حال كون الاشجار قائمة عشرة آلاف وبلا اشجار خمسة آلاف وقيمة الاشجار التي في فصاحبها بالخيار ان شاء ترك الاشجار المتقطوعة للقاطع واخذ خمسة آلاف وان شاء اخذ ثلاثة آلاف والاشجار المتقطوعة

﴿مادة ٩٢١﴾ ليس للظلم ان يظلم آخر بما انه ظلم. مثلاً لو اتلف زيد مال عمرو مقابلة بما انه اتلف ماله بكونان ضامتين وكذا لو اتلف زيد مال عمرو الذي هو من قبيلة طي بما ان بكر الذي هو من تلك القبيلة اتلف ماله بضمين كل منهما المال الذي اتلفه كما انه لو اتخدع احد فاخذ دراهم زائفة من احد فليس له ان يصرفها الى غيره

الفصل الثاني

في بيان الانلاف نسبياً

﴿مادة ٩٢٢﴾ لو اتلف احد مال الآخر او نقص قيمته نسبياً يعني لو كان سبباً

منضياً لتلف مال او نقصان قيمته يكون ضامناً. مثلاً اذا تمسك احد بثياب آخر وحال مجاذبتها سقط مما عليه شيء وتلف او تعيب يكون المتمسك ضامناً وكذا لو سد احد ماء ارض لآخر او ماء روضته وبسبت مزروعاته ومغروساته وتلفت او افاض الماء زيادة وغرقت المزروعات وتلفت يكون ضامناً وكذا لو فتح احد باب اصطبل لآخر وفرت حيواناته وضاعت او فتح باب قنصو وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً

﴿مادة ٩٢٣﴾ لو جعلت دابة احد من الآخر وفرت فضاغت لا يلزم الضمان واما اذا كان اجفلها قصداً يضمن وكذا اذا جعلت الدابة من صوت البندقية التي رماها الصياد قصداً للصيد فوقعت وتلفت او انكسر احد اعضائها لا يلزم الضمان واما اذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد اجفلها يضمن (راجع مادة ٩٢٢)

﴿مادة ٩٢٤﴾ يشترط التعدي في كون التسبب موجباً للضمان على ما ذكر آنفاً يعني ضمان التسبب في الضرر مشروط بعمله فعلاً منضياً الى ذلك الضرر بغير حق مثلاً لو حفر احد في الطريق العام بئراً بلا اذن اولى الامر ووقعت فيه دابة لآخر وتلفت يضمن واما لو وقعت الدابة في بئر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا يضمن

﴿مادة ٩٢٥﴾ لو فعل احد فعلاً يكون سبباً لتلف شيء فحل في ذلك الشيء فعل اخباري يعني ان شخصاً آخر اتلف ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك الفاعل المباشر الذي هو صاحب الفعل الاخباري ضامناً (راجع مادة ٩٠)

الفصل الاول

فيما يحدث في الطريق العام

﴿مادة ٩٢٦﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني انه مفيد بشرط أن لا يضر غيره بالحالات التي يمكن التعمد منها فلو سقط عن ظهر الحمار حمل وتلف مال احد يكون الحمار ضامناً وكذا اذا احرق ثياب احد كان ماراً في الطريق الشراة التي طارت من دكان الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

﴿مادة ٩٢٧﴾ ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه واحداً بلا اذن اولى الامر واذا فعل يضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك الفعل بناء عليه لو وضع احد على الطريق العام الحجارة وادوات العارة وغربها حيوان آخر وتلف يضمن

كذلك لو صب أحد على الطريق العام شيئاً يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف يضمن
 * مادة ٩٢٨ * لو سقط حائط أحد وأورث غيره ضرراً لا يلزم الضمان ولكن لو
 كان الحائط مائلاً للانهدام أولاً وكان قد نبه عليه أحد وتقدم بقوله أهدم حائطك وكان
 قد مضى وقت يمكن هدم الحائط فيه يلزم الضمان ولكن يشترط أن يكون المنبه من أصحاب
 حق التقدم والتنبيه أي إذا كان الحائط سقط على دار المجبران يلزم أن يكون الذي تقدم
 من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم أحد من الخارج وتنبيهه وإذا كان قد انهدم على
 الطريق الخاص يلزم أن يكون الذي تقدم من له حق المرور في ذلك الطريق وإن
 كان الانهدام على الطريق العام فلكل أحد حق التقدم

الفصل الرابع

في جنابة الحيوان

* مادة ٩٢٩ * الضرر الذي أحدثه الحيوان بنفسه لا يضمنه صاحبه «راجع مادة ٩٤
 ولكن لو استهلك حيوان مال أحد ورآه صاحبه ولم يمنع يضمن ويضمن صاحب الثور
 النطوح والكلب العقور ما انتفاه إذا تقدم أحد من أهل محله أو قريبه بقوله حافظ على
 حيوانك ولم يحافظ عليه

* مادة ٩٣٠ * لا يضمن صاحب الدابة التي أضرت يديها أو ذيلها أو رجلها حال
 كونها في ملكه أو ركباً كان أو لم يكن

* مادة ٩٣١ * إذا أدخل أحد دابته في ملك غيره بأذنه لا يضمن جنابتها في الصور
 التي ذكرت في المادة آنفاً حيث أنها تعد كالكائنة في ملكه وإن كان أدخلها بدون إذن
 صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يعني حال كونه ركباً أو سائقاً
 أو قائداً أو موجوداً عندها أو غير موجود وما لو انفلتت بنفسها ودخلت في ملك الغير
 وأضرت فلا يضمن

* مادة ٩٣٢ * لكل أحد حق المزور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن
 المار ركباً على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التحرز عنهما مثلاً
 لو أشر من رجل الدابة غباراً أو طيناً ولوث ثياب الآخرين أو رفضت برجلها المؤخرة
 أو لمحت بذيلها وأضرت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذي وقع
 من مصادمتها أو لطمه يدها أو رأسها لا مكان التحرز من ذلك

﴿مادة ٩٢٣﴾ الفائد والسائق في الطريق العام كالراكب يعني لا يضمنان الا ما يضمنه الراكب من الضرر

﴿مادة ٩٢٤﴾ ليس لاحد حق توقيف دابته او ربطها في الطريق العام بناء عليه لو وقف او ربط احد دابته في الطريق العام يضمن جنابها على كل حال سواء رفعت يدها او رجليها او جنت بسائر الوجوه واما الحال التي اعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراء فمستثناة

﴿مادة ٩٢٥﴾ من سبب دابته في الطريق العام يضمن الضرر الذي احدثه
﴿مادة ٩٢٦﴾ لو داست دابة مركوبة لاحد على شيء يدها او رجليها في ملكه او في ملك الغير وانلفت بعد الراكب قد اتلف ذلك الشيء مباشرة فيضمن على كل حال
﴿مادة ٩٢٧﴾ لو كانت الدابة جموحاً ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت لا يلزم الضمان

﴿مادة ٩٢٨﴾ لو اتلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي اتى بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا اذنه لا يلزم الضمان واذا اتلفت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

﴿مادة ٩٢٩﴾ اذا ربط شخصان دابتهما في محل لما حق الربط فيه فأتلفت احدى الدابتين الاخرى فلا يلزم الضمان مثلاً لو اتلفت دابة احد الشريكين في دار دابة الآخر عند ما ربطاها في تلك الدار لا يلزم الضمان

﴿مادة ٩٤٠﴾ لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لما فيه حق ربط حيوان واتلفت دابة الرابط أولاً دابة الرابط مؤخراً لا يلزم الضمان واذا كانت الامر بالعكس يلزم الضمان في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهاميو في

ليعمل بموجب

الكتاب التاسع

في المحجر والأكراه والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في الاصطلاحات النفية المتعلقة بالمحجر والأكراه والشفعة

﴿مادة ٢٤١﴾ المحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه التولي ويقال لذلك الشخص بعد المحجر محجور

﴿مادة ٢٤٢﴾ الاذن هو فك المحجر واستفاظ حق المنع ويقال للشخص الذي اذن مأذون

﴿مادة ٢٤٣﴾ الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم البيع والشراء ولا يعلم كون البيع سالباً للملك والشراء جالباً له ولا يميز الغبن الناحش مثل ان يغش في العشرة بخمسة من الغبن اليسير والطفل الذي يميز هذه المذكورات يقال له صبي مميز

﴿مادة ٢٤٤﴾ المجنون على قسمين احدهما المجنون المطبق وهو الذي جنونه يستوعب جميع اوقاته والثاني هو المجنون غير المطبق وهو الذي يكون في بعض الاوقات مجنوناً وينتق في بعضها

﴿مادة ٢٤٥﴾ المعتوه هو الذي اخل شعوره بحيث يكون فهمه قليلاً وكلامه مختلطاً وتدين فاسداً

﴿مادة ٢٤٦﴾ السفیه هو الذي يصرف ماله في غير موضعه ويبدري في مصارفه ويضيع اماله ويتلفها بالاسراف والذين لا يزالون يغفلون في اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلائهم وخلو قلوبهم بعدون ايضاً من السفهاء

﴿مادة ٢٤٧﴾ الرشيد هو الذي يتقيد بمحافظه ماله ويتوقى من السرف والتبذير

﴿مادة ٢٤٨﴾ الاكراه هو اجبار احد على ان يعمل عملاً بغير حق من دون

رضاه بالاخافة ويقال له المكره (بفتح الراء) ويقال لمن اجبر مجبر ولذلك العمل مكره عليه وللشيء الموجب للخوف مكره به

❖ مادة ٩٤٩ ❖ الاكراه على قسمين القسم الاول هو الاكراه المجبىء الذي يكون بالضرب الشديد المؤدى الى اتلاف النفس او قطع عضو والثاني هو الاكراه غير المجبىء الذي يوجب النقص والام فقط كالضرب والحبس غير المبرح والمديد

❖ مادة ٩٥٠ ❖ الشفعة هي تملك الملك المشتري بمقدار الثمن الذي قام على المشتري

❖ مادة ٩٥١ ❖ الشفع هو من كان له حق الشفعة

❖ مادة ٩٥٢ ❖ المشفوع هو العنار الذي تعلق به حق الشفعة

❖ مادة ٩٥٣ ❖ المشفوع به هو ملك الشفع الذي كان به الشفعة

❖ مادة ٩٥٤ ❖ الخليط هو بمعنى المشارك في حقوق الملك كحصة الماء والطريق

❖ مادة ٩٥٥ ❖ الشرب الخاص هو حق شرب الماء الجاري المخصوص بالاشخاص

المعدودة واما اخذ الماء من الانهر التي يتنفع بها العامة فليس من قبيل الشرب الخاص

❖ مادة ٩٥٦ ❖ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لا ينفذ

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بالمحجور وينقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان المحجورين واحكامهم

❖ مادة ٩٥٧ ❖ الصغير والمجنون والمعتوه محجورون لذاتهم

❖ مادة ٩٥٨ ❖ للحاكم ان يحجر على السفه

❖ مادة ٩٥٩ ❖ للحاكم ان يحجر على المدين بطلب الغرماء

❖ مادة ٩٦٠ ❖ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وان لم يعتبر تصرفهم

القولي لكن يضمنون حالاً الضرر والخسارة اللذين نشأوا من فعلهم مثلاً يلزم الضمان على

الصبي اذا اتلف مال الغير وان كان غير مميز

❖ مادة ٩٦١ ❖ اذا حجر السفه والمدين من طرف الحاكم بشهروا يعلن الى الناس

بيان سببه

﴿مادة ٩٦٢﴾ لا يشترط حضور من اريد حجزه من طرف الحاكم ويصح حجزه غياباً ايضاً ولكن يشترط وصول خبر الحجر الى ذلك المحجور ولا يكون محجوراً ما لم يصل اليه خبر انه قد حجز عليه وتكون عقوده واقاريره معتبرة الى ذلك الوقت

﴿مادة ٩٦٣﴾ لا يحجز على الفاسق بمجرد سبب فسقه ما لم يبدرو يسرف من ماله

﴿مادة ٩٦٤﴾ يحجز على بعض الاشخاص الذين تكون مضرتهم للعصوم كالطبيب المجاهر لكن المراد هنا من الحجر المنع من اجراء العمل لامنع التصرفات القولية

﴿مادة ٩٦٥﴾ اذا اشتغل احد بصنعة او تجارة حفي سوق فليس لارباب هذه الصنعة او التجارة ان يحجزوه او يمنعوه عن اشتغالهم بهذه الصنعة او التجارة قائلين انه بطراً على ربحنا وكسبنا خلل

الفصل الثاني

في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمعنونه

﴿مادة ٩٦٦﴾ لا يصح تصرفات الصغير غير المميز القولية وان اذن له وليه

﴿مادة ٩٦٧﴾ يعتبر تصرف الصغير المميز اذا كان في حقه نفع محض وان لم يأذن به الولي ولم يحزه كقبول الهدية والهبة ولا يعتبر تصرفه الذي هو في حقه ضرر محض وان اذنه بذلك وليه واجازه كأن يهب لآخر شيئاً واما العقود الدائنة بين النفع والضرر في الاصل فتتعدد موقوفة على اجازة وليه ووليه مخير في اعطاء الاجازة وعدمها فان رآها مفيدة في حق الصغير اجازها والا فلا مثلاً اذا باع الصغير المميز ما لا بلا اذن يكون نفاذ ذلك البيع موقوفاً على اجازة وليه وان كان قد باعه بأزيد من ثمنه لان عقد البيع من العقود المترددة بين النفع والضرر في الاصل

﴿مادة ٩٦٨﴾ للولي ان يسلم الصغير المميز مقدراً من ماله او يأذن له بالتجارة لاجل التجربة فاذا تحقق رشده دفع وسلم اليه باقي امواله

﴿مادة ٩٦٩﴾ العقود المكررة التي تدل على انه قصد منها الربح هي اذن بالاخذ والاعطاء مثلاً لو قال الولي للصغير بيع واشتر او قال له بيع واشتر المال الفلاني فهو اذن بالبيع والشراء واما أمر الولي الصبي باجراء عقد واحد فقط كقبوله اذ ذهب الى السوق واشتر الثمن الفلاني او بعه فليس بأذن بل انما يعد من قبيل استخدام الصغير توكيلاً على ما هو المتعارف والمعتاد

﴿مادة ٩٧٠﴾ لا يتقيد ولا يتخصص اذن الولي بزمان ومكان ولا بنوع من البيع والشراء مثلاً لو اذن الولي الصغير المميز يوماً او شهراً يكون مأذوناً على الاطلاق ويبقى مستمراً على ذلك الاذن ما لم يحجره الولي كذا لو قال له بع واشتر في السوق الفلاني يكون مأذوناً في كل مكان كذلك لو قال له بع واشتر المال الفلاني فله ان يبيع ويشتري كل جنس من المال

﴿مادة ٩٧١﴾ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضاً مثلاً لو رأى الولي الصغير المميز يبيع ويشتري ولم يمنعه وسكت يكون قد اذنه دلالة

﴿مادة ٩٧٢﴾ لو اذن للصغير من قبل وليه يكون في الخصوصيات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ وتكون عقوده التي هي كالبيع والشراء معتبرة

﴿مادة ٩٧٣﴾ للولي ان يحجر الصغير بعد ما اذنه ويبطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يحجره على الوجه الذي اذنه به مثلاً لو اذن الصغير وليه اذنًا عاماً فصار ذلك معلوماً لاهل سوقه ثم اراد ان يحجر عليه فيشترط ان يكون المحجر ايضاً عاماً فيصير معلوماً لاكثر اهل ذلك السوق ولا يصح حجره عليه بحضور رجلين او ثلاثة في داره

﴿مادة ٩٧٤﴾ ولي الصغير في هذا الباب اولاً ابوه ثانياً الوصي الذي اختاره ابوه ونصبه في حال حياته اذا مات ابوه ثالثاً الوصي الذي نصبه الوصي المختار في حال حياته اذا مات رابعاً جده الصحيح اي ابو ابوي الصغير او ابو ابوي الاب خامساً الوصي الذي اختاره الجد ونصبه في حال حياته سادساً الوصي الذي نصبه هذا او ما الاقارب ان لم يكونوا اوصياء فأذنهم غير جائز

﴿مادة ٩٧٥﴾ للحاكم ان يأذن للصغير المميز عند امتناع الولي الذي هو اقوى منه عن الاذن اذا رأى في نصرته منفعة وليس للولي الاخر ان يحجر عليه بعد ذلك

﴿مادة ٩٧٦﴾ اذا توفي الولي الذي جعل الصغير مأذوناً يبطل اذنه ولكن لا يبطل اذن الحاكم بوفاته ولا بعزله

﴿مادة ٩٧٧﴾ الصغير المأذون من حاكم يجوز ان يحجر عليه من ذلك الحاكم او من خلفه وليس لايه او غيره من الاولياء ان يحجر عليه عند موت الحاكم او عزله

﴿مادة ٩٧٨﴾ المعنوع هو في حكم الصغير المميز

﴿مادة ٩٧٩﴾ الجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز

﴿مادة ٩٨٠﴾ تصرفات الجنون غير المطبق في حال افاقته كصرف العاقل

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ لا ينبغي ان يستعمل في اعطاء الصبي ماله عند بلوغه بل يجرب
بالتأني فاذا تحقق كونه رشيداً تدفع حيثنذر اليه امواله
﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا بلغ الصبي غير رشيد لم تدفع اليه امواله مالم يتحقق رشده ويمنع
من التصرف كما في السابق
﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ وصي الصغير اذا دفع اليه ماله قبل ثبوت رشده فضاع المال في
يد الصغير او اتلفه الصغير بصير الوصي ضامناً
﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا اعطي الى الصغير ماله عند بلوغه ثم تحقق كونه سلبها بمجر عليه
من قبل الحاكم

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ يثبت حد البلوغ بالاحتلام والاحبال والحبض والحبل
﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين
ومتناه في كليهما خمس عشرة سنة فاذا اكمل الرجل اثنتي عشرة ولم يبلغ يقال له المراهق
وان اكملت المرأة تسعاً ولم تبلغ يقال لها المراهقة الى ان يبلغا
﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ من ادرك سن البلوغ ولم تظهر فيه آثار البلوغ يعد بالغاً حكماً
﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ الصغير الذي لم يدرك مبدأ سن البلوغ اذا ادعى البلوغ لا يقبل
﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ اذا اقر المراهق او المراهقة في حضور الحاكم ببلوغه فان كان جثة
ذلك المقر غير محتملة للبلوغ وكان ظاهر الحال مكذباً له لاجل ذلك فلا يصدق وان
كانت جثته تحمل البلوغ ولم يكذب ظاهر الحال يصدق وتكون عقوده واقاربه نافذة
معتبرة ولو اراد بعد ذلك ان يفتخ تصرفاته القولية بان يقول اني في ذلك الوقت اي
حين اقررت بالبلوغ لم اكن بالغاً فلا يلتفت الى قوله

الفصل الثالث

في السفينة المحجور

﴿ ٢٩٠ ﴾ السفينة المحجور هو في المعاملات كالصغير المميز ولكن ولي السفينة الحاكم
فقط وليس لايه وجده واوصياؤه عليه حق ولاية
﴿ مادة ٢٩١ ﴾ تصرفات السفينة التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر
لا تصح ولكن تصرفاته قبل الحجر كتصرفات سائر الناس
﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ ينفق على السفينة المحجور وعلى من لزمته نفقتهم من ماله

- ﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ اذا باع السفينة المحجور شيئاً من امواله لا يكون بيعه نافذاً ولكن اذا رأى الحاكم فيه منفعةً يجيزه
- ﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ لا يصح اقرار السفينة المحجور بدين لا آخر مطلقاً يعني ليس لاقرارها تأثير في حق امواله الموجودة في وقت الحجر والحادثة بعده
- ﴿ مادة ٢٩٥ ﴾ حقوق الناس التي هي على المحجور تؤدي من ماله
- ﴿ مادة ٢٩٦ ﴾ اذا استفرض السفينة المحجور دراهم وصرفها في نفقته فان كان صرفه اياها بالمعروف اداها الحاكم من ماله وان كان صرفاً زائداً عن القدر المعروف يؤدي مقدار نفقته ويبطل الزائد عنها
- ﴿ مادة ٢٩٧ ﴾ عند صلاح حال المحجور ينكح حجه من قبل الحاكم

الفصل الرابع

في المديون المحجور

- ﴿ مادة ٢٩٨ ﴾ لو ظهر عند الحاكم ماطلة المديون في اداء دينه حال كونه مقتدرًا وطلب الغرماء بيع ماله وتأدية دينه حجر الحاكم ماله واذا امتنع عن بيعه وتأدية الدين باع الحاكم وادى دينه فيبدأ بما يبيعه اهون في حق المديون بتقديم النقود اولاً فان لم تف فالعروض وان لم تف العروض ايضاً فالعقار
- ﴿ مادة ٢٩٩ ﴾ المديون المنلس الذي دينه مساوٍ لماله او ازيد اذا خاف غمواؤه ضياع ماله بالتجارة او ان يخفيه او يجعله باسم غيره وراجعوا الحاكم على حجه عن التصرف في ماله او اقراره بدين لا آخر حجره الحاكم وباع امواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الالبسة ما يحتاج اليه وان كان للمديون ثياب ثمينه وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى له من ثمنه ثياباً رخيصة تليق بماله واعطى باقيا للغرماء ايضاً وكذلك ان كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنه داراً مناسبة لحال المديون واعطى باقيا للغرماء
- ﴿ مادة ١٠٠ ﴾ ينفق على المحجور المنلس وعلى من لزمته نفقته في مائة الحجر من ماله
- ﴿ مادة ١٠١ ﴾ الحجر للدين يؤثر في مال المديون الذي كان موجوداً في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر
- ﴿ مادة ١٠٢ ﴾ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي الى ابطال حق الغرماء كالهبة والصدقة

وبيع مال بأقص من ثمن مثله . بناء عليه لا تعتبر تصرفات المدين المفلس وتبرعاته وسائر عقوده المضرة بمحقق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر . ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو أقر لا آخر بدين لا يعتبر إقراره في حق أمواله التي كانت موجودة في وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر ويبقى مديوناً بإدائها ذلك الوقت وإيضاً بنفذ إقراره على أن يؤدي ما يكتسب بعد الحجر

الباب الثاني

في بيان المسائل التي تتعلق بالأكراه

❖ مادة ١٠٣ ❖ يشترط أن يكون المجهر مقتدرًا على إيقاع تهديده بناء عليه من لم يكن مقتدرًا على إيقاع تهديده وإجرائه لا يعتبر أكراهة

❖ مادة ١٠٤ ❖ يشترط خوف المكره من وقوع المكره به يعني يشترط حصول ظن غالب للمكره بإجراء المجهر للمكره به أن لم يفعل المكره عليه

❖ مادة ١٠٥ ❖ أن فعل المكره المكره عليه في حضور المجهر أو من يتعلق به يكون الأكراه معتبراً . وأما إذا فعله في غياب المجهر أو من يتعلق به فلا يعتبر لا أن يكون قد فعله طوعاً بعد زوال الأكراه . مثلاً لو أكره أحد آخر على بيع ماله وذهب المكره وباع ماله في غياب المجهر ومن يتعلق به فلا يعتبر الأكراه ويكون البيع صحيحاً ومعتبراً

❖ مادة ١٠٦ ❖ لا يعتبر البيع الذي وقع باكره معتبر ولا الشراء ولا الإيجار ولا الهبة ولا الفراغ ولا الصلح والإقرار والإبراء عن مال ولا تأجيل الدين ولا استئطاف الشفعة ملجأً كان الأكراه أو غير ملجئ . ولكن لو أجاز المكره ما ذكر بعد زوال الأكراه يعتبر

❖ مادة ١٠٧ ❖ كما أن الأكراه المجهي . يكون معتبراً في التصرفات التولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات النعالية . وأما الأكراه غير المجهي . فيعتبر في التصرفات التولية فقط ولا يعتبر في التصرفات النعالية بناء عليه لو قال أحد لآخر أئلف مال فلان ولا أئلفك أو أقطع أحد أعضائك وأئلف ذلك يكون الأكراه معتبراً ويلزم الضمان على المجهر فقط . وأما لو قال أئلف مال فلان ولا أضر بك ولا أحسبك وأئلف ذلك فلا يكون الأكراه معتبراً ويلزم الضمان على المئلف فقط حيث كان ذلك مما يحتمل عادة

الباب الثالث

في بيان الشفعة وينقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان مراتب الشفعة

﴿ مادة ١٠٠٨ ﴾ اسباب الشفعة ثلاثة الاول ان يكون مشاركا في نفس المبيع كاشتراك شخصين في عقار شائعا الثاني ان يكون خليطا في حق المبيع كالاشتراك في حق الشرب الخاص والطريق الخاص . مثلاً اذا بيعت احدى الرياض المشتركة في حق الشرب الخاص يكون اصحاب الرياض الاخر كلهم شفعاء . ملاصقة كانت جيرانهم او لم تكن . واما اذا بيعت احدى الرياض المسقية من نهر يتنفع منه العموم او احدى الديار التي لها في الطريق العام باب فليس لاصحاب الرياض الاخر التي تسقى من ذلك النهر او لاصحاب الديار الاخرى التي لها ابواب في الطريق العام حق الشفعة الثالث ان يكون جاراً ملاصقاً

﴿ مادة ١٠٠٩ ﴾ حق الشفعة اولاً للمشارك في نفس المبيع ثانياً للخليط في حق المبيع ثالثاً للجار الملاصق وما دام الاول طالبا ليس للآخرين حق الشفعة وما دام الثاني طالبا فليس للثالث حق الشفعة

﴿ مادة ١٠١٠ ﴾ اذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع او كان مشاركا وترك شفعته يكون حق الشفعة للخليط في حق المبيع ان كان ثم خليط وان لم يكن او كان واسقط حقه يكون الجار الملاصق شفعياً على هذا الحال . مثلاً اذا باع احد ملكه العقاري المستقل او حصته الشائعة في العقار المشترك وترك المشارك حق شفعته ويكون حق الشفعة للخليط في حق الشرب الخاص او الطريق الخاص ان كان هناك خليط وان لم يكن او كان واسقط حق شفعته فعلى كلتا الحالتين يكون حق الشفعة للجار الملاصق

﴿ مادة ١٠١١ ﴾ اذا كانت الدرجة العليا من البناء ملك احد والسفلى ملك آخر بعد احدهما للآخر جاراً ملاصقاً

﴿ مادة ١٠١٢ ﴾ المشارك في حائط الدار هو في حكم المشارك في نفس الدار واما اذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت اخشاب سقفه ممتدة على حائط جاره فيعد

جاراً ملاصقاً ولا بعد شريكاً وخليطاً بمجرد وضع رؤوس اخشاب سقنوه على حائط جاره
 * مادة ١٠١٢ * اذا تعددت الشفعاء يعتبر عدد الرؤوس ولا يعتبر مقدار السهام
 يعني لا اعتبار لمقدار المحصص. مثلاً لو كان نصف الدار لـ احد وثلاثا وسدسها لآخرين
 وباع صاحب النصف حصته لآخر وطالب الآخران بالشفعة يقسم النصف بينهما
 بالمناصفة وليس لصاحب الثلث ان يأخذ بموجب حصته زائدة على الآخر

* مادة ١٠١٤ * اذا اجتمع صنفان من الخلطاء يقدم الاخص على الاعم مثلاً لو
 بيعت احدى الرياض التي لها حق شرب في الخرق الذي احدث من النهر الصغير مع
 شربها يقدم ويرجح الذين لم حق الشرب في ذلك الخرق وأما لو بيعت احدى الرياض
 التي لها حق شرب في ذلك النهر مع شربها فالشفعة نعم من له حق شرب في النهر ومن له
 حق شرب في خرقة كانه اذا بيعت دار بابها في رفاق غير سالك منشعب من رفاق
 آخر غير سالك لا يكون شفعياً الا من باب داره في المنشعب وإذا بيعت دار بابها في
 الرفاق المنشعب منه نعم الشفعة من له حق المرور في الرفاق المنشعب والمنشعب منه

* مادة ١٠١٥ * اذا باع من له حق شرب خاص ورضته فقط ولم يبع حق شربها
 فليس للخلطاء في حق شربه شفعة وليس الطريق الخاص على هذا

* مادة ١٠١٦ * حق الشرب مقدم على حق الطريق بناء عليه لو بيعت روضة
 خليطها احد في حق الشرب الخاص واخر في طريقها الخاص يقدم ويرجح صاحب حق
 الشرب على صاحب حق الطريق

الفصل الثاني

في بيان شرائط الشفعة

* مادة ١٠١٧ * يشترط ان يكون المشفوع ملكاً عقارياً بناء عليه لا تجرى الشفعة
 في السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية

* مادة ١٠١٨ * يشترط ان يكون المشفوع بملكاً ايضاً بناء عليه لو بيع ملك
 عقاري لا يكون متولي عقار الوقف الذي في اتصاله او متصرفه شفعياً

* مادة ١٠١٩ * الاشجار والابنية المملوكة الواقعة في ارض الوقف او الاراضي
 الاميرية هي في حكم المنقول لا تجرى الشفعة فيها

* مادة ١٠٢٠ * لو بيعت العرصة المملوكة مع ما عليها من الاشجار والابنية تجرى

الشفعة في الأشجار والأبنية أيضاً تبعاً للأرض وأما إذا بيعت الأشجار والأبنية فقط فلا تجري فيها الشفعة.

﴿مادة ١٠٢١﴾ الشفعة لا تثبت إلا بعقد البيع البات الصحيح
 ﴿مادة ١٠٢٢﴾ الهبة بشرط العوض في حكم البيع بناءً عليه ولو وهب أو سلم أحد دأره المملوكة لآخر بشرط عوض يكون جاره الملاصق شفعياً
 ﴿مادة ١٠٢٣﴾ لا تجري الشفعة في العقار الذي ملكه لآخر بلا بدل كتملك أحد عقاراً بهبة بلا شرط عوض أو ميراث أو بوصية
 ﴿مادة ١٠٢٤﴾ يشترط أن لا يكون للشفيع رضى في عقد البيع الواقع صراحة أو دلالة مثلاً إذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب يسقط حتى شفعتي وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا إذا أراد أن يشتري أو يستأجر العقار المشفوع من المشتري بعد سماعه بعقد البيع يسقط حتى شفعتي وكذلك إذا كان وكيلاً للبائع فليس له حق شفعة في العقار الذي باعه راجع مادة ١٠٠

﴿مادة ١٠٢٥﴾ يشترط أن يكون البدل مائلاً معلوم المقدار بناءً عليه لا تجري الشفعة في العقار الذي ملكه بالبدل الذي هو غير مال مثلاً لا تجري الشفعة في الدار التي ملكت بدل أجره الحمام لأن بدل الدار هنا ليس بمال وإنما هي الأجرة التي هي من قبيل المنافع كذلك لا تجري الشفعة في الملك العقاري الذي ملكه بدلاً عن المهر
 ﴿مادة ١٠٢٦﴾ يشترط أن يزول ملك البائع عن المبيع بناءً عليه لا تجري الشفعة في البيع الفاسد ما لم يسقط حتى استرداد البائع وإنما في البيع يشترط الخيار أن كان الخيار للمشتري تجري الشفعة وإن كان الخيار للبائع فلا تجري الشفعة ما لم يسقط حتى خياره وإنما خيار العيب وخيار الرؤية فليسا بما نعين لثبوت الشفعة
 ﴿مادة ١٠٢٧﴾ لا تجري الشفعة في تقسيم العقار مثلاً لو قسمت دار مشتركة بين المشاركين لا يكون الجار الملاصق شفعياً

الفصل الثالث

في بيان طلب الشفعة

﴿مادة ١٠٢٨﴾ يلزم في الشفعة ثلاث طلبات وهي طلب الموائبة وطلب التقرير والإشهاد وطلب المحصونة والتملك

﴿مادة ١٠٢٩﴾ يلزم على الشفيع ان يقول كلاماً يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عند البيع في الحال كقولوا انا شفيع المبيع واطلبة بالشفعة ويقال لهذا طلب الموائمة

﴿مادة ١٠٣٠﴾ يلزم على الشفيع بعد طلب الموائمة ان يشهد ويطلب التقرير وهو ان يقول في حضور رجلين او رجل وامرأتين عند المبيع ان فلاناً قد اشترى هذا العقار او عند المشتري انت قد اشتريت العقار الفلاني او عند البائع ان كان العقار موجوداً في يده انت قد بعت عقارك وانا شفيعه بهذه الجهة وكنت طلبت الشفعة والان ايضا اطلبها اشهدا وان كان الشفيع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التقرير والاشهاد بهذا الوجه يوكل آخر طرأ لم يجد وكيلاً ارسل مكتوباً

﴿مادة ١٠٣١﴾ يلزم ان يطلب ويؤدي الشفيع في حضور الحاكم بعد طلب التقرير والاشهاد ويقال لهذا طلب الخصومة والتملك

﴿مادة ١٠٣٢﴾ ان اخر الشفيع طلب الموائمة مثلاً لو وجد في حال يدل على الاعراض عند استماعه عند البيع ولم يطلب الشفعة في ذلك المجلس بأن اشتغل بأمر آخر او بحث عن صدد آخر او قام من المجلس من دون ان يطلب الشفعة يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٣﴾ لو اخر الشفيع طلب التقرير والاشهاد مدة يمكن اجرائه فيها ولو ارسل مكتوب يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٤﴾ لو اخر الشفيع طلب الخصومة بعد طلب التقرير والاشهاد شهراً من دون عذر شرعي ككونه في ديار اخرى يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٥﴾ يطلب حق شفعة المحجورين ولهم وان لم يطلب الولي حق شفعة الصغير فلا تنفي له صلاحية طلب حق الشفعة بعد البلوغ

الفصل الرابع

في بيان حكم الشفعة

﴿مادة ١٠٣٦﴾ يكون الشفيع مالكا للشفيع بتسليمه بالتراضي مع المشتري او بحكم الحاكم

﴿مادة ١٠٣٧﴾ تملك العقار بالشفعة هو بمنزلة الاشتراء ابتداء بناء عليه

الأحكام التي تثبت بالشراء ابتداء كالرد بخيار الرؤية وخيار العيب تثبت في العقار
المأخوذ بالشفعة أيضاً

﴿ مادة ١٠٢٨ ﴾ لو مات الشفيع قبل أن يكون مالكا للمشفوع بتسليمه بالتراضي
مع المشتري أو بحكم الحاكم لم ينتقل حق الشفعة الى ورثته

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ لو بيع المشفوع به بعد طلب الشفيع على الوجه المشروع وقبل
تملكه المشفوع بسقط حق شفيعه

﴿ مادة ١٠٤٠ ﴾ لو بيع ملك عقاري آخر متصل بالملك المشفوع قبل أن يملكه
الشفيع على الوجه المشروع لا يكون شفيعاً لهذا العقار الثاني

﴿ مادة ١٠٤١ ﴾ الشفعة لا تنقل بالتجزئ. بناء على ذلك ليس للشفيع حق في اخذ
مقدار من العقار المشفوع وترك باقيه

﴿ مادة ١٠٤٢ ﴾ ليس لبعض الشفعاء ان يهبوا حصصهم لبعض. وإن فعل اقدم
ذلك اسقط حق شفيعه

﴿ مادة ١٠٤٣ ﴾ ان اسقط احد الشفعاء حقه قبل حكم الحاكم فللشفيع الآخر ان
يأخذ تمام العقار المشفوع وإن اسقطه بعد حكم الحاكم فليس للآخر ان يأخذ حقه

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾ لو زاد المشتري على البناء المشفوع شيئاً من ماله كصنفه فنشئفة
مخير ان شاء تركه وإن شاء تملكه باعطاء ثمن البناء وقيمة الزيادة. وإن كان المشتري قد
احدث على العقار المشفوع بناء أو غرس فيه اشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركه وإن
شاء تملك المشفوع باعطاء ثمنه وقيمة الابنية والاشجار وليس له ان يجبر المشتري على
قلع الابنية أو الاشجار

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب العاشر

في انواع الشركات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

المقدمة

في بيان بعض اصطلاحات فقهية

﴿مادة ١٠٤٥﴾ الشركة في الاصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشي وامتيازهم
يو لكن تستعمل ايضا عرفا واصطلاحا في معنى عقد الشركة الذي هو سبب لهذا
الاختصاص. فنقسم الشركة بناء على هذا قسمين

الاول شركة الملك

ونحصل بسبب من اسباب التملك كالاشتراء والانتهاج

الثاني شركة العقد

ونحصل بالاجاب والقبول بين الشركاء وتأتي تفصيلات القسمين في بابها المخصوص
وسوى هذين القسمين شركة الاباحة وهي كون العامة مشتركين في صلاحية التملك
بالاخذ والاحراز للاشياء المباحة التي ليست في الاصل ملكا لاحد كالماء

﴿مادة ١٠٤٦﴾ القسمة عبارة عن التقسيم تعريفيها وتفصيلها يأتي في بابها المخصوص

﴿مادة ١٠٤٧﴾ الحائط عبارة عن الجدار والطلبة والحجبت (وهو ما يعمل من

الاغصان) جمعه حيطان

﴿مادة ١٠٤٨﴾ المارة كالعامية عبارة عن المارين والعابرين في الطريق العام

﴿مادة ١٠٤٩﴾ القناة بفتح القاف مجرى الماء تحت الارض قسطلا او سياقا

تجمع على قنوات

﴿مادة ١٠٥٠﴾ المسناة بهم مضمونة وسين مفتوحة ونون مشددة الحد والسد

يبني في وجه الماموحافات فوهات الماء جمعها مسنيات

- ❖ مادة ١٠٥١ ❖ الاحياء عبارة عن التعبير وجعل الاراضي صالحة للزراعة
- ❖ مادة ١٠٥٢ ❖ التجبير وضع الاحجار وغيرها في اطراف الاراضي من واحد لاجل ان لا يضع آخريده عليها
- ❖ مادة ١٠٥٣ ❖ الاتفاق عبارة عن صرف المال وخرجه
- ❖ مادة ١٠٥٤ ❖ النفقة الدرام والراذ والخيرة التي تصرف في الحوائج والتعيش
- ❖ مادة ١٠٥٥ ❖ التقبل تعهد العمل والتزامه
- ❖ مادة ١٠٥٦ ❖ المفاوضات عاقدا شركة المفاوضة
- ❖ مادة ١٠٥٧ ❖ رأس المال عبارة عن الصرماية
- ❖ مادة ١٠٥٨ ❖ الربح عبارة عن الكسب
- ❖ مادة ١٠٥٩ ❖ الايضاع اعطاء شخص آخر رأس مال على كون الربح تمامًا عائدًا له فرأس المال البضاعة والمعطي المضع والآخذ المستضع

الباب الاول

في بيان شركة الملك ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في تعريف شركة الملك وتقسيمها

❖ مادة ١٠٦٠ ❖ شركة الملك هي كون الشيء مشتركًا بين اثنين فأكثري مخصوصًا بهما بسبب من اسباب الملك كاشتراء وانهاب وقبول وصية وتوارث او بمخاط اموالهم او اختلاطها في صورة لا تقبل التمييز والتفريق كأن يشتري اثنان مثلاً مالاً او بهما واحد او يوصي لهما ويقبلا او يرثا فيصير ذلك مشتركًا بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك اذا خلط اثنان بعض ذخيرتهما ببعضها او انخرقت عدولهما بوجه ما فاختلفت ذخيرتهما الاثنين فتصير هذه الذخيرة المخلوطة او المختلطة بين الاثنين مالاً مشتركاً

❖ مادة ١٠٦١ ❖ فلو كان لرجل دينار ولاخر من جنسه ديناران فاختلف دينار الرجل بهما بحيث لا يقبل التمييز ثم ضاع اثنان منها وبقي واحد يكون الباقي بينهما مشتركاً مثلاً ثلثاه لصاحب الدينارين وثلثه لصاحب الدينار

- ﴿ مادة ١٠٦٢ ﴾ شركة الملك تنقسم قسمين اختياري وجبري
 ﴿ مادة ١٠٦٣ ﴾ الشركة الاختيارية الاشتراك الحاصل بفعل المشاركين كالاشتراك
 الحاصل في صورة الاشتراء والانتهاج وقبول الوصية وبخط الاموال كما تحرر قبل
 ﴿ مادة ١٠٦٤ ﴾ الشركة الجبرية الاشتراك الحاصل بغير فعل المشاركين
 كالاشتراك الحاصل في صورتي التوارث واختلاط المالكين
 ﴿ مادة ١٠٦٥ ﴾ اشتراك الودعاء المتعدددين في حفظ الوديعة من قبيل الشركة
 الاختيارية اما اذا هبت الريح والتمتدحبة احد في دار بين جماعة فشركة اصحاب الدار
 في حفظ هذه الحجة نصير من قبيل الشركة الجبرية
 ﴿ مادة ١٠٦٦ ﴾ شركة الملك تنقسم ايضاً قسمين شركة عين وشركة دين
 ﴿ مادة ١٠٦٧ ﴾ شركة العين الاشتراك في المال المعين والموجود كاشتراك
 اثنين شائعاً في شاة او في قطيع غنم
 ﴿ مادة ١٠٦٨ ﴾ شركة الدين الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين في قدر
 كذا غرساً في ذمة انسان

الفصل الثاني

في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة

- ﴿ مادة ١٠٦٩ ﴾ كيفما يتصرف صاحب الملك المستغل في ملكه يتصرف ايضاً في
 الملك المشترك اصحابه بالاتفاق كذلك
 ﴿ مادة ١٠٧٠ ﴾ يسوغ لاصحاب الدار المشتركة ان يسكوا فيها جميعاً لكن اذا
 ادخل احد من اجنبيا الى تلك الدار فلا آخر منعه
 ﴿ مادة ١٠٧١ ﴾ يجوز لاحد اصحاب الحصص التصرف مستقلاً في الملك المشترك
 بأذن الآخر لكن لا يجوز له ان يتصرف تصرفاً مضرّاً بالشريك
 ﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ ليس لاحد الشريكين ان يجبر الآخر بقوله اشتري حصتي او
 يعني حصتك غير ان المحل المشترك بينهما ان كان قابل القسمة والشريك ليس بفائب
 بقسم وان كان غير قابل للقسمة فلها التهاين كما تأتي تفصيلاته في الباب الثاني
 ﴿ مادة ١٠٧٣ ﴾ الاموال المشتركة شركة الملك تنقسم حاصلاتها بين اصحابها على
 قدر حصصهم فاذا شرط احد الشريكين في الحيوان المشترك شيئاً زاداً على حصصه من

لبن ذلك الحيوان او تناجه فلا يصح

﴿مادة ١٠٧٤﴾ الاولاد في الملكية تنبع الام مثلا اذا كان لواحد حصان فعلا على فرس اشئ لا آخر فاللواحق الحاصل لصاحب الفرس الاثنى كذلك اذا كان لواحد حمام ذكر ولا آخر اثنى فالفراخ الحاصلة منها لصاحب الاشئ

﴿مادة ١٠٧٥﴾ كل واحد من الشركاء في شركة الملك اجنبي في حصة الآخر ليس واحد وكيلًا عن الآخر فلا يجوز تصرف احدهما في حصة الآخر بدون اذنه لكن كل واحد من اصحاب الدار المشتركة يعتبر صاحب ملك مخصوص على وجه الكمال في السكنى وفي الاحوال التابعة لها كاللدخول والمخرج مثلاً احد الشريكين في البرذون اذا اعاره او آجره بدون اذن الآخر وتلف في يد المستعير او المستأجر فهذا الآخر ان يضمنه حصته كذلك اذا ركب احدهما البرذون المشترك او حمله بلا اذن يكون ضامناً حصته الآخر وكذا اذا استعملته مدة فصار موزولاً ونقصت قيمته يكون ضامناً نقصان قيمة حصته لهما احد الشريكين اذا سكن مدة في الدار بدون اذن الآخر فهو سائر في ملك نفسه فهذه الجهة لا يلزمه اعطاء اجرة لاجل حصة شريكه ولا يلزمه ايضاً ضمان لو احترقت هذه الدار بلا تعد

﴿مادة ١٠٧٦﴾ وبزراعة احد الشركاء في الاراضي المشتركة لاصلاحه للآخر في طلب حصته من الحاصلات على عادة البلدة مثل ثلث اوريد لكن اذا قصت الارض بزراعته فله ان يضمن الشريك الزارع قيمة نقصان حصته

﴿مادة ١٠٧٧﴾ احد الشريكين اذا آجر لآخر المال المشترك وقبض الاجرة يعطى الآخر حصته منها

﴿مادة ١٠٧٨﴾ يسوغ للحاضر ان يبتفع بقدر حصته من الملك المشترك في حال غيبة الشريك الآخر اذا وجد رضاه دلالة على الوجه الاتي بيانه

﴿مادة ١٠٧٩﴾ انتفاع الحاضر بالملك المشترك بوجه لا يضر الغائب بعد رضى من الغائب

﴿مادة ١٠٨٠﴾ حيث لا يوجد من الغائب رضى دلالة على الانتفاع بالملك المشترك المختلف باستعمال المستعمل لا يجوز فلا يجوز لبس الالبسة المشتركة في غياب احد الشريكين وكذا لا يجوز ركوب البرذون المشترك في غيبة احد الشريكين اما في الاشياء التي لا تختلف باختلاف المستعمل مثل تحميل وحرق فله استعماله بقدر حصته

كالو غاب أحد الشريكين في الحادم المشترك فللمحاضر استخدام في نوبته
 * مادة ١٠٨١ * السكنى في الدار لا تختلف باختلاف المستعمل بناء عليه إذا غاب
 أحد الشريكين في الدار المشتركة مناصفة فسكن الآخر ستة أشهر وترك ستة أشهر فأنه
 يجوز له الانتفاع على هذا الوجه لكن إذا كانت عيال كثيرة نصير من قبيل المختلف
 باختلاف المستعمل وفي ذلك لا يوجد رضى الغائب دلالة

* مادة ١٠٨٢ * لا يجوز للمحاضر أن يسكن في حصة الغائب في الدار المشتركة إذا
 كانت الحصص مفرزة ومقسومة لكن إذا خيف خرابها من عدم السكنى فالحاكم يؤجر هذه
 الحصة المفرزة ويحفظ أجرها للغائب

* مادة ١٠٨٣ * المهايأة إنما تعتبر وتجري بعد الخصومة فإذا سكن أحد الشريكين
 في جميع الدار المشتركة مدة مستقلة ولم يدفع أجره حصة الآخر فلا يسوغ لشريكه أن
 يقول له أما إن تدفع لي أجره حصتي عن المدة وأما إن أسكن أنا بقدر ما سكنت وإنما له
 القسمة إذا كانت الدار قابلة للقسمة إن أراد أو تعتبر المهايأة من بعد ذلك إن أراد لكن
 إذا غاب أحد الشريكين فسكن المحاضر في الدار المشتركة مدة كما مريانه أنا ثم حضر
 الغائب يسوغ له أن يسكن فيها بقدر تلك المدة

* مادة ١٠٨٤ * أحد الشريكين المحاضر إذا أجر الدار المشتركة فاخذ من
 أجرها حصة وحفظ حصة الغائب جار وحين حضور الغائب يأخذ حصته منه

* مادة ١٠٨٥ * يجوز لأحد الشريكين في الأراضي المشتركة أن يزرع كامل
 الأرض عند غيبة الشريك الآخر إذا علم أن الزراعة تنفعها ولا توجب نقصانها وعند
 حضور الغائب يزرع تلك الأراضي بقدر المدة التي زرعتها الآخر وإذا علم أن ترك زراعة
 الأراضي نافع لما يؤدى إلى قوتها وزراعتها توجب نقصانها فتحثه لا يوجد إذن الغائب
 دلالة في زراعتها بناء عليه فالشريك المحاضر يزرع من تلك الأراضي مقدار حصته مثلاً
 إذا كانت مشتركة مناصفة يزرع نصفه وفي السنة الآتية إذا أراد الزراعة كذلك يزرع
 هذا النصف والآخر فلا يسوغ له أن يزرع في سنة هذا الطرف وفي السنة الثانية الطرف
 الآخر فلو زرع كامل الأراضي فيكون للغائب عند حضوره أن يضمه نقصان حصته من
 الأرض وهذه التفصيلات السابقة في تقدير عدم مراجعة المحاضر الحاكم في ذلك أما عند
 مراجعة المحاضر الحاكم فعلى كل حال لاجل عدم ضياع العشر أو الخراج يأذن له الحاكم
 بزراعة كامل الأرض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره دعوى نقصان الأرض

﴿ مادة ١٠٨٦ ﴾ اذا غاب أحد الشريكين في البستان المشترك يكون الآخر قائماً على ذلك البستان وعند ادراك الثمرة يأخذ حصته منها وله أيضاً بيع حصة الغائب وحفظ ثمنها لكن يكون الغائب عند حضوره مخيراً ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن المحفوظ وان شاء لم يجز وضمنه حصته

﴿ مادة ١٠٨٧ ﴾ حصة أحد الشريكين في حكم الوديعة في يد الآخر فاذا اودع احدهما المال المشترك بدون اذن فتلف يكون ضامناً حصة شريكه راجع مادة ٢٩٠

﴿ مادة ١٠٨٨ ﴾ أحد الشريكين ان شاء باع حصته من شريكه وان شاء باعها من اجنبي بدون اذن شريكه راجع مادة ٢١٥ لكن في صور خلط الاموال واختلاطها التي ييناها في الفصل الاول لا يسوغ لاحد الشريكين في الاموال المخلوطة او المختلطة ان يبيع حصته الى آخر بدون اذن شريكه

﴿ مادة ١٠٨٩ ﴾ بعض الورثة اذا بذر الحبوب المشتركة بأذن الكبار او وصي الصغار في الاراضي الموروثة تصير جملة المحاصلات مشتركة بينهم ولو بذر احدهم حبوب نفسه فالمحاصلات له خاصة لكن يكون ضامناً لبقية الورثة حصة نقصان الارض بزراعته راجع مادة ٢٠٧

﴿ مادة ١٠٩٠ ﴾ اذا اخذ أحد الورثة مبلغاً من الدراهم من التركة قبل القسمة بدون اذن الآخرين وعمل فيه وخسر تكون الخسارة عائدة عليه كما اذا ربح فلا يسوغ لبقية الورثة طلب حصة منه

الفصل الثالث

في بيان الديون المشتركة

﴿ مادة ١٠٩١ ﴾ اذا كان لاثنتين او اكثر في ذمة واحد دين ناشئ من سبب واحد فهو دين مشترك شركة بينهم واذا لم يكن سببه متحداً فليس بدين مشترك كما يظهر ويضع في المواد الآتية

﴿ مادة ١٠٩٢ ﴾ كما ان اعيان مال المتوفى المتروكة مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذي له في ذمة شخص مشتركاً بينهم على حسب حصصهم

﴿ مادة ١٠٩٣ ﴾ من ائلف مالاً مشتركاً لاثنتين او اكثر فبلغ الضمان يكون مشتركاً بين اصحاب ذلك المال

﴿مادة ١٠٩٤﴾ إذا افترض شخصان مبلغاً مشتركاً بينهما لا يخرج صار الدين الذي في ذمة هذا المستفرض مشتركاً بينهما أما إذا افترض اثنان إلى آخر دراهم على طريق الانفراد كل على حدة فلا يكون الدين للذي في ذمة المستفرض مشتركاً بين الاثنين بل كل واحد دائن على حدة

﴿مادة ١٠٩٥﴾ إذا بيع مال مشترك بصفقة واحدة ولم يذكر حين البيع حصة كل واحد من الشركاء فالدين الذي في ذمة المشتري من ذلك دين مشترك ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء أو نعين نوعها كأن يقال مثلاً حصة أحدها كذا وحصة الآخر كذا دراهم أو حصة أحدها كذا خالصة وحصة الآخر كذا مغشوشة مع تفريق الحصص وتمييزها صار كل واحد دائناً على حدة ولا يكون ثمن المبيع مشتركاً بين البائعين كذلك لو باع أحدهما حصة شائعة إلى رجل فباع الآخر حصة إلى هذا الرجل فكل واحد منهما دائن ولا اشتراك في ثمن المبيع

﴿مادة ١٠٩٦﴾ إذا باع اثنان مالهما بصفقة واحدة إلى رجل مثلاً كل واحد حصان وللآخر فرس فباعهما معاً بكذا غروش يكون المبلغ المذكور ديناً واحد مشتركاً بين البائعين وإن تفرق كل واحد منهما ثمناً معلوماً صار كل واحد منهما دائناً على حدة ولا يكون ثمن الحيوانين ديناً مشتركاً كذلك لو باع اثنان مالهما الآخر كل على حدة فثمن المبيع لا يكونان ديناً مشتركاً بل كل منهما دائن مستقل

﴿مادة ١٠٩٧﴾ إذا أدى اثنان دين رجل بسبب كفالتها فإن إدياءه من مال مشترك بينهما فالمطلوب من المكفول دين مشترك

﴿مادة ١٠٩٨﴾ رجل امرأتين بتأدية دينه كذا غروش فإدياءه فإن كان من مال مشترك بينهما فالبطلان من الأمر يكون ديناً مشتركاً وإن كان ما إدياءه من الدراهم ليس بمشترك ولكن دفعاً ذلك معاً فمجرد هذا الدفع لا يكون مطلوباً منه ديناً مشتركاً

﴿مادة ١٠٩٩﴾ إذا كان الدين غير مشترك فكل واحد من الدائنين يستوفي دينه من المدينين على حدة وما يفيضه كل واحد بحسب من دينه ليس للدائن الآخر أن يأخذ منه حصة

﴿مادة ١١٠٠﴾ وإن كان الدين مشتركاً فكل واحد من الدائنين له طلب حصته من المدينين وفي غيبة أحد الدائنين عند مراجعة الدائن الآخر الحاكم وطلب حصته من المدينين بإمر الحاكم ذلك المدينون بأداء حصته

﴿مادة ١١.١﴾ ما يقبضه كل واحد من الدائنين من الدين المشترك يكون مشتركاً بينهما وللشريك الآخر أخذ حصته منه ولا يسوغ للقباض أن يخص به وحده
 ﴿مادة ١١.٢﴾ إذا قبض أحد الدائنين من الدين المشترك حصته واستهلكها فلشريكه أن يضمه حصته منها مثلاً مبلغ ألف قرش دين مشترك بين اثنين مناصفة فقبض أحدهما من المديون خمسمائة واستهلكها فللدائن الآخر أن يضمه مائتين وخمسين وخمسمائة تبقى بين الاثنين مشتركة

﴿مادة ١١.٣﴾ أحد الشريكين في الدين المشترك إذا اشترى بمحضه متاعاً من المديون ولم يقبض منه شيئاً فلا يكون الدائن الآخر شريكاً في ذلك المتاع. لكن له أن يضمه حصته من ثمن ذلك المتاع وإن اتفقا على كون المتاع مشتركاً بينهما كان كذلك
 ﴿مادة ١١.٤﴾ إذا صالح أحد الشريكين في الدين المشترك المديون على حقه منه على اثواب بز وقبضها فهو مخير أن شاء أعطى شريكه مقدار ما أصاب حصته من الاثواب وإن شاء أعطاه مقدار حصته من الحق الذي تركه

﴿مادة ١١.٥﴾ أحد الدائنين إذا قبض كامل الدين المشترك أو بعضه أو اشترى بمحضه متاعاً أو صالح المديون على مال بقدر حصته فالدائن الآخر مخير في جميع الصور أن شاء أجاز معاملته شريكه وأخذ حصته منه كما سبق اتفاقاً وإن شاء لم يجز ويطلب حصته من المديون وإن هلك الدين عند المديون يرجع الدائن على القابض وعدم أجازة قبل لا يكون مانعاً من الرجوع

﴿مادة ١١.٦﴾ أحد الدائنين إذا قبض حصته من الدين المشترك من المديون وتلفت في يده بدون تعدي منه لا يضمن حصة شريكه من هذا المقبوض لكن يكون قد استوفى حصة نفسه والدين الباقي عند المديون يكون عائد إلى شريكه

﴿مادة ١١.٧﴾ إذا استأجر أحد الشركاء المديون بمقابلة حصته من الدين المشترك فلأخر أن يضمن شريكه مقدار ما أصاب حصته من الأجرة

﴿مادة ١١.٨﴾ أحد الشريكين الدائنين إذا أخذ من المديون رهناً في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته مثلاً مقدار الدين المشترك مناصفة ألف فأخذ أحد الدائنين رهناً لأجل حصته التي هي خمسمائة وهلك في يده فقد سقط نصف الدين فللدائن الآخر أن يضمه المائتين والخمسين العائدة لخصته
 ﴿مادة ١١.٩﴾ إذا أحد الدائنين أخذ كميلاً من المديون بمحضه من الدين المشترك

او احواله بها على آخر فللدائن الآخر ان يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكيل او الحال عليه
 * مادة ١١١٠ * اذا وهب احد الدائنين المديون حصته من الدين المشترك او
 ابرأ ذمته منها فبنته او ابرأه صحيح ولا يكون ضماناً حصه شريكه من هذا الخصوص
 * مادة ١١١١ * اذا اتلف احد الدائنين في الدين المشترك مال المديون ونقصا
 بحصته ضماناً فلشريكه اخذ حصته منه لكن اذا كان عند احد الدائنين للمديون دين خاص
 سابق على الدين المشترك ثم حصلت المقاصة بحصته من الدين المشترك فليس لشريكه ان
 يضمه حصته

* مادة ١١١٢ * ليس لاحد الدائنين ان يوجب الدين المشترك بلا اذن الآخر

لاحقه

* مادة ١١١٣ * اذا باع واحد مالا الى اثنين بطالب كل واحد بحصته على حدة
 ما لم يكن احد المشترين كفيلاً للآخر لا يطالب بدينه

الباب الثاني

في بيان القسمة وتشمل على تسعة فصول

الفصل الاول

في تعريف النسبة وتقسيمها

* مادة ١١١٤ * القسمة هي تعيين الحصة الشائعة . يعني افراز الحصص بعضها من
 بعض بمقياس ما كالذراع والوزن والكيل

* مادة ١١١٥ * النسبة تكون على وجهين . اما جمع الحصص الشائعة في كل
 فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها . مثلاً قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاث
 عشر ويقال لها قسمة الجمع . واما تعيين الحصص الشائعة في العين الواحدة المشتركة في
 اقسامها مثل قسمة عرصة بين اثنين يقال لها قسمة تفريق وقسمة فرد

* مادة ١١١٦ * والنسبة من جهة افراز ومن جهة مبادلة . مثلاً اذا كان كيل
 حنطة مشتركاً بين اثنين مناصفة فكل حبة منه لكل واحد نصبتها فقسمتها قسمين من قبيل
 قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الآخر يكون كل واحد منهما افراز
 نصف حصته وبادل بالنصف الآخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصة مشتركة

مناصفة بين اثنين حالة كون كل جزء منها لكل واحد نصفه فقسمتها قسمة بين اثنين قسمة
تفريق وباعطاء كل واحد منها قسماً يكون كل واحد افرز نصف حصته وبادل شريكه
بالنصف الآخر بنصف حصته

﴿ مادة ١١١٧ ﴾ جهة الافراز في المثليات راجحة . بناء عليه كل واحد من
الشريكين في المثليات له اخذ حصته في غيبة الآخر بدون اذنه لكن لانتم القسمة ما لم
نسلم حصة الغائب اليه ولو تلقت حصة الغائب قبل التسليم تكون الحصة التي قبضها
شريكه مشتركة بينهما

﴿ مادة ١١١٨ ﴾ جهة المبادلة في القيمات راجحة ونجوز المبادلة بالتراضي او بحكم
القاضي فالاعيان المشتركة من غير المثليات لا يجوز لاحد الشريكين اخذ حصته منها في
غيبة الآخر بدون اذنه

﴿ مادة ١١١٩ ﴾ المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض
كلها مثليات . لكن الاواني المختلفة باختلاف الصنعة والموزونات المتفاوتة قيمة وكذلك
المحطة المختلطة بالشعير وكل جنس مثلي خلط بخلاف جنسه في صورة لا يقبل التفريق
والتمييز قيمي . والدرعيات ايضاً قيمة لكن الجنس الواحد من الجوخ والبطائن من اعمال
الفابريكات التي تباع على ذراعها بكذا قرشاً ولا يوجد التفاوت في افرادها مثلي
والحيوانات والعدديات المتفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القسمة مثل البطيخ
الاخضر والاصفر قيمة وكتب الخط قيمة وكتب الطبع مثلية حيث كانت متماثلة

﴿ مادة ١١٢٠ ﴾ يتقسم كل من قسمة الجمع وقسمة التفرق الى نوعين قسمة الرضاء
وقسمة القضاء

﴿ مادة ١١٢١ ﴾ قسمة الرضى القسمة التي تجري بين المتقاسمين في الملك المشترك
بالتراضي او برضى الكل عند القاضي

﴿ مادة ١١٢٢ ﴾ قسمة القضاء تقسم القاضي الملك المشترك جبراً وحكماً بطلب
بعض المقسوم لهم

الفصل الثاني

في بيان شرائط القسمة

﴿ مادة ١١٢٣ ﴾ كون المقسوم عيناً شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل

النقص . مثلاً اذا كان للمنفوق ديون في ذمة اشخاص متعددين واقتسمها الورثة على ان
ما في ذمة فلان من الدين لفلان التوارث وما في ذمة فلان من لفلان التوارث لا يصح
وبغية هذه الصورة مها حصة احد الورثة بشاركة فيه التوارث الآخر (انظر الى الفصل
الثالث من الباب الاول

﴿ مادة ١١٢٤ ﴾ لانص القسمة الا بافراز الحصص وتبزيها . مثلاً اذا قال احد
اصحاب الضعة المشتركة من الحصة للآخر خذ انت ذلك الطرف من الضعة ولكن
هذا الطرف لي لا يكون قسمة

﴿ مادة ١١٢٥ ﴾ شرط المقصود كونه تلك الشراكة حين القسمة فاذا ظهر مستحق
للمقصود بعد القسمة بطلت . وكذا اذا ظهر مستحق لجزء شائع منه كصفه وثلاثه بطلت
القسمة ويلزم تكرار قسمة . كذلك اذا ظهر مستحق لمجموع حصة بطلت القسمة والباقي
مشترك بين اصحاب الحصص وان ظهر مستحق لمقدار معين في حصة او لجزء شائع منها
فصاحب الحصة مخير ان شاء فسخ القسمة وان شاء لم يفسخ ويرجع بمقدار نقصان حصته على
صاحب الحصة الاخرى . مثلاً عرصة مائة وستون ذراعاً بعد ان قسمت بين اثنين
مناصبة اذا ظهر مستحق لنصف حصة فصاحب الحصة ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع
بربع حصته على شريكه يعني يأخذ من حصته محل عشرين ذراعاً ولو ظهر مستحق للمقدار
معين من كلتا الحصصين فان كان على التساوي لا تنفع القسمة وان كان في حصة اكثر من
الاخرى فالاعتبار انما هو مقدار الزيادة ويكون كأنما ظهر مستحق للمقدار معين في حصة
واحدة ومن اصاب حصته اكثرية الاستحقاق يكون مخيراً كما مر ان شاء فسخ القسمة وان
شاء رجع على شريكه بمقدار النقصان

﴿ مادة ١١٢٦ ﴾ قسمة النضولي موقوفة على الاجازة قولاً او فعلاً . مثلاً اذا قسم
واحد المال المشترك بنفسه لانه لا تكون القسمة جائزة لكن اصحابه ان اجازوا قولاً بان
قالوا احسنت او تصرفوا بالحصص المنزلة تصرف الملاك يعني بوجه من لوازم التملك
كبيع وإيجار فالقسمة صحيحة نافذة .

﴿ مادة ١١٢٧ ﴾ كون القسمة عادلة يعني تعديل الحصص بحسب الاستحقاق
وعلم نقصاتها فاحشاً لازم . فدعوى الغبن الناجم في القسمة تسمع لكن بعد اقرار
المقصود لم باستيفاء الحق اذا ادعى الغبن لا تسمع دعواه

﴿ مادة ١١٢٨ ﴾ يشترط في قسمة التراضي رضي كل واحد من المتقاسمين بناء عليه

إذا غاب أحدكم لا تصح قسمة الرضى. وإذا كان في جملتهم صغير فوليه أو وصيه قائم مقامه وإن لم يكن للصغير ولي ولا وصي كان موقوفاً على أمر الحاكم فينصب له وصي من طرف الحاكم وتصدر القسمة بمعرفته

❖ مادة ١١٢٩ ❖ الطلب في قسمة القضاء شرط فلا تصح القسمة جبراً من الحاكم إلا بطلب أحد اصحاب الحصص

❖ مادة ١١٣٠ ❖ إذا طلب أحد اصحاب الحصص القسمة وامتنع الآخر فعلى ما سيبين في الفصل الثالث والرابع أن كان المال المشترك قابلاً للقسمة بقسمة الحاكم جبراً وإلا فلا يقسمه

❖ مادة ١١٣١ ❖ قابل القسمة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تنوت المنفعة المقصودة من ذلك المال بالقسمة

الفصل الثالث

في بيان قسمة الجميع

❖ مادة ١١٣٢ ❖ تجري قسمة القضاء في الاعيان المشتركة المتحدة الجنس يعني أن الحاكم يطلب أحد الشركاء يقسم سواهم كان ذلك من المثليات أو القيمات

❖ مادة ١١٣٣ ❖ لعدم الفرق والتفاوت بين افراد المثليات المتحدة الجنس فقسمتها مع كونها غير مضرة بأحد الشركاء يكون كل واحد استوفى حقه وحصل على تملكه ملكه بها كالأموال كان مقدار حصة مشتركة بين اثنين ففي قسمة ذلك بينهما على حسب الحصص واستيفاء كل ما أصاب حصته من المحطة يكون مالاً لها مستقلاً ومن هذا القيل سبيكة ذهب كذا درهماً أو سبيكة فضة كذا أوقية أو قطعة نحاس أو حديد كذا وزناً أو مقدار كذا من ثوب جوخ منجد الجنس أو كذا ثوب بزاو عدد كذا من البيض

❖ مادة ١١٣٤ ❖ القيمات المتحدة الجنس وإن وجد فرق وتفاوت بين افرادها لكن بحسب كونه جزئياً صار كأن لم يكن وعدت قابلة للقسمة أيضاً على ما مر مثلاً خمسمائة شاة مشتركة بين اثنين إذا قسمت نصفين فكانتا أخذ كل واحد منها عين حق ومن هذا القيل أيضاً مائة جمل ومائة بقرة

❖ مادة ١١٣٥ ❖ لا تجري قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعني في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواهم كانت من المثليات أو من القيمات يعني لا يسوغ للحاكم أن

يقتسمها قسمة جمع جبراً بطلب أحد الشركاء مثلاً بان يعطي الى أحد الشركاء مقدار كذا حصة وفي مقابلته الى آخر مقدار كذا شعيراً او الى أحدهم غنماً وفي مقابلته الى آخر مقدار كذا ابلاً او بقرّاً او الى واحد شيئاً الى آخر سرجاً او الى أحدهما داراً الى آخر دكاناً او ضيعة بطريق قسمة القضاء لا يجوز اما اعطاء ثم ذلك على الوجه المشرح حال كونه بالتراضي بينهم قسمة رضى فانه يجوز

﴿ مادة ١١٢٦ ﴾ الاواني المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس معدن واحد تعد مختلفة الجنس

﴿ مادة ١١٢٧ ﴾ الحلي وكبار اللؤلؤ والجواهر ايضاً من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذي لا تفاوت في قيمته بين افراده والحجار الالماس الصغيرة فانها تعد متحدة الجنس

﴿ مادة ١١٢٨ ﴾ الدور المتعددة والدكاكين والضيايع ايضاً مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلاً بان يعطي الى أحد الشركاء من الدور المتعددة واحدة الى الآخر اخرى بطريق قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الآتي

الفصل الرابع

في بيان قسمة التفريق

﴿ مادة ١١٢٩ ﴾ تفريق العين المشتركة وتبعضها ان لم يكن مضرّاً بأحد الشركاء فهي قابلة للقسمة مثلاً لو قسمت عرصة وفي كل قسم منها نشأ الابنية ونغرس الاشجار وتحفر الآبار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من العرصة تكون باقية كذلك دار فيها منزلان واحد للرجال والآخر للحرم ففي تفريقها وتقسيمها الى دارين لا نفوت منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلاً بناء عليه قسمة القضاء فنجري في العرصة والمنزل يعني أحد الشركاء اذا طلب القسمة وامتنع الآخر فالحاكم يقسم ذلك جبراً

﴿ مادة ١١٤٠ ﴾ اذا كان تبعض العين المشتركة وتفريقها نافعاً لبعض الشركاء ومضرّاً بالآخر يعني انه نفوت للنفعة المقصودة فاذا كان الطالب للقسمة المتنع فالحاكم يقسمها حكماً مثلاً اذا كان أحد الشريكين في الدار حصته قليلة لا يتنفع بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثير يطلب قسمتها فالحاكم يقسمها قضاء

﴿مادة ١١٤١﴾ لا تجري قسمة القضاء في العين المشتركة التي تبعضها وقسمتها
تضر بكل واحد من الشركاء. مثلاً الطاحونة اذا قسمت فلا تستعمل طاحونة فن هذا
الوجه تنوت المنفعة المقصودة فلا يسوغ للحاكم قسمتها بطلب احد الشركاء وحده اما
بالتراضي فتقسم وكذلك الحمام والبئر والقناة والبيت الصغير والمحاط بين الدارين ايضاً
وكل ما كان محتاجاً الى الكسر والقطع من العروض فهو من هذا القليل كالحيوان
والسرج والعجلة والحجة وحجر الخاتم لا تجري قسمة القضاء في واحد منها

﴿مادة ١١٤٢﴾ كانه لا يجوز تقسيم اوراق الكتاب المشترك كذلك لا يجوز
ايضاً تقسيم الكتاب المتعدد الاجزاء او المجلود جلد اجلداً

﴿مادة ١١٤٣﴾ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فأكثر وليس لغيرهم فيه
حق اصلاً حين طلب احدهم قسمة وامتناع الآخر ان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد
طريق يقسم والا فلا يقسم جبراً. الا اذا كان لكل واحد طريق ومنفذ غيره فانه في
ذلك الحال يقسم

﴿مادة ١١٤٤﴾ المسيل المشترك ايضاً كالطريق المشترك اي اذا طلب احدها
القسمة وامتنع الآخر فان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد مجرى لمائه او يتخذ كل مسيلاً
في محل غيره يقسم والا فلا

﴿مادة ١١٤٥﴾ كانه يجوز ان يبيع شخص طريقه الملك على ان يبقى له حق
المرور يجوز ايضاً ان يتقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على ان تكون رقة الطريق
المشترك يعني ملكيته لاحدهما وللثاني حق المرور فقط

﴿مادة ١١٤٦﴾ كما يجوز ترك المحاط الفاصل بين المحصنين مشتركاً في تقسيم
الدارين الشريكين تجوز ايضاً القسمة على جعله ملكاً لاحدهما خاصة

الفصل الخامس

في بيان كيفية القسمة

﴿مادة ١١٤٧﴾ المال المشترك ان كان من المكيلات فبالكيل او من الموزونات
فبالوزن او من العدديات فبالعدد او من الذرعات فبالذراع يصير تقسيمه

﴿مادة ١١٤٨﴾ حيث كانت العرصة والاراضي من الذرعات فتقسم بالذراع
اما ما عليها من الاشجار والابنية فيقسم بتقدير القيمة

﴿ مادة ١١٤٢ ﴾ إذا كان في قسم الدار ابنة إحدى المحصنين أغلى ثماً من
 المحصة الأخرى فإن أمكن تعديلهما بإعطاء مقدار من المهرضة فيها ولا فتعدل بالنفود
 ﴿ مادة ١١٥٠ ﴾ إذا أريد نسبة دار مشتركة بين اثنين على أن يكون فوقانيها
 لواحد ونحطانيها لآخر فيقوم الخوفاني والنحطاني وباعتبار القيمة تقسم
 ﴿ مادة ١١٥١ ﴾ ينبغي للقسم إذا أراد قسمة دار أن يصورها على ورقة ويبيع
 بالذراع عرضها ويقوم ابنيهما بعدل الحصص على أن لا يبقى تعلق لكل حصص في الأخرى
 أن أمكن وبقرز الشرب والسيل والطريق ويلقب الحصص أي بالاول والثاني والثالث
 ثم يفرع فتكون الأولى لمن خرج اسمه ابتداءً والثانية لمن خرج اسمه ثانياً والثالثة لمن خرج
 اسمه ثالثاً ويسري على هذا الترتيب إذا وجد زيادة حصص
 ﴿ مادة ١١٥٢ ﴾ التكليف الأميري أن كانت لأجل محافظة النفوس فتقسم على
 عدد الرؤوس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان وإن كانت لمحافظة الأملاك
 فتقسم على مقدار الملك لأن الغرم بالغنم كما ذكر في مادة ٨٧

الفصل السادس

في بيان الخيارات

﴿ مادة ١٢٥٤ ﴾ كما يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في البيع
 كذلك يكون أيضاً في تقسيم الأجناس المختلفة مثلاً إذا قسم المالك المختار بالتراضي
 بين الشركاء على أن يكون لواحد كذا مقدار حصة ولا آخر كذا مقدار لشرعير ولا آخر كذا
 غنماً ولا آخر في مقابل كذا رأس بقرة فإن شرط الخيار أحدهم إلى أيام معلومة ففي هذه المدة
 أن شاء قبل النسبة وإن شاء فسخ وإن كان أحدهم لم ير المال المقسوم يمكن مخيراً وإن
 ظهرت حصص أحدهم معينة فإن شاء قبل وإن شاء رد

﴿ مادة ١١٥٤ ﴾ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون أيضاً في قسمة التسيبات
 المتحدة الجنس. مثلاً إذا قسمت ما متشعبة مشتركة بين أصحابها على قدر الحصص أن كان
 أحدهم شرط الخيار إلى كذا أياماً ففي هذه المدة يكون مخيراً بين القبول وعدمه وإن كان
 لم ير الغنم فحين يراها يكون مخيراً كذلك وإن ظهر عيب فقدم في الغنم التي أصابت حصص
 أحدهم فذلك يكون مخيراً أن شاء قبلها وإن شاء ردّها

﴿ مادة ١١٥٥ ﴾ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة التسيبات المتحدة الجنس

لكن يكون فيها خيار العيب مثلاً صبرة حنطة مشتركة بين اثنين فاقسمها على ان
الخيار الى كذا يوماً لا يكون الشرط معتبراً واحد الشريكين اذا لم ير الحنطة فحين
رويتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصبرة والاخر من اسفلها فظهر
اسفلها معيباً فصاحبه مخير ان شاء قبل وان شاء رد

الفصل السابع

في بيان فسخ القسمة واقلها

﴿ مادة ١١٥٦ ﴾ بانسحاب القسمة كاملاً تم القسمة

﴿ مادة ١١٥٧ ﴾ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع

﴿ مادة ١١٥٨ ﴾ في اثناء القسمة اذا خرجت قرعة الاكثر مثلاً وبقي واحد

فاراد احد اصحاب الحصص الرجوع ينظر ان كانت قسمة رضى فله الرجوع وان كانت
قسمة قضاء فلا رجوع

﴿ مادة ١١٥٩ ﴾ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها وفسخوها

فلهم ان يجعلوا المنسوم مشتركاً بينهم كما في السابق

﴿ مادة ١١٦٠ ﴾ اذا تبين الغبن الفاحش في القسمة تفسخ وتقسّم تكراراً قسمة عادلة

﴿ مادة ١١٦١ ﴾ اذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة تفسخ القسمة الا اذا

ادى الورثة الدين او ابرأهم الدائنون منه او ترك الميت مالا سوى المنسوم بقي بالدين
فعند ذلك لا تفسخ القسمة

الفصل الثامن

في بيان احكام القسمة

﴿ مادة ١١٦٢ ﴾ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلاً بعد القسمة

لا علاقة لواحد في حصة الآخر بعد وكل واحد يتصرف في حصته كيف ما يشاء على
الوجه الآتي بيانه في الباب الثالث فلو قسمت دار بين اثنين فاصاب حصه احدهم البناء
وحصة آخر العرصة الخالية يفعل بعرضه ما يشاء من حفر الآبار والسياق وانشاء
الابنية واعلائها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب الابنية منعه ولو سد عليه الهواء او الشمس

﴿ مادة ١١٦٣ ﴾ تدخل الاشجار في قسمة الاراضي من غير ذكر وكذا الاشجار

مع الابنية في تقسيم الضيعة يعني في ابي حصة وجد الاشجار والابنية تكون لصاحب
الحصة لاحاجة الى ادخالها بالتعبير العام حين النسبة كقولهم بجميع مرافقتها او بجميع
حقوقها او بالتصريح بذكرها

﴿مادة ١١٦٤﴾ الزرع والفاكة لا يدخلان في تقسيم الاراضي والضيعة الا
بصرح الذكر فان لم يذكر ابقيا مشتركين كما كانا سواء ذكر التعبير العام حين النسبة
كقولهم بجميع حقوقها ولم يذكر

﴿مادة ١١٦٥﴾ حق الطريق والمسيل في الاراضي المجاورة للفسوم داخل في
النسبة على كل حال يعني في ابي حصة وقع يكون من حقوق صاحبها سواء قبل بجميع
حقوقها حين النسبة ولم يقبل

﴿مادة ١١٦٦﴾ اذا شرط حين النسبة كون طريق الحصة او مسيلها في الحصة
الآخرى فالشرط معتبر

﴿مادة ١١٦٧﴾ اذا كان طريق حصة في حصة اخرى ولم يشترط بقاءه حين
النسبة فان كان قابل التحويل الى طرف آخر يحول. سواء قبل حين النسبة بجميع
حقوقها ولم يقل. اما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف آخر فينظر. ان
قبل حين النسبة بجميع حقوقها فالطريق داخل يبقى على حاله وان لم يذكر التعبير العام
كقولهم بجميع حقوقها تنسخ النسبة والمسيل في هذا الخصوص ايضا كالطريق بعينه

﴿مادة ١١٦٨﴾ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لصاحب دار اخرى فارادا
قسمتها ليس لصاحب الطريق ما نعتها لكنهما يتركان طريقه على حاله حين النسبة. وفي
بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضا باتفاق الثلاثة. ان كان هذا الطريق مشتركا
بينهم فتمت ايضا بقسم اثنائا بينهم وان كانت رقة الطريق لصاحبي الدار ولذلك الآخر
حق المرور فكل واحد يأخذ حقه. هكذا تقوم العرصه مع حق المرور وخالية عنه
فالفضل بين الوجهين لصاحب حق المرور والباقي لصاحب الدار. والمسيل ايضا
كالطريق يعني اذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينهما يترك
المسيل على حاله

﴿مادة ١١٦٩﴾ اذا كان في ساحة دار منزل لآخر وصاحب المنزل يمر منها
فاراد اصحاب الدار قسمتها بينهم فليس لصاحب المنزل منعهم منها لكن يتركون طريقا
بقدر عرض باب المنزل حين النسبة

﴿مادة ١١٢٠﴾ دارقسمت بين اثنين وبين القسبين حائط مشترك عليو رؤوس جذوع لاحدها ورؤسها الاخرى على حائط آخر فان شرط رفعها عن المشترك حين القسبة ترفع والا فلا ترفع وكذلك حائطين قسبين لصاحب حصه عليو رؤوس جذوع وقد خرج بالمقاسمة لصاحب المحصة الاخر حيث تقاسما على كونه ملكاً له حكمة على هذا الوجه اي ان شرط رفعها حينما تقاسما ترفع والا يبقى لها حق القرار على الحائط الملوك للآخر

﴿مادة ١١٢١﴾ اغصان الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مدلاة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعها حين القسبة فلا تقطع

﴿مادة ١١٢٢﴾ قسمت دار مشتركة لما حق المرور في طريق خاص فلكل واحد من اصحاب المحصص ان يفتح كوة وباباً الى ذلك الطريق وليس لساير اصحاب الطريق منعه

﴿مادة ١١٢٣﴾ اذا بنى احد اصحاب المحصص لنفسه في الملك المشترك القابل للقسمة بدون اذن الآخرين ثم طلب الآخرون القسمة تقسم فان اصاب ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه هدمه ورفعها

الفصل الخامس

في بيان المهايأة

﴿مادة ١١٢٤﴾ المهايأة عبارة عن قسمة المنافع

﴿مادة ١١٢٥﴾ المهايأة لا تجري في المثليات بل في القسيات ليكون الاتفانع بها ممكناً حال بقاء عينها

﴿مادة ١١٢٦﴾ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زماناً كما لو نهاياً اثنان على ان يزرعا الارض المشتركة بينهما هذا سنة والآخر سنة اخرى او على سكني الدار بالمناوبة هذا سنة والآخر سنة. النوع الثاني المهايأة مكاناً كما لو نهاياً اثنان في الاراضي المشتركة بينهما على ان يزرع احدها نصفها والآخر نصفها الآخر او في الدار المشتركة عن ان يسكن احدها في طرفها والاخر في الطرف الآخر او احدها في فوقانيها والاخر في تحانيها او في الدارين المشتركين على ان يسكن احدها في الواحدة والاخر الاخرى

﴿مادة ١١٢٧﴾ كما تجوز المهايأة في الحيوان المشترك على استعماله بالمناوبة كذلك تجوز ايضاً في الحيوانين المشتركين على ان يستعمل احدهما هذا والاخر الآخر

﴿مادة ١١٢٨﴾ المهايأة زماناً نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب المحصص في

نوبته بمبادلة بمنفعة حصه الآخر في نوبته بناء على ذلك ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مثلاً
كذا يوماً أو كذا شهراً إلزام

﴿مادة ١١٧٩﴾ المهايأة مكاناً نوع افراز فالشريكان في دار مثلاً منفعتها شائعة
يعني حالة كونها شاملة لكل جزء من اجزائها فالمهايأة تجمع منفعة احدها في قطعة من
تلك الدار ومنفعة الآخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مكاناً
﴿مادة ١١٨٠﴾ كما انه ينبغي اجراء الفرقة في المهايأة زماناً لاجل البدء يعني اي
اصحاب الحصص ينتفع اولاً كذلك في المهايأة مكاناً ينبغي تعيين لكل بالفرقة ايضاً

﴿مادة ١١٨١﴾ اذا طلب المهايأة احد اصحاب الاشياء المشتركة المتعددة
وامتنع الآخر فان كانت الاعيان المشتركة متفقة المنفعة فالمهايأة جبرية وان كانت مختلفة
المنفعة فلا جبر مثلاً داران مشتركتان طلب احد الشريكين المهايأة على ان يسكن
احدهما والاخرى للآخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما واحداً والاخر
الاخر وامتنع شريكه فالمهايأة جبرية اما لو طلب احدهما المهايأة على سكني الدار والاخر
ايجار الحمام او على سكني احدهما في الدار وزراعة آخر الاراضي فالمهايأة بالتراضي وان
تكن جائزة الا انه اذا امتنع الآخر لا يجبر عليها

﴿مادة ١١٨٢﴾ اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة
والآخر المهايأة قبل دعوى القسمة ولو لم يطلب القسمة احدهما وطلب المهايأة واحد
وامتنع الآخر يجبر على المهايأة

﴿مادة ١١٨٣﴾ اذا طلب المهايأة احد الشريكين في العين المشتركة التي لا تقبل
القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة

﴿مادة ١١٧٤﴾ كل ما ينتفع العامة باجرته من العقارات المشتركة كالسفينة
والطاحون والنفق والحمام تؤجر لاربابها وتقسم اجرهما بين اصحاب الحصص على قدر
حصصهم وان امتنع احد اصحاب الحصص عن الايجار يجبر على المهايأة لكن اذا زادت
غلها اي اجرها في نوبة احد من تلك الزيادة بين اصحاب الحصص

﴿مادة ١١٨٥﴾ كما يجوز لكل واحد من ارباب الحصص بعد المهايأة زماناً ومكاناً
ان يستعمل العقار المشترك في نوبته او القطعة التي احصت حصته بالذات يجوز له ان
يؤجر ذلك الى آخر ويأخذ الاجرة لنفسه

﴿مادة ١١٨٦﴾ بعد ان حصلت المهايأة على استيفاء المنافع ابداً اذا آجر

اصحاب الحصص في نوبتهم وكانت غلة احدى في نوبته اكثر فليس لبقية الشركاء مشاركة في الزيادة اما اذا كانت على الاستغلال من اول الامر مثلاً اذا تنابا على اخذ واحد اجرة الدار المشتركة شهراً والآخر شهراً فالزيادة مشتركة لكن اذا حصلت المهايأة على ان يأخذ احدها غلة هذه الدار والآخر غلة الدار الاخرى وكانت غلة احدى الدارين اكثر فلا يشاركه الآخر

❖ مادة ١١٨٧ ❖ لانجور المهايأة على الاعيان فلا نصح المهايأة على ثمة الاشجار المشتركة ولا على لبن الحيوانات وصوفها على ان يكون لاحد الشريكين ثمة مقدار من هذه الاشجار ولا ثمة مقدار منها او على لبن قطع من الغنم المشتركة وصوفه لواحد ولبن قطع آخر وصوفه للآخر

❖ مادة ١١٨٨ ❖ وان جاز فسخ المهايأة المحاصلة بالتراضي لاحد الشريكين لكن اذا آجر احدهما في نوبته لاخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهايأة ما لم تنتقض مدة التأجر ❖ مادة ١١٨٩ ❖ وان لم يجز لواحد من ارباب الحصص ان يفسخ المهايأة التجارية بحكم الحاكم فلكلهم فسخها بالتراضي

❖ مادة ١١٩٠ ❖ اذا اراد احد اصحاب الحصص ان يبيع حصته او يقسمها فله فسخ المهايأة اما لو اراد فسخها ليعيد المال المشترك الى حاله القديم بلا سبب فالحاكم لا يساعده على ذلك

❖ مادة ١١٩١ ❖ بموت احد اصحاب الحصص او كلهم لا تبطل المهايأة

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالمحيطان والمجيران ويشتمل على اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك

❖ مادة ١١٩٢ ❖ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق اخر به فبمع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال مثلاً سفل ملك واحد وفوقانية لاخر فلصاحب النوقاني حق القرار في النحناني ولصاحب النحناني حق السقف في النوقاني يعني يستمره من الشمس ويحفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شيئاً مضرراً للآخر ولا ان يهدم بناء نفسه

﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كان باب النوقاني والنحناني من الجادة واحداً فصاحبها
الحلين يستعملان الباب مشتركاً لا يسوغ لاحدهما ان يمنع الآخر من الدخول والخروج
﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كل من ملك محلاً صار مالكاً ما فوقه وما تحته ايضاً يعني يتصرف
في العرصه التي في ملكه بالبناء والعلو كما يشاء وسائر التصرفات كحفر ارضها واتخاذها
مخزناً وينشئها كما يشاء عمقاً او يجعلها بئراً وغير ذلك من التصرفات الملكية
﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ من احدث في داره بيتاً فليس لفان يبرز رفرافه على هواء دار
جاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء على هواء تلك الدار
﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ من امتدت اغصان شجرة بستانه الى دار جاره او بستانه فللجار ان
يكلفه تفرغ هوائه بالربط او القطع لكن اذا ادعى ان الشجرة لم تمتد في هوائه انما ظلها مضر
بزرورات بستانه لا تقطع الشجرة لان ذلك ليس من الضرر الذي يجب ازالته
﴿ مادة ١١٩٧ ﴾ لا يمنع احد من التصرف في ملكه ابداً الا اذا كان ضرره الى غيره
فاحشاً كما يأتي تفصيله في الفصل الثاني

الفصل الثاني

في حق المعاملات المجاورة

﴿ مادة ١١٩٨ ﴾ كل احد له للتعلي على حائط الملك وبناء ما يريد وليس للجار
منعه ما لم يكن ضرره فاحشاً
﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ والضرر الفاحش كل ما يمنع الحاجات الاصلية يعني المنفعة الاصلية
المقصودة من البناء كالسكنى او يضر البناء اي يجلب له وهناً يكون سبب انه دامه
﴿ مادة ١٢٠٠ ﴾ يدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان مثلاً لو اتخذ في اتصال دار دكان
حداد او طاحون فمن طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل وهن للبناء او باحداث
فرن او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لتأذي من الدخان ورائحة المعصرة
فهذا كله ضرر فاحش باي وجه كان يدفع ويزال وكذا لو كان لرجل عرصه متصله بدار
آخر فشق فيها نهراً الى طاحونه وجري الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس
جدار جاره مزبلة والقاه القمامه بضرر الجدار فلصاحب الجدار تكليفه برفع الضرر وكذلك
لو احدث رجل بيدرأ في قرب دار آخر وبجبه الغبار منه يتأذى صاحب الدار حتى
لا يطيق الاقامة فيها فله ان يكلفه رفع ضرره كما لو احدث رجل بناء مرتفعاً في قرب

يبدراً خروسة مهب ربحه فانه يكلفه رفعة للضر الفاحش كذلك لو احدث رجل دكان طباخ في سوق البزازين وكان الدخان يضر بامتنعة الجار ضرراً فاحشاً فانه يكلفه رفع ضرره وكذلك اذا كان لرجل سياق في داره فانشق ونضرر جاره من جري مائه ضرراً فاحشاً فبنائه على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق واصلاحه

﴿مادة ١٢٠﴾ منع المنافع التي ليست من الحوائج الاصلية كسد الهواء والنظارة او منع دخول الشمس ليس بضرر فاحش لكن سد الضياء بالكلية ضرر فاحش فاذا احدث رجل بناء فسد بسببه شباك بيت جاره وصار بحال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة فله ان يكلفه رفعة للضرر الفاحش لا يقال الضياء من الباب كافت لان باب البيت يحتاج الى غلقه للبرد وغيره من الاسباب وان كان لهذا المحل شباك كان فسد احدهما باحداث ذلك البناء فلا يعد ضرراً فاحشاً

﴿مادة ١٢٠٢﴾ رؤية المحل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ والبئر يعد ضرراً فاحشاً فاذا احدث رجل في داره شباكاً او بناءً مجدداً وجعل له شباكاً مطلاً على المحل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق او الفاصل بينها طريق فانه يؤمر برفع الضرر وبصير ذلك الرجل مجبوراً لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر اما ببناء حائط او وضع طيلة لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلية كما اذا عمل ساتراً من الاغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فانه يؤمر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط

محله راجع مادة ٢٢

﴿مادة ١٢٠٣﴾ اذا كان لواحد شباك فوق قامة الانسان فليس لجاره ان يكلفه سده لاحتماله يضع سلاً وينظر الى مقر نساء ذلك الجار راجع مادة ٧٤

﴿مادة ١٢٠٤﴾ لا تعد الجنيبة مقر النساء فاذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء جاره لكن ترى جنيته فليس له ان يكلفه منع نظارته من تلك الجنيبة بمجرد خروج نسائه في بعض الاحيان اليها

﴿مادة ١٢٠٥﴾ اذا كان لرجل شجرة فاكهة في جنيبة وفي صعوده اليها يشرف على مقر نساء جاره فيلزى عند صعوده اعطاء النساء الخبز لاجل التستر فان لم يخبر بمنعه المحاكم عن الصعود بلا اخبار

﴿مادة ١٢٠٦﴾ اذا اقتسم اثنان داراً مشتركة بينهما كان يرى من الحصة التي اصابتهما مقر نساء الآخر يؤمر ان يتخذ ستر مشترك بينهما

﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كان باب النوقاني والتحناني من الجادة واحداً فصاحبا
 الحليين يستعملان الباب مشتركاً لا يسوغ لاحدهما ان يمنع الآخر من الدخول والخروج
 ﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كل من ملك محلاً صار مالكاً ما فوقه وما تحته ايضاً يعني يتصرف
 في العرصه التي هي ملكه بالبناء والعلو كما يشاء وسائر التصرفات كحفر ارضها واتخاذها
 مخزناً وينشئها كما يشاء عمقاً او يجعلها بئراً وغير ذلك من التصرفات الملكية
 ﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ من احدث في داره بيتاً فليس للان يبرز رفرافه على هواء دار
 جاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء على هواء تلك الدار
 ﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ من امتدت اغصان شجرة بستانه الى دار جاره او بستانه فللجار ان
 يكلنه تقريغ هوائه بالربط او القطع لكن اذا ادعى ان الشجرة لم تمتد في هوائه انما ظلها مضر
 بزرورات بستانه لا تقطع الشجرة لان ذلك ليس من الضرر الذي يجب ازالته
 ﴿ مادة ١١٩٧ ﴾ لا يمنع احد من التصرف في ملكه ابداً الا اذا كان ضرره الى غيره
 فاحشاً كما يأتي تفصيله في الفصل التالي

الفصل الثاني

في حق المعاملات المجاورة

﴿ مادة ١١٩٨ ﴾ كل احد له للتعلي على حائط الملك وبناء ما يريد وليس لجاره
 منعه ما لم يكن ضرره فاحشاً
 ﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ والضرر الفاحش كل ما يمنع المحتاج الاصلية يعني المنفعة الاصلية
 المقصودة من البناء كالسكنى او يضر البناء اي يجلب له وهنا يكون سبب انهدامه
 ﴿ مادة ١٢٠٠ ﴾ يدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان . مثلاً لو اتخذ في اتصال دار دكان
 حداد او طاحون فمن طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل وهن للبناء او باحداث
 فرن او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لتأذيه من الدخان ورائحة المعصرة
 فهذا كله ضرر فاحش باي وجه كان يدفع ويزال وكذا لو كان لرجل عرصه متصلة بدار
 آخر فشق فيها نهراً الى طاحونه وجري الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس
 جدار جاره مزبلة والقاه القمامة بضرر الجدار فلصاحب الجدار تكليفه برفع الضرر وكذلك
 لو احدث رجل بيدرأ في قرب دار آخر وبجبه الغبار منه يتأذى صاحب الدار حتى
 لا يطيق الاقامة فيها فله ان يكلنه رفع ضرره كما لو احدث رجل بناء مرتفعاً في قرب

يبدراً خروسة مهب ربحه فانه يكلفه رفعة للضر الفاحش كذلك لو احدث رجل دكان طباخ في سوق البزازين وكان الدخان يضر بامتعة الجار ضرراً فاحشاً فانه يكلفه رفع ضرره وكذلك اذا كان لرجل سياق في داره فانشق ونقصر جاره من جري مائه ضرراً فاحشاً فبنائه على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق واصلاحه

﴿مادة ١٢٠﴾ منع المنافع التي ليست من المحوايج الاصلية كسد الهواء والنظارة او منع دخول الشمس ليس بضرر فاحش لكن سد الضياء بالكلية ضرر فاحش فاذا احدث رجل بناء فسد بسببه شباك بيت جاره وضار بحال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة فله ان يكلفه رفعة للضرر الفاحش لا يقال الضياء من الباب كافت لان باب البيت يحتاج الى غلقه للبرد وغيره من الاسباب وان كان لهذا الخلل شباك كان فسد احدها باحداث ذلك البناء فلا يعد ضرراً فاحشاً

﴿مادة ١٢٠٢﴾ رؤية الخلل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ والبئر يعد ضرراً فاحشاً فاذا احدث رجل في داره شباكاً او بناءً مجدداً وجعل له شباكاً مطلقاً على الخلل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق او الفاصل بينها طريق فانه يؤمر برفع الضرر وبصير ذلك الرجل مجبوراً لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر اما ببناء حائط او وضع طيلة لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلية كما اذا عمل ساتراً من الاغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فانه يؤمر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط

محله راجع مادة ٢٢

﴿مادة ١٢٠٣﴾ اذا كان لواحد شباك فوق قامة الانسان فليس لجاره ان يكلفه سده لاحتماله يضع سلاً وينظر الى مقر نساء ذلك الجار راجع مادة ٧٤

﴿مادة ١٢٠٤﴾ لانعد الجنيبة مقر النساء فاذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء جاره لكن ترى جنيته فليس له ان يكلفه منع نظارته من تلك الجنيبة بمجرد خروج نسائه في بعض الاحيان اليها

﴿مادة ١٢٠٥﴾ اذا كان لرجل شجرة فأكهة في جنيبة وفي صعوده اليها يشرف على مقر نساء جاره فيلزماً عند صعوده اعطاء النساء الخبر لاجل التستر فان لم يجبر بمنعة المحاكم عن الصعود بلا اخبار

﴿مادة ١٢٠٦﴾ اذا اقتسم اثنان داراً مشتركة بينهما كأن يرى من المحصة التي اصابتهما مقر نساء الآخر يؤمران ان يتخذتا ستر مشترك بينهما

﴿مادة ١٢٠٧﴾ رجل يتصرف في ملكه تصرفاً مشروعاً فجاء آخر واحداً عند بناء فان كان هذا الحدث متضرراً فعليه دفع الضرر مثلاً اذا كان لدار قديمة شباك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار الحديثة ان يدفع هو مضرة وليس له صلاحية ان يدعي على صاحب الدار القديمة كما لو احدث شخص داراً في عرصته المتصلة بدكان حداد فليس له ان يعطل دكان الحداد بقوله انه يحصل لداره ضرر فاحش من طريق الحداد وكذا اذا احدث رجل داراً في القرب من يدر قدم فليس له ان يمنع صاحب اليدر من التذرية قائلاً ان غبار اليدر ينجي على داري

﴿مادة ١٢٠٨﴾ اذا كانت شبايك منزل قدم مشرفة على عرصة خالية فاحترق هذا المنزل ثم احدث صاحب العرصة فيها داراً وبعد ايجاد صاحب المنزل منزلاً على وضعه القديم فصارت شبايكه مشرفة على مقر النساء من الدار الحديثة فصاحب هذه الدار هو يرفع المضرة عنه وليس له ان يقول لصاحب المنزل امع نظر منزلك

﴿مادة ١٢٠٩﴾ اذا احدث شخص شبايك في داره يمنع اشراقه على مقر نساء جاره بناء مرتفع لذلك الجار فقدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشبايك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له ان يقول للشخص سد الشبايك بمجرد كون الشبايك محدثة بل يلزم الجار ان يدفع مضرته

﴿مادة ١٢١٠﴾ احد شريكى الحائط ليس له ان يعليه ولا ان يركب عليه بنصر ولا بغيره بدون اذن الآخر سواء كان ما يفعله مضرّاً بالآخر او لا لكن اذا اراد احدهما بناء بيت في عرصته فله ان يضع رؤس جفوعه لكن ان وضع عشر اخشاب كان لشريكه ايضاً حق ان يضع قدرها وانما يضع نصف ما يفعله الحائط من الاخشاب ليس له ان يتجاوزها وان كان على ذلك الحائط ركوب لها على التساوي و اراد احدها ان يزيد في اخشابها فلا آخر منه

﴿مادة ١٢١١﴾ ليس لاحد الشريكين في الحائط المشترك ان يحول محل اخشاب التي على الحائط ميمناً او شمالاً ولا من اسفل الى اعلى اما اذا كانت رؤس اخشابها عالية واراد نصبها فله ذلك

﴿مادة ١٢١٢﴾ اذا كان لشخص بئر ماء حلوا و اراد جاره ان يبني في قربه كنيفاً او سياجاً ما لمّا وكان ذلك يفسد ماء البئر فان ضرره يدفع وان كان ضرره لا يقبل الدفع بوجه فذلك الكنيف او السياج يردم كذلك اذا كان طريق ماء خلو فيني آخر عن

سياقاً ما حاق قدره بضر بالماء المحلوضراً فاحشاً ولم يمكن دفع ضرره إلا بالردم فانه بردم

الفصل الثالث

في الطريق

❖ مادة ١٢١٣ ❖ اذا كان على طرفي الطريق لحد داران فان اراد انشاء جسر من واحدة الى اخرى يمنع ولا يهدم بعد انشائه ان لم يكن فيه ضرر على المارين لكن لا يكون لاحد حق قرار في الجسر والبروز على الطريق العام فاذا انتهك الجسر المبني على الطريق العام على الوجه المسطور فأراد صاحبه اعادته يمنع

❖ مادة ١٢١٤ ❖ ترفع الاشياء المضرة للمارين ضرراً فاحشاً ولو قديمة كالخرفه والبروز على الطريق العام الدائمين الموطنين

❖ مادة ١٢١٥ ❖ اذا اراد احد وضع الطين في طريق لاجل تعمير داره فله وضعه في طرف منه وصرفه سريعاً الى بنائه بشرط عدم ضرر المارين

❖ مادة ١٢١٦ ❖ لدى الحاجة يؤخذ ملك كائن من كان بالنعمة بأمر السلطان ويلحق الى الطريق لكن لا يؤخذ من به مال يتأد الثمن راجع مادتي ٢١٥ و ٢٦٢

❖ مادة ١٢١٧ ❖ يجوز ان يأخذ شخص فضلة الطريق من جانب الميري شين مثلها ويلحقها الى داره حال عدم المضرة للمارين

❖ مادة ١٢١٨ ❖ يجوز لكل احد ان يفتح باباً مجدداً الى الطريق العام

❖ مادة ١٢١٩ ❖ لا يجوز لمن لم يكن له حق المرور في طريق خاص ان يفتح للميوه باباً

❖ مادة ١٢٢٠ ❖ الطريق الخاص كالملك المشترك لمن لهم فيه حق المرور فلا

يجوز لاحد من اصحاب الطريق الخاص ان يحدث فيه شيئاً سواً كان مضرّاً او غير مضر

الآبأذن الياقين

❖ مادة ١٢٢١ ❖ ليس لاحد اصحاب الطريق الخاص ان يجعل ميزاب داره التي

بناها مجدداً الى ذلك الطريق الآبأذن سائر اصحابه

❖ مادة ١٢٢٢ ❖ اذا سد احد بابة الذي هو الى الطريق الخاص فلا يستطحق

مروره بسد اباه فيجوز له ان يشتري منه ان يفتح ثانياً

❖ مادة ١٢٢٣ ❖ للمارين في الطريق العام حق الدخول في للطريق الخاص عند

الازدحام فلا يسوغ لاصحاب الطريق الخاص ان يبيعوا ولو انتقل ولا يسوغ ان يفسبوه

بينهم ولا يجوز ان يسدوا فيه

الفصل الرابع

في بيان حق المرور والهجرة والمسبل

﴿مادة ١٢٢٤﴾ يعتبر القدم في حق المرور وحق الهجرة وحق المسبل يعني ترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها القدم الذي كانت عليه لانه الشيء القدم يبقى على حاله على حكم مادة ٦ ولا يتغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما القدم المخالف للشرع فلا اعتبار له يعني اذا كان الشيء المعمول غير مشروع في الاصل فلا اعتبار له وان كان قديماً ويزال اذا كان فيه ضرر فاحش راجع مادة ٢٧ مثلاً اذا كان لدار مسبل قدر في الطريق العام ولو من القدم وكان يضر للمارة فان ضرره يرفع ولا اعتبار لقدمه ﴿مادة ١٢٢٥﴾ اذا كان لاحد حق المرور في عرصة آخر فليس لصاحب العرصة

ان يمنع من المرور والعبور

﴿مادة ١٢٢٦﴾ للمعص صلاحية ان يرجع عن اباخته والضرر لا يكون لازماً بالآذن والرضى فاذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة آخر ومرفقها بمجرد اذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك ان يمنع من المرور ان شاء

﴿مادة ١٢٢٧﴾ اذا كان لواحد حق المرور في مرفق معين في عرصة آخر فاحد صاحب العرصة بناء على هذا المبدأ ان صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبقى له حق الخصام مع صاحب العرصة راجع مادة ٥١

﴿مادة ١٢٢٨﴾ اذا كان لواحد جدول او سباق ماء في عرصة آخر جارياً من القدم فليس لصاحب العرصة منعه قائلاً لا ادعه يجري فيما بعد وعند احتياجها الى الاصلاح والتعمير يدخل صاحبها في الهجرة او الجدول ويعمرها ان امكن اما اذا لم يمكن امر التعمير الا بالدخول في العرصة فصاحبها يأذن له بالدخول فان لم يأذن يجبر من طرف الحاكم اي بقوله اما ان تأذن بدخوله العرصة واما ان تعزانت

﴿مادة ١٢٢٩﴾ لدار مسبل مطر على دار الجار من القدم والى الآن فليس للجار منعه قائلاً لا ادعه يعمل بعد ذلك

﴿مادة ١٢٣٠﴾ دور في طريق لها ميازيب من القدم منصبة على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عرصة واقعة في اسفل جارية من القدم ليس لصاحب العرصة سد ذلك

المسيل القديم فان سده يرفع السد من ظرف الحاكم وبعاد الى وضعه القديم
 * مادة ١٢٢١ * ليس لاحد ان يجري مسيل محله المحدث الى دار آخر
 * مادة ١٢٢٢ * حق مسيل لسباق مالح في دار ليس لصاحب الدار او لمشتريها
 اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق
 * مادة ١٢٢٣ * اذا امتلأ السباق المجاري بحق في دار اخر او تشقق وحصل
 منه ضرر فاحش لصاحب الدار ان يجبر صاحب السباق على دفع هذا الضرر

الباب الرابع

في بيان شركة الاباحة ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الاول

في بيان الاشياء المباعة وغير المباعة

* مادة ١٢٢٤ * الماء والكلاء والنار مباعة والناس في هذه الاشياء الثلاثة شركاء
 * مادة ١٢٢٥ * الماء المجاري تحت الارض ليس بملك لاحد
 * مادة ١٢٢٦ * الابار التي ليست منبوشة بسعي شخص مخصوص وعملو بل هي
 من القديم لا تتنازع كل وارد فهي من الاشياء المباعة والمشاركة بين الناس
 * مادة ١٢٢٧ * البحر والبرك الكبيرة مباعة كالحياض التي في اسواق بيروت وخارجها
 * مادة ١٢٢٨ * ما ليس مملوكاً من الانهار العامة التي لم تدخل في المقاسم يعني
 في المجاري المملوكة مباح ايضاً كالنيل والفرات والطنونه والطونجه
 * مادة ١٢٢٩ * الانهار المملوكة يعني التي دخلت في المقاسم على الوجه المشروح
 نوعان النوع الاول الانهر التي ماؤها يتفرق ويتقسم بين الشركاء لكن لا ينفذ جميعه
 في اراضي هؤلاء بل له بقية مباعة فالانهر من هذا القليل لكونها عامة من وجه يقال
 لها نهر عام ايضاً والشفعة لا تجري فيها النوع الثاني النهر الخاص الذي يتفرق ماؤه ويتقسم
 الى اراضي اشخاص معدودة والى انتهائهم الى اخر اراضيهم ينفذ ولا ينفذ الى منازة فالشفعة
 انما تجري في هذا النوع
 * مادة ١٢٤٠ * النهر اذا جاء بطين الى ارض احد فهو ملكه لا يسوغ لآخر
 ان يتعرض له

﴿ مادة ١٢٤١ ﴾ كما ان الكلاً النابت في الاراضي التي لاصحابها مباح كذلك الكلاً النابت في ملك شخص بلا تعاطي سببه ايضاً مباح اما اذا تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى ارضه او جعل لها خندقاً او اعدّها وهباً لها بوجه ما لاجل الانبات فالنباتات المحاصلة في تلك الاراضي تكون ماله لا بسوغ لا خزان يأخذ منها شيئاً فان اخذ واستهلك يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكلاً والحشيش هو النبات الذي لاساق له فلا يشمل الشجر والنظر ايضاً في حكم الحشيش

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الاشجار التي تنبت بلا غرس في الجبال المباحة يعني غير الملوكة مباحة

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الاشجار النابتة بلا غرس في ملك احد هي ملكه ليس لاخران يحتطب منها الا باذنه فان يفعل يكن ضامناً

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طعم رجل شجرة فكما ان الخلف الذي هو من قلم التطعيم يكون ملكه كذلك ثمره ايضاً تكون له

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ من بذر لنفسه فأنواع حاصلات البذر له لا يتعرض له من طرف احد

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ الصيد مباح

الفصل الثاني

في بيان كيفية استهلاك الاشياء المباحة

﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ اسباب التملك ثلاثة. الاول الناقل من مالك الى مالك آخر كالبيع والهبة. الثاني كون واحد خلف الآخر كالارث. الثالث احراز شيء مباح لاملالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شيء ما واما حكي وذلك بنهضة سببه كوضع اناء لجمع ماء المطر او نصب شبكة لاجل الصيد

﴿ مادة ١٢٤٩ ﴾ كل من احرز شيئاً مباحاً كان مالكاً له مستقلاً مثلاً لو اخذ واحد من نهر ما بيده او بوعاء كالعلبة فبأحرازه وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه ليس لغيره صلاحية ان يتفع منه واذا اخذه آخر بدون اذنه واستهلكه يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٥٠ ﴾ كون الاحراز مفروضاً بالتصديق لازم فلو وضع شخص وعاء في

محل بقصد اخذ ماء المطر فإما المطر المنجم في ذلك الاناء ملكه كذلك الماء المنجم في الخوض أو الضريح المنجم لأجل جمع الماء مملك صاحبه أما لو وضع شخص اناء في محل بغير قصد فإما المطر المنجم فيه لا يكون ملكاً له فيسوغ الشخص غيره أن يملكه بالأخذ (راجع مادة ٢)

❖ مادة ١٢٥١ ❖ بشرط في أحرار الماء انقطاع جريه فالنهر الذي ينز ما فيوم الماء لا يكون ماء محرزاً فلو أخذ شخص من الماء المنجم في هكذا نهر يتبدون إباحة صاحبه واستهلاكه لا يارمة الضمان وكذلك الماء المتتابع الوريث يعني أن ماء الخوض الذي بقدر ما يجري اليه الماء من طرف يخرج من طرفه الآخر بقدره غير محرز ❖ مادة ١٢٥٢ ❖ بحرز الكلاً بجمعه بوحده ونهر بزه

❖ مادة ١٢٥٣ ❖ ينسوغ الاحتطاب من اشجار الجبال المباحة لكل أحد كأنها من كان وبجرد الاحتطاب يعني بجمعها بصير مالها والربط ليس بشرط

الفصل الثالث

في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية

❖ مادة ١٢٥٤ ❖ يجوز لكل أحد الانتفاع بالمباح لكنه مشروط ببعض الضرر الى العامة

❖ مادة ١٢٥٥ ❖ قبل اخذ الشيء المباح وأحرار ليس لأحد منع آخر عنه ❖ مادة ١٢٥٦ ❖ لكن أحد أن يظلم حيوانه من الكلاً التلبت في الهل الذي لأصاحبه له وأخذ منه ويجوز قسرها بويده

❖ مادة ١٢٥٧ ❖ الكلاً التلبت في ملك شخص ينسوغ نسيبه ولطف يكن مباحاً فلصاحبه المنع من الدخول الى ملكه

❖ مادة ١٢٥٨ ❖ إذا جمع شخص احتطاباً من الجبال المباحة وتركها فيها فجاء غيره وأخذها فذلك الشخص أن يستند ما منه

❖ مادة ١٢٥٩ ❖ لكن أحد كأنه من كان أن يظلم فلاكمة الاشجار التي في الجبال المباحة وفي الأودية والمراعي التي لأصاحبه لها

❖ مادة ١٢٦٠ ❖ إذا استأجر شخص أجيراً لأجل جمع الاحتطاب المكسرة أو امساك الصند فما جمعه الاجير من الحطب أو امسكه من الصيد فهو للمستأجر

❖ مادة ١٢٦١ ❖ اذا اوقد شخص ناراً في ملكه فله ان يبيع غيره من الدخول الى ملكه والامتناع بها اما اذا اوقد شخص ناراً في صحراء ليست بملكه فليس للناس ان يتنفع بها وان يدفأ بها وان يخطط شيئاً في ضيائها وان يشعل قنديله منها وليس لصاحب النار منعه لكن بدون اذن صاحبها ليس له ان ياخذ منها حجراً

الفصل الرابع

في بيان حق الشرب والشفة

❖ مادة ١٢٦٢ ❖ الشرب هو نوبة الاتفاق بسقي الحيوان والزرع

❖ مادة ١٢٦٣ ❖ حق الشفة هو حق شرب الماء

❖ مادة ١٢٦٤ ❖ كما يتنفع كل احد بالماء والضياء يسوغ له ان يتنفع ايضاً بالبحور والبرك غير المملوكة

❖ مادة ١٢٦٥ ❖ لكل احد ان يسقي اراضيه من الانهر التي ليست مملوكة وله ان يشق جدولاً لسقي الاراضي وانشاء الطاحون لكن عدم المضرة للعامة شرط فاذا فاض الماء واضر المخلوق او قطع الماء بالكلية او منع سير الفلك فانه يبيع

❖ مادة ١٢٦٦ ❖ للانسان والحيوان حق الشفة في الماء الذي لم يحرز

❖ مادة ١٢٦٧ ❖ الانهار المملوكة يعني المياه الداخلة في المجاري المملوكة حق شربها لاصحابها وللعامة فيها حق الشفة فقط فلا يسوغ لاحد ان يسقي اراضيه من نهر مخصوص بجماعة او جدول او قناة او بئر بلا اذنهم لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله ايضاً ان يورد حديقته من النهر والجدول والقناة المذكورات ان لم يخش من تخریبها بحسب كثرة الحيوانات وكذلك له اخذ الماء منها الى جنتيه وداره بالحجرة والقرية مثلاً

❖ مادة ١٢٦٨ ❖ يسوغ لمن كان ضمن ملكه ماء متتابع الورد سواه كلن حوضاً او بئراً او نهراً ان يبيع طالبه من الدخول في ملكه لكن اذا لم يوجد في قربه ماء متاح غيره للشرب يجبر صاحب الملك على اخراج الماء لذلك الطالب او اعطائه الرخصة بالدخول لاجل اخذ الماء وان لم يخرج له الماء فله حق الدخول واخذ الماء لكن بشرط السلامة يعني ان عدم الضرر شرط كتخريبه حافة الحوض او البئر او النهر

❖ مادة ١٢٦٩ ❖ ليس لاحد الشركاء في النهر المشترك ان يشق منه نهراً يعني جدولاً الا باذن الآخرين وليس له ان يبدل نوبته القديمة وليس له ان يسوق الماء في

نوبته الى ارض له اخرى لاشرب لما من ذلك النهر ولو رضي اصحاب الحصص بهذه الاشياء فلهم او لورثتهم الرجوع بعده

الفصل الخامس

في احياء الموات

﴿مادة ١٢٧٠﴾ الاراضي الموات هي الاراضي التي ليست ملكاً لاجد ولا هي مرعى ولا محطبة لنصبه او قرية وهي بعيدة عن اقصى العمران يعني ان جهير الصوت لو صاح من اقصى الدور التي في طرف تلك النصبه او القرية لا يسمع منها صوته

﴿مادة ١٢٧١﴾ الاراضي القريبة الى العمران تترك للاهالي مرعى ومختصداً ومحطبةً ويقال لما الاراضي المتروكة

﴿مادة ١٢٧٢﴾ اذا احبب شخص ارضاً من الاراضي الموات بالاذن السلطاني صار مالكاً لها واذا اذن السلطان او وكيله لشخص باحياء ارض على ان لا يكون مملوكاً بل لجرد الانتفاع فذلك الشخص يتصرف بذلك الارض كما اذن له لكن لا يكون مالكاً تلك الارض

﴿مادة ١٢٧٣﴾ فلو احبب شخص مقداراً من الاراضي وترك باقيها فما احياه يكون مالكاً له وباقيه ليس له لكن اذا بقي في وسط الاراضي التي احياها محل خال فذلك المحل يكون له ايضاً

﴿مادة ١٢٧٤﴾ اذا احبب شخص ارضاً من اراضي الموات وبعده جاء آخرون ايضاً واحبوا الاراضي التي في اطرافها الاربع بتعين طريق ذلك الشخص في الارض التي احياها المحي آخراً يعني يكون طريق الشخص منها

﴿مادة ١٢٧٥﴾ كما ان البذر والنصب احياء للارض كذلك الحرث والسقي او شق جدول لاجل السقي ايضاً احياء

﴿مادة ١٢٧٦﴾ اذا بنى شخص جداراً في اطراف ارض من اراضي الموات او بنى مسنة بقدر ما تحفظها من ماء السيل يكون قد احبب تلك الارض

﴿مادة ١٢٧٧﴾ وضع الاحجار او الشوك او اغصان الاشجار اليابسة محيطة بمجانب الاراضي الاربعه او تنقية الحشيش منها او احراق الشوك او حفر البئر ليس باحياء ولكنه تقييد

﴿مادة ١٢٧٨﴾ إذا حصد شخص ما في الأراضي الموات من الحشيش أو الشوك ووضعه في أطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل إليها ولم يتم مستعملها فلا يكون احيا تلك الأراضي ولكن يكون محروما

﴿مادة ١٢٧٩﴾ إذا حفر شخص عملا من أراضي الموات يكون احيا من غيره بذلك الحبل ثلاث سنين فاذا لم يحيوه ثلاث سنين لا يبقى له حق ويجوز ان يعطى لغيره على ان يحياه

﴿مادة ١٢٨٠﴾ من حفر بئرا في أراضي الموات باذن السلطان فهو ملكه

الفصل الثالث

في بيان حرم الآبار المحفورة والمياه الجارية والأشجار المغروسة بالاذن

السلطاني في الأراضي الموات

﴿مادة ١٢٨١﴾ حرم البشر يعني حقوقه من جهاته من كل طرفه اربعون ذراعا

﴿مادة ١٢٨٢﴾ حرم منبع العين يعني الماء المستخرج من الأرض الجاري على

وجهها لما من كل طرف خمسمائة ذراع

﴿مادة ١٢٨٣﴾ حرم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكري كل وقت من كل طرف

مقدار نصفه فيكون مقداره حريمه من جانبيه مساويا عرضه

﴿مادة ١٢٨٤﴾ حرم النهر الصغير يحتاج الى الكري يعني الجداول والفتيح تحت

الأرض على مقدار ما يلزمها من الحبل لاجل طرح الاحجار والطين عند كرمها

﴿مادة ١٢٨٥﴾ حرم القناة الجاري ماؤها على وجه الأرض كالعين في كل طرف

خمسائة ذراع

﴿مادة ١٢٨٦﴾ حرم الآبار ملك اصحابها لا يجوز لغيرهم ان يتصرف بها بوجه

من الوجوه ومن حفر بئرا في حرم آخر يردم وعلى هذا الوجه ايضا حرم البنايع

والانهار والنباتات

﴿مادة ١٢٨٧﴾ اذا حفر شخص بئرا بالاذن السلطاني في القروية من حرم بئر

لاخر فحرم هذا البئر في سائر جهاته ايضا اربعون ذراعا لكن في جهة البئر الاول ليس

لانها تهاوز حريمه

﴿مادة ١٢٨٨﴾ اذا حفر شخص بئرا في خارج حرم بئر فذهب ماء البئر الاول

الى الثاني فلا شيء عليه كما لو فزع شخص دكاناً عند دكان آخر وكسدت نجارة الاولى فلا تعلق الثانية

﴿مادة ١٢٨٩﴾ حرم الشجرة المغروسة بالاذن السلطاني في اراضي الموات من كل جهة خمسة اذرع لا يجوز تغييره غرس شجرة في هذه المسافة

﴿مادة ١٢٩٠﴾ ساقية لشخص جارية في عرصة آخر فطرفاها بقدر ما يمسك الماء لصاحب الساقية واذا كان طرفاها مرتفعين فما ارتفع منها ايضاً لصاحب الساقية وان لم يكن طرفاها مرتفعين ولم يوجد دليل على ان احدها دويد بأن كان عليها اشجار مغروسة فالطرفان لصاحب العرصة لكن لصاحب الساقية ان بطرح الطين على طرفها وقت كرتها

﴿مادة ١٢٩١﴾ لا حريم لبئر حنره شخص في ملكه ولجاره ايضاً ان يحفر بئراً آخر في ملك نفسه عند ذلك البئر وليس لذلك الشخص منع جارة من حفر البئر بقوله انه يجذب ماء بئري

الفصل السابع

في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد

﴿مادة ١٢٩٢﴾ الصيد جائز سواء كان بالآلات المجارحة كالرمح والبنادقة او غيرها كالشبكة او بالحيوان المقتدر المعلم كالكلب او بالطائر المجارح كالصفر

• ﴿مادة ١٢٩٣﴾ للصيد هو الحيوان المتوحش من الانسان

﴿مادة ١٢٩٤﴾ كما ان الحيوانات الاهلية لا تصاد كذلك الحيوان البري المستأنس بالانسان ايضاً لا يصاد بناء على ذلك الحمام المعلوم انه غير بري بدلالة امثاله او الصقر الذي يربطه الجرس او الغزال الذي في عنقه الطوق اذا امسكها احد تكون من قبيل اللقطة فيلزمه الاعلان بها كي تعطى لصاحبها

﴿مادة ١٢٩٥﴾ شرط الصيد كونه ممتنعاً عن الانسان بقدرته على الفرار برجله او جناحه فان صار الى حال لا يقدر على الفرار والخلص كغزال مثلاً وقع في شبر فيكون قد خرج من حال الصيدية

﴿مادة ١٢٩٦﴾ من اخرج صيداً عن حال صيدته فكأنه قد امسكه

﴿مادة ١٢٩٧﴾ الصيد لمن امسكه مثلاً اذا رمى شخص صيداً فخرج لا يقدر على

الخلاص معه صار مالكا له لكن اذا كان جرحه خفيفا بصورة يتخلص معه فلا يكون مالكا له فبري آخر اياه او يمسكه بصورة اخرى يكون مالكا له وكذا الورى شخص صيدا وبعد ان اوقعه بنص ذلك هاربا فباخذ آخر اياه يستملكه

﴿ مادة ١٢٩٨ ﴾ اذا رمى صيادان صيدا برصاصهما واصاباه بصير ذلك الصيد مشتركا بينهما مناصفة

﴿ مادة ١٢٩٩ ﴾ اذا ارسل صيادان كليهما المعلمين واصابا صيدا فذلك الصيد بين صاحبيهما مشترك واذا امسك كل واحد منهما صيدا فما امسكه كل واحد منهما يكون لصاحبه وكذلك اذا ارسل اثنان كليهما المعلمين فوقع احدهما صيدا والثاني قتله فان كان الكلب الاول اوصله الى حالة لا يمكن التخلص معها فذلك الصيد لصاحبه والا فهو للثاني

﴿ مادة ١٣٠٠ ﴾ في ساقية شخص او جدول سمك لا يمسك من غير صيد فلا خر ان يستملكه بالصيد

﴿ مادة ١٣٠١ ﴾ شخص هيا محلا في حافة الماء لاجل صيد السمك فجاء سمك كبير واخذ الماء بالقلعة فان كان ذلك السمك يمسك من غير صيد فهو لذلك الشخص وان كان اخذ ذلك السمك محناحا الى الصيد لكثرة الماء في ذلك المجل فلا يكون السمك لذلك الشخص ويسوغ لآخر ان يستملكه بالصيد

﴿ مادة ١٣٠٢ ﴾ اذا دخل صيد دار انسان فاغلق بابها لاجل اخذه بصير مالكا له لكن لا يكون مالكا له بلا احرازه باغلاق بابها فلو جاء آخر واخذه ملكه

﴿ مادة ١٣٠٣ ﴾ اذا وضع شخص في محل شيا ما كالشرك والشبكة لاجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص. لكن اذا نشر شخص شبكته لاجل جنافها ووقع فيها صيد لا يكون له كما لو وقع صيد في حفرة في اراضي شخص فانه يجوز لآخر ان يستملكه بالاخذ لكن اذا حفر صاحب الاراضي تلك الحفرة لاجل الصيد فانه بصير الحق به من سائر الناس (راجع مادة ١٢٥٠)

﴿ مادة ١٣٠٤ ﴾ اذا اخذ حيوان وحشي عشا في بستان شخص وباض فيه فلا يكون ملكا له فاذا جاء آخر واخذ بيضه او افراخه فليس لصاحب البستان ان يسترد ذلك منه لكن اذا هيا صاحب البستان بستانه لاجل ان يبيض او يفرخ ذلك الحيوان الوحشي فجاء وباض وفرخ فيه فيبيضه وافرأه له

- ﴿ مادة ١٢٠٥ ﴾ شخص اتخذ في بستانه محلاً للنخل فعسلة له لانه معدود من منافع بستانه لا يجوز لاحد ان يتعرض له لكن يلزمه اعطائه عشره الى بيت المال
- ﴿ مادة ١٢٠٦ ﴾ النخل الممنوع في كورة شخص بعد مالا محرراً وعسلها ايضاً مال ذلك الشخص
- ﴿ مادة ١٢٠٧ ﴾ اذا طلع طرد النخل من كورة احد الى دار آخر واخذه صاحب الدار فلصاحب الكورة ان يسترده

الباب الخامس

في بيان النفقات المشتركة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان تعبيرات الاموال المشتركة ومصارفاتها السائرة

- ﴿ مادة ١٢٠٨ ﴾ الملك المشترك متى احتاج الى التعبير والتركيب يعمره اصحابه بالاشتراك على مقدار حصصهم
- ﴿ مادة ١٢٠٩ ﴾ اذا عمر احد الشريكين الملك المشترك بأذن الآخر وصرف من ماله قدرًا معروفاً لة الرجوع بحصة شريكه يعني يأخذ من شريكه مقدار ما اصاب حصته من المصروف
- ﴿ مادة ١٢١٠ ﴾ اذا احتاج الملك المشترك الى التعبير واحد الشريكين غائب واراد الآخر التعبير فانه يستأذن الحاكم ويصير اذن الحاكم قائماً مقام اذن الغائب صاحب الحصة يعني ان تعبير صاحب الحصة الحاضرة الملك المشترك باذن الحاكم في حكم اخذه الاذن من شريكه الغائب فيرجع عليه بحصته من المصروف
- ﴿ مادة ١٢١١ ﴾ اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك او من الحاكم يكون متبرعاً يعني ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصروف سواء كان ذلك الملك المشترك قابل القسمة او لم يكن
- ﴿ مادة ١٢١٢ ﴾ اذا طلب شخص تعبير الملك المشترك القليل للقيمة وكان شريكه ممتنعاً وعمره بدون اذن يكون متبرعاً يعني لا يسوغ له الرجوع على شريكه بحصته وان كان ذلك الشخص قد راجع الحاكم عند امتناع شريكه فبناء على مادة ٢٥ لا يجوز على

التعبير لكن يجبر على القسمة وذلك الشخص بعد القسمة يفعل بحصته ما يشاء.

﴿ مادة ١٣١٣ ﴾ الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والحمام اذا احتاج الى العارة وطلب احد للمشريكين تعبيره وامتنع الآخر فيصرف عليه قدرًا معروفاً باذن الحاكم ويعبره ويكون مقدار ما اصاب حصة شريكه من المصارف التعبيرية قد يتنازل له عليه وله ان يستوفي دينه هذا من اجزائه بالمجار ذلك الملك المشترك وان عمر من غير اذن الحاكم فلا ينظر الى مقدار ما صرف ولكن له ان يستوفي المقدار الذي اصاب حصة شريكه من قيمة البناء وقت التعبير على الوجه المشرح

﴿ مادة ١٤١٤ ﴾ اذا تهدم بالكلية الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والحمام وصار عرصه وطلب احد اصحابه بناءه وامتنع الآخر تقسم العرصه ولا يجبر على البناء

﴿ مادة ١٤١٥ ﴾ اذا تهدمت الابنية التي فوقها الواحد وتحتها الآخر او احترقت فكل واحد يعبر ابنيته كما في السابق ليس لاحدهما ان يمنع الآخر ويقول صاحب النوقاني لصاحب النوقاني عمر ابنيته لا اركب انا بابني عاينها فان امتنع صلح النوقاني يستاذن صاحب النوقاني الحاكم وينشئ الابنية النوقانية والتحتانية ويمنع صاحب النوقاني من التصرف حتى يعطيه حصة مصرفه

﴿ مادة ١٤١٦ ﴾ اذا تهدم حائط مشترك بين جارين وكان عليه حمولة كركوس جذوع وعمر احدهما عند امتناع الآخر فله منع شريكه من وضع حمولة على ذلك الحائط حتى يوفيه نصف مصرفه

﴿ مادة ١٤١٧ ﴾ اذا تهدم حائط بين دارين فصاري من احدى الدارين مقر نساء الاخرى واراد صاحب احدى الدارين تعبير الحائط مشتركاً وامتنع صاحب الاخرى فلا يجبر على البناء لكن يجبر من طرف الحاكم على اتخاذ ستر بينهما بالاشتراك من دف او شي متغيره

﴿ مادة ١٤١٨ ﴾ اذا حصل الحائط المشترك بين جارين وهن وخيف من سقوطه واراد احدهما نقضه وامتنع الاخر فيجبر على النقص والهدم بالاشتراك

﴿ مادة ١٤١٩ ﴾ اذا احتاج العقار المشترك بين الصغيرين او بين الوقفين الى التعبير وكان باقياً على حاله فضر الواحد الوصيين او احد المتولين بطلب التعبير والاخر يمتنع يجبر على التعبير مثلاً اذا كان بين ذاري صغيرين حائط مشترك خيف من

منقوطه ووصي احدها يطلب التعبير ووصي الاخر ياتي يرسل من طرف الحاكم امين
ويظن ان كان في ترك هذا الحائط على حاله في الواقع ضرر معلوم في حق للصغيرين
فيعبر الوصي الآتي على تعبير ذلك الحائط مشتركاً مع وصي الآخر من مال الصغيرين
كذلك اذا كانت دار مشتركة بين وفتين احتاجت الى التعبير وطلب احد المتولين
التعبير وامنع الآخر يخرج من طرف الحاكم على التعبير من مال الوقف
* مادة ١٢٢٠ * اذا كان حيوان مشترك بين اثنين واتي احدهما حق تربيته وزاجع
الاخر الحاكم بامر الحاكم الآتي بقوله اما ان تبيع حصتك واما ان تربي الحيوان مشتركاً

المفضل الثاني

في حق كرى النهر والمجاري واصلاحها

* مادة ١٢٢١ * كرى النهر الذي هو غير مملوك واصلاحه على بيت المال وان لم
يكن وسعة في بيت المال فيجوز الناس على تربيته
* مادة ١٢٢٢ * كرى النهر المملوك المشترك على اصحابه يعني على من له حق
الشرب لا يشاركون في مؤنة الكرى واصلاح اصحاب حق الشفة
* مادة ١٢٢٣ * طلب بعض اصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك واتي
البعض ينظر ان كان النهر عاماً يجوز الآتي على الكرى مع البقية بالاشتراك راجع مادة ٢٦
وان كان النهر خاصاً فالطالبون بكون ذلك النهر باذن الحاكم ويمنعون الممتنع عن
الانتفاع بالنهر حتى يؤدي مقدار ما اصاب حصته من المصرف
* مادة ١٢٢٤ * اذا امتنع كلفة اصحاب حق الشرب من كرى النهر المشترك فان
كان النهر عاماً يجوز على الكرى وان كان خاصاً لم يجزوا
* مادة ١٢٢٥ * النهر للعام مملوكاً او غير مملوك اذا كان في حافة ارض لاحد
وليس من غيرها طريق فللعامة المرور من تلك الارض لاجل الاحياء جلت كثر
١٢٩ واصلاح النهر وليس لصاحبها الميع

* مادة ١٢٢٦ * مؤنة كرى النهر المشترك واصلاحه يتكئ من الاعلى وجنلة ارباب
المخصص مشاركون في ذلك واذا تجاوزا على ارض لصاحب حصه برئ وهكذا ينزل
الى آخره لان الغرامة بالغنية راجع مادة ١٧ مثلاً نهر مشترك بين عشرة احتلج الى
الكرى فصارف اعلى حصه الى نهاية اراضيها على الجميع وبعده على التسعة واذا تجاوز

اراضى الثاني فينقسم على الثمانية بعده على هذا السياق يذهب فصاحب الحصه السفلى
بشارك الجميع في المصرف وبعده يقوم بمصارف حصته وحده فمن هذه الجهة يصير
مصرف صاحب الحصه العليا اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصه السفلى اكثر منهم
لان مجرى مائه من الاول الى الآخر

﴿مادة ١٢٢٧﴾ مؤنة تعزيل السياق المالمح يبتدا من الاسفل هكذا الجميع
يشتركون في مصرف حصه السياق الكائن في عرصه صاحب الحصه السفلى وكلما تجاوز
منه الى ما فوقه يبرأ صاحب الحصه وهكذا يبرؤون واحداً واحداً وصاحب الحصه العليا
يقوم بحصته وحده فمن هذه الجهة يكون مصرف صاحب الحصه السفلى اقل من الجميع
ومصرف صاحب الحصه العليا اكثر منهم لان مجرى قدره من الاول الى الآخر

﴿مادة ١٢٢٨﴾ تعبير الطريق الخاص ايضاً كالسياق المالمح يبتدا من الاسفل
ويعتبر فيه اي مدخله اسفل ومنتهاه اعلى وصاحب الحصه التي في مدخله يصير مشاركاً
في المصارف التعبيرية العائدة الى حصته وحدها وصاحب الحصه التي في منتهاه بعد
مشاركته كل واحد في مصارف حصته يقوم بمصارف حصته وحدها لان مره من اول
الطريق الى اخره بعكس كرى النهر فان مجرى ماء الارض العليا لا يتجاوزها

الباب السادس

في بيان شركة العقد ويشتمل على ستة فصول

الفصل الاول

في بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها

﴿مادة ١٢٢٩﴾ شركة العقد عبارة عن عقد شركة بين اثنين او اكثر على كون
راس المال والربح مشتركاً بينهما او بينهم

﴿مادة ١٢٣٠﴾ ركن شركة العقد الاتحباب والقبول لفظاً او معنى مثلاً اذا
قال شخص لا آخر شاركك بقدر كذا غرساً راس مال على ان تاخذ وتغطي وقال الآخر
قبلت فتكون الشركة منعقدة بالاتحباب والقبول لفظاً واذا اعطى شخص الف غرس الى
الآخر قائلاً ضع انت الف غرس واشتر مالاً وفعل الآخر مثل ما قال نصير الشركة
منعقدة بقبوله معنى

﴿مادة ١٢١﴾ شركة العقد تنقسم الى قسمين فاذا عقد اثنان او اكثر عقد الشركة بينها او بينهم على المساواة التامة وكان ما لها او ما لم الذي ادخله في الشركة فيما يصلح ان يكون رأس مال للشركة وكانت حصتها متساوية من رأس المال والربح تكون الشركة مفاوضة كما لو توفي رجل فانخذ اولاده مجموع اموال ما انتقل اليهم من اجههم رأس مال على ان يشتروا ويبيعوا من سائر الانواع ويقسم الربح بينهم على التساوي يكون عقد شركة مفاوضة ولكن وقوع هكذا شركة على المساواة التامة نادر واذا اخل شرط من شروط المساواة التامة تكون شركة عنان

﴿مادة ١٢٢﴾ الشركة سواء كانت مفاوضة او عناناً اما شركة اموال واما شركة اعمال واما شركة وجوه فاذا عقد الشركاء الشركة على رأس مال معلوم من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعاً او كل على حدة او مطلقاً وما يحصل من الربح يقسم بينهم تكون شركة اموال واذا عقدوا الشركة وجعلوا رأس المال عملهم على تقبل العمل يعني تعهدهم والتزامهم من آخره والكسب الحاصل اى الاجرة يقسم بينهم تكون شركة اعمال ويقال لها ايضاً شركة ايدان وشركة صنائع وشركة تقبل كشركة مخاطبين او مخاطبين وصباغين واذا لم يكن لجماعة رأس مال وعقدوا الشركة على شراء سلع التجارة نسيئة وتقسيم ما يحصل بعد بيعها من الربح بينهم تكون شركة وجوه

الفصل الثاني

في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد

﴿مادة ١٢٣﴾ كل قسم من شركة العقد يتضمن الوكالة فكل واحد من الشريكين في تصرفه يعني في الاخذ والبيع وتقبل العمل من الناس بالاجرة وكيل الآخر فكما ان العقل والتمييز شرط في الوكالة فكذلك كون الشريكين عاقلين ومميزين شرط في الشركة ايضاً على العموم

﴿مادة ١٢٤﴾ شركة المفاوضة تتضمن الكفالة ايضاً فأهلية المتفاوضين للكفالة شرط ايضاً

﴿مادة ١٢٥﴾ شركة العنان تتضمن الوكالة خاصة ولا تتضمن الكفالة فحين عقدها اذا لم تذكر الكفالة فكل واحد من الشركاء ليس بكفيل الاخر فيجوز للصبي المأذون عقد شركة العنان لكن اذا كانوا بالغين وذكرت الكفالة حين عقد شركة

العنان بصيركل واحد من الشركاء كنفيل الآخر

﴿ مادة ١٣٤٦ ﴾ بيان تقسيم الربح بين الشركاء شرط فاذا بقي منها ومجهولاً تكون الشركة فاسدة

﴿ مادة ١٣٣٧ ﴾ كون حصص الربح التي تقسم بين الشركاء كالتصيف والثالث والربع جزءاً شائعاً شرط فاذا تناول الشركاء على اعطاء احدهم كذا غرضاً متطوعاً تكون الشركة باطلة

الفصل الثالث

في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال

﴿ مادة ١٣٣٨ ﴾ كون رأس المال من قبيل النفود شرط

﴿ مادة ١٣٣٩ ﴾ المسكوكات النحاسية المراجعة معدودة من النفود عرفاً

﴿ مادة ١٣٤٠ ﴾ تغير المسكوك من الذهب والفضة ان جرى التعامل فيه بين الناس عرفاً وعادة فهو في حكم النفود والا ففي حكم العروض

﴿ مادة ١٣٤١ ﴾ كون رأس المال عينا شرط فلا يجوز ان يكون للدين يعني الذي في ذم الناس رأس مال الشركة. مثلاً اذا كان لانيخ في ذمة آخر دين فلا يجوز ان يتخذ رأس مال وتعد الشركة عليه وكذلك اذا كان رأس مال احدهما عينا ورأس مال الآخر ديناً فالشركة غير صحيحة

﴿ مادة ١٣٤٢ ﴾ لا يصح عقد الشركة على الاموال التي ليست معدودة من النفود كالعروض والعقار يعني لا يجوز ان تكون هذه رأس مال الشركة الا ان الشخصين اذا ارادا ان يتخذا المال الذي ليس من قبيل النفود رأس مال فكل واحد منهما يبيع نصف ماله بنصف مال الآخر مثلاً وبعد حصول اشتراكهما يجوز لهما عقد الشركة على هذا المال المشترك كما لو كان لانيخ بنوع مال من المتليات مثلاً لكل واحد مقدار حنطة فخطا احدهما بالآخر فبعد حصول شركة المثلث يجوز لهما ان يتخذا هذا المال المخلوط رأس مال ويعقدا عليه الشركة

﴿ مادة ١٣٤٣ ﴾ اذا كان لواحد بردون ولا آخر اكاف فاشتركا على ان يؤجراهما يوما حصل من اجرته يقسم بينهما فالشركة فاسدة والاجرة الحاصلة تكون لصاحب البردون ولان الاكاف يسبب كونه ناعاً للبردون لا يكون لصاحبه حصه من الاجرة لكنه ياخذ

اجر مثل اكافه

﴿مادة ١٢٤٤﴾ اذا كان لواحد دابة ولا آخر ائتمنة وتشارك على تحصيل ائتمنة على الدابة وبيعها على ان ما يحصل من الربح يكون بينهما مشتركاً فالشركة فاسدة والربح الحاصل يكون لصاحب ائتمنة وصاحب الدابة يأخذ اجره مثل دائن والدكان ايضاً مثل الداي فان كان لواحد دكان ولا آخر ائتمنة فتشارك على بيع ائتمنة في الدكان على ان ما يحصل من الربح مشترك بينهما فالشركة فاسدة ورجح ائتمنة يكون لصاحبها وصاحب الدكان يأخذ اجره مثل دكانه

الفصل الرابع

في بعض ضوابط تتعلق بشركة العند

﴿مادة ١٢٤٥﴾ العمل يكون مقنناً بالفقوم يعني ان العمل يتعين قيمته يتقن ومن الجائر ان يكون عمل شخص اكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص آخر مثلاً اذا كان شركتان شركة عنان ورأس المال متساو وكلاهما ايضاً مشروط عمله وشرط اعطاء احدهما حصة زائدة من الربح يكون الشرط جائزاً لانه يجوز ان يكون احدهما في الاخذ والعطاء امهر وعمله ازيد طرئ

﴿مادة ١٢٤٦﴾ ضمان العمل نوع من العمل فلذا تشارك اثنان شركة صنائع على ان يضع شخص في دكانه آخر من ارباب الصنائع على ان ما يتقبله هو ويتعهد من الاعمال به عمله ذلك الاخر وما يحصل من الكسب يعني الاجرة بينهما مناصفة تكون جائرة واستحقاق صاحب الدكان نصف الحصة بسبب كونه ضامناً ومتعهداً بالعمل وفي ضمن ذلك ايضاً يصير نائباً لمنفعة دكانه

﴿مادة ١٢٤٧﴾ كما ان استحقاق الربح يكون ثلاثة بلان او بل العمل كذلك يحكم مائة ٨٥ يكون ثلاثة بالفضل كما ان في المضاربة يكون ربح المال مستحقاً بما له والمضارب بعمله واذا اخذ واحد من اربابه الصنائع بثلثه اعنده وعمله ما يتقبله ويتعهد من العمل بنصف اجرة يكون جائزاً والكسب يعني الاجرة المأخوذة من اصحابه العمل كما يكون نصيبها مستحقاً لذلك الثلث بعمله يكون نصيبها الآخر مستحقاً للاستاذ ايضاً بتعهده وضمان العمل ﴿مادة ١٢٤٨﴾ اذا لم يوجد واحد من الامور الثلاثة السالفة المذكورة يعني المال والعمل والضمان فلا استحقاق للربح مثلاً اذا قال شخص لا خرائت انجز مالك على ان

الربح مشترك بيننا لا يوجب الشركة وفي هذه الصورة ليس له اخذ حصة من الربح المحاصل
 * مادة ١٢٤٩ * استحقاق الربح انما هو بالنظر الى الشرط المذكور في عقد الشركة
 وليس هو بالنظر الى العمل الواقع فالشريك المشروط عمله ولو لم يعمل بعد كأنه عمل
 مثلاً الشريكان شركة صحيحة في حال اشتراط العمل على كليهما اذا عمل احدهما ولو لم يعمل
 الآخر بعد راو بغير عذر ينقسم الربح بينهما على الوجه الذي اشترطاه حيث كل واحد
 منهما وكيل عن الآخر فعمل شريكه بعد هو ايضاً كأنه عمل

* مادة ١٢٥٠ * الشريكان كل واحد منهما امين الآخر قال الشركة في يد كل
 واحد منها في حكم الوديعة اذا تلف مال الشركة في يد واحد منها بلا نعد ولا تقصير
 لا يكون ضامناً حصة شريكه

* مادة ١٢٥١ * رأس المال في شركة الاموال يكون مشتركاً بين الشريكين متساوياً
 او متفاضلاً لكن في صورة كون رأس المال من واحد والعمل من آخر اذا كانت
 المفاوضة على ان الربح مشترك بينهما تكون مضاربة كما تأتي في بابها الخصوص واذا كان
 الربح تماماً عائد الى العامل يكون فرضاً واذا شرط كون الربح تماماً عائد الى صاحب
 رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل بضاعة والعامل مستبضع ومن كون المستبضع
 في حكم الوكيل المتبرع بصير الربح او الخسار تماماً عائد الى صاحب المال

* مادة ١٢٥٢ * اذا مات احد الشريكين او جن جنوناً مطبقاً تنسخ الشركة لكن
 في صورة كون الشركاء ثلاثة او اكثر تنسخ الشركة في حق الميت او المجنون وحده
 وتبقى بين الآخرين

* مادة ١٢٥٣ * تنسخ الشركة بفسخ احد الشريكين لكن عام الآخر بفسخه شرط
 لا تنسخ الشركة ما لم يكن فسخ احدهما معلوماً للآخر

* مادة ١٢٥٤ * اذا فسخ الشريكان الشركة وافتسماها على كون النفود الموجودة
 لواحد والديون التي في الذم لآخر لا تصح القسمة. وفي هذه الصورة مهما قبض الآخر
 من النفود الموجودة يكن مشتركاً وما في الذم من الدين ايضاً يبقى مشتركاً بينهما
 (راجع مادة ١١٢٣)

* مادة ١٢٥٥ * اذا اخذ احد الشريكين مقداراً من مال التجارة ومات وهو في
 حال العمل مجهلاً نستوفي حصة شريكه من تركته (راجع مادة ٨٠١)

الفصل الخامس

في بيان شركة المفاوضة

﴿مادة ١٢٥٦﴾ المفاوضان احدهما وكيل الآخر كايين في الفصل الثاني فافترار احدهما كما ينفذ في حق نفسه يكون نافذاً في حق شريكه. فاذا اقر احدهما بدين فللمقر له ان يطالب ابهما شاء ومهما ترتب دين على احد المفاوضين من اي نوع كان في المعاملات التجارية في الشركة كالبيع والشراء والاجارة يلزم الآخر ايضاً. وكما ان ما باعه احدهما يجوز رده على الآخر بالعيب كذلك ما اشتراه احدهما يجوز ان يرده الآخر بالعيب

﴿مادة ١٢٥٧﴾ الماكولات والالبسة وسائر الخواص الضرورية التي ياتخذها احد المفاوضين لنفسه واهله وعياله خاصة لاحق لشريكه فيها لكن يجوز للبائع مطالبة شريكه بشئ هذه الاشياء بحسب الكفالة ايضاً

﴿مادة ١٢٥٨﴾ المفاوضان في شركة الاموال كما ان كونهما متساويين بمقدار راس مالهما وحصنهما من الربح شرط كذلك عدم وجود فضلة عن راس مال احدهما تصلح راس مال شركة يعني النفود او الاموال التي في حكم النفود شرط. اما اذا كان لاحدهما فضلة عن راس مال الشركة لا تصلح راس مال يعني عروضاً او عقاراً او ديناً في ذمة آخر فلا تضر المفاوضة اي فلا تنقلب عناناً

﴿مادة ١٢٥٩﴾ الشريكان في شركة الاعمال اذا عقدا شركتهما على ان يتقبل كل واحد منهما اي عمل كان وعلى السوية ضمانهما العمل وتعهدهما وعلى تساويهما في الفائدة والضرر ومهما ترتب بسبب الشركة على احدهما يكن الآخر كفيلاً له تكون مفاوضة في هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما ابهما كان باجرة الاجير واجرة الدكان واذا ادعى شخص بتاع واقر به واحد منهما يكون اقراره نافذاً عليهما وان انكره الآخر

﴿مادة ١٢٦٠﴾ واذا عقدت الشركة اثنان على اخذ المال نسيئة وبيعه وكون المال المشتري وثمنه وربحه مشتركاً بينهما مناصفة وكل واحد منهما وكيل الآخر تكون مفاوضة شركة الوجوه

﴿مادة ١٢٦١﴾ يشترط في عقد المفاوضة ذكر لفظ المفاوضة او تعداد جميع شرائطها واذا عقدت الشركة مطلقة تكون عناناً

﴿مادة ١٢٦٢﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه

المارتطلب المفاوضة عناناً مثلاً اذا دخل الى يد واحد من المفاوضين في شركة الاموال مال بالارث او بطريق الهبة فاذا كان يصلح رأس مال للشركة كالفقود تنقلب المفاوضة عناناً لكن اذا كان الزائد على رأس مال الشركة لا يصلح رأس مال كالعروض والعقار فلا يضر بالمفاوضة كما مريل تبقى على حالها مفاوضة

مادة ١٢٦٣ * كل ما كان شرطاً لصحة شركة العنان فهو شرطاً ايضاً لصحة المفاوضة ولا عكس

مادة ١٢٦٤ * كل ما يجاز من التصرف للشرى كمنش شركة عنان يجوز ايضاً للمفاوضين ولا عكس فان احد المفاوضين له ان يشارك في آخر عناناً ومادها وليس لشركة العنان ان يشارك عناناً بل ما فيها كالمضاربة

الفصل الخامس

في حق شركة العنان يشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الاول

في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال

مادة ١٢٦٥ * لا يشترط في الشريكين شركة عنان كون رأسح مالهما متساويين بل يجوز كون رأس مال احد هاذ يد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون مجبوراً على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يمتد الشركة على مجموعها وعلى مقدار منه في هذه الجهة يجوز ان يكون له ففيلة على رأس مالها يصلح ان تكون رأس مال شركة كقوله ما مثلاً

مادة ١٢٦٦ * كما يجوز كون عند الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضاً عقد ما على نوع تجارة خاصة كخجارة النخعة مثلاً

مادة ١٢٦٧ * كيفما شرط تقسيم الربح في الشركة الصحيحة فذلك الشرط يراعى على كل حال

مادة ١٢٦٨ * ينقسم الربح في الشركة النائدة على مقدار رأس المال فاذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر

مادة ١٢٦٩ * الضرر او الخسر الواقع بلا تعد ولا تقصير ينقسم على كل حال

على مقدار رأس المال فإذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر

﴿مادة ١٢٢٠﴾ إذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساوياً أو متفاضلاً يكون صحيحاً وتقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرط سواء شرط عمل الاثنين أو شرط عمل الواحد وحده إلا أنه إذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده في حكم البضاعة

﴿مادة ١٢٢١﴾ إذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطاً من الربح حصة زائدة لأحدهما مثلاً كثلثي الربح وكان أيضاً عمل الاثنين مشروطاً فالشركة صحيحة والشرط معتبر (راجع مادة ١٢٤٥) أما إذا شرط عمل أحدهما وحده فينظر إن كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح زائدة كذلك الشركة صحيحة والشرط معتبر وبصير ذلك الشريك مستحقاً ربح رأس ماله بماله والزيادة بعلمه لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة شبه المضاربة وإن كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح قليلة فهو غير جائز وتقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال لأنه إذا قسم الربح على الوجه الذي شرطه فلا يكون شيء مقابل من مال أو عمل أو ضمان للزيادة التي يأخذها الشريك الذي لم يعمل واستحقاق الربح إنما هو بواحد من هذه الأمور الثلاثة (راجع مادة ١٢٤٧) ومادة ١٢٤٨

﴿مادة ١٢٢٢﴾ إذا شرط تقسيم الربح على التساوي بين الشريكين اللذين رأس ماله متفاضل مثلاً رأس مال أحدهما مائة ألف غرغش ورأس مال الآخر مائة وخمسون ألفاً يكون شرط أخذ حصة الزيادة من الربح بالنسبة إلى الذي رأس ماله قليل كشرط زيادة الربح إلى أحد الشريكين المتساويين في رأس المال فإذا شرط عمل الاثنين أو عمل الشريك ذي الحصة الزائدة من الربح يعني قليل رأس المال تكون الشركة صحيحة والشرط معتبر وإن شرط عمل ذي الحصة القليلة من الربح يعني الشريك الذي رأس ماله كثير فهو غير جائز وتقسيم الربح بينهما على مقدار رأس ماله

﴿مادة ١٢٢٣﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين أن يبيع مال الشركة سواء كان بالنقد أو بالنسيئة بما قل أو أكثر

﴿مادة ١٢٢٤﴾ يجوز لأحد الشريكين أن يبيع مال الشركة في يده أن يشتري الأموال بالنقد والنسيئة لكن إذا اشترى مالا بالغبن الفاحش لا يكون المال للشركة بل يكون له

❖ مادة ١٢٧٥ ❖ لا يجوز لأحد الشريكين الذي ليس في يده رأس مال الشركة أن يشتري مالا لأجل الشركة فان اشترى يكون ذلك المثل له

❖ مادة ١٢٧٦ ❖ اذا اشترى أحد الشريكين بدارام نفسه شيئاً ليس من جنس تجارتها يكون ذلك الشيء ماله خاصة ليس لمشاركه منه حصة لكن مع كون رأس مال الشركة في يده أحدها اذا اشترى مالا من جنس تجارتها ولو مال نفسه يصير للشركة مثلاً اذا عند الشركة اثنان على تجارة البر فاشترى أحدها حصاناً مال نفسه يكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى ثوب يزكون للشركة ولو اشهد حال شرائه بمان قال هذا الثوب اشترته لنفسه ليس لشريكه فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب مشتركاً بينه وبين شريكه

❖ مادة ١٢٧٧ ❖ حقوق العقد انما تعود الى العاقد فاذا اشترى أحد الشريكين مالا فقبضه مع ناديه ثمة يكون لازماً عليه وحده فمن هذه الجهة كان ثمن المال الذي لشتره أحدها انما يطالب به هو ولا يطالب بشريكه وكذا أحد الشريكين اذا باع مالا فقبض ثمة انما هو حقه ومن هذه الجهة اذا ادعى المشتري ثمة الى الآخر يكون يرياً من حصة الشريك للمذي قبض الثمن وحده ولا يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا اذا وكل الشريك العاقد شخصاً في قبض ثمن المال الذي باعه فليس لشريكه عزله لكن اذا وكل أحد الشريكين شخصاً في بيع او شراء او اجارة فللشريك الآخر عزله

❖ مادة ١٢٧٨ ❖ الرد بالعيب ايضاً من حقوق العقد فاشترى أحد الشريكين ليس للآخر رده بالعيب وما باعه أحدهما لا يرد بالعيب على الآخر

❖ مادة ١٢٧٩ ❖ كل واحد من الشريكين له ايداع واضاع مال الشركة وله ان يعطيه مضاربة وله عند الاجارة مثلاً له استئجار دكان واجبر لأجل حفظ مال الشركة لكن ليس له ان يخلط مال الشركة بماله ولا ان يعقد شركة مع آخر بدون إذن شريكه فان فعل وضاع مال الشركة يكون ضامناً حصة شريكه

❖ مادة ١٢٨٠ ❖ لا يجوز لأحد الشريكين ان يفرض آخر مال الشركة مالم يأذن شريكه لكن له ان يستفرض لأجل الشركة ومما استفرض أحدهما من الدرام يكن دين شريكه ايضاً بالاشتراك

❖ مادة ١٢٨١ ❖ اذا ذهب أحد الشريكين الى ديار اخرى لأجل امور الشركة ياخذ مصرفه من مال الشركة

﴿ مادة ١٢٨٢ ﴾ إذا فوض أحد الشريكين أمور الشركة الى راي الآخر فلا عمل برأيه او العمل ما تريد فله ان يعمل كل شيء من تنويع التجارة فيجوز له ومن مال الشركة والارتمان لاجلها والسفر بمال الشركة وخالط مال الشركة بماله وعقد الشركة مع آخر لكن لا يجوز له ان يلائف المال ولا التملك بغير عوض الا بصرح إذن شريكه مثلاً لا يجوز له ان يفرض من عمال الشركة ولا ان يهب منه الا بصرح إذن شريكه
 ﴿ مادة ١٢٨٣ ﴾ اذا هوى أحد الشريكين الآخر بقوله لا تذهب بمال الشركة الى ديار اخرى لولا بيع المال نصيبه فلم يسمع وذهب الى ديار اخرى او باع نسبة يضمن حصة شريكه من الخسار الواقع
 ﴿ مادة ١٢٨٤ ﴾ اقرار أحد الشريكين شركة عنان يدين في معاملاتها لا يسري على الآخر فاذا اقر بان هذا الدين انما لزم بعقده ومعاملته خاصة يكن ابقاؤه بهامه لازماً عليه وان اقر بأنه دين لزم من معاملتها معاً يكن لازماً عليه تأدية قصده وان اقر بأنه دين لزم من معاملة شريكه خاصة فلا يلزمه شيء.

المبحث الثاني

في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال

﴿ مادة ١٢٨٥ ﴾ شركة الاعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الاعمال فلا يجوز ان المشتركين يعتقدون الشركة على تعهد والتزام العمل الذي يطلب ويكلف من طرف المستأجرين سواء كانوا متسلولين او متفاضلين في ضمان العمل يعني سواء عقد الشركة على تعهد العمل وضمانه متساوياً او شرطاً لثالث العمل مثلاً لاجلها والاطنين للآخر
 ﴿ مادة ١٢٨٦ ﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين تقبل العمل وتعهد ويجوز أيضاً ان يتقبل واحد وآخر يعمل ويجوز أيضاً للمخاطبين المشتركين شركة صنائع ان يتقبل احدها المتناع ويقصده الآخر بمخاطبه
 ﴿ مادة ١٢٨٧ ﴾ كل واحد من الشريكين وكيل الآخر في تقبل العمل فالعمل الذي تقبله احدها يكون ايجاباً لازماً عليه وعلى شريكه أيضاً فعنان شركة الاعمال في حكم المناوضة في ضمان العمل حيث ان العمل الذي تقبله أحد الشريكين يطلب اتمامه المستأجرين من ابهام اراد وكل واحد من الشريكين يكون مجبوراً على اتمام العمل فليس لاجلها ان يقول هذا العمل تقبله شريكي فانا لا اخالطه

﴿مادة ١٢٨٨﴾ عنان شركة الاعمال في حكم المفاوضة في اقتضاء البدل ايضاً
يعني انه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المستاجر بنجام الاجر واذا دفعه المستاجر
ايضاً الى ابي منها برى.

﴿مادة ١٢٨٩﴾ لا يجوز احد الشريكين على ابقاء ما تقبله من العمل بالذات بل ان
شاء بعمله يده وان شاء يعطيه الى شريكه او الى آخر لكن ان شرط المستاجر عمله بالذات
يلزمه حينئذ (راجع مادة ٥٧١)

﴿مادة ١٢٩٠﴾ تقسم الشركة الربح بينهم على الوجه الذي شرطوه يعني ان
شرطوا تقسيمه متساوياً يقسموه متساوياً وان شرطوا تقسيمه متفاضلاً كالثلث والثلثين
مثلاً يقسم حصتين وحصه

﴿مادة ١٢٩١﴾ اذا شرط التساوي في العمل والتفاضل في الكسب كان جائزاً
مثلاً اذا شرط الشريكان ان يعملوا متساويين وان يقسما الكسب حصتين وحصه كان
جائزاً لانه يجوز ان يكون احدهما امهر في صنعه واصنع في العمل

﴿مادة ١٢٩٢﴾ الشريكان بضمان العمل يستحقان الاجرة فاذا عمل احد
الشريكين وحده والاخر لم يعمل كما لو مرض او ذهب الى محل او جلس بطلاً يقسم
الربح والاجرة بينهما على الوجه الذي شرطاه

﴿مادة ١٢٩٣﴾ اذا تلف او تعيب المستاجر فيه بصنع احد الشريكين يكون
ضامناً بالاشتراك مع الشريك الآخر والمستاجر يضمن ماله ايأ شاء منها ويقسم هذه
الخسائر بين الشريكين على مقدار الضمان مثلاً اذا عقدت الشركة على تقبل الاعمال وتعهدها
مناصفة يقسم الخسار ايضاً مناصفة واذا عقدت الشركة على تقبل الاعمال وتعهدها ثلثين
وثلاً يقسم الخسار ايضاً حصتين وحصه

﴿مادة ١٢٩٤﴾ عند شركة المحالين على التقبل والعمل على الاشتراك صحیح
﴿مادة ١٢٩٥﴾ اذا عقدت الشركة اثنان بان يتقبلا العمل على ان الدكان من
احدهما والآلات والادوات من الآخر صحیح

﴿مادة ١٢٩٦﴾ اذا عقدت اثنان شركة الصنائع على ان الدكان من احدهما ومن
الآخر العمل صحیح (راجع مادة ١٢٤٦)

﴿مادة ١٢٩٧﴾ اذا عقدت اثنان شركة الاعمال لاحدهما يقبل وللآخر جمل على
تقبل وتعهده نقل المحولة متساوياً يصح ويقسم الكسب الحاصل والاجرة بينهما مناصفة ولا

ينظر الى زيادة حمل الجمل لان استحقاق البدل في شركة الاعمال يكون بضمان الشريكين بالعمل لكن اذا لم يعقد الشركة على تقيل العمل بل على ايجار البغل والجمل عيناً وتقسيم الاجرة المحاصلة بينها فالشركة فاسدة واي يوجر من بغل او حمل تكون اجرته عائدة لصاحبه لكن اذا اعان احدها الآخر في التحميل والنقل يأخذ اجر مثل عمله
 * مادة ١٢٦٨ * اذا عمل شخص في صنعة هو وابنه الذي في عياله فكافة الكسب لذلك الشخص وولده بعد معيناً كما اذا اعان شخصاً ولده الذي في عياله خال غرسه شجرة فملك الشجرة للشخص ولا يكون ولده مشاركاً له فيها .

المبحث الثالث

في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه

* مادة ١٢٩٩ * كون حصة الشريكين على التساوي في المال المشتري ليس بشرط مثلاً كما يجوز كون ما اخذاه من المال بينهما على المناصفة يجوز ايضاً ان يكون ثلثين وثلثاً

* مادة ١٤٠٠ * استحقاق الربح في الوجوه انما هو بالضمان

* مادة ١٤٠١ * ضمان ثمن المال المشتري يكون بالنظر الى حصة الشريكين فيه

* مادة ١٤٠٢ * تكون حصة كل واحد من الشريكين في الربح بقدر حصته في

المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن حصته في المال المشتري يكون الشرط لغواً ويقسم الربح بينهما على مقدار حصتهما من المال المشتري مثلاً اذا شرط كون الاشياء المأخوذة بينهما مناصفة يكون الربح ايضاً مناصفة وان شرط كونها ثلثين وثلثاً كان الربح ايضاً ثلثين وثلثاً لكن في حال مشروطة الاشياء على النصفية اذا شرطاً تقسيم الربح ثلثين وثلثاً فلهذا الشرط لا يعتبر ويقسم الربح بينهما مناصفة

* مادة ١٤٠٣ * يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصة الشريكين في

المال المشتري سواء ياشرا عقد الشراء بالاتحاد او ياشره احدها وحده مثلاً الشريكان شركة وجوه في صورة خسارها في الاخذ والاعطاء اذا عقدت الشركة على النصفية بينهما في المال المشتري يقسم الخسار بينهما ايضاً على التساوي وان عقدت الشركة على كون الحصة ثلثين وثلثاً في المال المشتري يقسم الضرر والخسار ايضاً ثلثين وثلثاً سواء اشترى المال الذي خسره بالاتحاد او اشترى احدها وحده لاجل الشركة

الباب الرابع

في حق المضاربة ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان تعريف المضاربة ونفسها

﴿ مادة ١٤٠٤ ﴾ المضاربة نوع شركة على ان رأس المال من طرف والسعي
في العمل من الطرف الآخر ويقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل مضارب
﴿ مادة ١٤٠٥ ﴾ ركن المضاربة الايجاب والقبول مثلاً اذا قال رب المال
للمضارب خذ هذا رأس مالي مضاربة فاسع والعمل على ان الربح ينقسمنا مناصفة الثلثين وثلاثاً
او قال قولاً يفهم معنى المضاربة كقولك خذ هذه الدراهم واجعلها رأس مالي والربح ينقسمنا
على نسبة كذا مشتركة وقبل المضارب تكون المضاربة مستعجلة

﴿ مادة ١٤٠٦ ﴾ المضاربة قسمان احدها مضاربة مطلقة والآخر مضاربة مقيدة
﴿ مادة ١٤٠٧ ﴾ المضاربة المطلقة هي التي لا تنفذ بزمن ولا مكان ولا نوع تجارة
ولا تعيين بالثمن ولا مشتركة وإنما تنفذت بواحد من هذه تكون مضاربة مقيدة مثلاً اذا
قال اجعل في الوقت الفلاني او في المكان الفلاني او اشترى الاموال الفلانية او عمل
فلاناً وفلاناً او امالي البلدة الفلانية تكون المضاربة مقيدة

الفصل الثاني

في بيان شروط المضاربة

﴿ مادة ١٤٠٨ ﴾ يشترط اهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة
﴿ مادة ١٤٠٩ ﴾ شرط رأس المال كونه مالاً صالحاً لرأس مال الشركة (رابع
الفصل الثالث من باب شركة العقد) فلا يجوز ان يكون العروض والعقد والدين
في الذمم رأس مال في المضاربة لكن رب المال اذا اعطى شيئاً من العروض الى المضارب
وقال يجر هذا واعمل بغيره مضاربة وقبل المضارب وقض ذلك المال فباعتها فله ان يقرض
ثم رأس مال للاخذ والاعطاء تكون المضاربة صحيحة كذلك اذا اطلق اقبض الدين الذي
لي في ذمة فلان وقدره كذا غرضاً واستعمله على طريق المضاربة وقبل فبعضه وتكون صحيحة

﴿مادة ١٤١﴾ تسليم رأس المال الى المضارب شرط
 ﴿مادة ١٤١-١﴾ يشترط في المضاربة كشركة العقد كون رأس المال معلوماً وتعيين
 حصة كل من العاقدين من الربح جزءاً شائعاً كالنصف والثالث. لكن اذا عبر بالشركة
 على الاطلاق كقوله والربح مشترك بينهما يكون مضروباً الى المساواة ويقسم الربح مناصفة
 بين رب المال والمضارب

﴿مادة ١٤١٢﴾ اذا قد شرط من هذه الشروط المذكورة مثلاً اذا لم تكن حصة
 كل من العاقدين من الربح جزءاً شائعاً بل تعين لاحدهما من الربح كذا غرضاً تنفسد
 المضاربة ويؤول الحال الى قطع الشركة اذا لم يكن الربح الا القدر المعين لاحدهما وكل
 ما عاود على موضوعه بالنقص لا يبيع

المفصل الثالث

في بيان احكام المضاربة

﴿مادة ١٤١٣﴾ المضارب اثنين فرأس المال في يده في حكم الوديعة ومن جهة
 تصرفه في رأس المال هو وكيل رب المال واذا ربح يكون شريكاً فيه

﴿مادة ١٤١٤﴾ المضارب في المضاربة المطلقة بمجرد عقد المضاربة يكون مأثوماً
 بالعمل في لوازم المضاربة والاشياء التي تنفرع عنها. فاولاً يجوز له البيع والشراء لاجل
 الربح لكن اذا انتفى مالاً بل للعين الناحية يكون اخذ نفسه لا يدخل الى حساب
 المضاربة. ثانياً يجوز له البيع سواء كان بالنقد او بالنسيئة بقليل الدراهم وكثيرها لكن
 يجوز له اعطاء المهلة في المرتبة التي جرى العرف والعادة بها بين التجار والا فليس له بيع
 الاموال التي مدته طويلة كما تعرف بين التجار. ثالثاً يجوز له قبول المحوالة بغير المال الذي
 باعه. رابعاً يجوز له توكيل شخص آخر بالبيع والشراء. خامساً يجوز له ايداع مال المضاربة
 والا بضائع والزمين والارتمان والايجار والاستثمار. سادساً يجوز له ان يصاهر الى بلدة
 اخرى لاجل الاجرة والاعطاء.

﴿مادة ١٤١٥﴾ المضارب في المضاربة المطلقة لا يكون مأثوماً بمجرد عقد المضاربة
 في خا ط مال المضاربة بماله ولا في اعطائه مضاربة لكن اذا كان في بلد تمنع عادة
 المضاربين فيها خا ط مال المضاربة بل لم في المضاربة المطلقة يكون المضارب ايضاً
 مأثوماً في ذلك دالة

﴿مادة ١٤١٦﴾ إذا كان رب المال في المضاربة المطلقة قد قوض الى رأي المضارب امور المضاربة قائلاً له اعمل برأيتك يكون المضارب ماذوناً بخلط مال المضاربة بماله وباعطائه مضاربة على كل حال. لكن في هذه الصورة لا يكون ماذوناً بالهبة والاقتراض في مال المضاربة ولا بالدخول تحت الدين الاكثر من رأس المال بل اجراء هذه الامور موقوف على صريح الاذن من رب المال

﴿مادة ١٤١٧﴾ إذا خلط المضارب مال المضاربة بماله فالربح الحاصل يقسم على مقدار رأس المال يعني انه ياخذ ربح رأس ماله وربح مال المضاربة يقسم بينه وبين رب المال على الوجه الذي شرطه

﴿مادة ١٤١٨﴾ المال الذي اخذه المضارب بالنسيئة زيادة على رأس المال باذن رب المال يكون مشتركاً بينهما شركة وجوه

﴿مادة ١٤١٩﴾ إذا ذهب المضارب بعمل المضاربة الى محل غير البلدة التي وجد فيها ياخذ مصروفه بالقدر المعروف من مال المضاربة

﴿مادة ١٤٢٠﴾ فيها شرط رب المال وقيد بالمضاربة المقيدة يلزم المضارب رعايته
﴿مادة ١٤٢١﴾ إذا خرج المضارب عن ماذونيته وخالف الشرط يكون غاصباً وفي هذا الحال يعود الربح والخسارة في اخذه واعطائه عليه وإذا تلف مال المضاربة يكون ضامناً

﴿مادة ١٤٢٢﴾ إذا خالف المضارب رب المال حال تنهيه اياه بقوله لا تذهب بمال المضاربة الى المحل الثلاثي او لاتباع بالنسيئة فذهب بمال المضاربة الى ذلك المحل تلفت المال او باع بالنسيئة فهلك الثمن يكون المضارب ضامناً

﴿مادة ١٤٢٣﴾ إذا وقت رب المال المضاربة بوقت معين فيضي ذلك الوقت تنسخ المضاربة

﴿مادة ١٤٢٤﴾ إذا عزل رب المال المضارب يلزم اعلامة بعزله فتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبة حتى يقف على العزل ولا يجوز له التصرف بالتقود التي في يده بعد وقوفه على العزل لكن اذا كان في يده اموال غير التقود يجوز له ان يبيعها ويدهلها بالتقيد

﴿مادة ١٤٢٥﴾ المضارب انما يستغنى الربح في مقابلة عمله والعمل انما يكون متقوماً بالعقد فاي مقدار شرط للمضارب في عقد المضاربة من الربح ياخذ حصته بالنظر اليه

﴿مادة ١٤٢٦﴾ استحقاق رب المال للرج بماله فيكون جميع الرج له في المضاربة الفاسدة والمضارب بمنزلة اجبره باخذ اجر المثل لكن لا يتجاوز المقدار المشروط حين العقد ولا يستحق اجر المثل ان لم يكن رج

﴿مادة ١٤٢٧﴾ اذا تلف مقدار من مال المضاربة بحسب في اول الامر من الرج ولا يسري الى راس المال واذا تجاوز مقدار الرج وسرى الى راس المال فلا يضمنه المضارب سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة

﴿مادة ١٤٢٨﴾ على كل حال يكون الضرر والخسار عند اعلی رب المال واذا شرط كونه مشتركاً بينه وبين المضارب فلا يعتبر ذلك الشرط

﴿مادة ١٤٢٩﴾ اذا مات رب المال او جن جنوناً مطبقاً تنسخ المضاربة

﴿مادة ١٤٣٠﴾ اذا مات المضارب مجهلاً فالضمان في تركته (راجع مادة ٨٠١ و ١٤٥٥)

الباب الثامن

في بيان المزارعة والمساقاة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان المزارعة

﴿مادة ١٤٣١﴾ المزارعة نوع شركة على كون الاراضي من طرف والعمل من طرف آخر يعني ان الاراضي تزرع والمحاصيل تنقسم بينهما

﴿مادة ١٤٣٢﴾ ركن المزارعة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الارضي للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على ان حصتك من المحاصيل كذا وقال الفلاح قبلت او رضيت او يقول قولاً يدل على الرضي او قال الفلاح الى صاحب الارض اعطني ارضك على وجه المزارعة لاعمل فيها ورضي الآخر تنعقد المزارعة

﴿مادة ١٤٣٣﴾ كون العاقدین عاقلين في المزارعة شرط وكوئهما بالغين ليس بشرط فيعوز للصبي المأذون عقد المزارعة

﴿مادة ١٤٣٤﴾ بشرط نعيمين ما يزرع يعني ما يبدو او نعيمه على ان يزرع

الفلاح ما شاء

﴿مادة ١٤٣٥﴾ بشرط حين العقد تعيين حصة الفلاح جزاً شائعاً من المحاصيل كالنصف والثلث وإن لم تعين حصة او تعينت على اعطائه شيء من غير المحاصيل او على مقدار كذا من المحاصيل فالمزارعة غير صحيحة

﴿مادة ١٤٣٦﴾ بشرط كون الاراضي صالحة للزراعة وتسليمها الى الفلاح
 ﴿مادة ١٤٣٧﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة قبل تكون المزارعة فاسدة
 ﴿مادة ١٤٣٨﴾ كذا بشرط العاقدان في المزارعة الصيغة تقسم المحاصيل بينهما كذلك

﴿مادة ١٤٣٩﴾ تكون كل المحاصيل في المزارعة القاسمة لصاحب البذر والآخر اجرة ارضه ان كان صاحب ارض وإن كان فلا حاقلة اجر المثل
 ﴿مادة ١٤٤٠﴾ اذا مات صاحب الارض والزرع اخضر فالفلاح يداوم على العمل الى ان يدرك الزرع ولا يسوغ لورثة المتوفي منعه واذا مات الفلاح فوارثه قائم مقامه ان شاء داوم على العمل الى ان يدرك الزرع ولا يسوغ لصاحب الارض منعه

الفصل الثاني

في بيان المساقاة

﴿مادة ١٤٤١﴾ المساقاة نوع شريكة على ان يكون اشجار من طرف وترية من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الثمرة بينهما

﴿مادة ١٤٤٢﴾ ركن المساقاة الايجاب والتبطل فلذا احتل صاحب الاشجار للقاتل اعطيتك اشجاري هذه بوجه المساقاة على ان تأخذ من ثمرتها كذا حصة وقبل القاتل يعني الذي يربي الاشجار تنقذ المساقاة

﴿مادة ١٤٤٣﴾ كون العاقدين عاقلين شرطاً

﴿مادة ١٤٤٤﴾ كون حصة العاقدين في عقد المساقاة جزاً شائعاً كالنصف والثلث شرط ايضاً كما في المزارعة

﴿مادة ١٤٤٥﴾ تسليم الاشجار الى العامل شرطاً

﴿مادة ١٤٤٦﴾ تقسم الثمرة في المساقاة بالصيغة بين العاقدين على وجه ما شرطها

﴿مادة ١٤٤٧﴾ تكون الثمرة المحاصلة في المساقاة الفاسدة بنعامها لصاحب الاشجار
ويأخذ العامل اجر المثل كافي المزارعة

﴿مادة ١٤٤٨﴾ اذا مات صاحب الاشجار والثمره فجأة يداوم العامل على العمل الى
ان تنضج الثمرة ولا يسوغ لورثة الميراث منعه واذا مات العامل فوارثه يكون قائماً مقامه فان
شاء داوم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه كالمزارعة

قاضي دار الخلافة العلوية سابقاً	امين الفتوى	ناظر المعارف العمومية
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت
عن اعضاي مجلس	عن اعضاي ديوان	مفتي دار شوارى عسكري
تدقيقات شرعية	احكام عدلية	احمد خلوصي
احمد خالد	احمد حلي	



بسم الله الرحمن الرحيم
صورة الخط الهاموني

ليعمل بموجب

الكتاب الحادي عشر

في الوكالة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات التي تتعلق بالوكالة

﴿مادة ١٤٤٩﴾ الوكالة تنويض احد امره لآخر واقامته مقامه ويقال لذلك الشخص موكل ولمن اقامه وكيل ولذلك الامر موكل به
﴿مادة ١٤٥٠﴾ الرسالة هي تبليغ احد كلام الآخر لغيره من دون ان يكون له دخل في التصرف ويقال للبلغ رسول ولصاحب الكلام مرسل وللآخر مرسل اليه

الباب الاول

في بيان ركن الوكالة ونفسها

﴿مادة ١٤٥١﴾ ركن التوكيل الايجاب والقبول وذلك بان يقول الموكل وكلتك بهذا الخصوص فاذا قال الوكيل قبلت او قال كلاماً آخر يشعر بالقبول تنعقد الوكالة كذلك لو لم يقل شيئاً ونشبت باجراء ذلك الخصوص يصح تصرفه لانه يكون قد قبل الوكالة دلالة ولكن لو ردها الوكيل بعد الايجاب لا يفي له حكم بناء عليه لو قال الموكل وكلتك بهذا الخصوص ورد الوكيل الوكالة بقوله لا اقبل ثم باشر اجراء الموكل به لا يصح تصرفه

﴿مادة ١٤٥٢﴾ الاذن والاجازة توكيل

﴿مادة ١٤٥٣﴾ الاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة مثلاً لو باع احد مال الآخر فضولاً ثم اخبر صاحبه فاجازه يكون كما لو وكلة اولاً

﴿مادة ١٤٥٤﴾ الرسالة ليست من قبيل الوكالة مثلاً لو اراد الصبر في اقراض

احد دراهم وارسل خادمه للاتيان بها يكون الخادم رسول ذلك المستقرض ولا يكون وكيله بالاستقراض . كذلك الشخص الذي ارسله احد الى السمسار على ان يشتري منه فرساً اذا قال له ان فلاناً يريد ان يشتري منك الفرس الفلاني وقال السمسار بعته اياه بكذا اذهب وقل له وسلم هذه الفرس اليه فاذا اتى الشخص وسلم الفرس اليه وقبل المرسل ذلك على المتوال المشروح يتعقد البيع بين المرسل والسمسار ولا يكون ذلك الشخص الا واسطة ورسولاً وليس بوكيل وكذلك لو قال احد للجزار اعط لي كل يوم مقدار كذا لحماً الى خادمي فلان الذي يذهب ويأتي الى السوق واعطاه ذلك على هذا الوجه يكون ذلك الخادم رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿مادة ١٤٥٥﴾ يكون الامر مرة من قبيل الوكالة ومرة من قبيل الرسالة . مثلاً لو اشترى خادم من تاجر مالا بامر سيده يكون وكيله بالشراء . واما لو اشترى المولى المال من التاجر وارسل خادمه لياتية به يكون رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿مادة ١٤٥٦﴾ يكون ركن التوكيل مرة مطلقاً يعني لا يكون معلقاً بشروط او مضافاً الى وقت او مفيداً بقيد ومرة يكون معلقاً بشروط . مثلاً لو قال وكلتك على ان تبيع فرسي هذا اذا اتى فلان التاجر الى هنا وقبل الوكيل ذلك تتعقد الوكالة معلقة بمجيء التاجر وللوكيل ان يبيع الفرس اذا اتى التاجر والا فلا ومرة يكون مضافاً الى وقت مثلاً لو قال وكلتك على ان تبيع درواي في شهر نيسان وقبل الوكيل ذلك يكون وكيلاً بجلول الشهر المذكور وله ان يبيع الدواب في الشهر المذكور واما قبل حلوله فليس له ان يبيع ومرة يكون مفيداً بقيد مثلاً لو قال وكلتك على ان تبيع ساعتني هذه بالف غرش تكون وكالة الوكيل مفيدة بعدم للبيع باقل من الف غرش

الباب الثاني

في بيان شروط الوكالة

﴿مادة ١٤٥٧﴾ يشترط ان يكون الموكل مقدراً على ايفاء الموكل به بناء عليه لا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون واما في الامور التي هي ضرر محض في حق الصبي المميز فلا يصح توكيله وان اذنه الولي كالهبة والصدقة وفي الامور التي هي نفع محض يصح توكيله وان لم يأذنه الولي كقبول الهبة والصدقة واما في التصرفات المتعلقة بالبيع والشراء المترددة

بين النفع والضرب فان كان الصبي مأذوناً بها غلة ان يوكل والا فالتوكيل بمنعقد موقوفاً على اجازة وليه

﴿مادة ١٤٥٨﴾ يشترط ان يكون الوكيل عاقلاً ومميزاً ولا يشترط ان يكون بالغاً فيصح ان يكون الصبي المميز وكلاً وان لم يكن مأذوناً ولكن حقوق العقد جائلة الى موكله وليست بعقوبة للموكل

﴿مادة ١٤٥٩﴾ يصح ان يوكل احد غيره في الخصوصيات التي يقدر على اجرائها بالذات وبانها واستثناء كل حق متعلق بالمعاملات مثلاً لو وكل احد فجميع البائع والشراء والايجار والاستجار والرهن والارتهان والاداع والاستيداع والهبه والانتحاب والصلح والابراء والافرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمه وايفاء الديون واستيفائها وقبض المال يجوز ولكن يلزم ان يكون الموكل بمعلوماتاً

الباب الثالث

في بيان احكام الوكالة ويشتمل على ستة فصول

﴿مادة ١٤٦٠﴾ يلزم ان يضيف الوكيل العقد الى موكله في الهبة والاعارة والرهن والاداع والافراض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار وان لم يصفه الى موكله فلا يصح
﴿مادة ١٤٦١﴾ لا يشترط اضافة العقد الى الموكل في البيع والشراء والاعارة والصلح عن اقرار فان لم يصفه الى موكله واكتفى باضافته الى نفسه صح ايضاً وعلى كونا صورتين لا تثبت الملكية الا لموكله ولكن ان لم يصف العقد الى الموكل تعود حقوق العقد الى العاقد يعني الوكيل وليت اضيف الى الموكل تعود حقوق العقد الى الموكل ويكون الوكيل بهذه الصورة كالرسول مثلاً لو باع الوكيل بالبيع مال الموكل واكتفى باضافة العقد الى نفسه ولم يصفه الى موكله يكون مجبوراً على تسليم المبيع الى المشتري ولان يطلب ويقبض الثمن من المشتري واذا خرج للمال المشتري مستحق وضبطه بعد الحكم يرجع المشتري على الوكيل بالبيع يعني يطلب الثمن الذي اعطاه اياه منه والوكيل بالشراء اذا لم يصف العقد الى موكله على هذا الوجه يقبض المال الذي اشتراه ويجبر على اعطاء ثمنه للمشتري من مال موكله وان لم يتسلم الثمن من موكله واذا ظهر عيب قديم في المال المشتري فللموكل حتى الحاجة لاجل رده ولكن اذا كان الوكيل قد اضاف العقد الى موكله بان

عقد البيع بقوله بعث بالوكالة عن فلان او اشتريت لفلان فعلى هذا الحال تعود الحقوق المهيئة آنفا كلها الى الموكل ويبقى الوكيل في حكم الرسول بهذه الصورة
 * مادة ١٤٦٣ * تعود حقوق العقد في الرسالة الى المرسل ولا تتعلق بالرسول اصلاً

* مادة ١٤٦٣ * المال الذي قبضه الوكيل بالبيع والشراء وايفاء الدين واستيفائه وقبض العين من جهة الوكالة في حكم الوديعة في يده فاذا تلف بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان والمال الذي في يد الرسول من جهة الرسالة ايضاً في حكم الوديعة
 * مادة ١٤٦٤ * لو اوسل المدين دينه الى الدائن وقبل الوصول اليه تلف في يد الرسول فان كان رسول المدين يتلف من مال المدين وان كان رسول الدائن يتلف من مال الدائن ويبرأ المدين من الدين

* مادة ١٤٦٥ * اذا وكل احد شخصين على امر فليس لاحدهما وحده التصرف في المخصوص الذي وكل به ولكن ان كانا قد وكلوا لمخصوصة او لرد وديعة او ابقاء دين فلاحدهما ان يوفى الوكالة وحده واما اذا وكل احد آخر لامر ثم وكل غيره رأساً على ذلك لا امر فاعيا الوكيل جاز

* مادة ١٤٦٦ * ليس للوكيل ان يوكل غيره في المخصوص الذي وكل به الا ان يكون قد اذن الموكل بذلك او قال له اعمل برأيتك فعلى هذا الحال للوكيل ان يوكل غيره وبصير الشخص الذي وكله الوكيل بهذا المخصوص وكيلاً للموكل ولا يكون وكيلاً لذلك الوكيل حتى لا يتعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول او وفاته

* مادة ١٤٦٧ * اذا اشترطت الاجرة في الوكالة واوفاهما الوكيل يستحقها وان لم تشترط ولم يكن الوكيل من يخدم بالاجرة يكون متبرعاً وليس له مطالبة الاجرة

الفصل الثاني

في بيان الوكالة بالشراء

* مادة ١٤٦٨ * يلزم ان يكون الموكل به معلوماً بحيث يكون ابقاء الوكالة قابلاً على حكم الفقرة الاخيرة من مادة ١٤٥٩ وهو ان يبين الموكل جنس الشيء الذي يريد اشتراؤه وان لم يكن بيان جنسه كافياً بان كانت له انواع متفاوتة يلزم ان يبين نوعه او ثمنه وان لم يبين جنس الشيء او يبين ولكن كانت له انواع متفاوتة ولم يعين النوع

او ثمة لا تصح الوكالة الا ان يكون قد وكله بوكالة عامة مثلاً او وكل احد غيره بقوله اشترى لي فرساً تصح الوكالة واذا اراد احد ان يوكل غيره على ان يشتري له قماش ثياب يلزم ان يبين جنسه يعني قماش حرير او قماش قطن مع بيان نوعه بقوله هندي او شامي او ثمة بقوله بان تكون طاقفة بكذا دراهم وان لم يبين جنسه وقال لي اشترى لي دابة او ثياباً او قال حرير او لم يبين نوعه او ثمة فلا تصح الوكالة ولكن لو قال اشترى لي قماش ثياب او حرير من اي جنس ونوع كان فهو منقوض الى رايك تكون الوكالة عامة وللوكيل ان يشتري من اي نوع وجنس شاء

﴿مادة ١٤٦٩﴾ بخلاف الجنس باختلاف الاصل او المقصد او الصنعة ايضاً مثلاً بز القطن وز الكتان مختلفا الجنس باختلاف اصلها وصف الشاة وجلدها مختلفا الجنس بحسب اختلاف المقصد لان المقصد من المجلد اعمال الجراب ومن الصوف اعمال المخصوصات المغايرة لذلك كسج الجوخ وما اشبه ذلك وجوخ الافرنج مختلف الجنس مع جوخ الروم بحسب اختلاف الصنعة مع كون كل منها معمولاً من الصوف

﴿مادة ١٤٧٠﴾ اذا خالف الوكيل في الجنس يعني لو قال الموكل اشترى من الجنس الفلاني واشترى الوكيل من غيره لا يكون نافذ في حق الموكل وان كانت فائدة الشيء الذي اشتراه ازيد يعني يبقى الما الذي اشتراه الوكيل عليه ولا يكون مشتري للموكل

﴿مادة ١٤٧١﴾ لو قال الموكل اشترى كيشاً واشترى الوكيل نعلجة لا يكون الشراء نافذاً في حق الموكل وتكون النعجة للوكيل

﴿مادة ١٤٧٢﴾ لو قال للوكيل اشترى لي العرصة الفلانية وقد انشئ على العرصة بناء فليس للوكيل ان يشتريها ولكن لو قال اشترى لي الدار الفلانية ثم اضيف اليها حائط او صبغت فللوكيل ان يشتريها بالوكالة على هذا المحال

﴿مادة ١٤٧٣﴾ لو قال الموكل اشترى لي لبناً ولم يصرح بكونه اي لبن يحمل على اللبن المعروف في البلدة

﴿مادة ١٤٧٤﴾ لو قال الموكل اشتراراً فللوكيل ان يشتري من الارز الذي يباع في السوق اي نوع كان

﴿مادة ١٤٧٥﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له داراً يلزم ان يبين ثمنها والحلة التي هي فيها وان لم يبين فلا تصح الوكالة

﴿مادة ١٤٧٦﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له لؤلؤة او ياقوتة خمراء يلزم

ان يبين مقدار ثمنها والا فلا تصح الوكالة

﴿مادة ١٤٧٧﴾ يلزم بيان مقدار ثمن الموكل به في المقدرات مثلاً لو وكل احد آخر ليشترى له حطة يلزم ان يبين مقدار كيلها او ثمنها بقوله بكذا دراهم والا فلا تصح الوكالة
 ﴿مادة ١٤٧٨﴾ لا يلزم بيان وصف الموكل به بقوله مثلاً اعلى او ادنى او اوسط ولكن يلزم ان يكون وصف الموكل به موافقاً لحال الموكل . مثلاً لو وكل المكاري احداً باشتراء دابة له فليس للوكيل ان يشتري بعشرين الف غرش فرساً نجدباً وان اشترى له لا يكون نافذاً في حق الموكل يعني لا يكون ذلك الفرس مشترى للموكل وإنما يبقى على الوكيل
 ﴿مادة ١٤٧٩﴾ اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل مخالفة فان خالف لا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل ويبقى المال الذي اشترى عليه ولكن اذا خالف بصورة فائدها ازيد في حق الموكل فلا تعد مخالفة معنى مثلاً لو قال احد اشترى الدار الفلانية بعشرة آلاف واشترها الوكيل بازيد فلا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل وتبقى الدار عليه . واما اذا اشتراها بانقص يكون قد اشتراها للموكل كذلك لو قال اشتر نسبته واشترى الوكيل نقداً يبقى المال على الوكيل . واما لو قال الموكل اشتر نقداً واشترى الوكيل نسبته فيكون قد اشتراه للموكل

﴿مادة ١٤٨٠﴾ اذا اشترى احد نصف الشيء الذي وكل باشتراؤه فان كان لبعض ذلك الشيء مضر لا يكون نافذاً في حق الموكل والا ينفذ . مثلاً لو قال اشتر لي طاقه قماش واشترى الوكيل نصفها لا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل ويبقى ذلك على الوكيل اما لو قال اشتر ستة اكبال حطة واشترى ثلاثة يكون قد اشتراه للموكل
 ﴿مادة ١٤٨١﴾ اذا قال الموكل اشتر لي جوخ جبة ولم يكن الجوخ الذي اشتراه الوكيل كافياً للجبة لا يكون شراؤه نافذاً ويبقى الجوخ عليه

﴿مادة ١٤٨٢﴾ كما يصح للوكيل باشتراء شيء بدون بيان قيمته ان يشتري ذلك الشيء بقيمة مثله كذلك يصح له ان يشتريه بغين يسير ولكن لا بغين الغبن اليسير ايضاً في الاشياء التي سعرها معين كاللحم والخبز واما اذا اشترى بغين فاحش فلا ينفذ شراؤه على الموكل بكل حال ويبقى المال على ذمته

﴿مادة ١٤٨٣﴾ الاشتراء على الاطلاق يصرف للشراء بالنفوذ وبهذه الصورة الموكل بشراء شيء اذا بادله بشيء . مقايضة لا ينفذ في حق الموكل ويبقى على الوكيل
 ﴿مادة ١٤٨٤﴾ اذا وكل احد اخر بشراء شيء لازم لموسم معين تصرف الوكالة

لذلك الموسم كذلك الموسم أيضاً مثلاً لو وكل أحد آخر في موسم الربيع على اشتراء جبة شالية
يكون قد وكله لا اشتراء جبة على أن يستعملها في هذا الصيف فإذا اشتراها الوكيل بعد مرور
موسم الصيف أو في ربيع السنة الآتية لا ينفذ شراؤه في حق الموكل ونفي الجبة على الوكيل
﴿مادة ١٤٨٥﴾ ليس لمن وكل باشتراء شيء معين أن يشتري ذلك الشيء لنفسه
حقه لا يكون له وإن قال عند اشتراؤه اشتريته هذا لنفسه بل يكون للوكيل إلا أن يكون
قد اشتراءه بثمن أزيد من الثمن الذي عينه الموكل أو يغبى فاحش أن لم يكن الموكل قد
عين الثمن فحينئذ يكون ذلك المال للوكيل وإيضاً لو قال الموكل اشتريته هذا المال
لنفسه حال كون الموكل حاضراً يكون ذلك المال للوكيل

﴿مادة ١٤٨٦﴾ لو قال أحد لا اشتري في فرس فلان وسكت الوكيل من دون
أن يقول لا أو نعم وذهب واشتري ذلك الفرس فإن قال عند اشتراؤه اشتريته لموكل
يكون لموكله وإن قال اشتريته لنفسه يكون له وإذا قال اشتريته ولم يحدد بنفسه أو موكله
ثم قال اشتريته لموكله فإن كان قد قال هذا قبل تلف الفرس أو حدوث عيب به يصدق
أن كان قال هذا بعد ذلك فلا

﴿مادة ١٤٨٧﴾ لو وكل شخصان كل منهما على حدة أحدًا على أن يشتري شيئاً
فلا يها قصده الوكيل وإراد عند اشتراء ذلك الشيء يكون له

﴿مادة ١٤٨٨﴾ لو باع الوكيل بالشراء ماله لموكله لا يصح

﴿مادة ١٤٨٩﴾ إذا أطلع الوكيل على عيب المال الذي اشتراءه قبل أن يسلمه إلى
الموكل فله أن يردّه بلا إذن ولكن ليس له أن يردّه بلا أمر الموكل وتوكيله بعد التسليم إليه

﴿مادة ١٤٩٠﴾ إذا اشتري للموكل المال مؤجلاً فهو في حق الموكل مؤجل أيضاً
وليس له أن يطلب بثمنه نقداً ولكن بعد اشتراء الوكيل نقداً إذا أجل للبائع الثمن
فالموكل أن يطلب الثمن من الموكل نقداً

﴿مادة ١٤٩١﴾ إذا أعطى الوكيل بالشراء ثمن المبيع من ماله وقبضه فله أن يرجع
إلى الموكل يعني له أن يأخذ الثمن الذي أعطاه من الموكل وله أيضاً أن يحبس المال
المشتري ويطلب ثمنه من موكله إلى أن يتسلم الثمن وإن لم يكن قد أعطاه إلى البائع

﴿مادة ١٤٩٢﴾ إذا تلف المال المشتري في يد الوكيل بالشراء أو ضاع قضاه يتلف
من مال الموكل ولا يسقط من الثمن شيء ولكن لو حبسه الوكيل لأجل استيفاء الثمن
وتلف في ذلك الحال أو ضاع بالغرم على الوكيل أدام ثمنه

﴿مادة ١٤٩٣﴾ ليس للوكيل بالشراء ان يقبل البيع بلسون اذن الموكل

الفصل الثالث

في الوكالة بالبيع

﴿مادة ١٤٩٤﴾ للوكيل بالبيع مطلقاً ان يبيع مال موكله بالثمن الذي رآه مناسباً قليلاً كان او كثيراً

﴿مادة ١٤٩٥﴾ ليس للوكيل ان يبيع لمنه شخص ما عينة الموكل بعنى اذا كان الموكل قد عين ثمناً فليس للوكيل ان يبيع بانقص من ذلك واذا باع يتعقد البيع موقوفاً على اجازة موكله بولي باع بنقصان الثمن بلا انقص الموكل وسلم المال الى المشتري فلهوكل ان يضمن ذلك المنتقصان
﴿مادة ١٤٩٦﴾ اذا اشترى الوكيل بالبيع مال موكله لنفسه لا يصح

﴿مادة ١٤٩٧﴾ ليس للوكيل بالبيع ان يبيع مال موكله لمن لا يجوز شهادتهم له الا ان يكون قد باعه بزيادة من ثمن مثله فحينئذ يصح وايضاً ان كان الموكل قد وكله وكالة عامة بقوله بعه لمن شئت ففي ذلك الحال يجوز بيعه بثلث مثله لهولاء

﴿مادة ١٤٩٨﴾ للوكيل المطلق بالبيع ان يبيع مال موكله نقداً او نسيئة لمدة معروفة بين التجار في حق ذلك المال وليس له ان يبيعه لمدة طويلة مخالفة للعرف والعادة وايضاً ان كان قد وكل بالبيع بالتقصد صراحة او دلالة فليس له ان يبيع نسيئة مثلاً لو قال الموكل بيع هذا المال نقداً او بيع مالي هذا واذا ديفي فليس للوكيل ان يبيع ذلك بالنسيئة

﴿مادة ١٤٩٩﴾ ليس للوكيل ان يبيع نصف المال الذي في بيعه ضرورة لم يكن فيه ضرورة ذلك

﴿مادة ١٥٠٠﴾ للوكيل ان يأخذ في مناقلة ثمن المال الذي باعه بالنسيئة وهذا لو كلاً ولا يضمن اذا طلب الرهن او اقص الكفيل

﴿مادة ١٥٠١﴾ ليس للوكيل ان يبيع بلا رهن ولا كفيل اذا قال له الموكل بيع بالكفيل او بالرهن

﴿مادة ١٥٠٢﴾ لا يجبر الوكيل بالبيع على اداء ثمن المال الذي باعه من ماله اذ لم يأخذ ثمنه من المشتري

﴿مادة ١٥٠٣﴾ اذا قبض الموكل من المبيع يصح وان كان القبض حتى الوكيل

﴿مادة ١٥٠٤﴾ اذا كان الوكيل بغير اجرة فلا يكون مجبوراً على استيفاء ثمن المال

الذي باعه ولا على تحصيله ولكن يلزم ان يوكل موكله على قبض وتحصيل الثمن اذا لم يحصله برضائه واما الوكيل بالبيع باجرة كالللال والسمسار فهو مجبور على تحصيل الثمن واستيفائه **مادة ١٥٠٥** الوكيل بالبيع لئان يقبل البيع بلا اذن موكله . ولكن لا تنفذ هذه الاقالة في حق موكله ويلزم على الوكيل اعطاء الثمن للموكل

الفصل الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالمأمر

مادة ١٥٠٦ اذا امر احد غيره باداء دينه الذي هو لاحد اوليئته المال واداه المأمور من ماله يرجع بذلك على الامر شرط الامر رجوعه او لم بشرط يعني ان كان شرط الامر رجوع المأمور بتعكير كقولوا اد ديني على ان اؤديه لك بعد او اوف ديني وبعده خذه في اول بشرط ذلك بان قال اد ديني فقط

مادة ١٥٠٧ المأمور بائنا الدين من ماله بدرام مغشوشة اذا ادى الدين بدرام خالصة يأخذ من الامر درام مغشوشة والمأمور بائنا الدين بدرام خالصة اذا ادى الدين بدرام مغشوشة يأخذ من الامر درام مغشوشة ايضاً ولو باع المأمور بائنا الدين ماله للدائن وقاضه بدين الامر يأخذ من الامر مقدار الدين وليس للامر المديون ان يحيط الزيادة من دينه وان كان المأمور قد باع ماله للدائن بازيد من ثمن مثله **مادة ١٥٠٨** اذا امر احد آخر ان يصرف عليه او على اهله وعياله يأخذ مصروفه بقدر المعروف من الامر وان لم يكن اشترط رجوعه بقوله اصرف وبعده انا اعطيك مصروفك كذلك لو امره بانشاء داره فانشاءها المأمور يأخذ ما صرفه بقدر المعروف من الامر وان لم يشترط رجوعه

مادة ١٥٠٩ لو امر احد آخر بقوله اعط فلاناً مقدراً كذا قرضاً او صدقة او عطية وبعده انا اعطيك فاعطى ذلك يرجع على الامر واما ان لم يشترط الرجوع بكلام كقولوا انا اعطيك او خذه مني بعد وقال اعط فقط فليس للمأمور الرجوع وان كان رجوع المأمور متعارفاً ومعتاداً ككونه في عيال الامر وشريكه يرجع وان لم يشترط الرجوع (راجع مادة ٢٦)

مادة ١٥١٠ لا يجري امر احد الا في حق ملكه مثلاً لو قال اجد لاخر خذ هذا المال والنف في البحر فاخذ المأمور والنفاء في البحر حال كونه عالمًا بانه مال غيره الامر

قصاص المال ان يضمن الذي القاه وليس على الأمر شيء ما لم يكن مجبراً
 * مادة ١٥١١ * لو امر احد آخر باداء دينه بقوله ادر ديني الذي مقداره كذا من
 مالك فوعده بتأديته ثم امتنع عن الاداء لا يجبر على ادائه بمجرد وعده
 * مادة ١٥١٢ * اذا كان للأمر دين في ذمة المأمور او نقد مودع عنده وأمره
 باداء دينه منه يجبر على ادائه وأما لو قال بع مالي الفلاني وادر ديني فلا يجبر ان كان
 المأمور وكيلًا متبرعًا وان كان وكيلًا بالاجرة يجبر على بيع المال واداء دين الأمر
 * مادة ١٥١٣ * اذا اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم وقال اعطها للدائن فلان
 فليس لسائر غرماء الأمر صلاحية ان يأخذوا من تلك الدراهم حصة وليس للمأمور ان
 يعطي تلك الدراهم إلا للدائن الذي عينه له الأمر
 * مادة ١٥١٤ * لو اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم على ان يؤدي دينه وقبل ان
 يعطي المأمور الدائن ذلك المبلغ وبوصلة اليه لو علم موت الأمر ترجع تلك الدراهم الى
 تركه الأمر ويلزم الدائن ان يراجع التركة
 * مادة ١٥١٥ * لو اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم على ان يعطيها للدائن حال
 كونه قد نهاه عن تسليمها بقوله لا تسلمها له ما لم تجعلها ظهريه بسندي الذي هو في يد
 الدائن او تأخذ منه وثيقة تشعر بقبضها فاذا سلمها من دون ان يفعل كما أمره وانكرها
 الدائن ولم يثبت قبضها واخذها الدائن ثانياً من الأمر فله ان يضمها للمأمور

الفصل الخامس

في حق الوكالة بالخصومة

* مادة ١٥١٦ * لكل من المدعي والمدعى عليه ان يوكل من شاء بالخصومة ولا
 يشترط رضا الآخر
 * مادة ١٥١٧ * اقرار الوكيل بالخصومة على موكله ان كان في حضور المحاكم يعتبر
 والا فلا يعتبر وينعزل هو من الوكالة
 * مادة ١٥١٨ * اذا وكل احد آخر واستثنى اقراره عليه يجوز فلا يصح اقرار الوكيل
 على الموكل بهذه الصورة (راجع الفقرة الأخيرة من مادة ١٤٥٦) واذا اقر في حضور
 المحاكم حال كونه غير مأذون بالاقرار ينعزل من الوكالة
 * مادة ١٥١٩ * الوكالة بالخصومة لا تمنع من الوكالة بالنقض بناء على ليس للوكيل

بالدعوى صلاحية قبض المال المحكوم به ما لم يكن وكيلًا بالقبض أيضًا
 مادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصة

الفصل السادس

في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل

مادة ١٥٢١ للوكيل ان يعزل وكيله من الوكالة ولكن ان تعلق به حق آخر
 فليس له عزله كما اذا رهن مديون ماله وحين عقد الرهن وبعده وكل آخر بيع الرهن
 عند حلول اجل الدين فليس للراهن الموكل عزل ذلك الوكيل بدون رضا المرهين
 كذلك لو وكل احد اخر بالخصوصة بطلب المدعي ليس له عزله في غياب المدعي

مادة ١٥٢٢ للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة ولكن لو تعلق به حق آخر
 كما ذكر آنفاً يكون مجبوراً على ايفاء الوكالة

مادة ١٥٢٣ اذا عزل الموكل الوكيل يبقى على وكالة الوكيل ان يصل اليه خبر
 العزل ويكون تصرفه صحيحاً الى ذلك الوقت

مادة ١٥٢٤ اذا عزل الوكيل نفسه يلزم عليه ان يعلم الموكل بعزله وتبقى
 الوكالة في عهده الى ان يعلم الموكل بعزله

مادة ١٥٢٥ للموكل ان يعزل وكيله قبض الدين في غياب المدينين ولكن ان
 كان الدائن قد وكله في حضور المدينين فلا يصح عزله بدون علم المدينين وعلى هذه
 الصورة اذا اعطاه المدينين من دون ان يعلم عزله يبرأ

مادة ١٥٢٦ تنهى الوكالة بختام الموكل به وينعزل الوكيل من الوكالة
 بالطبع عزلاً حكماً

مادة ١٥٢٧ ينعزل الوكيل بوفاة الموكل ولكن اذا تعلق به حق آخر لا ينعزل
 (راجع مادة ٧٦)

مادة ١٥٢٨ ينعزل وكيل الوكيل أيضاً بموت الموكل (راجع مادة ١٤٦٦)

مادة ١٥٢٩ الوكالة لا تورث يعني اذا مات الوكيل يزول حكم الوكالة وهذا
 لا يقوم لورث الوكيل مقامه

مادة ١٥٣٠ تبطل الوكالة بمنح الوكيل او الوكيل

تحريراً في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهمايوني
ليعمل به وجوب

الكتاب الثاني عشر

في الصلح والابراء ويشتمل على مقدمة وأربعة ابواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات التقنية المتعلقة بالصلح والابراء

مادة ١٥٤١ * الصلح هو عقد برفع النزاع بالتراضي ويعتقد بالانحياز والقبول

مادة ١٥٤٢ * المصالحح هو الذي عقد الصلح

مادة ١٥٤٣ * المصالحح عليه هو بدل الصلح

مادة ١٥٤٤ * المصالحح عنه هو الشيء المدعى به

مادة ١٥٤٥ * الصلح ثلاثة أقسام. القسم الاول الصلح عن الاقرار وهو الصلح

الواقع على اقرار المدعى عليه. القسم الثاني الصلح عن الانكار وهو الصلح الواقع على انكار المدعى عليه. القسم الثالث الصلح عن المكوث وهو الصلح الواقع على مكوث المدعى عليه بان لا يقر ولا ينكر

مادة ١٥٤٦ * الابراء على قسمين الاول ابراء الاسقاط والثاني ابراء الاستيفاء اما ابراء الاسقاط فهو ان يبرئ احد الآخر باسقاط تمام حقه الذي هو عند الآخر او بحط مقادير منه من ذمته وهو الابراء المبحوث عنه في كتاب الصلح هذا ولما ابراء الاستيفاء فهو عبارة عن اعتراف احد بقبض واستيفاء حق الذي هو في ذمة الآخر وهو نوع من الاقرار

مادة ١٥٤٧ * الابراء المخلص هو ابراء احد آخر من دعوى معينة بخصوص

مادة ١٥٤٨ * الادعاء المخلص من دار لوجه اخرى

مادة ١٥٤٩ * الادعاء المخلص هو ابراء احد آخر من كافة الدعاوي

الباب الاول

في بيان من يعقد الصلح والابراء

﴿مادة ١٥٣٩﴾ يشترط ان يكون المصالح عاقلاً ولا يشترط ان يكون بالغاً فلا يصح صلح المجنون والمعتوه والصبي غير المميز اصلاً ويصح صلح الصبي المأذون ان لم يكن فيه ضررين كما اذا ادعى احد على الصبي المأذون شيئاً واقر به يصح صلحه عن اقرار وللصبي المأذون ان يعقد الصلح على تأجيل وانهاه لطلبه واذا صالح على مقدار من طلبه وكانت له بينة بتمامه لا يصح صلحه وان لم تكن له بينة وتحقق ان خصمه سيجلف يصح وان ادعى على آخر مالا فصالح على مقدار قيمته يصح ولكن اذا صالح على نقصان فاحش عن قيمة ذلك المال لا يصح

﴿مادة ١٥٤٠﴾ اذا صالح ولي الصبي عن دعواه يصح ان لم يكن فيه ضررين وان كان فيه ضررين لا يصح بناء عليه لو ادعى احد على صبي كذا درهم وصالح ابوه على ان يعطي كذا درهم من مال الصبي يصح ان كانت للدعي بينة وان لم تكن له بينة لا يصح واذا كان للصبي طلب في ذمة آخر وصالحه ابوه بمحط وتزيل مقدار منه لا يصح صلحه ان كانت له بينة وان لم تكن له بينة وتحقق ان المديون سيجلف يصح ويصح صلح ولي الصبي على مال تساوي قيمته مقدار طلبه ولكن اذا وجد غبن فاحش لا يصح

﴿مادة ١٥٤١﴾ لا يصح ابراء الصبي والمجنون والمعتوه مطلقاً

﴿مادة ١٥٤٢﴾ الوكالة بالخصوص لا تستلزم الوكالة بالصلح بناء عليه اذا وكل احد آخر بدعواه وصالح على تلك الدعوى بلا اذن لا يصح صلحه

﴿مادة ١٥٤٣﴾ اذا وكل احد آخر على ان يصالح عن دعواه وصالح ذلك بالوكالة يلزم المصالح عليه الموكل ولا يؤخذ الوكيل بذلك ولا يطالب به الا ان يكون الوكيل قد ضمن المصالح عليه فعلى هذا الحال يؤخذ الوكيل بحسب كالتالي وايضاً لو صالح الوكيل عن اقرار بمال عن مال واضاف الصلح الى نفسه فيحتد به يؤخذ الوكيل يعني يؤخذ بدل الصلح منه وهو يرجع على الموكل مثلاً لو صالح الوكيل بالوكالة على كذا درهم يلزم الموكل اعطاء ذلك المبلغ ولا يكون الوكيل مسئولاً عنه لكن لو قال صالح على كذا وانا وكيل به يؤخذ ذلك المبلغ منه وهو يرجع على موكله وايضاً لو وقع الصلح عن اقرار بمال عن مال بان كان قد عقد للوكيل الصلح بقوله للدعي صالحني عن دعوى فلان

بكذا يؤخذ بدل الصلح منه لانه في حكم البيع وهو يرجع على الموكل
 * مادة ١٥٤٤ * اذا صالح احد وهو قضيي يعني بلا امر عن دعوى واقعة بين
 شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او اضاف بدل الصلح الى ماله بقوله على مالي الفلاني
 او اشار الى النفود او العروض الموجودة بقوله على هذا المبلغ او هذه الساعة او اطلق
 بقوله صالحت على كذا ولم يكن ضامناً ولا مضيقاً الى ماله ولا مشيراً الى شيء وسلم المبلغ
 يصح الصلح بهذه الصور الاربع ويكون المصالح متبرعاً واذا لم يسلم بدل الصلح بالصورة
 الرابعة يكون موقوفاً على اجازة المدعي عليه فان اجاز يصح الصلح ويلزمه بدله وان لم يجز
 يبطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها

الباب الثاني

في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها
 * مادة ١٥٤٥ * ان كان المصالح عليه عيناً فهو في حكم المبيع وان كان ديناً فهو
 في حكم الثمن فالشيء الذي يصلح لان يكون مبيعاً او ثمناً في البيع يصلح لان يكون بدلاً في
 الصلح ايضاً
 * مادة ١٥٤٦ * يشترط ان يكون المصالح عليه مال المصالح ومملكه بناء عليه لو
 اعطى المصالح مال غيره ليكون بدل الصلح لا يصح صلحه
 * مادة ١٥٤٧ * يلزم ان يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين ان كانا محتاجين
 للقبض والتسليم والا فلا مثلاً لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقاً وادعى
 هذا من الروضة التي هي في يد ذلك حقاً وتصالحا على ان يترك كلاهما دعواهما من دون
 ان يعينا مدعاها يصح كذلك لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقاً وصالحه
 على بدل معلوم ليرك الدعوى يصح ولكن لو تصالحا على ان يعطي المدعي للمدعي عليه
 بدلاً وان يسلم هذا حقاً لذلك لا يصح

الباب الثالث

في المصالح عنه ويشتمل على فصلين

الفصل الأول

في الصلح عن الأعيان

﴿ مادة ١٥٤٨ ﴾ ان وقع الصلح عن الأقرار على مال معين عن دعوى مال معين فهو في حكم البيع فكما يجري فيه خيار العيب والرؤية والشرط كذلك يجري دعوى المنفعة ايضاً ان كان المصالح عليه او المصالح عنه عقاراً ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه يسترد هذا المقدار من بدل الصلح كلاً او بعضاً ولو استحق بدل الصلح كله او بعضه يطلب المدعي من المدعى عليه ذلك المقدار من المصالح عنه كلاً او بعضاً مثلاً لو ادعى احد على آخر داراً وتصالحاً على ان يعطيه كذا درهم مع ان المدعى عليه اقر بكون الدار له يكون كأن المدعى باع تلك الدار للمدعى عليه ويجري في هذا احكام البيع على ما ذكرنا

﴿ مادة ١٥٤٩ ﴾ ان وقع الصلح عن الأقرار على المنفعة في دعوى المال فهو في حكم الاجارة ويجري فيه احكام الاجارة . مثلاً لو تصالح احد آخر عن دعوى روضة على ان يسكن مدة كذا في قاره يكون قد استأجر تلك الدار في مقابلة الروضة تلك المدة

﴿ مادة ١٥٥٠ ﴾ الصلح عن الإنكار أو السكوت هو في حق المدعي معاوضة وفي حق المدعى عليه خلاص من البين وقطع للنزعة فمجرى المنفعة في العقار المصالح عليه ولا يجري في العقار المصالح عنه ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه رد المدعي الي المدعى عليه هذا المقدار من بدل الصلح كلاً او بعضاً ويلتزم المخاصمة بالمعق و لو استحق بدل الصلح كلاً او بعضاً يرجع المدعي بذلك المقدار الى دعواه

﴿ مادة ١٥٥١ ﴾ لو ادعى احد مثلاً بيعاً كالمروضة مثلاً وصالح على مقدار منها ولو أبرأ المدعى عليه عن دعوى باقية يكون قد اخذ مقداراً من حقه وترك دعوى باقية اي اعطى حق دعواه في باقيةا

الفصل الثاني

في بيان الصلح عن الدين أي المطلب وسائر الحقوق

﴿ مادة ١٥٥٢ ﴾ اذا صلح احد عن طلبه الذي هو في ذمة الآخر على مقدار منه

يكون قد استوفى بعض طلبه واسقط الباقي يعني أبرأ ذمة المديون من الباقي
 * مادة ١٥٥٣ * إذا صالح أحد على تأجيل وإمهال كل نوع طلبه الذي هو
 مجمل يكون قد اسقط حق تعجيله
 * مادة ١٥٥٤ * إذا صالح أحد عن طلبه الذي هو سكة خالصة على أن يأخذ في
 بدله سكة مغشوشة يكون قد اسقط حق طلبه سكة خالصة
 * مادة ١٥٥٥ * يصح الصلح باعطاء البديل لأجل الخلاص من البين في دعوى
 الحقوق كدعوى حق الشرب والشفعة والمروءة

الباب الرابع

في بيان أحكام الصلح والآراء ويشمل على فصلين

الفصل الأول

في المسائل المتعلقة بأحكام الصلح

* مادة ١٥٥٦ * إذا تم الصلح فليس لواحد من الطرفين فقط الرجوع وبذلك
 المدعي بالصلح بطل ولا يبقى له حق في الدعوى وليس للمدعى عليه أيضاً استرداد بدل
 الصلح منه

* مادة ١٥٥٧ * إذا مات أحد الطرفين فليس لورثته فسخ صلحه
 * مادة ١٥٥٨ * أن كان الصلح في حكم المعاوضة فللطرفين إذا تراضيا فسخه
 وإقالته وإن لم يكن في معنى المعاوضة بل كان متضمناً لاسقاط بعض الحقوق فلا يصح فسخه
 ونسخه أصلاً (راجع مادة ٥١)

* مادة ١٥٥٩ * إذا عقد الصلح للخلاص من البين على إعطاء بدل يكون
 المدعي قد اسقط حق خصومته ولا يجلف المدعى عليه بعد

* مادة ١٥٦٠ * إذا تلف كل بدل الصلح أو بعضه قبل أن يسلم إلى المدعي فإن
 كان ما يتعين بالتعيين فهو في حكم المفسوط بالاستحقاق فيطلب المدعي كل المصالح منه
 أو بعضه من المدعي عليه في الصلح الواقع عن إقرار ورجوع المدعي إلى دعواه سيف الصلح
 الواقع عن أنكار أو سكوت (راجع مادتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠) وإن كان بدل الصلح ديناً
 أي مالا يتعين بالتعيين كذا غرضاً فلا يأتي على الصلح خلل ويلزم المدعي عليه إعطائه

مثل المقدار الذي تلف للدعي

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الابرأء

﴿ مادة ١٥٦١ ﴾ اذا قال احد ليس لي مع فلان دعوى ولا نزاع او ليس لي عند فلان حق لو فرغت من دعواي التي في مع فلان او تركتها او ما بني لي عنده حق او استوفيت حقني من فلان بالفام يكون قد ابرأه

﴿ مادة ١٥٦٢ ﴾ اذا ابرأ احد آخر من حق بسقط حقه ذلك وليس له دعوى ذلك الحق (راجع مادة ٥١)

﴿ مادة ١٥٦٣ ﴾ ليس للابرأء شمول لما بعده يعني اذا ابرأ احد آخر تسقط حقوقه التي قبل الابرأء وله دعوى حقوقه المحادثة بعد الابرأء

﴿ مادة ١٥٦٤ ﴾ اذا ابرأ احد آخر من دعوى متعلقة بخصوص يكون ابرأء خاصاً ولا تسمع بعد ذلك دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك الخصوص مثلاً اذا ابرأ احد خصمه من دعوى دار فلا تسمع دعواه التي تتعلق بتلك الدار بعد الابرأء ولكن تسمع دعواه التي تتعلق بالاراضي والضياح وسائر الامور

﴿ مادة ١٥٦٥ ﴾ اذا قال احد ابرأت فلاناً من جميع الدعاوى او ليس لي عنده حق اصلاً يكون ابرأء عاماً فليس له ان يدعي بحق قبل الابرأء حتى لو ادعى حقاً من جهة الكفالة لا تسمع يعني كما لا تسمع دعواه عليه بقوله انت كنت قبل الابرأء كميلاً لفلان كذلك لا تسمع دعواه على آخر بقوله انت كنت لمن ابرأته كميلاً قبل الابرأء (راجع مادة ٦٦٢)

﴿ مادة ١٥٦٦ ﴾ اذا باع احد مالا وقبض ثمنه وابرأ المشتري من كافة الدعاوى التي تتعلق بالمبيع والمشتري كذلك ابرأ البائع من كافة الدعاوى التي تتعلق بالثمن المذكور وتعاطيا بينهما وثائق على هذا الوجه ثم استحق المبيع فلا يكون للابرأء تأثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان اعطاه للبائع (راجع مادة ٥٢)

﴿ مادة ١٥٦٧ ﴾ يلزم ان يكون المبرؤن معلومين ومعينين بناء عليه لو قال احد ابرأت كافة مدبوني او ليس لي عند احد حق لا يصح ابرأؤه واما لو قال ابرأت اهالي الحلة الفلانية وكان اهل تلك الحلة معينين وعبارة عن اشخاص معدودين فيصح الابرأء

﴿مادة ١٥٦٨﴾ لا يتوقف الإبراء على القبول ولكن يرتد بالرد لانه اذا أبرأ أحد آخر فلا يشترط قبوله ولكن اذا رد الإبراء في ذلك المجلس بقوله لا اقبل يكون ذلك الإبراء مردوداً يعني لا يبقى له حكم لكن لو رده بعد قبول الإبراء لا يكون الإبراء مردوداً وايضاً اذا أبرأ المحال له المحال عليه او الدائن الكفيل ورد ذلك المحال عليه او الكفيل لا يكون الإبراء مردوداً

﴿مادة ١٥٦٩﴾ يصح إبراء الميت من دينه

﴿مادة ١٥٧٠﴾ اذا أبرأ المريض الذي في مرض موته أحد ورثته من دينه فلا يكون صحيحاً ونافذاً او مالوا أبرأ من لم يكن وارثه فيعتبر من ثلث ماله

﴿مادة ١٥٧١﴾ اذا أبرأ من تركته مستغفره بالديون في مرض موته أحد مديونيه لا يصح إبراءه ولا ينفذ

في ٦ شوال سنة ١٢٩١



بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بوجه

الكتاب الثالث عشر

في الاقرار ويشغل على اربعة ابواب

الباب الاول

في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالاقرار

﴿ مادة ١٥٧٢ ﴾ الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لاخر ويقال لذلك مفروفاً مقرلة وللحق مقرباً

﴿ مادة ١٥٧٣ ﴾ يشترط ان يكون المقر عاقلاً بالغاً فلا يصح اقرار الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم ووصيائهم ولكن الصغير المميز المأذون في حكم البالغ في الخصوصيات التي صحت مأذونته فيها

﴿ مادة ١٥٧٤ ﴾ لا يشترط ان يكون المقر عاقلاً بناءً عليه ولو اقر احد بمال للصغير غير المميز يصح ويلزمه اعطاء ذلك المال

﴿ مادة ١٥٧٥ ﴾ يشترط في الاقرار رضا المقر فلا يصح الاقرار الواقع بالجبر والاكراه (راجع مادة ١٠٠٦)

﴿ مادة ١٥٧٦ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر مخجوراً عليه راجع الفصل الثاني والثالث والرابع من كتاب الحجر

﴿ مادة ١٥٧٧ ﴾ يشترط ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار بناءً عليه اذا اقر الصغير الذي لم تحمّل جنّة البلوغ بقوله باغت لا يصح اقراره ولا يعتبر

﴿ مادة ١٥٧٨ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر مجهولاً مجهولاً فاحشة واما الجهالة البسيطة فلا تكون مانعة لصحة الاقرار مثلاً لو اقر احد بان هذا المال لرجل مشيراً الى المال المعين الذي هو في يده او هذا المال لاحد من اهالي البلدة الفلانية ولم يكن اهالي تلك البلدة معدودين لا يصح اقراره واما لو قال ان هذا المال لاحد هذين الرجلين

اولاخذ من اهالي المحلة الثلاثية وكان اهل المحلة قوماً محصورين فيصح اقراره وعلى تقدير
انه اقر على الوجه المشروح وقال ان هذا المال لهنين الرجلين فلها ان يأخذ ذلك المال
من المقر انفقوا ويملكونه بعد الاخذ بالاشتراك وان اختلفا فلكل منهما ان يطلب من المقر
اليدين بعدم كون المال له فان نكل المقر عن يمين الاثنين يكون ذلك المال كذلك مشتركاً
بينهما وان نكل عن يمين احدهما يكون ذلك المال مستقلاً لمن نكل عن يمينه وان حلف
للاثنين ببراءة المقر من دعواهما وببقي المال المقر به في يده

الباب الثاني

في بيان وجوب صحة الاقرار

❖ مادة ١٥٧٩ ❖ كما يصح الاقرار بالمعلوم كذلك يصح الاقرار بالمجهول ايضاً
ولكن كون المقر به مجهولاً في العقود التي لا تكون صحيحة مع الجهالة كالبيع مانع لصحة
الاقرار كما انه اذا قال احد لفلان عندي امانة او سرق مال فلان او غصبتة يصح اقراره
ويجوز على تعيين الامانة المجهولة او المال المسروق او الغصوب ولما لو قال بعت لفلان
شيئاً او استأجرت من فلان شيئاً فلا يصح اقراره ولا يجزى على بيان ما يباعه او استأجره
لانه اسند له لخال منافية للضمان

❖ مادة ١٥٨٠ ❖ لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ولكن برتد برده ولا يبقى
له حكم واذا رد المقر له مقدراً من المقر به لا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح
الاقرار في المقدار الباقي الذي لم يرد المقر له

❖ مادة ١٥٨١ ❖ اذا اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به فلا يكون اختلافهما
هذا مانعاً لصحة الاقرار مثلاً لو ادعى لحد الثنا من جهة القرض واقرا المدعى عليه باللف
من جهة ثمن المبيع فلا يكون اختلافهما هذا مانعاً لصحة الاقرار

❖ مادة ١٥٨٢ ❖ طلب الصلح بين مال يكون اقراراً بذلك المال ولما طلب
الصلح عن دعوى مال فلا يكون اقراراً بذلك المال فاذا قال احد لا اخري عليك
الف اعطني اياه وقال المدعى عليه صاحبي عن المبلغ المربون بسبعائة وخمسين يكون
قد اقر بالالف المطلوب ولكن لو كان طلب الصلح لجرد دفع المازعة كما اذا قاتل صاحبي
عن دعوى هذا الالف بكذا فلا يكون قد اقر بالمبلغ المذكور

❖ مادة ١٥٨٢ ❖ اذا طلب احد شراء المال الذي في يد شخص آخر واستجاره او استعارته او قال هنيئ اياه او اودعني اياه او قال الآخر خذه ودبعة وقبل ذلك يكون قد اقر بعدم كون المال له

❖ مادة ١٥٨٤ ❖ الاقرار المعلق بالشرط باطل ولكن اذا علق بزمان صالح لحلول الاجل في عرف الناس يحمل على اقراره بالدين الموجب مثلاً لو قال احد لا آخر اذا وصلت المحل الفلاني او قضيت مصطلحي الفلانية فاني مدبون لك بكذا يكون اقراره هذا باطلاً ولا يلزمه تأدية المبلغ المترتب ولكن اذا قال ان اتى ابتداء الشهر الفلاني ان يوم قاسم فاني مدبون لك بكذا يحمل على الاقرار بالدين الموجب ويلزم عليه تأدية المبلغ عند حلول ذلك الوقت (راجع مادة ٤٠)

❖ مادة ١٥٨٥ ❖ الاقرار بالمشاع صحيح فاذا اقر احد لاخر بحصة شائعة من ملك العقار الذي في يده كالنصف او الثلث وصدقة المقرة ثم توفي المقر قبل الافراز والتسليم فلا يكون شيوخ المترية مانعاً لصحة هذا الاقرار

❖ مادة ١٤٨٦ ❖ اقرار الاخرس باشارته المعهودة معتبر ولكن اقرار الناطق باشارته لا يعتبر مثلاً لو قال احد للناطق هل لفلان عليك كذا درهم حق فلا يكون قد اقر بذلك الحق اذا خفض رأسه

الباب الثالث

في بيان احكام الاقرار ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان الاحكام العمومية

❖ مادة ١٥٨٧ ❖ يلزم المرء باقراره بموجب المادة التاسعة والسبعين ولكن اذا كذب بحكم المحاكم فلا يبقى لاقراره حكم وهو انه اذا ظهر مسخى وادعى الشيء الذي اشتراه احد وكان في يده وعند المحاكمة لو قال ذوالبد هذا كان مال فلان باعني اياه واثبت المسخى دعواه وحكم المحاكم بذلك يرجع ذوالبد على البائع ويسترد ثمن المبيع منه وان كان قد اقر حين المحاكمة بكون ذلك الشيء مال البائع وانكر دعوى المسخى لان اقراره كذب بحكم المحاكم ولم يبقى له حكم فلا يكون مانعاً للرجوع

❖ مادة ١٥٨٨ ❖ لا يصح الرجوع عن الاقرار في حقوق العباد وهو انه اذا اقر احد لاخر بقوله لفلان علي كذا ديناً ثم رجع عن اقراره فلا يعتبر رجوعه ويلزم باقراره
❖ مادة ١٥٨٩ ❖ اذا ادعى احد كونه كاذباً في اقراره الذي وقع بحلف المقر له على عدم كون المقر كاذباً مثلاً اذا اعطى احد سنداً لاخر محرراً فيه انه قد استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت اعطيت هذا السند لكنني ما اخذت المبلغ المذكور منه بحلف المقر له بعدم كون المقر كاذباً في اقراره هذا
❖ مادة ١٥٩٠ ❖ اذا اقر احد لاخر بقوله لك في ذمتي كذا دراهم طلب وقال الاخر هذا الطلب ليس لي وانما هو لفلان وصدقة ذلك يكون ذلك الطلب له ولكن يكون حق قبضه للمقر له الاول يعني لا يجبر المدينون على اداء المقر به للمقر له الثاني اذا طالبة واذا اعطى المدينون المقر به للمقر له الثاني برضاه تبرأ ذمته وليس للمقر له الاول ان يطالبة به

الفصل الثاني

في بيان نفي الملك والاسم المستعار

❖ مادة ١٥٩١ ❖ المقر اذا اضاف المقر به الى نفسه في اقراره يكون قد وهبه للمقر له ولا يتم ما لم يكن هناك تسليم وقبض وان لم يصفه الى نفسه يكون قد نفي الملك عن المقر به واقر بكونه ملكاً للمقر له قبل الاقرار . مثلاً لو قال احد ان كافة اموالي واشيائي التي في يدي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون حيثئذ قد وهب جميع امواله واشيائه لذلك ويلزم التسليم والقبض وان قال ان كافة الاموال والاشياء التي نسبت لي ما عدا ثيابي التي علي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون قد نفي ملكه عن كافة الاموال والاشياء المنسوبة اليه يعني التي قيل انها له ما عدا ثيابه التي عليه واقر بكونها لذلك ولكن لو ملك اشياء بعد اقراره هذا لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك الاشياء كذلك لو قال ان كافة اموالي واشيائي التي في دكاني هذا هي لابني الكبير وليس لي فيها علاقة يكون قد وهب في ذلك الوقت جميع اشياؤه وامواله التي هي في الدكان لابنه الكبير ذلك ويلزم التسليم وان قال ان جميع هذه الاشياء والاموال التي هي في دكاني هذا هي لابني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة يكون حيثئذ قد نفي الملك عن نفسه وابنته لابني الكبير باقراره

عن جميع الاشياء والاموال الموجودة في ذلك الحانوت ولكن لو وضع بعد ذلك اشياء
اخر في ذلك الدكان لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك الاشياء وكذلك لو قال احد ان
حانوتي الذي هو في المحل الفلاني هو لزوجتي يكون قد وهبه لها ويلزم التسليم وان قال
ان الدكان الفلاني الذي نسب لي هو لزوجتي يكون ذلك الحانوت لزوجه قبل
الافرار ويكون قد اقر بان الدكان ليس بملكه

❖ مادة ١٥٩٢ ❖ اذا قال احد في حق الدكان الذي هو في يده وتصرفه بسند
انه ملك فلان وليس له فيه علاقة والاسم المحرر في الوثيقة هو مستعار او قال في حق
دكان مملوك اشتراه من آخر انني كنت قد اشتريته لفلان والدرام التي اعطيتها في ثمنه هي
ماله ايضاً والاسم المحرر في السند قيد مستعاراً يكون قد اقر بان الدكان ملك ذلك
في نفس الامر

❖ مادة ١٥٩٣ ❖ اذا قال احد ان الدين الذي هو في ذمة فلان بموجب سند وهو
كذا غرماً وان كان قد تحرر باسمي الا انه هو لفلان واسمي الذي تحرر في السند هو مستعاراً
يكون قد اقر بان المبلغ المذكور في نفس الامر هو حق لذلك
❖ مادة ١٥٩٤ ❖ اذا كان احد قد نفى الملك باقراره على ما ذكر او اقر بكون اسمه
مستعاراً في حال صحته يكون اقراره معتبراً ويلزم به في حال حياته وتلزم به ورثته بعد
ماته ولكن لو اقر بالوجوه المذكورة في مرض موته فحكمه يعلم من الفصل الآتي

الفصل الثالث

في بيان اقرار المريض

❖ مادة ١٥٩٥ ❖ مرض الموت هو المرض الذي يعجز المريض عن رؤية مصالحه
الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويعجز عن رؤية المصالح الداخلة في داره ان كان
من الاناث وفي هذا المرض خوف الموت في الاكثر ويموت على ذلك الحال قبل مرور
سنة صاحب فراش كان اولم يكن وان امتد مرضه دائماً على حال ومضى عليه سنة يكون
في حكم الصحيح وتكون تصرفاته كصرفات الصحيح ما لم يشتد مرضه ويتغير حاله ولكن لو
اشتد مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله اعتباراً من وقت التغير الى الوفاة مرض موت
❖ مادة ١٥٩٦ ❖ اقرار من لم يكن له وارث اولم يكن له وارث سوى زوجته او

الامراة التي لم يكن لها وارث سوى زوجها في مرض الموت يعتبر اقراره على انه نوع وصية فاذا نفي الملك من لاوارث له في مرض موته عن جميع امواله واقربها للغيره يصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتركة بعد وفاته كذلك لو نفي الملك عن جميع امواله في مرض موته من لاوارث له سوى زوجته واقربها او لو نفى الملك من لاوارث لها سوى زوجها عن جميع اموالها واقربها به له يصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتركة احدهما بعد الوفاة

❖ مادة ١٥٩٧ ❖ لو اقر احد حال مرضه بمال ل احد ورثته وافاق بعد اقراره من ذلك المرض يكون اقراره هذا معتبراً

❖ مادة ١٥٩٨ ❖ اذا اقر احد في مرض موته بعين او دين ل احد ورثته ثم مات يكون اقراره موقوفاً على اجازة باقي الورثة فان اجازوه كان معتبراً والا فلا ولكن اذا كان قد صدقه باقي الورثة في حال حياة المرفق لم الرجوع عن تصديقهم ويكون ذلك الاقرار معتبراً وايضاً الاقرار للوارث بالامانة صحيح على كل حال وهو انه اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد قبض امانته التي عند وارثه او اقر بكونه قد استهلك امانته وارثه المعلومه التي اودعها عنده يصح اقراره مثلاً لو اقر في مرض موته بقوله اخذت وقبضت امانتي التي اودعتها عند ابني فلان يصح اقراره ويكون معتبراً وكذا لو قال ان ابني فلاناً اخذ طلبي الذي هو على فلان بالوكالة وسله لي يكون اقراره معتبراً وكذلك لو قال قد بعث خاتم الالماس الذي كان ودبعة او عارية عندي لابني فلان وقيمتها خمسة آلاف غرش وصرفت ثمنه في اموري واستهلكته يكون اقراره معتبراً ويلزم تضمين قيمة ذلك الخاتم من التركة

❖ مادة ١٥٩٩ ❖ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذي كان وارثاً للمريض في وقت وفاته واما الوراثة الحاصلة بالسبب الحادث في وقت وفاة المرفق ولم تكن قبل فلا تكون مانعة لصحة الاقرار كما انه اذا اقر احد بمال لامراة اجنبية في مرض موته ثم تزوج بها ومات يكون اقراره نافذاً واما الاقرار لمن كانت وراثته قديمة ولم تكن حاصلة بسبب حادث فلا يكون نافذاً. مثلاً لو اقر من له ابن بمال ل احد اخوته من ابويه ثم مات بعد موت ابنه لا يكون اقراره نافذاً لما ان اخاه يرثه من حيث كونه اخاً له

❖ مادة ١٦٠٠ ❖ اقرار المريض حال كونه في مرض موته بالاستناد الى زمان الصحة في حكم الاقرار في زمان المرض فلو اقر احد حال كونه في مرض موته بانه قد استوفى طلبه

الذي على وارثه في زمان صحه لا ينفذ اقراره ما لم يحجزه باقي الورثة كذلك لو اقر احد بانه كان قد وهب ماله للفلاي لفلان الذي هو من ورثته وكان سله اياه لا ينفذ اقراره ما لم يثبت بينه او يحجزه باقي الورثة

﴿مادة ١٦٠١﴾ اقرار المريض يعين او ذين لاجنبي اي لمن لم يكن وارثه في مرض موته صحيح وان احاط بجميع امواله ولكن ان ظهر كذب المقر بكونه قد ملك المقر به بسبب في وقت الاقرار او انتقل اليه اراثا او ائتمه او اشتراه في ذلك الوقت ينظر على هذا الحال الى ان الاقرار هل كان في اثناء مذاكرة الوصية ام لا فان كان ليس في اثناء مذاكرتها يكون بمعنى الهبة ويلزم التسليم وان كان في اثناء مذاكرتها يحمل على معنى الوصية وعلى كلتا الحالتين لا يعتبر اقراره الا من ثلث ماله

﴿مادة ١٦٠٢﴾ ديون الصحة مقدمة على ديون المرض يعني تقدم الديون التي تعلقت بذمة من كانت تركته غريبة في حال صحته على الديون التي تعلقت بذمته في مرض موته باقراره وهوانه تستوفي ديون الصحة من تركه المريض ثم تؤدى ديون المرض ان بقيت فضلة ولكن الديون التي تعلقت بذمة المريض باسباب معروفة اي اسباب مشاهدة ومعلومة عند الناس غير الاقرار كالشراء والاستفراض والتلاف مال فهي في حكم ديون الصحة واذا كان المقر به شيئا من الاعيان فحكمه على هذا المتوال ايضا يعني اذا اقر احد لاجنبي بأي شيء كان في مرض موته لا يستغنى المقر له ما لم تؤد ديون الصحة او الديون التي هي في حكم ديون الصحة التي لزمت باسباب معروفة كما ذكر آنفا

﴿مادة ١٦٠٣﴾ اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد استوفى طلبه الذي في ذمة اجنبي ينظر ان كان هذا الدين قد تعلق بذمة الاجنبي حال المرض يصح اقراره ولكن لا ينفذ في حق غرماء الصحة وان كان تعلق في حال الصحة فيصح على كل حال يعني سواء كانت عليه ديون صحة او لم تكن مثلاً لو اقر المريض حال مرضه بانه قبض ثمن المال الذي باعه في ذلك الحال يصح اقراره ولكن ان كان له غرماء صحة فلم ان لا يعتبر وهذا الاقرار وان باع مالا في حال صحته واقر بقض ثمنه في مرض موته يصح على كل حال وان كان له غرماء صحة فليس لم ان يقول لا يعتبر هذا الاقرار

﴿مادة ١٦٠٤﴾ ليس لاحد ان يؤدى دين احد غرمائه في مرض موته ويطلب حقوق باقيهم ولكن له ان يؤدى ثمن المال الذي اشتراه او القرض الذي استقرضه حال كونه مريضاً

﴿مادة ١٦٠٦﴾ الكماله بالمال في هذا البحث في حكم الدين الاصلي بناء عليه لو
تكل احد دين وارثه او طلبه في مرض موته لا يكون نافذاً واذا كفل للاجنبي يعتبر من
لمث ماله واما اذا اقر في مرض موته بكونه قد كفل في حال صحته فيعتبر اقراره من مجموع
ماله ولكن تقدم ديون الصحة ان وجدت

الباب الرابع

في بيان الاقرار بالكتابة

﴿مادة ١٦٠٦﴾ الاقرار بالكتابة كالاعتراف باللسان (راجع مادة ٦٩)
﴿مادة ١٦٠٧﴾ امر احد آخر بان يكتب اقراره هو اقرار حكماً بناء عليه لو امر
احد كاتباً بقوله اكتب لي سنداً يحوي اني مدين لفلان بكذا دراهم ووضع فيه امضاءه
او ختمه يكون من قبيل الاقرار بالكتابة كالسند الذي كتبه بخط يده
﴿مادة ١٦٠٨﴾ القيد الذي في دفاتر التجار المعتد به في من قبيل الاقرار
بالكتابة ايضاً مثلاً لو كان احد التجار قد قيد في دفتره انه مدين لفلان بمقدار كذا يكون
قد اقر لذلك بدين مقدار ذلك ويكون معتبراً ومرعياً كاقراءه الشفاهي عند الحاجة
﴿مادة ١٦٠٩﴾ اذا كتب احد سنداً او استكتبه واعطاه لاحد ممضياً او مخنوماً
يكون معتبراً ومرعياً كتفريده الشفاهي لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً يعني ان كان
ذلك السند كتب موافقاً للرسم والعادة والوثائق التي تعلم القبض المسماة بالوصول في
من هذا القيل ايضاً

﴿مادة ١٦١٠﴾ اذا انكر من كتب سنداً او استكتبه واعطاه ممضياً او مخنوماً الدين
الذي حواه فلا يعتبر انكاره ويلزم عليه اداء ذلك الدين واما اذا انكر كون السند له
فلا يعتبر انكاره ان كان خطه او ختمه مشهوراً ومتعارفاً ويعمل بذلك السند وان لم يكن
خطه وختمه معروفين يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بانها
كتابة شخص واحد يجبر ذلك على اعطاء الدين المذكور والحاصل يعمل بالسند ان كان
برياً من شائبة التزوير وشبهة التصنع واما اذا لم يكن السند برياً من الشبهة وانكر
المدين كون السند له وانكر اصل الدين ايضاً فيجلف بطلب المدعي على ان السند ليس
له وانه ليس بمدين للمدعي

مادة ١٦١١ اذا اعطى احد سند دين حال كونه مرسوماً ثم توفي بلزم ورثته
 بايفائه من التركة ان كانوا معترفين بكون السند للتوفى واما اذا كانوا منكرين ذلك فلا
 يعمل بذلك السند الا اذا كان خطه وختمه معروفين
 مادة ١٦١٢ اذا ظهر كيس مملوء بالنقود في تركة احد محرر عليه بخط الميت
 ان هذا الكيس مال فلان وهو عندي امانة يأخذه ذلك الرجل من التركة ولا يحتاج
 الى اثبات بوجه آخر

في ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٢



بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الرابع عشر

في الدعوى ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالدعوى

❖ مادة ١٦١٣ ❖ الدعوى هي طلب احد حقة من آخر في حضور المحاكم ويقال للطالب المدعي والمطلوب منه المدعى عليه

❖ مادة ١٦١٤ ❖ المدعي هو الشيء الذي ادعاه المدعي ويقال له المدعي به ايضاً.

❖ مادة ١٦١٥ ❖ التناقض هو سبق كلام من المدعي مناقض لدعواه اي سبق كلام موجب لبطلان دعواه

الباب الاول

في شروط الدعوى واحكامها ودفعها ويشتمل على اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان شروط صحة الدعوى

❖ مادة ١٦١٦ ❖ يشترط ان يكون المدعي والمدعى عليه عاقلين ودعوى المجنون والصبي غير المميز ليست بصحيحة ولكن يصح ان يكون اولياؤها واوصياؤها مدعين او مدعى عليهم في مجملها

❖ مادة ١٦١٧ ❖ يشترط ان يكون المدعى عليه معلوماً بناءً عليه اذا قال المدعي لي على احد من اهل القرية الفلانية او على اناس من اهلها مقدار كذا الاتصح دعواه ويلزم عليه تعيين المدعى عليه

❖ مادة ١٦١٨ ❖ يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعى عليه من

الحجي الى المحكمة وارسال وكيل عنه اليها فالمعاملة التي تجري في حقه ستذكر في كتاب القضا
 * مادة ١٦١٩ * بشرط ان يكون المدعى به معلوماً ولا تصح الدعوى اذا
 كان مجهولاً

* مادة ١٦٢٠ * معلومية المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهو انه اذا
 كان عيناً منقولاً وكان حاضراً في مجلس المحكمة فالاشارة اليه كافية وان لم يكن حاضراً
 فبالوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوماً واذا كان عقاراً يعين ببيان حدوده
 وان كان ديناً يلزم بيان جنسه ونوعه ومقداره كما يتضح في المواد الآتية

* مادة ١٦٢١ * اذا كان المدعى به عيناً منقولاً وحاضراً بالمجلس بدعيه المدعي
 بقوله هذا لي مشيراً اليه وهذا الرجل قد وضع يده عليه بغير حق فاطلب اخذه منه وان
 لم يكن حاضراً بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس المحكم
 ليشار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكناً بلا مصرف عرفه المدعي
 وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى الغصب والرهن مثلاً لو قال غصب خاني
 الزمرد تصح دعواه وان لم يبين قيمته او قال لا اعرف قيمته

* مادة ١٦٢٢ * اذا كان المدعى به اعياناً متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي
 ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة

* مادة ١٦٢٣ * اذا كان المدعى به عقاراً يلزم ذكر بلده وقريته ومحلته وزقاقه
 وحدوده الاربعة او الثلاثة واسماء اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسماء ابائهم
 واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر
 اسم ابي ووجهه كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنياً عن التحديد لشهرته في
 الدعوى والشهادة وايضاً اذا ادعى المدعي بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند
 هو ملكي تصح دعواه

* مادة ١٦٢٤ * اذا اصاب المدعي في بيان الحدود واخطأ في بيان مقدار اذرع
 العقار او دونها لا يمنع صحة دعواه

* مادة ١٦٢٥ * لا يشترط في دعوى ثمن العقار بيان حدوده

* مادة ١٦٢٦ * اذا كان المدعى به ديناً يلزم المدعي بيان جنسه ونوعه ووصفه
 ومقداره مثلاً يلزم ان يبين جنسه بقوله ذهباً او فضة ونوعه بقوله سكة آل عثمان او
 الانكليز ووصفه بقوله سكة خالصة او مفضوشة ومقداره بقوله ألفاً ولكن اذا ادعى بقوله كذا

غروش على الاطلاق تصح دعواه وتصرف على الغروش المعهودة في عرف البلدة وإذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواج احدهما لا يرد تصرف الى الاخرى كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدداً من البشك تصرف دعواه للبشك الاسود الذي هو من المسكوكات المغشوشة

﴿مادة ١٦٢٧﴾ اذا كان المدعى به اعياناً فلا يلزم بيان سبب الملكية بل تصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لي وإما اذا كان ديناً فيسأل عن سببه وجهته يعني يسأل هل هو ثمن مبيع او اجرة او دين من جهة اخرى والحاصل يسأل انه من اي جهة كان ديناً

﴿مادة ١٦٢٨﴾ حكم الاقرار هو ظهور المقر به لاحد وثة بداءة ولهذا لا يكون الاقرار سبباً للملك بناء عليه لو ادعى المدعى على المدعى عليه شيئاً وجعل سبباً لاقراءه فقط لا تسع دعواه مثلاً لو ادعى المدعى بقوله ان هذا المال لي وان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي تسع دعواه وإما اذا ادعى بقوله ان هذا المال لي لان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي فلا تسع دعواه وكذلك لو ادعى المدعى بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش فمن جهة القرض حتى انه هو كان قد اقر بانه مدينون لي بهذا المبلغ من هذه الجهة تسع دعواه وإما اذا ادعى بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش لانه كان قد اقر بانه مدينون لي بالمبلغ المذكور من جهة القرض فلا تسع دعواه

﴿مادة ١٦٢٩﴾ يشترط ان يكون المدعى به محصل الثبوت بناء عليه لو ادعى ما وجوده محال عقلاً او عادة لا يصح الادعاء مثلاً اذا ادعى احد في حق من هو اكبر منه سنّاً او في حق من نسبه معروف بانه ابنه لا تكون دعواه صحيحة

﴿مادة ١٦٣٠﴾ يشترط ان يكون المدعى عليه محكوماً وملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى مثلاً لو اعار احد آخر شيئاً وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا من متعلقاته فليعربي لا تصح دعواه كذلك لو وكل احد آخر بخصوص وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا جاره وبوكالته انسب فليوكلني لا تصح دعواه لان لكل واحد ان يعبر ماله من شاء او يوكل بامره من شاء ويتقدير ثبوت هذا الدعاوي وامثالها لا يترب في حق المدعى عليه المحكم

الفصل الثاني

في دفع الدعوى

﴿مادة ١٦٢١﴾ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعى عليه تدفع دعوى المدعي مثلاً اذا ادعى احد من جهة القرض كذا غروش او قال المدعي عليه انا كنت ادبت ذلك او انت كنت ابرأتني من ذلك او كنا تصالحنا او ليس هذا المبلغ قرضاً بل هو ثمن المال الفلاني الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان بطلي الذي هو ذلك المقدار وانت اعطيني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه وكذا اذا ادعى احد على آخر بقوله انت كنت قد كفلت طلبي الذي في ذمة فلان كذا دراهم وقال المدعي عليه كان المديون ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعي وكذا اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بانه مالي واجاب المدعى عليه بانك حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت لدعواه يكون قد دفع دعوى المدعي وكذلك لو ادعى احد من تركة الميت كذا دراهم واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفى كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعي

﴿مادة ١٦٢٢﴾ اذا اثبت من ادعى دفع الدعوى دفعة تندفع دعوى المدعي والآن يحلف المدعي الاصلي بطلب صاحب الدفع فان نكل المدعي عن اليمين يثبت دفع المدعى عليه وان حلف تعود دعواه الاصلية

﴿مادة ١٦٢٣﴾ اذا ادعى احد على آخر طلباً كذا دراهم وقال المدعى عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل منكما قبل الحوالة واثبت المدعى عليه قوله هذا حال كون الحال عليه حاضراً يكون قد دفع دعوى المدعي وخلص من مطالبته وان لم يكن الحال عليه حاضراً يكون دفع المدعى موقوفاً الى حضور الحال عليه

الفصل الثالث

في بيان من كان خصماً ومن لم يكن

﴿مادة ١٦٢٤﴾ اذا ادعى احد شيئاً وكان يترتب على اقرار المدعى عليه حكم بتقدير اقراره يكون بانكاره خصماً في الدعوى واقامة اليمين وان كان لم يترتب حكم على اقرار المدعى عليه اذا اقر لم يكن خصماً بانكاره مثلاً اذا اتى احد من ارباب الحرف

و ادعى على احد بقوله ان رسولك فلاناً اخذ مني المال الفلاني اعطني ثمنه يكون المدعي عليه خصماً للمدعي اذا انكر لانه يكون مجبوراً بدفع ثمن المبيع وتسليمه عند اقراره وتسمع دعوى المدعي وينتد على هذا الحال واما اذا ادعى المدعي بقوله ان وكيلك بالشراء اشترى وانكر المدعي عليه فلا يكون خصماً للمدعي لما انه لو اقر لا يكون مجبوراً بدفع ثمن المبيع وتسليمه الى المدعي وعلى هذا الحال لا تسمع دعوى المدعي والولي والوصي والمتولي مستثنون من هذه القاعدة فانه اذا ادعى احد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مالي فلا يترتب على اقرار الولي او الوصي او المتولي حكم لانه ليس بنافذ واما انكارهم فصحيح وتسمع عليه دعوى المدعي وينتد لكن يعتبر اقرار الولي والوصي والمتولي في الدعوى على عقد صادر منهم مثلاً لو باع ولي الصغير ماله بمساع شرعي ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره

❖ مادة ١٦٣٥ ❖ الخصم في دعوى العين هو ذواليد فقط . مثلاً اذا غصب احد فرس الآخر وباعه لشخص آخر واراد صاحب الفرس استرداده فلا بدعيه الا على الشخص الذي هو ذواليد واما اذا اراد تضييع قيمته فيدعي ذلك على الغاصب

❖ مادة ١٦٣٦ ❖ اذا ظهر مستحق للمال المشتري وادعاه ينظر الى ان المشتري هل كان قبضه ام لا فان كان يكون هو الخصم فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قبضه من البائع يلزم حضورها حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذواليد

❖ مادة ١٦٣٧ ❖ يشترط حضور الوديع والمودع والمستعير والمعبر والمستأجر والمؤجر والمرتهن والراهن معاً عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرتهن ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او المرهون فالوديع والمستعير والمستأجر والمرتهن ان يدعي باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعي وحده باولئك ما لم يحضر هؤلاء

❖ مادة ١٦٣٨ ❖ لا يكون الوديع خصماً للمشتري فاذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند الآخر بقوله اني اشتريت هذه الدار من الشخص الفلاني فسلمني اياها وقال الوديع هي امانة او دعها عندي ذلك الشخص تندفع خصومة المدعي ولا حاجة الى اثبات الا ببيع ولكن لو قال المدعي نعم ان صاحب الدار كان او دعها عنده لكن بعد ذلك باعها لي وولكني بقبضها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع

﴿مادة ١٦٣٩﴾ لا يكون الوديع خصماً لدائن المودع بناءً عليه إذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له أن يستوفي الدين من الوديعة التي عنده لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له أن يدعي نفقته على الوديع ليأخذها من دراهم الغائب التي هي امانة عنده على ما ذكر في مادة ٧٩٩

﴿مادة ١٦٤٠﴾ لا يكون مديون المديون خصماً للدائن فليس لمن كان له في ذمة الميت طلب أن يثبت طلبه في مواجهة مديونه ويستوفيه منه

﴿مادة ١٦٤١﴾ لا يكون المشتري من المشتري خصماً للبائع مثلاً لو باع احد آخر مالاً وبعد القبض باعه المشتري لآخر أيضاً فليس للبائع الاول ان يطلب ويدعي الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطني ثمن المال او المال لاحصة الى استيفاء الثمن ولا تسمع دعواه هذه على المشتري الثاني

﴿مادة ١٦٤٢﴾ يصح ان يكون احد الورثة خصماً في الدعوى التي تقام على الميت اولة ولكن الخصم في دعوى عين من التركة هو الوارث الذي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بخصم مثلاً يصح لاحد الورثة ان يدعي طلب الميت الذي هو في ذمة آخر وبعد الثبوت يحكم بجميع الطلب المذكور لجميع الورثة وليس للوارث المدعي ان يقبض الا حصته من ذلك ولا يقبض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احد ان يدعي بدين من التركة فله ان يدعي في حضور واحد من الورثة فقط سواء وجد في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد فاذا ادعى هكذا في حضور واحد من الورثة ديناً واقربيه ذلك الوارث يؤمر باعطاء ما اصاب حصته من ذلك الدين ولا يسري اقراره الى سائر الورثة وان لم يقر وثبت المدعي دعواه في حضور ذلك الوارث فقط يحكم على جميع الورثة واذا اراد ان ياخذ طلبه الذي اثبتته من التركة فليس لسائر الورثة ان يقولوا له اثبت ذلك في حضورنا ايضاً ولكن لم دفع دعوى المدعي واما اذا اراد ان يدعي احد من التركة قبل القسمة الفرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت فالخصم من الورثة هو ذو اليد فقط وان ادعى على احد من باقي الورثة لانتفاع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسري اقراره الى سائر الورثة ولا يثبت اقراره الا بتقدير حصته ويحكم على كونه حصته في ذلك الفرس للمدعي وان انكر الوارث الذي هو ذو اليد وثبت المدعي دعواه يحكم على جميع الورثة (راجع مادة ٧٨)

﴿مادة ١٦٤٢﴾ ليس لاحد الشركاء في عين ملكوه بسبب غير الارث ان يكون في الدعوى خصماً للمدعي في حصة الآخر مثلاً لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشراء بانها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك يكون المحكم مقصوراً على حصة الشريك الحاضر فقط ولا يسري الى حصص الباقيين

﴿مادة ١٦٤٤﴾ نسمع دعوى واحد من العامة اذا صار مدعياً وبحكم على المدعي عليه في دعاوي الحال التي يعود نفعها الى العموم كالطريق العام

﴿مادة ١٦٤٥﴾ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاشياء التي منافعتها مشتركة بين اهالي قريتين كالنهر والمرعى اذا كانوا قوماً غير محصورين واما اذا كانوا قوماً محصورين فلا يكفي حضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم

﴿مادة ١٦٤٦﴾ اهالي القرية الذين عددهم يزيد على المائة بعدون قوماً غير محصورين

الفصل الرابع

في بيان التناقض

﴿مادة ١٦٤٧﴾ التناقض يكون مانعاً لدعوى المملك مثلاً لو اراد احد ان يشتري مالا ثم ادعى بانه كان ملكه قبل الاستشراء لا نسمع دعواه وكذلك لو قال ليس لي حق عند فلان اصلاً ثم ادعى عليه شيئاً لا نسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقداراً من الدراهم على ان تعطيه الى فلان والحال انك ما اعطيتها له ولكونها في يدك اطلبها منك وانكر المدعي عليه ذلك فاقام المدعي البيينة ثم رجع المدعي عليه واراد دفع الدعوى بقوله نعم كنت اعطيتني ذلك المبلغ وانا دفعته الى من امرت فلا يسمع دفعة وكذلك لو ادعى احد الدكان الذي هو في يد غيره بانه ملكه واجاب ذواليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بعني اياه في التاريخ الفلاني وانكر المدعي ذلك بقوله لم يجر بيننا بيع ولا شراء قط فاقام المدعي عليه البيينة واثبت ما ادعاه ثم رجع المدعي فادعى بان قال اني قد كنت بعته لك في ذلك التاريخ لكن هذا البيع كان عقداً بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا يسمع دفع المدعي

﴿ مادة ١٦٤٨ ﴾ كما انه لا يصح لاحد ان يدعي المالم الذي اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كذلك لا يصح ان يدعيه بالوكالة او الوصاية عن آخر

﴿ مادة ١٦٤٩ ﴾ اذا ابرأ احد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له ان يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له ان يدعي عليه لغيره بالوكالة او الوصاية

﴿ مادة ١٦٥٠ ﴾ اذا ادعى احد مالا لا آخر لا يصح له بعد ذلك ان يدعي لنفسه ولكن يصح له ان يدعيه لا آخر بعدما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى قد يضيف الملك الى نفسه ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره

﴿ مادة ١٦٥١ ﴾ كما ان الحق الواحد لا يستوفي من كل واحد من الشخصين على حدة بتمامه كذلك لا يدعى الحق الواحد من جهة واحدة على رجلين

﴿ مادة ١٦٥٢ ﴾ يتحقق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد فاذا اقام الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سبقت من الموكل في خصوص واحد لا تصح

﴿ مادة ١٦٥٣ ﴾ يرتفع للتناقض بتصديق الخصم مثلاً ادعى احد على آخر الناقض من جهة الفرض ثم ادعى ان المبلغ المذكور من جهة الكفالة فصدقة المدعى عليه يرتفع التناقض

﴿ مادة ١٦٥٤ ﴾ ويرتفع التناقض بتكذيب الحاكم مثلاً ادعى احد المالم الذي هو في يد غيره انه مالي وانكر ذلك المدعى عليه بقوله ان هذا المالم كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعي البينة على دعواه وحكم بذلك برجع المحكوم بشن المالم على البائع لان التناقض الذي وقع بين اقراره بكون المالم للبائع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم الحاكم اقراره

﴿ مادة ١٦٥٥ ﴾ يبقى التناقض اذا ظهرت معذرة المدعي وكان محل خفاء مثلاً اذا ادعى المستأجر على المؤجر بعد استئجار الدار بانها هي ملكه وكان ابوه قد اشتراها له في صغره ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وابرز سنداً يحوى هذا الممول نصير دعواه مسموعة كذلك لو استأجر احد داراً ثم حصل له علم بان تلك الدار هي مثقلة اليوم من ابيه ارباً وادعى بذلك تسع دعواه

﴿ مادة ١٦٥٦ ﴾ الابتدار الى تقسيم التركة اقرار بكون المفسوم مشتركاً ببناء عليه اذا ادعى احد بان المفسوم مالي بعد التقسيم فهو تناقض مثلاً لو ادعى احد الورثة بعد

تقسم التركة بانتي كنت اشتريت احد هذه الاعيان المقسومة من المتوفي او كان المتوفي قد وهبه وسلمه لي في حال صحته لانسع دعواه ولكن لو قال ان المتوفي كان قد وهبه لي حال كوني صغيراً ولم اكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معذوراً وانسع دعواه

﴿مادة ١٦٥٧﴾ لو امكن توفيق الكلامين اللذين يريان متناقضين ووفئها المدعي ايضاً برفع التناقض مثلاً لو اقر احد بانه كان مستأجراً في دار ثم ادعى انها ملكه لانسع دعواه ولكن لو قال كنت مستأجراً ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر النائم جهة القرض وانكر المدعى عليه ذلك بقوله ما اخذت منك ديناً ولا اعرفك واقام المدعي البينة على دعواه ثم قال المدعى عليه كنت اوفيتك المبلغ المذكور او كنت ابرأتني منه فلا تسمع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن لو قال بعد ادعاء المدعي ليس لك علي دين قط واثبت المدعي كونه مديوناً وقال المدعي عليه نعم كنت مديوناً ولكن اوفيتك او ابرأتني منه واثبت دعواه هذه اوفيتك يدفع المدعي وكذلك لو ادعى احد ودبعة على آخر وانكر المدعى عليه بقوله ما اودعت عندي شيئاً واثبت المدعي ذلك وقال المدعى عليه بعد الاثبات كنت رددتها اليك وسلمتها لك فلا يسمع دفعه هذا وباخذ المدعي الدبعة عيناً ان كانت موجودة عنده وبضمن قيمتها ان كانت مسهكة واما لو انكر المدعى عليه بقوله ليس لك عندي ودبعة بعد ما ادعى المدعي بالوجه المشروح ثم اقام المدعي البينة وقال المدعى عليه كانت لك عندي تلك الدبعة ولكن رددتها وسلمتها لك فتسمع دعواه

﴿مادة ١٦٥٨﴾ اذا اقر احد بصدور عقد بات صحيح منه وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك العقد كان فاسداً او فاسداً فلا تسمع دعواه (راجع مادة ١٠٠) مثلاً لو باع احد داره لاخر في مقابلة ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب الى حضور الحاكم واقر بقوله اني بعت داري المحدودة بهذه الحدود فلان في مقابلة هذا الثمن بيعاً باتاً صحيحاً وربط اقراره هذا بوثيقة شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله ان البيع المذكور كان عقد بطريق الوفاء او بشرط منفسد هو كذا فلا تسمع دعواه كذلك لو صالح احد آخر عن دعوى بينهما واقر في حضور الحاكم بان ذلك الصلح قد عقد صحيحاً وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك الصلح كان بشرط منفسد فلا تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٥٩﴾ اذا باع احد مالا على انه ملكه في حضور آخر لشخص وسلمه ثم ادعى الحاضر بانه ملكه مع انه كان حاضراً في مجلس البيع وسكت بلا عذر ينظر الى ان

الحاضر هل كان من اقارب البائع ام لا فان كان من اقاربه الحارم او زوجها او زوجته لا تسمع دعواه هذه مطلقاً وان كان من الاجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع فقط مانعاً لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عذر ان تصرف المشتري في ذلك الملك نصرف الملاك بناء او هدماً او غرساً وراًه الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى بقوله هذا ملكي او لي فيه حصة لا تسمع دعواه

الباب الثاني

في حق مرور الزمان

﴿مادة ١٦٦٠﴾ لا تسمع دعوى الدين والوديعة والملك والعقار والميراث وما لا يعود من الدعاوي الى العامة ولا الى اصل الوقف في العقارات الموقوفة كدعوى المقاطعة او التصرف بالاجارين والتولية المشروطة والغلة بعد ان تركت خمس عشر سنة
 ﴿مادة ١٦٦١﴾ تسمع دعوى المتولي والمرتقة التي هي في حق اصل الوقف الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع بعد مرور ست وثلاثين سنة . مثلاً اذا تصرف احد في ملك ستاً وثلاثين سنة ثم ادعى متولي وقف انه من مستغلات وقفي فلا تسمع دعواه
 ﴿مادة ١٦٦٢﴾ ان كانت دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب في عقار الملك فلا تسمع بعد مرور خمس عشرة سنة وان كانت في عقار الوقف فلمتولي ان يدعيها الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب التي هي في الاراضي الاميرية بعد ان تركت عشرين سنة كالاستماع دعوى الاراضي الاميرية بعد مرور عشرين سنة

﴿مادة ١٦٦٣﴾ والمعتبر في هذا الباب يعني مرور الزمان المانع لاستماع الدعوى ليس هو الا مرور الزمان الواقع بلا عذر واما الزمان الذي مر بعد شرعي ككون المدعي صغيراً او مجنوناً او معنوياً سواء كان له وهي اولم يكن او كونه في ديار بعيدة مدة سفر او كونه خصمه من المتغلبة فلا يعتبر . مثلاً لا يعتبر الزمان الذي مر حال صغر المدعي وانما يعتبر من تاريخ وصوله الى حد البلوغ كذلك اذا كان لرجل مع احد المتغلبة دعوى ولم يمكنه الادعاء لامتداد زمان تغلب خصمه ووجد مرور الزمان لا يكون مانعاً لاستماع الدعوى وانما يعتبر مرور الزمان من تاريخ زوال التغلب

﴿مادة ١٦٦٤﴾ متى السفر هي ثلاثة ايام اى مسافة ثمانى عشرة ساعة بالسير المعتدل

﴿مادة ١٦٦٥﴾ ساكنا بلدين بينهما مسافة سفر اجنبا في بلدة ولو مرة ولم يدع احدهما على الآخر شيئاً وكانت محالتهما ممكنة فبعد ما وجد مرور الزمان بهذا الوجه لاتسمع دعوى احدهما على الآخر بتاريخ اقدم من مدة المرور

﴿مادة ١٦٦٦﴾ اذا ادعى احد على آخر خصوصاً في حضور الحاكم في كل برهة مرة ولم تنصل دعواه ومر على هذا الوجه خمس عشرة سنة فلا يكون هذا المرور مانعاً لاسماع الدعوى واما ما لم يكن في حضور الحاكم من الادعاء والمطالبة لا يدفع مرور الزمان بناء عليه اذا ادعى احد خصوصاً في غير مجلس الحاكم وطالب به وعلى هذا الوجه وجد مرور الزمان فلا تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٦٧﴾ يعتبر مرور الزمان من تاريخ وجود صلاحية الادعاء للدعي به فمرور الزمان في دعوى دين مؤجل انما يعتبر من حلول الاجل لانه ليس للدعي صلاحية دعوى ذلك الدين ومطالبته قبل حلول الاجل . مثلاً لو ادعى احد على آخر بقوله لي عليك كذا دراهم من ثمن الشيء الفلاني الذي بعثك اياه قبل خمس عشرة سنة مؤجلاً لثلاث سنين تسمع دعواه لانه يكون قد مر اثنا عشر سنة اعتباراً من حلول الاجل كذلك لا يعتبر مرور الزمان في دعوى البطن الثاني بالوقف المشروط للاولاد بطناً بعد بطن الأم من تاريخ انقراض البطن الاول لانه ليس للبطن الثاني صلاحية الدعوى ما دام البطن الاول موجوداً وكذلك يعتبر مبدأ مرور الزمان في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق او من تاريخ موت احد الزوجين لان المهر المؤجل لا يكون مجزئاً إلا بالطلاق او الوفاة

﴿مادة ١٦٦٨﴾ لا يعتبر مرور الزمان في دعوى الطلب من المفلس الا من تاريخ زوال الافلاس مثلاً لو ادعى احد من تهادى افلاسه خمس عشرة سنة وتحقق بساره بعد ذلك بانه قبل خمس عشرة كان لي عليك من الجهة الفلانية كذا دراهم طلب ولما كنت مفلساً من ذلك التاريخ الى الآن لم يمكني الادعاء ولا تقدر ان على اداء الدين ادعي عليك به تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٦٩﴾ اذا ترك احد الدعوى بلا عذر وجد مرور الزمان على ما ذكرنا انفاً فكما لاتسمع تلك الدعوى في حياته كذلك لاتسمع من ورثته بعد مماته ايضاً

﴿مادة ١٦٧٠﴾ اذا ترك المورث الدعوى مدة وتركها الوارث ايضاً مدة وبلغ مجموع المدين حد مرور الزمان فلا تسمع

﴿مادة ١٦٧١﴾ البائع والمشتري والواهب والموهوب له كالورث والوارث مثلاً إذا كان أحد متصرفاً في عرصة متصلة بدار خمس عشرة سنة مع سكوت صاحب الدار ثم عند ما بيعت الدار ادعى المشتري بأن هذه العرصة طريق خاص للدار التي اشتريتها فلا تسمع دعواه كذلك لو سكنت البائع مدعى المشتري مدة وبلغ مجموع المدعين حد مرور الزمان لا تسمع دعوى المشتري

﴿مادة ١٦٧٢﴾ لو وجد مرور الزمان في حق بعض الورثة في دعوى مال الميت الذي هو عند آخره ولم يوجد في حق بعض الورثة لعذر كالصغر وادعى به واثبتته بحكم بمقتضى في المدعى به ولا يسري هذا الحكم إلى سائر الورثة

﴿مادة ١٦٧٣﴾ ليس لمن كان مقراً بكونه مستأجراً في عقار أن يملكه لمرور زمان أزيد من خمس عشرة سنة وإما إذا كان منكرًا وادعى المالك بأنه ملكي وكنت اجرتك أياه قبل بستين وما زلت تقبض اجرتك فتسمع دعواه أن كان إيجاره معروفاً بين الناس والأفلا

﴿مادة ١٦٧٤﴾ لا يستطاع الحق بتقادم الزمان بناء عليه إذا أقر واعترف المدعى عليه صراحة في حضور المحاكم بأنه للمدعى عنده حق في الحال في دعوى وجد فيها مرور الزمان بالوجه الذي ادعاه المدعى فلا يعتبر مرور الزمان وبحكم بموجب اقرار المدعى عليه وإما إذا لم يقر المدعى عليه في حضور المحاكم وادعى المدعى بكونه أقر في محله آخر فكلما لا تسمع دعواه الأصلية كذلك لا تسمع دعوى الاقرار ولكن الاقرار الذي ادعى أن كان قد ربط بسند حلو لخط المدعى عليه المعروف أو تختمه مقدماً ولم يوجد مرور الزمان من تاريخ السند إلى مدة الدعوى تسمع دعوى الاقرار على هذه الصورة

﴿مادة ١٦٧٥﴾ لا اعتبار لمرور الزمان في دعاوى الحال التي يعود نفعها للعموم كالطريق العام والنهر والمرعى مثلاً لو ضبط أحد المرعى المخصوص بقرية وتصرف أهليها خمسين سنة بلا نزاع ثم ادعاه أهل القرية تسمع دعواهم

في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الخامس عشر

في البيئات والتحليف ويشتمل على مقدمة وأربعة أبواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات النقبية

﴿مادة ١٦٧٦﴾ البيعة هي الحجة المفورية

﴿مادة ١٦٧٧﴾ التواتر هو خير جماعة لا يجوز العفل اتفاقهم على الكذب

﴿مادة ١٦٧٨﴾ الملك المطلق هو الذي لم يتقيد باحد اسباب الملك كالارث

والشراء والملك الذي تقيد بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب

﴿مادة ١٦٧٩﴾ ذواليد هو الذي وضع يده على عين بالنعل او الذي ثبت

نصرته تصرف الملاك

﴿مادة ١٦٨٠﴾ الخارج هو البريء عن وضع اليد والتصرف بالوجه المشروح

﴿مادة ١٦٨١﴾ التحليف هو تكليف البين على احد الخصمين

﴿مادة ١٦٨٢﴾ التحالف هو تحليف الخصمين كلهما

﴿مادة ١٦٨٣﴾ تحكيم الحال يعني جعل الحال الحاضر حكماً هو من قيل

الاستصحاب والاستصحاب هو الحكم ببقاء امر محقق غير مظنون عدمه وهو يعني ابقاء

ما كان على ما كان

الباب الاول

في الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول

الفصل الاول

في بيان تعريف الشهادة ونصابها

﴿مادة ١٦٨٤﴾ الشهادة هي الاخبار بلفظ الشهادة يعني بقول اشهد باثبات حق احد هو في ذمة الآخر في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين ويقال للمخبر شاهد والمخبر له مشهود له وللخبر عليه مشهود عليه وللقب مشهود به
﴿مادة ١٦٨٥﴾ نصاب الشهادة في حقوق العباد رجلان او رجل وامرأتان لكن تقبل شهادة النساء وحدهن في حق المال فقط في الحال التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها
﴿مادة ١٦٨٦﴾ لا تقبل شهادة الاخرس والاعمى

الفصل الثاني

في بيان كيفية اداء الشهادة

﴿مادة ١٦٨٧﴾ لا تعتبر الشهادة التي تقع في خارج مجلس المحاكمة
﴿مادة ١٦٨٨﴾ يلزم ان يكون الشهود قد عاينوا بالذات المشهود به وان يشهدوا على ذلك الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسمع يعني ان يشهد الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد بكون محل وقتاً او بوفاة احد بقوله سمعت من الثقة يعني لو قال اشهد بهذا الا اني سمعت من ثقة هكذا تقبل شهادته وتجوز شهادة الشاهد في خصوص الولاية والنسب والوقف والموت بالسمع من دون ان يفسروجه شهادته يعني بدون ان يتكلم بلفظ السماع مثلاً لو قال ان فلاناً كان في التاريج الفلاني واليا او حاكماً في هذه البلدة وان فلاناً مات في وقت كذا وان فلاناً ابن فلان اعرفه هكذا فشهد بصورة قطعية من دون ان يقول سمعت تقبل شهادته وان لم يكن قد عاين هذه الخصوصات وان لم يكن سنة مساعداً للمعاينة ما شهد به وايضاً اذا لم يقل سمعت من الناس بل شهد قائلاً بانا لم نعاين هذا الخصوص لكنه مشتهر بيننا بهذه الصورة نعرفه هكذا تقبل شهادته
﴿مادة ١٦٨٩﴾ اذا قال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بذلك ولم يقل اشهد لا يكون قد ادى الشهادة ولكن على قوله هذا الوسأله الحاكم بقوله انشهد هكذا

واجاب بقوله نعم هكذا اشهد يكون قد اداها ولا يشترط لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف الحال كاخبار اهل الخبرة لانها ليست بشهادة وانما هي من قبيل الاخبار المجرد

﴿مادة ١٦٩٠﴾ تكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم عليه ذكر اسم ابي المشهود له والمشهود عليه ولا جدما وما في الشهادة المتعلقة بالموكل او الميت فيلزم على الشاهد ذكر ابيها وجدما ولكن اذا كان كل منهما مشهوراً ومعروفاً يكفي ذكر الشاهد اسمه وشهرته لان المقصد الاصيل تعريفه بوجه يميزه عن غيره

﴿مادة ١٦٩١﴾ يلزم في الشهادة بالعقار بيان حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به وتعهد بارائه وتعيينه في محله بذهب الى محله لارائه

﴿مادة ١٦٩٢﴾ اذا ادعى المدعي بالاستناد الى الحدود التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة حدوده في هذا السند ملكه نصح شهادتهم كما ذكر في مادة ١٦٩٣
﴿مادة ١٦٩٣﴾ اذا ادعى احد بان لمورثه في ذمة فلان كذا دراهم وشهدت الشهود بان الميت في ذمة المدعى عليه المقدار الذي ادعى يكفي ولا يحتاج الى التصريح بانها صارت مورثة للمورثه واذا ادعى عينا يعني لو ادعى بان في يد فلان عينا من مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضاً

﴿مادة ١٦٩٤﴾ اذا ادعى احد من التركة كذا ديناً وشهدت الشهود بان المدعي في ذمة الميت مقدار ما ادعى من الدين يكفي ولا حاجة الى التصريح بكونه باقياً في ذمته الى ماتوا واذا ادعى بعين يعني لو ادعى بان كان له في يد الميت عين فالحال على هذا المتوال
﴿مادة ١٦٩٥﴾ اذا ادعى احد على اخر ديناً فان شهدت الشهود بان المدعى به دين في ذمة المدعى عليه للمدعي يكفي ولكن اذا سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت الشهود لا تدري ترد شهادتهم

الفصل الثالث

في بيان شروط الشهادة الاساسية

﴿مادة ١٦٩٦﴾ يشترط سبق الدعوى في الشهادة بحقوق الناس

﴿مادة ١٦٩٧﴾ لا تقبل البينة التي اقيمت على خلاف المحسوس مثلاً اذا اقيمت البينة

على موت احد وجهاته مشاهدة او على خراب دار وعمارها مشاهد فلا تقبل ولا تعتبر
 * مادة ١٦٩٨ * لانقبل البينة التي اقيمت على خلاف المتواتر

* مادة ١٦٩٩ * انما جعلت البينة مشروعة لاثبات الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة
 بالنفي الصرف كقولك فلان ما فعل هذا الامر والشيء الفلاني ليس لفلان وفلان ليس
 بخديون لفلان ولكن بينة النفي المتواتر مقبولة. مثلاً لو ادعى احد بانى اقضت فلاناً في
 الوقت الفلاني في المحل الفلاني كذا مقداراً من الدوام واثبت المدعى عليه بالتواتر انه لم
 يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل آخر تقبل بينة التواتر ولا تسمع
 دعوى المدعى

* مادة ١٧٠٠ * يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مغرم او جرم غنم يعني ان لا
 يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع
 للاصل يعني لا تقبل شهادة الآباء والاجداد والامهات والمجدات لاولادهم واحفادهم
 ولا شهادة الاولاد والاحفاد للآباء والاجداد والامهات والمجدات وهكذا شهادة احد
 الزوجين للآخر واما الاقرباء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر
 وكذلك لا تقبل شهادة من يتعيش بنفقة شخص له ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره
 واما الذين هم خدام لشخص فتقبل شهادة كل للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء
 للآخر في مال الشركة ولا تقبل شهادة الكفيل بالمال يكون المكفول يوقد ادي من
 طرف الاصل ولكن تقبل شهادة احدهم للآخر في سائر الخصوصات

* مادة ١٧٠١ * شهادة الصديق لصديق مقبولة ولكن اذا وصلت صداقتها الى
 مرتبة يتصرف احدهما في مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر.

* مادة ١٧٠٢ * يشترط ان لا يكون بين الشاهد والمشهد عليه صداقة دينوية
 وتعرف العداوة الدينوية بالعرف

* مادة ١٧٠٣ * ليس لاحد ان يكون شاهداً ومدعياً بناء عليه لا تصح شهادة
 الوصي للقيم والوكيل لموكله

* مادة ١٧٠٤ * لا تعتبر شهادة شخص على فعله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء
 والدلائل على افعالهم بقولهم كنا بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلد
 على الحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر في حضوره
 قبل العزل فتعتبر شهادته

﴿مادة ١٧٠٥﴾ يشترط ان يكون الفاهد عدلاً والعدل من تكون حسنة غالبية على سبائهم بناء عليه لا تقبل شهادة من اعناد حالاً وحركة نخل بالناموس والمرورة كالمراقص والمسخرة ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب

الفصل الرابع

في بيان موافقة الشهادة للدعوى

﴿مادة ١٧٠٦﴾ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار باللفظ وتكفي الموافقة معنى مثلاً اذا كان المدعي بـ ودية وشهدت الشهود على اقرار المدعي عليه بالايدي او كان غصباً وشهدت الشهود على اقرار المدعي عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدينون بانه ادى الدين وشهدت الشهود على ان الدائن ابرأ المدينون تقبل شهادتهم

﴿مادة ١٧٠٧﴾ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتمام او يكون المشهود بـ اقل من المدعي بـ مثلاً اذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين فكما تصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنتين كذلك تصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنة كذلك اذا ادعى المدعي بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم في حق الخمسائة فقط

﴿مادة ١٧٠٨﴾ اذا كان المدعي بـ اقل مما شهدت به للشهود لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذي بين الشهادة والدعوى قابلاً للتوفيق ويوفق المدعي ايضاً بينها فيثبت تقبل مثلاً اذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعي بخمسمائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن اذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لي عليه الف ولكن ادى منها خمسمائة وقيمت عليه خمسمائة وليس للمشهود علم بذلك تقبل شهادة الشهود

﴿مادة ١٧٠٩﴾ اذا ادعى المدعي الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكي مثلاً وشهدت الشهود بالملك المفيد بقوله ان المدعي اشترى هذا البستان من فلان تقبل شهادتهم وهو انه اذا شهدت الشهود بالملك المفيد على ذلك الوجه سأل الحاكم المدعي بقوله أي هذا السهم تدعي الملك ام بسبب آخر فان قال المدعي نعم انا ادعي الملك بهذا

السبب قبل المحاكم شهادة الشهود وإن قال ادعت بسبب آخر أو لا ادعي بهذا السبب
رد المحاكم شهادة أولئك الشهود

﴿مادة ١٧١٠﴾ إذا ادعى المدعي في بستان ملكاً مقيداً مثلاً ينظر إلى قوله فإن
قال اشتريته ولم يذكر بائعاً أو قال اشتريته من أحد مبيعاً وشهدت الشهود على الملك
المطلق بقوله هذا البستان ملكة قبل شهادتهم لكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق
ولكن إذا صرح البائع بقوله اشتريته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق
فلا تقبل شهادتهم لأنه إذا ثبت الملك المطلق يثبت وقوعه عن أصل ويلزم أن يكون
المدعي مالكاً لزوائده كزوم كونه المدعي مالكاً لغير البستان الذي حصل قبل مثلاً
ولكن إذا ثبت البيع المقيد لا يثبت إلا اعتباراً من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع
والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة إلى الملك المقيد أكثر وبهذه الصورة
تكون الشهود قد شهدت بالأكثر فلا تقبل شهادتهم

﴿مادة ١٧١١﴾ لا تقبل الشهادة إذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلاً
إذا ادعى المدعي الناقض على أنه ثمن المبيع وشهدت الشهود على المدعي عليه بكونه مدينوناً
بالف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم كذلك إذا ادعى المدعي بأن هذا الملك لي
موروث من والدي وشهدت الشهود بأنه موروث لهُ من أمه فلا تقبل شهادتهم

الفصل الخامس

في بيان اختلاف الشهود

﴿مادة ١٧١٢﴾ إذا اختلفت الشهود في المشهود به لا تقبل شهادتهم مثلاً لو شهد
أحد الشهود بالف غرض ذهباً والآخر بالف فضة لا تقبل شهادتهما
﴿مادة ١٧١٣﴾ إذا أوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به
الاختلاف في المشهود به لا تقبل شهادتهم ولا تقبل بناءً عليه إذا شهد أحد الشهود بالفعل
في زمان معين أو مكان معين وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر أو مكان آخر في
المخصوصات التي هي عبارة عن الفعل الصرف كالغصب وإيلاء الدين فلا تقبل شهادتهما
لأن اختلافهما هذا يكون موجباً للاختلاف في المشهود به وأما اختلاف الشهود في الزمان
والمكان في المخصوصات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء والإجارة والكفالة والمحوالة
والهبة والرهن والدين والقرض والإبراء والوصية فلا يكون مانعاً لقبول شهادتهم لأنه

لا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به مثلاً اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه وشهد احد الشهود بانه اداه في بيته والاخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما ولما اذا ادعى احد المال الذي في يد الاخر يقولو كنت بعني هذا المال بكذا دراهم فسلمني اياه وشهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار الفلانية وشهد الاخر بانه باعه اياه في الحانوت الفلاني فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد لاسما حيث تكون صورة الاخبار كصورة الانشاء كبعث واشترت

﴿مادة ١٧١٤﴾ اذا اختلفت الشهود في لون المال المقصوب او في كونه ذكراً او انثى فلا تقبل شهادتهم. مثلاً اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المقصوبة بكونها شهاباً وشهد الاخر بكونها سوداء او حمراء او شهد احدها بكونها ذكراً وشهد الاخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما

﴿مادة ١٧١﴾ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم. مثلاً اذا شهد احدها بان المال بيع بخمسمائة والاخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما

الفصل السادس

في تركية الشهود

﴿مادة ١٧١٦﴾ اذا شهدت الشهود سأل المحاكم المشهود عليه بقوله ما تقول في شهادة هذين أهأ صادقان ام لا فان قال المشهود عليه ما عدلان او صادقان في شهادتهما هذه يكون قد اقر بالمدعى به وبمحكم باقراره وان قال ما شاهدت زوراً ما عدلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة او نسب الواقعة او قال ما عدلان وانكر المدعى به لا يحكم المحاكم ويحقق عدالة الشهود وعدمها بالتركية سرّاً وعلناً

﴿مادة ١٧١٧﴾ تركي الشهود سرّاً وعلناً من الجانب الذي ينسبون اليه يعني ان كانوا من طلبة العلم يزكون من مدرّس المدرسة التي يسكنون فيها ومن اهاليها المعتمدين وان كانوا من العسكرية فمن ضابط الطابور وكتابه وان كانوا من الكتبة فمن ضابط قلمهم وان كانوا من التجار فمن معتبري التجار وان كانوا من الاصناف فمن كتختداهم ولجنتهم وان كانوا من سائر الصنوف فمن معتمدي ومؤتمني اهالي محلهم او قريتهم

﴿مادة ١٧١٨﴾ التركية في السر تجري بورقة يعبر عنها بالمستورة في اصطلاح

النفهاء وهو ان يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعي والمدعي عليه والمدعي به واسماء
الشهود وشهرتهم وصنعتهم واشكالهم ومجالم واسماء آباؤهم واجدادهم او ان يحرر اسماءهم
وشهرتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم وبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم
وبعد وضعها في ظرف وختم فبه يرسلها الى الذين انتخبوا مزكبن ثم عند ورودها يفحصها
المزكون ويفرّضونها فان كان الشهود الحررة اسماءهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم
عدل ومقبول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا بدون ان
يوقعوا على مضمونها من اتى بها ولا غيره وختموا فوق الظرف واعادوها الى الحاكم

﴿مادة ١٧١٩﴾ اذا اعيدت المسنورة مخنومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل
المزكين في حق الشهود انهم عدول ومقبولوا الشهادة بل كتبوا فيها كلاما يفيد الجرح
صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم تعلم بمجالمهم او مجهولوا الاحوال او
الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئا فيجوز لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول
ومقبولوا الشهادة يتندر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علنا

﴿مادة ١٧٢٠﴾ التزكية علنا تجري بالوجه الآتي وهو انه يجلب المزكون الى حضور
الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وتركى الشهود او يرسل الشهود والمترافعين مع
نائب التزكية الى محل المزكين وتركى الشهود علنا

﴿مادة ١٧٢١﴾ ينبغي ان يكون المزكي في التزكية سرا اثنين رعاية للاحتياط وان
كان كافيًا فيها مزكرا واحدا

﴿مادة ١٧٢٢﴾ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة
ونصابها ولكن لا يلزم على المزكين ذكر لنظ الشهادة

﴿مادة ١٧٢٣﴾ لا يستغل الحاكم بتركى الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص
عنده اذا شهدوا بخصوص آخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يمض عليها ستة اشهر وان كان
مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم مرة اخرى

﴿مادة ١٧٢٤﴾ اذا طعن المشهود عليه قبل التزكية او بعدها بالشهود باسناد شيء
مانع لقبول الشهادة كدفع مغرم او جر مغرم طلب منه الحاكم المينة على ذلك فاذا اثبت
المشهود عليه هذا بالمينة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان
كان لم يزكهم وحكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم

﴿مادة ١٧٢٥﴾ اذا عدل بعض المزكين الشهود وجرحهم بعضهم برجح طرف

الجرح فلا يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود
 * مادة ١٧٢٦ * اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في المعاملات فللحاكم
 ان يتركهم ويحكم بشهادتهم

تذنب في تحليف الشهود

* مادة ١٧٢٧ * اذا ائتم المشهود عليه على الحاكم بتحليف الشهود بانهم لم يكونوا في
 شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة بالبين فللحاكم ان يحلف الشهود وانه
 ان يقول لم ان حلفت فقلت شهادتكم ولا فلا

الفصل السابع

في رجوع الشهود عن الشهادة

* مادة ١٧٢٨ * اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في
 حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كأن لم تكن ويعزرون

* مادة ١٧٢٩ * اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا
 ينفذ حكم الحاكم ويضمن الشهود المحكوم به (راجع مادة ٨٠)

* مادة ١٧٣٠ * اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فان كان باقية
 بالغاً نصاب الشهادة لا يلزم الضمان من رجع ولكن يعزر وان لم يكن الباقي بالغاً نصاب
 الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به وان كان واحداً وان كان ازيد
 يضمنون النصف سوية بالاشتراك

* مادة ١٧٣١ * بشرط ان يكون رجوع الشهود في حضور الحاكم ولا اعتبار
 لرجوعهم اذا كان في محل آخر بناء على ذلك اذا ادعى المشهود عليه رجوع الشهود عن
 شهادتهم في محل آخر فلا تنبع دعواه واذا شهدوا في حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك
 عن شهادتهم في حضور حاكم آخر يعتبر رجوعهم

الفصل الثامن

في التواتر

* مادة ١٧٣٢ * لا اعتبار لكثرة الشهود يعني لا يلزم ترجيح شهود احد الطرفين
 لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الآخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر

﴿ مادة ١٧٣٣ ﴾ التواتر يفيد علم اليقين بناء عليه لا تقام البينة بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً
 ﴿ مادة ١٧٣٤ ﴾ كالا يشترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تعزى العدالة بناء عليه لا حاجة الى تركية المخبرين
 ﴿ مادة ١٧٣٥ ﴾ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جميعاً غير آلا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

الباب الثاني

في بيان الحجم الخطية والقرينة القاطعة وينقسم على فصلين .

الفصل الاول

في بيان الحجم الخطية

﴿ مادة ١٧٣٦ ﴾ لا يعمل بالخط والختم فقط ولكن اذا كان سائماً عن شبهة التزوير والتصنيع يكون معمولاً به يعني يكون مدار الحكم لا يحتاج الى الثبوت بوجه آخر
 ﴿ مادة ١٧٣٧ ﴾ البرأت السلطانية وقبود الدفاتر الخافائية لكونها امينة من التزوير معمول بها
 ﴿ مادة ١٧٣٨ ﴾ يعمل ايضاً بسجلات المحاكم اذا كانت قد ضبطت سالمة عن الفساد والحيلة على الوجه الذي يذكر في باب النقصا .
 ﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مفيدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه تكون معمولاً بها على ذلك الحال

الفصل الثاني

في بيان القرينة القاطعة

﴿ مادة ١٧٤٠ ﴾ احد اسباب الحكم القرينة القاطعة ايضاً
 ﴿ مادة ١٧٤١ ﴾ القرينة القاطعة هي الامارة البالغة حد اليقين مثلاً اذا خرج احد من دار خالية خائفاً مدهوشاً وفي يده سكين ملوثة بالدم فدخل في الدار ورؤي فيها شخص مذبح في ذلك الوقت فلا يشته في كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كأن يكون الشخص المذكور ربما قتل نفسه (راجع مادة ٧٤)

الباب الثالث

في بيان الخليف

﴿مادة ١٧٤٢﴾ احد اسباب الحكم البين او النكول عنه ايضاً وهو انه اذا اظهر المدعي العجز عن اثبات دعواه بخلف المدعي عليه بطلبه ولكن اذا ادعى احد على آخر بقوله انت وكيل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم تخليفه كذلك اذا ادعى كل من الشخصين المال الذي هو في يد آخر بانه اشتراه منه واقر المدعي عليه بانه باعه لاحدهما وعينه وانكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه البين والاستحجار والازنهان والانتهاج كالاقتراء في هذا الخصوص لانه بعد ما اقر للاول لا يعتبر اقراره للثاني فلا يعتبر نكوله ايضاً

﴿مادة ١٧٤٣﴾ اذا قصد تخليف احد الخصمين بخلف باسمه تعالى بقوله والله اوبالله من واحدة بدون تكرار

﴿مادة ١٧٤٤﴾ لا تكون البين الا في حضور الحاكم او نائيه ولا اعتبار بالنكول عن البين في حضور غيرها

﴿مادة ١٧٤٥﴾ تجري النيابة في الخليف ولكن لا تجري في البين بناء عليه لو كلاه الدعوى ان يحملوا الخصم ولكن اذا توجهت اليه الى موكلهم يلزم تخليف الموكلين بالذات ولا يصح تخليف وكلائهم

﴿مادة ١٧٤٦﴾ لا يخلف الا بطلب الخصم ولكن يخلف من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلا طلب الاول اذا ادعى احد من التركة حقاً واثبتة فيحلف الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراء ولا احالة على غيره ولا اوفي من طرف احد وليس للميت في مقابلة هذا الحق رهن ويقال لهذا بين الاستظهار الثاني اذا استحق احد للمال واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث اذا اراد المشتري رد المبيع لعيبه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالعيب قولاً او دلالة كصرفه تصرف المالك على ما ذكر في مادة ٢٤٤ الرابع تخليف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة بانه لم يطل شفيعته يعني لم يسقط حق شفيعته بوجه من الوجوه

﴿مادة ١٧٤٧﴾ اذا حلف المدعي عليه بطلب الخصم قبل ان يكلفه الحاكم فلا تعتبر عينته ويلزم ان يخلف من قبل الحاكم مرة اخرى

﴿ مادة ١٧٤٨ ﴾ اذا حلف احد على فعله بحلف على البتات يعني بحلف على القطع بان هذا الشيء هكذا وليس بكذا واذا حلف على فعل غيره بحلف على عدم العلم يعني بحلف على عدم علمه بذلك الشيء بان يقول مثلاً والله لا اعلم ان مورثي اسندان من هذا او ليس لي علم بذلك

﴿ مادة ١٧٤٩ ﴾ اليمين اما بالسبب فيما لا يرتفع كالعتق والطلاق فيقول والله ما اعنت او ما طلقت او بالحاصل فيما سببه يرتفع كالبيع يرتفع بالاقالة والزواج يرتفع بالطلاق فيقول والله ما بيننا بيع او زواج وهو ان اليمين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه يمين بالسبب واليمين ببقائه او بعدم بقاءه يمين بالحاصل مثلاً اليمين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلاً هو يمين بالسبب واما اليمين ببقاء العقد الى الان او بعدم بقاءه فهو يمين بالحاصل

﴿ مادة ١٧٥٠ ﴾ اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكفي فيها يمين واحدة ولا يلزم الخليفة لكل منها على حدة

﴿ مادة ١٧٥١ ﴾ اذا كلف المحاكم من توجه اليه اليمين في الدعاوى المتعلقة بالمعاملات باليمين ونكل عنه صراحة بقوله لا احلف او دلالة بالسكوت فلا حذر حكم المحاكم بتكوله واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم المحاكم على حاله ﴿ مادة ١٧٥٢ ﴾ تعتبر يمين الاخرس ونكوله عن اليمين باشارته المعهودة

لاحقة

﴿ مادة ١٧٥٣ ﴾ اذا قال المدعي ليس لي شاهد اصلاً ثم اراد ان يأتي بشهود او قال ليس لي شاهد سوى فلان وفلان ثم قال لي شاهد آخر لا يقبل قوله

الباب الرابع

في بيان التنازع بالأيدي

﴿ مادة ١٧٥٤ ﴾ يلزم اثبات وضع اليد بالبيئة في العنار المتنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين يعني لا يحكم بكون المدعى عليه ذا اليد باقراره عند دعوى المدعي ولكن اذا ادعى المدعي قائلاً اني كمت اشتريت ذلك العنار منك او كنت غصبته مني فلا حاجة الى اثبات كون المدعى عليه ذا اليد بالبيئة وايضاً لا حاجة الى اثبات ذي اليد

في المنقول على الوجه الذي ذكر آنفاً بل اذا وجد في يد اي شخص كان فهو ذو اليد ونصديق الطرفين كافٍ في هذا

﴿مادة ١٧٥٥﴾ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه ذا اليد في ذلك العقار تطلب اليينة من كل واحد منهما على كونه ذا اليد فاذا اقام كل منهما اليينة على ذلك ثبتت يدهما معاً على العقار فيشتركان فيه واذا اظهر احدهما العجز عن اثبات وضع يده واقام الآخر اليينة على كونه واطع اليد بحكم بكونه ذا اليد وبعد الآخر خارجاً وان لم يثبت احد من المخصمين كونه ذا اليد يحلف كل منهما بطلب الآخر على عدم كون خصمه ذا اليد في ذلك العقار فان نكلا عن اليمين ثبتت كونهما ذوي اليد في ذلك العقار ويشتركان فيه وان نكل احدهما وحلف الآخر بحكم بكون الحالف واطع اليد مستقلاً بذلك العقار وبعد الآخر خارجاً وان حلفا معاً فلا يحكم لاحدهما بكونه ذا اليد وبوقف العقار المدعى به الى ظهور حقيقة الحال

الفصل الثاني

في ترجيح الينبات

﴿مادة ١٧٥٦﴾ اذا ادعى احد الشخصين الملك بالاستقلال والآخر الملك بالاشتراك في مال والحال ان كلاهما متصرف اي ذو يد فيسنة الاستقلال اولى يعني اذا اراد كلاهما ان يقيم اليينة ترجيح يينة الذي ادعى الاستقلال على يينة الذي ادعى الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما اليينة على ذلك بحكم لها بذلك العقار مشتركاً واذا عجز احدهما عن الاثبات وثبت الآخر بحكم له بكون ذلك العقار ملكه مستقلاً

﴿مادة ١٧٥٧﴾ يينة الخارج اولى في دعوى الملك المطلق الذي لم يبين فيها تاريخ مثلاً اذا ادعى احد الدار التي هي في يد آخر بانها ملكي وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق وانا اطلب ان تسلم لي وقال ذو اليد ان هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي بحق ترجيح يينة الخارج ونسب

﴿مادة ١٧٥٨﴾ ترجيح يينة الخارج ايضاً على يينة ذي اليد في دعاوى الملك المقيد بسبب قابل للتكرار ولم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا ادعى كلاهما بانها تلقيا الملك من شخص واحد ترجح يينة ذي اليد مثلاً اذا ادعى احد على آخر الدكان الذي في يده بانه ملكي وانا اشتريته من زيد وحال كونه

ملكي بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذو اليد اشترينته من بكران هو موروث لي من والدي وبهذه الجهة قد وضعت يدي عليه ترجح بينه الخارج وتسبع ولكن اذا قال ذو اليد انا اشتريت هذا الدكان من زيد ترجح بينه ذي اليد على بينه الخارج بهذا الحال

﴿مادة ١٧٥٩﴾ بينه ذي اليد اولى في دعاوى الملك المقيد بسبب غير قابل للتكرار كالنجاح.. مثلاً لو تنازع الخارج وذو اليد في مهرة وادعى كل منهما انها ماله ومولودة من فرسو ترجح بينه ذي اليد

﴿مادة ١٧٦٠﴾ بينه من تاريخ مقدم اولى في دعوى الملك المورث.. مثلاً اذا ادعى احد على العرصه التي هي في يد اخر بانى اشترينها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذو اليد انها موروثه لي من والدي الذي توفي قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجح بينه ذي اليد وان قال في موروثه من ابي الذي مات قبل ستة اشهر ترجح بينه الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من المخصمين انه اشترى المدعى يوم شخص غير الذي اشترى منه الآخر وبيننا تاريخ تملك بائنه ترجح بينه من تاريخ تملكه مقدم على الآخر

﴿مادة ١٧٦١﴾ لا يعتبر التاريخ في دعوى النجاح وترجح بينه ذي اليد كما ذكرنا انما الا انه اذا لم يوافق من المدعى به تاريخ ذي اليد ووافق تاريخ الخارج ترجح بينه الخارج وان خالف تاريخ كليهما او لم يكن معلوماً فتكون بينه كليهما منتهاتن يعني منساقطة ويترك المدعى به في يد ذي اليد ويبقى له

﴿مادة ١٧٦٢﴾ بينه الزيادة اولى مثلاً اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع ترجح بينه من ادعى بالزيادة

﴿مادة ١٧٦٣﴾ ترجح بينه التمليك على بينه العارية مثلاً اذا ادعى احد المالك الذي هو في يد الآخر قائلاً اني كنت اعطيته اياه عارية واراد استرداده وقال المدعى عليه كنت بعته اياه او وهبته ترجح بينه البيع او الهبة

﴿مادة ١٧٦٤﴾ ترجح بينه البيع على بينه الهبة والرهن والاجارة وبينه الاجارة على بينه الرهن مثلاً اذا ادعى احد على آخر بقوله كنت بعته المالك الثلاثي اعطني ثمنه وقال المدعى عليه انت كنت وهبته ذلك وسلمتني اياه ترجح بينه البيع

﴿مادة ١٧٦٥﴾ ترجح بينه الاطلاق في العارية.. مثلاً اذا هلك الحصان المستعار في يد المستعير وادعى المعير قائلاً اني كنت اعرتك اياه على ان تستعمله اربعة ايام وانت لم

نسيلة لو في المدة المذكورة وملك عبدك في اليوم الخامس قاضين قيمته وادعى المستعبر
بقوله كنت اعترتي اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تقيد باربعة ايام ترجح بينة المستعبر
ونسبح

❖ مادة ١٧٦٦ ❖ ترجح بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلاً اذا وهب احد مالا
لاجد ورثته ثم مات وادعى باقي الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه
في حال صحته ترجح بينة الموهوب له

❖ مادة ١٧٦٧ ❖ ترجح بينة العقل على بينة الجنون او العته

❖ مادة ١٧٦٨ ❖ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترجح بينة الحدوث مثلاً اذا
كان في ملك احد مسيل الآخرو وقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب
الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترجح بينة صاحب الدار
❖ مادة ١٧٦٩ ❖ اذا اظهر الطرف الراجح الهجر عن البينة تطلب البينة من الطرف
المرجوح ان اثبت فيها ولا يخلف

❖ مادة ١٧٧٠ ❖ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن الاثبات فحكم بموجب اقامة
الطرف المرجوح البينة على ما سبق ثم اراد الطرف الراجح اقامة البينة فلا يلتفت اليه بعده

الفصل الثالث

في القول لمن وتحكيم الحال

❖ مادة ١٧٧١ ❖ اذا اختلف الزوج والزوجة في امتعة الدار التي سكنها ينظر الى
الامتعة فان كانت من الاشياء التي تصلح للزوج فقط كالبندية والسيف او من الاشياء
الصالحة لكل من الزوج والزوجة كالاثاث والنفروشات ترجح بينة الزوجة واذا عجز
كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع البين يعني اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء
ليست لزوجته بحكم بكونها له وما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخمي والبسة النساء فترجح
بينة الزوج واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوجة مع البين الا ان يكون احدهما صانع
الاشياء الصالحة للآخر او بائعها فالقول لذي البين على كل حال مثلاً الفرط حلي
مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صانعاً فالقول له مع البين

❖ مادة ١٧٧٢ ❖ تقوم الورثة مقام المورث عند موت احد الزوجين ولكن اذا
عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منها مع البين في

الاشياء الصالحة لكلها واذا مات كلاهما معا فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكلها
 * مادة ١٧٧٣ * اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلف
 الموهوب فالقول له بلايين

* مادة ١٧٧٤ * الامين يصدق ببينه في براءة ذمته كما اذا ادعى المودع الوديع وقال
 الوديع انا ردتها اليك فالقول له مع اليمين ولكن اذا اراد ان يقيم البينة بخلص من
 اليمين تسع بيته

* مادة ١٧٧٥ * اذا اعطى من عليه ديون مختلفة لدائنه مقداراً من الدين
 فالقول له فيما اذا ادعى انه اعطاه محسوباً بدينه الفلاني لان الدافع اعلم بمجهة الدفع
 * مادة ١٧٧٦ * بعدما انقضت مدة اجارة الرعي اراد المستأجر حط حصه من
 الاجرة مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الاجر والمستأجر اختلاف ولم
 تكن هناك بينة ينظر فان كان الاختلاف في مقدار مدة الانقطاع فادعى المستأجر عشرين
 ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستأجر مع اليمين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع
 يعني ان انكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية بحكم الحال المحاضر يعني يجعل حكماً وهو انه
 اذا كان الماء جارياً في وقت الدعوى والخصومة فالقول للمؤجر مع اليمين واذا كان في
 ذلك الوقت منقطعاً فالقول للمستأجر مع اليمين

* مادة ١٧٧٧ * اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه حادث
 او قديم وادعى صاحب الدار بكون المسيل حادثاً وطلب رفعه ولم تكن لكلا الطرفين
 بينة ينظر فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه قبيل ذلك
 يبقى على حاله ويكون القول لصاحب المسيل مع اليمين يعني بخلف على عدم كون المسيل
 حادثاً وان كان لم يجر الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك
 فالقول لصاحب الدار مع اليمين

الفصل الرابع

في الخالف

* مادة ١٧٧٨ * اذا اختلف البائع والمشتري في المقنار او الوصف او الجنس للثمن
 او المبيع او كليهما بحكم لمن اقام منها البينة وان اقام كلاهما البينة بحكم لمن اثبت الزيادة
 منها وان عجز كلاهما عن اثبات يقال لما امان يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ

البيع وعلى هذا ان لم يرص احدهما بدعوى الآخر حلف المحاكم كلاً منها على دعوى الآخر وبدأ بالمشتري فاذا نكل احدهما عن البين ثبتت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما فسخ المحاكم البيع

﴿مادة ١٧٧٩﴾ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المأجور مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلاً بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة دنائير وادعى المؤجر انها خمسة عشر ديناراً قبل دعوى من اقام البينة منها ولن اقام كلاهما معاً البينة يحكم بينة المؤجر وان عجزا عن الاثبات يجلفان معاً ويبدأ بجلف المستأجر اولاً ويلزم من نكل بتكوله فان حلف كلاهما فسخ المحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة او المسافة فالحكم على هذا الوجه الا ان اقام كلاهما البينة يحكم بينة المستأجر ويبدأ بجلف المؤجر في صورة التحالف

﴿مادة ١٧٨٠﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر كما ذكر في المادة الآتية بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع البين وليس هناك تحالف

﴿مادة ١٧٨١﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء مدة الاجارة يجري التحالف وينسخ عند الاجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية

﴿مادة ١٧٨٢﴾ اذا اختلف المتبايعان بعد ان تلف المبيع في يد المشتري ان حدث فيه عيب مانع للرد لا يجري التحالف ويحلف المشتري فقط

﴿مادة ١٧٨٣﴾ ليس في دعوى الاجل يعني في كونه مؤجلاً او لا وفي شرط الخيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف المنكر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم
بعد صورة الخط الهاموني
لعمل بوجه

الكتاب السادس عشر
في القضاء ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب
المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية

﴿مادة ١٧٨٤﴾ القضاء يأتي بمعنى الحكم والحأكمة
﴿مادة ١٧٨٥﴾ الحاكم هو الذات الذي نصب وعين من قبل السلطان لاجل
فصل وحسم الدعوى والمخاصمة الواقعة بين الناس توفيقاً لاحكامها المشروعة
﴿مادة ١٧٨٦﴾ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم المخاصمة وحسم اياها وهو على
قسمين القسم الاول هو الزام الحاكم المحكوم به على المحكوم عليه بكلام كقولو حكمت او
اعط الشيء الذي ادعي عليك ويقال له قضاء الالزام وقضاء الاستغناق. والقسم الثاني
هو منع الحاكم المدعي عن المنازعة بكلام كقولو ليس لك حق او انت ممنوع عن المنازعة
ويقال له قضاء الترك

﴿مادة ١٧٨٧﴾ المحكوم به هو الشيء الذي الزمه الحاكم على المحكوم عليه وهو ابناء
المحكوم عليه حق المدعي في قضاء الالزام وترك المدعي المنازعة في قضاء الترك

﴿مادة ١٧٨٨﴾ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه

﴿مادة ١٧٨٩﴾ المحكوم له هو الذي حكم له

﴿مادة ١٧٩٠﴾ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكماً برضاها لفصل
خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بتخمين ومحكم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد
الكاف المفتوحة

﴿مادة ١٧٩١﴾ الوكيل المستخر هو الوكيل المنسوب من قبل الحاكم للمدعي عليه
الذي لم يمكن احضاره بالمحكمة

الباب الأول

في المحاكم ويحتوي على أربعة فصول

الفصل الأول

في بيان أوصاف الحاكم

- ﴿مادة ١٧٩٢﴾ ينبغي ان يكون الحاكم حكيماً فهِماً مستقيماً واميناً مكيناً متيناً
 ﴿مادة ١٧٩٣﴾ ينبغي ان يكون الحاكم واقفاً على المسائل الفنية وعلى اصول
 المحاكمة ومتندراً على فصل وحسم الدعاوى الواقعة تطبيقاً لما
 ﴿مادة ١٧٩٤﴾ يلزم ان يكون الحاكم متندراً على التمييز الثام بناءً عليه لا يجوز قضاء
 الصغير والمعنق والاعمى والاعم الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي

الفصل الثاني

في بيان آداب الحاكم

- ﴿مادة ١٧٩٥﴾ يحجب الحاكم الافعال والحركات التي تزيل مهابة المجلس كالبيع
 والشراء والملاطفة في المجلس
 ﴿مادة ١٧٩٦﴾ الحاكم لا يقبل هدية واحد من الخصمين
 ﴿مادة ١٧٩٧﴾ الحاكم لا يذهب الى ضيافة كل من الخصمين قطعاً
 ﴿مادة ١٧٩٨﴾ الحاكم لا يوجد في حال وحركة توجب التهمة وسوء الظن كقبول
 احد الطرفين في داره والخلو في مجلس المحكم معه او الاشارة بالعين او اليد او الرأس
 الى احدهما او قوله لاحدهما كلاماً خفياً او قوله لاحدهما كلاماً بلسان لم يفهمه الآخر
 ﴿مادة ١٧٩٩﴾ الحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناءً عليه يلزم عليه ان يراعي
 العدل والمساواة في المعاملات المتعلقة بالمحاكمة كاجلاس الطرفين واحالة النظر وتوجيه
 المخطئ اليها وان كان احدهما من الاشراف والاخر من آحاد الناس

الفصل الثالث

في بيان وظائف الحاكم

- ﴿مادة ١٨٠٠﴾ الحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء المحاكمة والمحكم

مادة ١٨٠١ * القضاء يتقيد ويخصص بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات مثلاً المحاكم المأمور بالمحكم مدة سنة يحكم في تلك السنة فقط وليس له ان يحكم قبل حلول تلك السنة او بعد مرورها وكذلك المحاكم المنصوب في قضاء يحكم في جميع اطراف ذلك القضاء وليس له ان يحكم في قضاء آخر والمحاكم المنصوب على ان يحكم في محكمة معينة يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له ان يحكم في محل آخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بان لاسمع الدعوى المتعلقة بالخصوص الثنائي للملاحظة عادلة تتعلق بالمصلحة العامة ليس للمحاكم ان يستمع تلك الدعوى ويحكم بها او كان المحاكم بمحكمة ماذوناً باستماع بعض الخصوصيات المعينة فله ان يسمع الخصوصيات التي اذن بها وان يحكم فيها فقط وليس له استماع ما عداها والحكم بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأي مجتهد في خصوص لما ان رابه بالناس ارفق والمصلحة العصرية فليس للمحاكم ان يعمل برأي مجتهد آخر مناف لرأي ذلك المجتهد واذا عمل لا ينفذ حكمه

* مادة ١٨٠٢ * ليس لاحد المحاكمين المنصوبين لاستماع دعوى أن يستمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها واذا فعل لا ينفذ حكمه (راجع مادة ١٤٦٥)

* مادة ١٨٠٣ * اذا طلب احد الخصمين المرافعة في حضور حاكم وطلب الآخر المرافعة في حضور الآخر في البلدة التي تعدد حكامها ووقع الاختلاف بينهما بهذا الوجه يرجح الحاكم الذي اختاره المدعي عليه

* مادة ١٨٠٤ * اذا عزل حاكم ولاجل عدم وصول خبر العزل اليومدة كان قد استمع وفصل بعض الدعاوي في تلك المدة يكون حكمه صحيحاً ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل اليه

* مادة ١٨٠٥ * للمحاكم ان ينصب ويعزل النائب ان كان ماذوناً بذلك والا فلا ولا يعزل نائبه بعزله او وفاته (راجع مادة ١٤٦٦) بناء عليه اذا توفي حاكم قضاء فلنائبه ان يستمع الدعاوي التي تقع في ذلك القضاء ويحكم بها الى ان يأتي حاكم غيره

* مادة ١٨٠٦ * للنائب ان يحكم بالبيئة التي استمعها الحاكم والمحاكم ايضاً ان يحكم بالبيئة التي استمعها نائبه وهوانه اذا استمع الحاكم بيئة في حق دعوى واخبر بها النائب فله ان يحكم باخبار الحاكم من دون ان يعيد البيئة والنائب الماذون بالحكم اذا استمع بيئة في خصوص وانتهى الى الحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئة واما اذا كان ليس بماذون بالحكم بل كان مأموراً باستماع البيئة للتدقيق والاستكشاف فقط فليس للمحاكم

ان يحكم بانتهائه ويلزم عليه ان يستمع البيئة بالذات
 * مادة ١٨٠٧ * للحاكم في قضاء ان يستمع دعوى الاراضي التي هي في قضاء آخر
 ولكن يلزم بيان حدودها الشرعية على الوجه الذي ذكر في كتاب الدعوى
 * مادة ١٨٠٨ * يشترط ان لا يكون المحكوم له احداً من اصول الحاكم وفروعه
 وان لا يكون زوجته وشريكه في المال الذي سيجم به واجيره الخاص ومن يتعيش بنفسه
 بناء عليه ليس للحاكم ان يستمع دعوى احد هؤلاء وبمحكم له
 * مادة ١٨٠٩ * اذا كان لاحد دعوى مع حاكم بلدته او احد منسوبيه الذين
 ذكروا في المادة السابقة فان كان في تلك البلدة حاكم غيره تحاكما اليه وان لم يكن في تلك البلدة
 حاكم غيره ترافعا في حضور حكم نصباء برضاها او في حضور نائب ذلك الحاكم ان كان
 مازوتا بنصب النائب او في حضور حاكم البلدة المجاورة لبلدتهم فان لم يرض الطرفان
 باحدى هذه الصور استدعيا مولى من قبل السلطان
 * مادة ١٨١٠ * ينبغي للحاكم ان يراعي الاقدم فالاقدم في رؤية الدعوى ولكن
 اذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر من ايجاب الحال والمصلحة يقدم رؤيتها
 * مادة ١٨١١ * يجوز استثناء الحاكم من غيره عند الحاجة
 * مادة ١٨١٢ * ينبغي للحاكم ان لا يتصدى للحكم اذا نشوش ذهنه بعارضة مانعة
 لصحة التفكير كالغم والغصة والمجوع وغلبة النوم
 * مادة ١٨١٣ * ينبغي للحاكم ان يدقق في اجراء المرافعات وان لا يوقع الامور
 في عتدة التأخير
 * مادة ١٨١٤ * يضع الحاكم في المحكمة دفتر السجلات ويقيم ويجرر في ذلك
 الدفتر الاعلامات والسندات التي يعطيها بصورة منتظمة سالمة عن التحيلة والفساد
 ويعتني بالدقة بحفظ ذلك الدفتر واذا عزل سلم السجلات المذكورة الى خلفه اما بنفسه
 او بواسطة امينه

الفصل الرابع

يتعلق بصورة المحاكمة

* مادة ١٨١٥ * يجري الحاكم المحاكمة علناً ولكن لا ينفي الوجه الذي يحكم به

قبل الحكم

❖ مادة ١٨١٦ ❖ اذا اتى الطرفان الى حضور المحاكم لاجل المحاكمة يأمر المدعي اولاً بالتقرير وان كانت دعواه قد ضبطت تحريراً قبل الحضور يقرأ فيصدق مضمونها من المدعي ثم يطلب جواب المدعي عليه ثانياً وهو ان يسأله بقوله ان المدعي يدعي عليه بهذا الوجه فما تقول انت

❖ مادة ١٨١٧ ❖ ان اقر المدعي عليه الزمة المحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعي

❖ مادة ١٨١٨ ❖ ان اثبت المدعي دعواه بالبينة حكم المحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق اليمين فان طلبه كلف المحاكم المدعي عليه اليمين

❖ مادة ١٨١٩ ❖ فان حلف المدعي عليه او لم يحلف المدعي منع المحاكم المدعي من المعارضة للمدعي عليه

❖ مادة ١٨٢٠ ❖ اذا نكل المدعي عليه عن اليمين حكم المحاكم بتكوله واذا قال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله

❖ مادة ١٨٢١ ❖ يجوز الحكم والعمل بمضمين الاعلام والسند اللذين اعطيا من طرف حاكم محكمة بلاينة اذا كانا عارفين وسامعين عن شبهة التزوير والتصنيع وموافقين لاصولها

❖ مادة ١٨٢٢ ❖ اذا اصر المدعي عليه على سكوته عند الاستئناف كما ذكر آنفاً ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوته انكاراً وكذلك لو اجاب بقوله لا اقرار ولا انكر بعد جوابه هذا انكاراً ايضاً وتطلب البينة من المدعي في الصورتين كما ذكر آنفاً

❖ مادة ١٨٢٣ ❖ لو اتى المدعي عليه في مقام الاقرار والانكار بدعوى تدفع دعوى المدعي بماتل على وفق المسائل التي ذكرت في كتابي الدعوى والبيانات

❖ مادة ١٨٢٤ ❖ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الآخر واذا تصدى يمنع من قبل المحاكم

❖ مادة ١٨٢٥ ❖ يضع المحاكم في المحكمة ترجماناً موثقاً به ومؤتمناً لترجمة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين

❖ مادة ١٨٢٦ ❖ بمطروبيوصي المحاكم بالمصالحة للطرفين مرة او مرتين في الخاصة الخاصة بين الاقرباء او المأموول فيها رغبة الطرفين في الصلح فان وافقا صالحتهما على وفق المسائل المدرجة في كتاب الصلح والامم المحاكمة

﴿مادة ١٨٢٧﴾ بعد ما اتم المحاكم المحاكمة بحكم بمقتضاها و بينهم الطرفين ذلك
ويظم اعلاما حاويا للحكم والتنبيه مع الاسباب الموجبة له و يعطيه للمحكوم له ولدى
الالتجاء بمطالبة فسخة اخرى للمحكوم عليه ايضا
﴿مادة ١٨٢٨﴾ لا يجوز للمحاكم تأخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم وشروطه بتامها

الباب الثاني

في الحكم ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان شروط الحكم

﴿مادة ١٨٢٩﴾ يشترط في الحكم سبق الدعوى وهوانه بشرط في حكم المحاكم
بخصوص متعلق بمفوق الناس اداء احد على الآخر بذلك الخصوص في اول الامر
ولا يصح الحكم الواقع من دون سبق دعوى

﴿مادة ١٨٣٠﴾ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعني يلزم حضور الطرفين
وقت الحكم في مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد على الآخر خصوصا وافر
به المدعى عليه ثم قبل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم فللمحاكم ان يحكم في غيابه بناء على اقراره
كذلك لو انكر المدعى عليه دعوى المدعي واقام المدعي البينة فاذا غاب المدعى عليه من
مجلس الحكم قبل التزكية والحكم فللمحاكم ان يركي البينة ويحكم بها

﴿مادة ١٨٣١﴾ للمحاكم ان يحكم على المدعى عليه بالبينة التي اقيمت في مواجهة وكيله
اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالعكس يعني للمحاكم ان يحكم على وكيل المدعى عليه
بالبينة التي اقيمت في حضوره اذا حضر الوكيل مجلس الحكم

﴿مادة ١٨٣٢﴾ للمحاكم ان يحكم باليعة التي اقيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن
مجلس الحكم على الوارث الآخر الذي احضر في الدعوى التي توجه خصومنها الى جميع
الورثة ولا حاجة الى اعادة البينة

الفصل الثاني

في بيان الحكم الغيابي

﴿مادة ١٨٣٣﴾ بدعي المدعى عليه من قبل المحاكم يطلب واستدعاء المدعى فان

امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعي بحضور
البهاجرا

❖ مادة ١٨٣٤ ❖ اذا امتنع المدعي عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة
ولم يمكن احضاره يدعى الى المحكمة بان يرسل اليه ثلاث مرات ورقة الدعوى المخصوصة
بالمحكمة في ايام متناوئة على طلب المدعي فان ابي ايضا الهجي فهمه الحاكم بانه سينصب له
وكيلاً ويسمع الدعوى والبينة وعلى هذا الحال لو امتنع والي الحضور الى المحكمة وارسال
وكيل نصب الحاكم له وكيلاً يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والبينة في مواجهةه وبعد
التدقيق ان تبين انها مقارنة للصفحة وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك

❖ مادة ١٨٣٥ ❖ يبلغ الحكم النهائي الواقع على المتوال المشروح للدعي عليه
❖ مادة ١٨٣٦ ❖ اذا حضر المحكوم عليه غيباً الى المحكمة وتشبث بدعوى صالحة
لدفع دعوى المدعي تسمع دعواه وتصل على الوجه الموجب وان لم يتشبث بدفع الدعوى
او تشبث ولم يكن تشبثه صالحاً للدفع ينفذ الحكم الواقع ويمضي

الباب الثالث

في رؤية الدعوى بعد الحكم

❖ مادة ١٨٣٧ ❖ الدعوى التي حكم واعلم بها موافقة لاصولها المشروعة اي موجوداً
في الحكم اسبابه وشروطه لا تجوز رؤيتها وسماعها تكراراً
❖ مادة ١٨٣٨ ❖ اذا ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذي لحق في حق الدعوى
ليس موافقاً لاصولها المشروعة وبين جهة عدم موافقته وطلب استئناف الدعوى يمتنع
الحكم المذكور فان كان موافقاً لاصولها المشروعة يصدق ولا يستأنف
❖ مادة ١٨٣٩ ❖ اذا لم يفتح المحكوم عليه بالحكم الواقع في حق الدعوى وطلب
تمييز الاعلام الحاوي للحكم يوفق الاعلام المذكور فان كان موافقاً لاصولها المشروعة
يصدق ولا ينفذ

❖ مادة ١٨٤٠ ❖ يصح دفع الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا بين وقدم
المحكوم عليه في دعوى سبباً صالحاً لدفع الدعوى وادعى دفع الدعوى وطلب اعادتها
يسمع ادعائه هذا في مواجهة المحكوم له ونجري محاكمتها ايضاً مثلاً اذا ادعى احد على

الدار التي هي في تصرف الآخر بانها مورثة له من والده واثبت ذلك ثم بعد الحكم لو ظهر سند معمول به بين ان والد المدعي كان قد باع الدار المذكورة الى والد ذي اليد تسع دعوى ذي اليد واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول وانفذت دعوى المدعي

الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم

﴿ مادة ١٨٤١ ﴾ يجوز التحكيم في دعاوي المال المتعلقة بحقوق الناس
 ﴿ مادة ١٨٤٢ ﴾ حكم الحكم لا يجوز ولا ينفذ الا في حق الخصمين
 اللذين حكماء وفي الخصوص الذي حكماء به فقط ولا يجاوز الى غير ذلك ولا يشمل سائر
 خصوصاتها
 ﴿ مادة ١٨٤٣ ﴾ يجوز تعدد الحكم يعني يجوز نصب حكيمين او ثلاثة او ازيد
 لخصوص ويجوز ان ينصب كل من المدعي والمدعى عليه حكماً
 ﴿ مادة ١٨٤٤ ﴾ اذا تعدد الحكميون على ما ذكر آنفاً يلزم اتفاق راي كلهم
 وليس لواحد منهم ان يحكم وحده
 ﴿ مادة ١٨٤٥ ﴾ للحكيم ان يحكموا آخران كانوا مأذونين من الطرفين
 والا فلا

﴿ مادة ١٨٤٦ ﴾ اذا تنقيد التحكيم بوقت يزول بمروره مثلاً الحكم المنسوب على
 ان يحكم من اليوم الثلاثي الى شهر ليس له ان يحكم الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد
 انقضاءه واذا حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه
 ﴿ مادة ١٨٤٧ ﴾ لكل من الطرفين عزل الحكم قبل الحكم ولكن اذا اجازة المحاكم
 المنسوب من قبل السلطان المأذون بنصب النائب بعد تحكيم الطرفين اياه يكون بمنزلة
 نائب هذا المحاكم لا يستخلفه

﴿ مادة ١٨٤٨ ﴾ كما ان حكم المحكام لازم الاجراء في حق جميع الاهالي الذين
 في داخل قضائهم كذلك حكم الحكمين في حق من حكمهم وفي الخصوص الذي حكموا
 به لازم الاجراء بناء عليه ليس لاحد الطرفين ان يمتنع من قبول الحكم الذي وقع من
 الحكمين اذا كان موافقاً لاصول المشروعة

﴿ مادة ١٨٤٩ ﴾ إذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنسوب من قبل السلطان صدقة ان كان موافقاً للاصول والانقضاء

﴿ مادة ١٨٥٠ ﴾ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين اللذين جعلوها مأذونين بالحكم توفيقاً لاصوله المشروعة يعتبر صلحهم وهواة اذا وكل احد الطرفين احد المحكمين والاخر الآخر بالصلح والمخصوص الذي تنازعا فيه وتصالحا توفيقاً للسائل المدرجة في كتاب الصلح فليس لاحد الطرفين ان يتمتع من قبول هذا الصلح

﴿ مادة ١٨٥١ ﴾ اذا فصل احد الدعوى الواقعة بين شخصين ولم يكن محكماً يكون حكمة نافذة اذا رضي الطرفان واجازا حكمة (راجع مادة ١٤٥٣)

تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

﴿ التوقيع ﴾

من اعضاء شورى الدولة	امين الفتوى	ناظر المعارف
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت

القاضي بدار الخلافة العلية	رئيس محكمة التمييز الثاني	رئيس مجلس التدقيقات
احمد خالد	السيد احمد حملي	الشرعية ومجلس انتخاب المحاكم
		السيد احمد خلوصي

معاون مبرز الاعلامات الشرعية	مستشار منشى الاوقاف
عبد الستار	عمر حلي



الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد فيقول العبد الفقير يوسف
الاسير ان المجلة الجليلة قد ارسلت لي من الاسنانة العلية باديء بدء لاصححها وقد كانت
ترجمتها وعرة المسلك فصححتها حسب الامكان ولم اعطني بها كما ينبغي لباعث منع ولكن
الآن حيث كلفني صاحبي الفاضل الشيخ احمد افندي عباس بتصحيحها فاجبت سؤله
واعنيت بها كما ينبغي مع المحافظة على الاصل حيث انه متوج بالامر السلطاني الواجب
الامتثال ومن مراجعتها يعلم اني اعنيت بتصحيحها اكثر من النسخة التي كانت ارسلت
الي من الاسنانة وصححتها قبلاً ولكن ربما وقع سهو بالطبع فلا يخفى على ذي دراية والله اعلم
وهي تباع بالمكتبة العثمانية الكائنة بقرب الجامع الكبير بسبعة عشر قرشاً فمن اراد
اقتنائها فليطلبها من تلك المكتبة





Arab)
PA
T87
323125
384

